

كِتَابُ الْحَجَّةِ



بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقية نابليكي - تلخس : ٢٣٣٩٠

كتاب الحج

على أهل المدينة

رَتَّبَ صَلَواتُهُ وَعَلَّمَ عَلَيْهِ

الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي هَمَّانُ الْكَبِيرُ فِي الْقَادِرِي

الجزء الأول

عالم الكتب

الطبعة الثالثة
١٤٠٣م - ١٩٨٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي العزيز العليم و صلاته و سلامه على نبيه الكريم الرؤوف الرحيم
و على آله الطيبين الطاهرين و على صحبه الهادين المهتدين .

و بعد فان الامام محمد بن الحسن الشيباني طاحب الامام ابي حنيفة لما رحل
لسماع الموطأ عن الامام مالك امام دار الهجرة مكث في المدينة المنورة ثلاث سنين
و سمع الحديث من غيره ايضا و ناظر علماء المدينة واحتج عليهم بحجاج حسان و جمع
حججه في كتاب سماه كتاب الحجّة، ولما انصرف الى العراق رواه عنه تلاميذه واشتهر
برواية عيسى بن امان و اهتم به علماء الكوفة يتداولونه فيما بينهم و انتفع به اهل
العلم شرفا و غربا قرنا بعد قرن ثم اصبغ غربيا في العالم الاسلام و احتاج العلماء
اليه يفتشون عنه ولا يجدون له نسخة الا نسخة في المكتبة المحمودية في مدينة النبي
صلى الله عليه و سلم وهي ايضا مع سقمها ليست بكاملة و اظنها نصفه فنسخه اهل العلم
من الهند و غيرهم وهي نسخة فريدة فيها اغلاط و تحريفات و ياضات و تقديم
و تأخير، و لما اسست لجنة احياء المعارف التعمانية و ارادت ان تنشره قشنا نسخته
و كتبنا الى اقطار العالم فلم يخبرنا به احد من اهل العلم الا بنسختين منه في الاستانة و طلبنا
تصوير نسخة مكتبة نور عثمانية فوجدناه نسخت من نسخة المدينة المنورة فلما ايسنا في نسخته
عزما ان نصحح الكتاب بقدر الوسع فنسخناه من نسخة بأيدينا ثم قابلناه على الاصل
ثم قابلناه على نسخة العلامة المحقق شيخ الاسلام مولانا العارف انوار الله الحيدر آبادي

مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

التي في مكتبة الجامعة النظامية و هو رحمه الله كان نسخها لنفسه حين دخل المدينة مع بعض الكتب التي نسخها حين سكوتها فيها وجعلناها الأصل الذي يطبع منه الكتاب ورتبناه و التمسنا لتصحيحه رجالاً فمما وجدنا له الا العلامة المحقق مولانا السيد مهدي حسن الكيلاني مفتي بلدة سورة فالتمسنا من فضيلته ان يصححه و يعلق عليه فاسعدنا بتبوله فأرسلنا الكتاب ماله فكان مد فيوضه يصححه و يعلق عليه رويدا وشكر الله مساعيه الجميلة لأنه كان مشغولاً بالفتوى وغيرها من التأليفات حتى مكث في تصحيحه و التعليق عليه عشرين سنة حتى فرغ منه في دار العلوم بديو بند من الهند مع ابتلائه بالأمراض ومع اشغاله الكثيرة فكمل تعليقه وصرف فيه جهده و حقق حتى أصبح احسن التعليقات جزاءه الله عنا و عن أهل العلم جزاء المحسنين فأردنا نشره فرجعنا الى حكومة الهند لتدنا في نشره فأجابت مع شرائط قبلناها، وما زدته من التعليقات فرمزه (ف)، فها هو الجزء الأول من الكتاب فرغنا من طبعه و هو يشتمل على الطهارة و الصلاة و الصوم و الزكاة، و لعل الكتاب يتم في ثلاثة اجزاء او اربعة. و الكتاب هذا بحمد الله كبير الشأن عظيم الرهان كثير النفع يشتمل على المباحث الآتية فقط الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة، المناسك، البيوع، المضاربة الحس (الوقف) الشفعة، النكاح، الطلاق، المساقاة، المزارعة، الفرائض؛ و وجدنا كتاب الديات و القصاص منه في كتاب الام نقله الامام الشافعي فيه للرد عليه فالتقطناه من الام و ألحقناه بآخر الكتاب. و دأب المؤلف في الكتاب انه يذكر في الباب اولاً قول شيخه بقوله: قال ابو حنيفة، ثم يردف بقول أهل المدينة بقوله: و قال أهل المدينة، ثم يؤيد قول الامام و يحتاج له على أهل المدينة و تارة يذكر قول الامام مالك ايضاً في ما بين اقوال أهل المدينة؛ فالكتاب مملوء بأقوالهم. فالأنسب لنا ان نذكر تراجم هؤلاء الثلاثة و ترجمة راوي الكتاب و ترجمة مصحح الكتاب و شارحه ايضاً في المقدمة ليكون القارى بصيراً بأحوالهم، فأذكر اولاً

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ترجمة راوى الكتاب فأقول - والله التوفيق: وهو عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى تفقه على محمد بن الحسن قيل انه لزمه ستة اشهر، قال ابن سماعة: كان عيسى حسن الوجه و حسن الحفظ للحديث و كنت ادعوه لمجلس محمد بن الحسن فيأبى الى ان لازمه و قال: و كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت فى ملك الله مثل هذا الرجل كذا فى الجواهر المضية ج ١ ص ٤٠٦، و قال الصيمرى: اخبرنا عبد الله بن محمد الشاهد قال حدثنا القاضى مكرم قال حدثنا احمد بن محمد بن المغلس قال سمعت محمد ابن سماعة يقول: كان عيسى بن ابان يهلى معنا و كنت ادهوه ان يأتى محمد بن الحسن فيقول: هؤلاء قوم يخالفون الحديث و كان عيسى حسن الحفظ للحديث فصلى معنا يوما الصبح و كان يوم مجلس محمد فلم افارقه حتى جلس فى المجلس فلما فرغ محمد ادنيته اليه و قلت له هذا ابن اخيك ابان بن صدقة الكاتب و معه ذكاء و معرفة بالحديث وأنا ادعوه اليك فيأبى و يقول: انتم تخالفون الحديث فأقبل عليه و قال: يا بنى ما الذى رأيتا نخالفه من الحديث لا تشهد علينا حتى نسمع منا فسأله يومئذ عن خمسة و عشرين بابا من الحديث فجعل محمد بن الحسن يحجبه عنها و يخبر بما فيه من المنسوخ و يأتى بالشواهد و الدلائل فالتفت الى بعد ما خرجنا و قال: كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت ان فى ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس ولزم محمد بن الحسن لزوما شديدا حتى تفقه - اه (ق ٧٣-٢) من اخبار ابى حنيفة و أنجباه، و روى هذا الخبر الخطيب ايضا فى ترجمة عيسى ج ١١ ص ١٥٨ من تاريخه قال العلامة الكوثرى بعد ما نقل عن الصيمرى حديث ابن سماعة المذكور: و عيسى بن ابان هذا جبل من جبال العلم و هو راوى كتاب الحجج على اهل المدينة عن محمد بن الحسن و مؤلف كتاب الحجج الصغير فى الرد على ما ادعاه عيسى بن هارون الهاشمى رفيق المأمون فى عهد طلبه للحديث من مخالفة ابى حنيفة لاحاديث صحيحة دونها الهاشمى فى كتاب حتى طلب

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

المأمون الى العلاء ان يدوا ما عديم بشأن كتاب الهاشمي هذا ولم يعجبه ما كتبه اسمعيل بن حماد ولا ما سطره بشر ولا ما جمعه يحيى بن اكنم و انما اعجبه غاية الاعجاب كتاب عيسى بن ابان هذا و اعتبره قاضيا علم كتاب الهاشمي . و القضية معروفة في كتاب ابن ابى العوام و كتاب الصيمري و لعيسى بن ابان هذا ايضا كتاب الحجج الكبير في الرد على قديم الشافعي و هو سبب انصرافه من العراق في رحلته الأخيرة من غير ان يمكث بها الا اشهرًا يسيرة حيث لم يمض على ما قديمه بالعراق بعد كتاب عيسى بن ابان و لعيسى بن ابان ايضا كتاب في الرد على المريسي و الشافعي في شروط قبول الاخبار و تحتوى كتبه على تف في الاصل نقلها من محمد بن الحسن و ابو بكر الرازي كثير النقل من كتبه في اصوله ، و الحاصل ان عيسى بن ابان يعد جلا من جبال الحجاج في الفقه - اه ص ٤٩ ، و نقل في الخبر عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول : ما في الاسلام قاض الله منه يعني عيسى بن ابان في وقته ، قال الطحاوي : و سمعت بكار بن منه هو كان لنا قاضيان لا مثل لهما : اسمعيل بن حماد و عيسى بن ابان ، و نقل عن الطحاوي ايضا عن بكار عن هلال : ما ولى البصرة منذ كان الاسلام الى وقتنا هذا قاض الله من عيسى بن ابان - اه . و قال الخطيب في تاريخه : و لما خرج المأمون الى قم الصلح بسبب بوران اخرج معه يحيى بن اكنم فاستخلف على الجانب الشرقى عيسى بن ابان احد الفقهاء من اهل العراق وله مسائل كثيرة و احتجاج لمذهب ابى حنيفة و كان خيرا فاضلا ، و روى عن الصيمري بسنده عن ابى جعفر الطحاوي قال : سمعت ابا حازم القاضى يقول : ما رأيت لاهل بغداد حدثا اذكرى من عيسى بن ابان و بشر بن البراء ، و قال ابو حازم : كان عيسى رجلا سخيا جدا و كان يقول : والله لو أتيت برجل يفعل في ماله لعمل في مالي لحجرت عليه قال : و قدم اليه رجل محمد بن عباد المهاجر فادعى عليه اربعمائة دينار فسأل عيسى عما

مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

ادعاء عليه فاقر له بذلك فقال له الرجل احسنه لي فقال له عيسى اما الحبس فواجب
ولكني لا ارى حسن اني عند الله و اما أقدر على فداؤه من مالي فغيرها عنه عيسى
من ماله ، و روى الخطيب بسنده عن ابي حسان الزياتي قال : سنة احدى و عشرين
و مائتين فيها مات عيسى ابن ابان بن صدقة قاضي البصرة لفترة صفر ، و روى عن
محمد بن سعد قال سنة احدى و عشرين مات فيها عيسى بن ابان بن صدقة قاضي اهل
البصرة بالبصرة يوم الاربعاء في المحرم و دفن و كان حج ثم قدم البصرة منصرفا فمات
بعد قدومه ١١٠ - اهـ ج ١١ ص ١٦١ .

ترجمة مؤلف الكتاب

الامام الرباني

و هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني نسبة الى شيبان بفتح الشين المعجمة
قبيلة معروفة في بكر بن وائل ، ولد بواسط سنة ١٣٢ و نشأ بالكوفة و تلذ لأبي حنيفة ،
' و سمع الحديث عن مسعر بن كدام و سفيان الثوري و مالك بن دينار و مالك
ابن أنس و الأوزاعي و ربيعة و القاضي ابي يوسف و سكن بغداد و حدث بها ،
و روى عنه محمد بن ادريس الشافعي و هشام بن عبيد الله الرازي و أبو عبيد القاسم
ابن سلام . و كان الرشيد و لاه الى قضاء الرقة هـ صنف هناك كتابا سماه بالرقيات ثم
عزله فرجع الى بغداد ، و لما خرج هارون الرشيد الى الري امره بخرج معه فمات
بالري سنة تسع و ثمانين و مائة - كذا في كتاب الانساب للسمعاني ، اقول هكذا
ذكره النووي ايضا في تهذيب الاسماء و اللغات فعلا عن تأريخ بغداد للخطيب البغدادي
و هو نص صريح على ان الشافعي من تلامذة محمد ، و قد انكر ابن تيمية الحراقي
الدمشقي الحنبلي ذلك فانه لما ذكر الحسن بن يوسف الحلبي الشيعي في كتابه منهاج

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

الكرامة ان الشافعي قرأ على محمد بن الحسن رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة قائلا ليس ذلك بل جالسه وعرف طريقته وأول من اظهر الخلاف لمحمد و الرد عليه هو الشافعي فان محمدا اظهر الرد على مالك و اهل المدينة فنظر الشافعي في كلاهما - انتهى ، ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد أنه لم يقرأ عليه كقراءة طلبة زمانه على اساتذتهم فيمكن ان يكون مسلما لكنه لا يبنى التلذذ مطلقا و ان اراد انه لم يرو عنه شيئا فكلام الخطيب ثم السمعاني و النووي يكذبه ، و أما كون الشافعي اول من اظهر الخلاف و الرد على محمد فهو غير مناف للتلذذ فان الشافعي قد صنف في الرد على مالك كتابا مع انه تليذه ، و كذلك ادعى الحلبي أن ابا حنيفة قرأ على جعفر الصادق ، و أنكره ابن تيمية قائلا هذا من الكذب الذي يعرفه من له ادق علم فان ابا حنيفة من اقران جعفر الصادق و كان ابو حنيفة يفتي في حياة محمد بن علي والد الصادق و لا يعرف ان ابا حنيفة اخذ عن جعفر الصادق و لا من ابيه مسألة واحدة بل اخذ عن اسن منها كقطاء بن ابي رباح و حماد و غيرهما - انتهى ، وفيه ايضا ما فيه فقد اثبت ما أنكره صاحب مشكاة المصابيح حيث قال في كتاب اسماء رجال المشكاة في ترجمة جعفر الصادق : سمع منه الأئمة الاعلام نحو يحيى بن سعيد و ابن جريج و مالك بن انس و الثوري و ابن عينة و ابي حنيفة - انتهى ، و قال علي القاري في طقساته عند ذكر مشايخ ابي حنيفة و من اهل المدينة الامام جعفر بن محمد الصادق و كان بسائله و يطارحه و هو تابعي من اكابر اهل البيت - انتهى . و أما كون ابي حنيفة من اقران جعفر فهو لا يقدح في التلذذ كما لا يخفى ، و كذلك ادعى الحلبي ان احمد بن حنبل من تلامذة الشافعي و أنكره ابن تيمية قائلا : احمد لم يقرأ على الشافعي و لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن - انتهى . وفيه ايضا ما فيه فانه امر مشهور في التواريخ و كتب اسماء الرجال قد ذكره صاحب المشكاة و غيره فلا يضر انكاره ، و ذكر الكفوف في اعلام الاخيار

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

في المقدمة شرح المقدمة انما ظهر علوم ابي حنيفة بتصانيف محمد حتى قيل انه صنف تسعمائة و تسعين كتابا كلها في العلوم الدينية . و قيل رثى محمد في الامام بعد وفاته فقيل له : كيف كنت في حال الزرع ؟ فقال : كنت متأملا في مسألة من مسائل المكاتب فلم اشعر بخروج روحي . و قيل لأحمد بن حنبل : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن . و عن ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول : قال محمد ابن الحسن : اقمتم على باب مالک ثلاث سنين و سمعت من لفظه سبع مائة حديث و نيفا ، و روى ان الشافعي بات عند محمد و قام الى الصباح و اضطجع محمد فاستكثر الشافعي منه ذلك فلما طلع الفجر قام و صلى بلا تجديد وضوء فقال الشافعي لمحمد فقال انك عمات لنفسك حتى الصباح و أما عملت للامة استخرجت من كتاب الله نيفا و ألف مسألة . و قيل لعيسى بن امان : ابو يوسف افقه أم محمد ؟ فقال : اعتبروا بكتنهما يعني ان محمدا افقه . و ذكر الووي في تهذيب الاسماء انه روى الخطيب باسناده عن اسمعيل ابن حماد بن ابي حنيفة قال : كان محمد يجلس في مسجد الكوفة و هو ابن عشرين سنة ، و باسناده عن الشافعي قال . ما رأيت اعقل من محمد . و عن محمد بن سماعة قال قال محمد لاهله : لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي و خذوا ما تحتاجون اليه من و كيلي ، و عن ابي رجاء عن محموبه قال : رأيت محمدا في المنام فقلت : يا ابا عبد الله الام صرت ؟ قال : قال لي ربي اني لم اجعلك وعاء للعلم و أنا اريد ان اعذبك قلت : ما فعل ابو يوسف ؟ قال : فوق ، قلت : ما فعل ابو جيفة ؟ قال : فوق ابي يوسف بطبقات انتهى من مقدمة الجامع الصغير (النافع الكبير) قلت و هو مؤلف الكتب الستة المشهورة بظاهر الرواية الجامع الصغير و الجامع الكبير و الزيادات و زيادات الزيادات و السير الصغير و السير الكبير و كتاب الاصل المشهور بالمبسوط و كتاب الحجة على اهل المدينة ، و له الامالى التمهيدية بالكيسايات و من تصانيفه المارونيات و الزيات و الجرجانيات

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

والموطأ وكتاب الآثار وكتاب الكسب ، قيل سئل احمد بن حنبل من : اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ فقال : من كتب محمد بن الحسن ، وقيل للشافعي : يا ابا عبد الله ! خالفك الفقهاء فقال : هل رأيت فقيها فظ اللهم الا محمد بن الحسن فانه كان يملا العين والقلب قال : ما رأيت سمينا فقيها قط الا محمد بن الحسن ، و قال : ما رأيت اعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كانه عليه نزل ، و قال : ما سمعت احدا قط كان اذا تكلم رأيت ان القرآن نزل بلفظه غير محمد بن الحسن ، ولقد كتبت عنه حمل جمل بخفى ذكره - راجع بلوغ الاماني و جزء الذهبي في مناقبه و مناقب الكردي و غيرها من كتب المناقب و التواريخ تجد مناقبه كثيرة لا تحتمله هذه الترجمة الصغيرة و الوجيزة - فرحمه الله ورضي عنه رضي الأبرار .

ذكر الامام الاعظم

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الأحرار ما وقع عليه رق و النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه القالودج في يوم مهرجان فقال علي : مهرجونا كل يوم . كذا قال الخطيب في تاريخه : و ذهب ثابت الى علي بن ابي طالب و هو صغير فدعا له بالبركة فيه و في ذريته .

و قال الخوارزمي في جامع مسانيد الامام اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات . و نقل علي القاري في شرح شرح النخبة عن السخاوي ان المعتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه ايامه . و كان هو زاهدا عابدا ورعا تقيا كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات و قد عد مشايخه فبلغ اربعة آلاف شيخ - كذا في مفتاح السعادة . قال ابن حزم : جميع اصحاب ابي حنيفة

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

مجمعون على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث اولى عنده من القياس والرأى قال عبيد الله بن عمرو الرقي : كنا عند الاعمش وعنده ابو حنيفة فسل الاعمش عن مسألة فقال : ائتها نعمان فأقناه ابو حنيفة فقال : من اين قلت هذا ؟ قال : لحديث حدثناه انت ثم ذكر له الحديث ، فقال له الاعمش : انتم الاطماء ونحن الصيادلة - اه من مناقب الذهبي ص ٢١ ، وذكر الخطيب في تاريخه و بره ان ابا حنيفة رحمه الله رأى في المسام كأنه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع عظامه الى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين : صاحب هذه الرؤيا يثور علما لم يسبقه اليه احد قبله - قال الشافعي : قيل لمالك : هل رأيت ابا حنيفة ؟ فقال : نعم رأيت رجلا لو كنتك في هذه السارية ان يجعلها ذببا لقام بحجته . و روى حرملة ان يحيى عن الشافعي انه قال : من اراد ان يتبحر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة . و روى الربيع عن الشافعي : الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة رحمه الله . و روى ابو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول : من اراد ان يعرف الفقه فليزِم ابا حنيفة وأصحابه - كذا في تعاليق الأنوار - و قال يحيى بن معين : الفقه فقه ابي حنيفة على هذا ادركت الناس . و قال ابن المبارك : قلت لسفيان الثوري : يا ابا عبد الله ! ما ابعد ابا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يغتاب عدوا له قط فقال هو أعقل من ان يسلط على حسناته ما يذهبها . و روى انه حج خمسا وخمسين حجة و انه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة و كان غالبا يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة . و كان يسمع بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه . و قال الشعرائي في الطبقات : قال عبد الله ابن المبارك بلغنا عن ابي حنيفة رحمه الله انه صلى الصلوات الخمس اربعين سنة بوضوء واحد و كان نومه جالسا ينام لحظة (و في نسخة طبعت بمصر : نومه دائما ساعة) بين الظهر والعصر و في الشتاء ينام لحظة من اول الليل . و قال الحسن بن عمار : لما

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

تولى غسل ابي حنيفة رحمك الله و غفرلك لم تقطر منذ ثلاثين سنة و لم توسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة . قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه و تحفظه ، و بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالظلم على الأئمة كالخطيب طعن على ابي حنيفة و الامام احمد و كابن الجوزي فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة . و قال سبطه : ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجدة كيف سلك اسلوبه . و كأبي نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية و ذكر من دونه علما و زهدا . قال ابن حجر في بعض رسائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه و ان كان من اقرانه فلا يستد به لأن قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال : و لا سيما اذا لاح انه لعداوة المذهب اذا الحسد لا ينجو منه الا من عصمه الله تعالى . و قال التاج السبكي : ينبغي لك ان تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين فايك ثم اياك ان تصنى الى ما اتفق بين ابي حنيفة و سفيان الثوري . و قال الغزالي : اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه ، و العجب من مقلدى الامام الشافعي رحمه الله كيف يطعنون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعي رحمه الله هل هذا الا طعن امام مذهب . قال الشعراني في الميزان : لو انصف المقلدون للامام مالك و الشافعي لم يضعف احد منهم قولاً من اقوال ابي حنيفة رحمه الله بعد ان سمعوا مدح أئمتهم له ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه و قد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة آخر المذاهب انقطاعا كما هو اول المذاهب المدونة . و شأن ابي حنيفة رحمه الله ارفع من

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ان يثبت له فضل بالإحاديث الموضوعية و يكتفى في اثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على سلمان فقال : لو كان الإيمان عند الثريا لئاله رجل من هؤلاء ، وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة و المشار اليه سلمان وحده على ارادة الجنس و يحتمل ان يراد بهم اهل العجم كلهم و قد كان جد أبي حنيفة من فارس ، و قال الحافظ السيوطي : هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الإشارة الى أبي حنيفة . و قال العلامة الشامي صاحب السيرة تليذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان اباحنيفة هو المراد من الحديث ظاهر لا شك فيه لأنه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد . و قال الشامي : و أما سلمان الفارسي رضى الله عنه فهو و ان كان افضل من أبي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم و الاجتهاد و نشر الدين و تدوين احكامه كأبي حنيفة و قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل . و منها ما اورده العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلاة و السلام قال : ترفع زينة الدنيا ستة خمسين و مائة و قد قال شمس الأئمة الكردي : ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لأنه مات في تلك السنة . و قال ابن عبد البر : لا تتكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدقن احدا ليسيء القول فيه فاني و الله ما رأيت افضل ولا اروع ولا افقه منه . و كان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فأبى عليه فضربه مائة سوط في عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط و هو على الامتناع فلما رأى ذلك خلى سبيله . و نقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد و اراد ان يوليه قضاء القضاء فأبى خلف عليه ليفعلن و حلف ابو حنيفة ان لا يفعل و جرى بينهما كلام و استقر الامام على الامتناع فأمر به الى الحبس . و نقل ان الامام قال : انا لا اصلح للقضاء ، فقال المنصور : كذبت انت ، فقال له الامام :

كيف يحل لك ان تولى قاضيا هو كذاب . وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة - كذا قال ابن حجر ، وقيل : سنة احدى و سبعين ، وقيل : سنة سبعين ، وقيل : سنة احدى وستين . وتوفى في رجب ، وقيل : في شعبان سنة خمسين ومائة ، وقيل : ثلاث وخمسين ببغداد في السجن ، وقيل : انه لم يمّ في السجن ، وقيل : انه دفع اليه قدح فيه سم فامتنع وقال : لا اعين على قتل نفس فصب في فيه قهراً وقيل : ان ذلك بحضرة المنصور ومات منه . وصلى عليه الحسن بن عماره و حزر من صلى عليه مقدار خمسين الفا ، وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوماً - كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد وقبره هناك يزار وصح ان الامام لما احس بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله تعالى عنه وعن نابعيه . انتهى ما ذكره العلامة ابو الحسنات رحمه الله في مقدمة الهداية ملخصاً ، قلت : ذكر الذهبي في جزء مناقب امامنا الاعظم عن محمد بن حماد المصيصي مولى بني هاشم حدثني ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد اخبرني جعفر بن الحسن امامنا قال : رأيت ابا حنيفة في النوم فقلت : له ما فعل الله بك يا ابا حنيفة ؟ قال : غفر لي ، قلت له : بالعلم ؟ قال : ما اضر الفتوى على صاحبها قلت : بم قال : بقول الناس في ما لم يعلمه مني - اه ص ٣٣ ، ولنعلم ما قيل :

يا جليلي نعمان ان حسا كما لتحصى ولا تحصى فضائل نعمان
ورحم الله من قال :

حسبي من الخيرات ما اعدته وم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مسذهب النعمان

امام دار الهجرة

اما مالك فما ادراك ما مالك ، امام الأئمة و مالك الازمة رأس اجلة دار الهجرة قدوة علماء المدينة العلية يعجز اللسان ، ذكر اوصافه الجليلة و يقصر

اللسان عن ذكر محاسنه الحميدة ولذكر ههنا نبذا من احواله ملخصا من معدن البواقيت
المنتمعة في مناقب الأئمة الاربعة وغيره من كتب ثقات الامة فاصدا فيه الاختصار
فالطويل يقتضى الأسفار الكبار ، فأما اسمه و نسبه فهو مالك ابن نيس بن مالك بن
انى عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان - بغين معجمة و ياء تحتيه - و يقال : عثمان
ابن خثيل - بجيم و ثاء مثناة و لام - و قيل : خثيل - بخاء معجمة - ابن عمرو بن الحارث
الأصبهجي المدينى نسبة الى اصبج - بالفتح - قبيلة من يعرب بن قحطان وجده الأعلى
او عامر - ذكره الذهبي في تجريد الصحابة و قال : كان في زمن النبي صلى الله عليه
و سلم و لانه مالك رواية عن عثمان و غيره ، و أما ولادته و وفاته فذكر الياضي
في طبقات الفقهاء انه ولد سنة أربع و تسعين ، و ذكر ابن خلكان و غيره انه ولد سنة
خمس و تسعين ، و قيل : سنة تسعين ، و ذكر المزي في تهذيب الكمال : وفاته سنة
تسع و سبعين و مائة ضحوة رابع عشرة من ربيع الأول و حمل به في بطن امه ثلاث
سنين و كان دفته بالبتبع و قبره يزار و يترك به ١٠ و أما مشايخه و أصحابه فهم
كثيرون ، فمن مشايخه : ابراهيم بن ابي عتبة المقدسي و ابراهيم بن عتبة و حمزة بن محمد
الصادق و نافع مولى ابن عمر و يحيى بن سعيد و الزهري و عبد الله بن دينار و غيرهم ،
و من تلامذته : سفيان الثوري و سعيد بن منصور و عبد الله بن المبارك و عبد الرحمن
الأوزاعي و هو أكبر منه و ليث بن سعد من اقاربه و الامام الشافعي محمد بن ادريس
و محمد بن الحسن الشيباني و غيرهم ، و أما ثناء الناس عليه و مناقبه ، فهو كثير ،
قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الأنساب : ان الامام مالك بن انس كان امام
دار المحبرة و فيها ظهر الحق و أقام الدين و منها فُتحت البلاد و تواصلت الامداد
و سمي عالم المدينة و انتشر له في الأمصار و اشتهر في سائر الأقطار و ضربت له
أكباد الابل و ارتحل الناس اليه من كل فج عميق و انتصب للتدريس و هو ابن سبع

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

عشرة سنة وعاش قريبا من تسعين ومكث يفتي الناس ويعلم الناس نحواً من سبعين سنة وشهد له التابعون بالفقه والحديث - انتهى - وفي الروض الفائق : انه العالم الذي بشر به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ينقطع العلم فلا يبقى عالم اعلم من عالم المدينة ، وفي حديث آخر عن ابي هريرة : يوشك الناس ان يضربوا اكباد الابل فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة ، قال سفيان بن عيينة : كانوا يرونه مالكا ، وقال عبد الرزاق : كما نرى انه مالكا فلا يعرف هنا الاسم لغيره ولا ضربت اكباد الابل الى احد مثل ما ضربت اليه ، وقال ابن مصعب : سمعت مالكا يقول : ما اقيت حتى شهد لي سبعون شيخا اني اهل لذلك . وقال الشافعي : لو لا مالكا وسفيان لذهب علم الحجاز ، وقال رجل للشافعي : هل رأيت احدا ممن ادركت مثل مالكا ؟ فقال : سمعت من تقدمنا في الس والعلم يقولون : ما زلنا مثل مالكا ، فكيف نرى مثله ؟ وقال محمد بن ربيع : حججت مع ابي وأنا صبي فتمت في مسجد رسول الله فرأيت في النوم رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه خرج من قبره وهو متكئ على ابي بكر وعمر فقامت وملت فرد السلام فقلت : يا رسول الله اين انت ذاهب ؟ قال اقيم لمالك الصراط المستقيم ، فانتبهت و أتيت أنا و ابي الى مالكا فوجدت الناس مجتمعين على مالكا وقد اخرج لهم الموطأ ، وقال محمد بن عبد الحكم : سمعت محمد بن السري يقول : رأيت رسول الله في المنام فقلت : حدثني بعلم احدث به عنك ، فقال يا ابن السري اني قد وصلت بمالك بكنز يفرقه عليكم الا وهو الموطأ ليس بعد كتاب الله ولا سني في اجماع المسلمين حديث اصح من الموطأ فاستمعه تنتفع به ، وقال يحيى بن سعيد : ما في القوم اصح حديثا من مالكا ثم سفيان الثوري وابن عيينة ، وقال ابو مسلم الخزازي : كان مالكا اذا اراد ان يجلس توشأ وضوأ للصلاة ولبس احسن ثيابه وتطيب ومشط لحيته

مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

قيل له في ذلك فقال : أو قرّبه حديث رسول الله ، و قال ابن المبارك : كنت عند مالك و هو يحدثنا بحديث رسول الله فلدغته عقرب ست عشرة مرة و هو يتغير لونه و يصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجا فقال : صبرت اجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و قال مصعب بن عبد الله : كان مالك اذا ذكر النبي صلى الله عليه و سلم يتغير لونه و ينحى ، قيل له في ذلك فقال : لو رأيت ما رأيت لما انكرتم ، و ذكر ابن خلكان كان مالك لا يركب في المدينة مع ضعفه و كبر سنّه و يقول : لا اركب في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه و سلم مدفونة - اه من مقدمة الموطأ للإمام محمد بن المنصور و مناقبه كثيرة رضى الله عنه و رحما بحرمته .

ترجمة شارح العلام

رتها العلامة المحقق مولانا السيد محمد يوسف بنوري

شارح كتاب الحجّة و مصححه هو العلامة الشيخ المحدث المفتي السيد مهدي حسن ابن السيد كاظم حسن بن العلامة الطيب الحاذق و المفتي الفاضل السيد فضل الله بن العارف بالله السيد الشاه محب الله بن شيخ عصرة السيد قطب الدين المدعو بقطبي ميان بن الشيخ السيد درويش بن الشيخ السيد الشاه شهاب الدين احمد الشاه آبادي بن الشيخ الكامل السيد ابي اسحاق ابراهيم بن الفاضل السيد الشاه شهاب الدين احمد الجيلاني الذي ينتهي نسبه السامي الى الشيخ الامام الرباني الشيخ محي الدين عبد القادر الجيلاني الحسيني والحسيني بعشرين واسطة، جده السيد ابو اسحاق ابراهيم جاء الى دهلي من بغداد في عهد السلطان شاه جهان ثم رحع بعد تسع سنوات الى بغداد ثم عاد الى الهند قوفي بأورنگ آباد من بلاد الدكن، ثم دخل الهند ابنه السيد احمد جاء من بغداد الى دهلي سنة ١٠٩٠ هـ و في عهد السلطان عالمكير و سكن بلدة شاه آباد و توفي بها و دفن بمحلة كتره

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و هناك قبره يزار . ولد العلامة المفقى فى رجب سنة ١٣٠٠ هـ فى مدينة شاه جهان پور فى محلة « مـلا خيل » سـمى أولـا خواجه حسن ثم غـيـر اسمـه بأشـارة رـجل عـارف الى مـهـدى حـسن فـرسانـه مـنـه بـما يـتـفـاـل بـهـذه التـسـمـية مـن كـونـه عـلى الـهـدـاية و الـاهـتـداء .

قرأ القرآن الكريم على والده و حفظ قدراً منه عدده و اتم بقية الحفظ على غيره حين بلغ سنه الى اثني عشر عاماً ، و كذلك تعلم مبادئ الكتب الفارسية على والده و على اخيه الأكبر . و أم فى التراويح و ختم القرآن الكريم اول مرة فى مسجد محله حين بلغ من عمره خمسة عشرة سنة ، ثم دخل مدرسة « عين العلم » فى بلده و تلقى مبادئ كتب الصرف و النحو على أساتذة المدرسة ، و من اشتهرهم : الشيخ عبدالحق بانى المدرسة كان من خلفاء الشيخ رشيد احمد الكنكوهى رحمه الله و شيئا من كتب النحو و الفقه على الشيخ المفقى كفاية الله الدهلوى . ولما انتقل الشيخ كفاية الله الى المدرسة الأمينية بدلهى أرسله والده اليها ، فقرأ كتب العلوم من الفقه و الأدب الفارسى و الأدب العربى و كتب العلوم العقلية من المنطق و الفلسفة و كتب أصول الفقه و كتب الحديث كلها على أساتذة المدرسة و على الشيخ كفاية الله حتى فرغ من دراسة كتب النصاب كله سنة ١٣٢٦ هـ و أصبح مدرسا بالأمينية و قرأ أطراف البخارى و جامع الترمذى على شيخ العصر و شيخ الهند مولانا محمود حسن الديوبندى رحمه الله و حصل شهادة الفراغ سنة ١٣٢٨ هـ من دار العلوم الديوبندية ايضا و تابع على قطب عصره الشيخ رشيد احمد الكنكوهى و حصل الاجازة من احد خلفائه مولانا الشيخ شيفع الدين المهاجر المكي . ثم أصبح صدر المدرسين بالمدرسة الأشرفية فى « واندور » بمديرية سورت فى مقاطعة بومباى و درس سبع سنوات كتب الأهميات الست و كتب المنطق و المعقول و كتب البلاغة ثم أصبح شيخ الأساتذة فى المدرسة المحمدية براندير اربع سنوات مدرسا للصباح الست .

مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

و اشتغل بالافتاء في تلك البلاد في مقاطعة بومبائي من سنة ١٣٣٨ الى سنة ١٣٦٨ هـ ثلاثين عاما كاملا الى ان اصبح صدر دارالافتاء في دار العلوم الديوبندية في سنة ١٣٦٨ هـ ولا زال بها يفتي و يخدم الدين و العلم و انتهت اليه رئاسة الافتاء في تلك البلاد و درس مرتين فيها شرح معاني الآثار للطحاوي تدریس بحث و تحقيق .

و حج اول مرة سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ ع ثم حج بعدد اربع مرات الى اليوم و لقي في هذه الاسفار مشايخ الحرمين و ذاكر معهم في شتى المسائل لفائدة و استفادة و حصل له منهم الاجازات و الشهادات .

و تلقى الاجازات من مشايخ البلاد في الحرمين الشريفين فقي مكة مشايخ منهم الشيخ احمد بن علي تبحر الطائفي المكي الشافعي مدرس الحرم و الشيخ عمر بن ابي بكر باجنيد الشافعي وكيل الحنابلة و الشيخ الشريف محمد بن هاشم الحنفي و الشيخ حبيب الله ابن مايابي المالكي الشنقيطي و الشيخ الشريف حسين بن علي الملك و ماهر العلوم النقلة و العقيلة الشيخ محمد المرزوقي و الشيخ محمد حسن البشاوري المهاجر المكي - مؤلف غنية الناسك ، و الشيخ عمر بن حمدان المحرسي المالكي و مولانا الشيخ شفيع الدين الهندي المهاجر المكي وغيرهم و بالمدينة عن مشايخ منهم الشيخ احمد شمس المالكي المغربي و الشيخ محمد زكي بن الشيخ العلامة السيد احمد البرزنجي الشافعي و قاضي القضاة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر البري المدني المدرس بالحرم المدني و الشيخ محمد عائش بن محمود الشافعي المصري المدني و الشيخ عبد القادر الطراباسي الحنفي و الشيخ محمد طيب المغربي المالكي و الشیخة امة الله بنت المحدث الشيخ عبد الغني المجدي المهاجر المدني و الشيخ عبد الله بن الشيخ حسين بن محسن الانصاري اليمني و الشيخ خليل احمد الهندي المهاجر المدني صاحب بذل المجهود شرح سنن ابي داود ،

مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

و قد تلقى الاجازة مكاتبة من الشيخ المحقق العلامة الكوثرى نزيل القاهرة : و قد استجاز من امام العصر الشيخ محمد انور شاه الكشميري كتاب الحجّة أهل على المدينة و كتاب الآثار كلاهما للامام محمد بن الحسن الشيباني .

وله تأليف باللغة العربية و الاردويه . و أما باللغة اللال المصنوعة في الروايات المرجوعة و منها شرح كتاب الآثار في ثلاث مجلدات و منها هذا الشرح على كتاب الحجّة . و منها الدر الثمين و رجال كتاب الآثار و شرح بلاغات محمد في كتاب الآثار و الاهتداء في رد البدعة .

و أما باللغة الأردوية فكثيرة منها : القاء اللمعة على حديث لا جمعة و إقامة البرهان المبين و التحقيق المتين و قطع الوتين و بئس القرن و الاختلاف المبين مفيد القازي و السامع و التوضيحات و كشف الغمة عن سراج الأئمة و فراسة العرف و التحقيق التام في حديث اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام ، رفع الارتياب و التسميم الحيدري و ضربة الصمصام و اظهار دجل المريد و اظهار الصواب و اظهار اسرار المتحدثين و الاسعاف و التوير في حكم الجهر بالتكبير و القول بالصواب و طلوع بدر الرشاد و غيرها في شتى الموضوعات .

و له شعر جيد باللغة الأردوية ك شعر الأدباء و له شعر كشعر العلماء . و هو طويل النفس في كتاباته و ردوده لا يحول دونه سامة ولا ملل . و أسلوبه كتابته بالقرية سهل واضح لا اغلاق فيه و هو ممتاز في علمه برجال السنة و رجال كتب الحديث و له عناية بالعلماء الخيفة و التقاطهم من بين ثانيا كتب الرجال و الطبقات و التراجم كثير المطالعة دائب السهر مضاف الى الغاية كريم النفس طلق الدين طلق الجبين و تأخذه الحجة في دين الله فلا يخاف فيها لومة لائم . اصبحت اليوم وحيدا في سعة المعلومات بكتب الفتاوى و قد حكفت عليها اكثر من اربعين عاما . كثير العبادة في

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

شهر رمضان يتكف في كل رمضان ويحتهد في ختمات القرآن دمت الاخلاق وديع
مسالم يحب الفقراء و يكرم العلماء يعيش عيشة العلماء في زيّه و أثائه وقد بلغ من
سنه الى ٨٤ سنة ولا يزال مكبا على الاقناء و خدمة العلم بكل نشاط - بارك الله في عمره
الميمون و كثر من امثاله في هذه القرون .

و في الآخر نشكر لحكومة الهند الفراء حيث امدتنا لنشر مثل هذه الجواهر
القيمة الثمينة ليستفيد منه اهل العلم شرقا و غربا .
تم طبع المقدمة بحمد الله و منه يوم الاحد السابع من شهر الله المحرم الحرام
من شهر سنة ١٣٨٥ و صلى الله على نبيه المصطفى و آله الشرفا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات و المواقيت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : ينبغي ان يسفر^١ بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار ولأن^٢ صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغي ان يسفر بها لأن يشهدا من كان نائما و من كان غير نائم .
وقال أهل المدينة ومالك : ينبغي ان يغسل بها لما جاء في ذلك من الأخبار .
وقال محمد بن الحسن : قد جاء^٣ في ذلك آثار مختلفة من التغليس و الاسفار بالفجر ، و الاسفار بالفجر احب الينا لأن القوم^٤ كانوا يغسلون فيطيلون القراءة فيصرفون كما ينصرف اصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .
وقد بلغنا^٥ عن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه انه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فانما كانوا يغسلون لذلك ؛ فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للنفول و هو التنوير .

(٢) قوله « ولأن » الواو ساقط من نسخة الآستانة .

(٣) كذا في الأصل المدنى و كذا في الهدية بالتذكير ، و في نسخة الآستانة : قد جاءت .

(٤) اى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

(٥) قال الطحاوى : حدثنا ابي ابي داود قال ثنا سعيد بن ابي مرجم قال انا ابن لهيعة =

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

بسورة^١ المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .

وقد بلغنا^٢ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر^٣ ؛
= قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضى الله تعالى عنه
قال : صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرأ بسورة البقرة في الركعتين جميعا ،
فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه : كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا
غافلين اه ؛ و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال
ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرأ
سورة آل عمران . فقالوا : قد كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين - اه .
(١) هكذا في الأصل و هكذا في الهندية ، و في نسخة الآستانة : بسور المفصل .

(٢) قلت : و قد استنده الامام محمد فيما بعد .

(٣) قلت : اخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رافع
ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه
اعظم للأجر - اه ، و قال : حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المذرى
و المزى . و اخرجه الطحاوى في معاني الآثار حدثنا على بن شية قال ثنا ابو نعيم قال
ثنا سفيان الثوري عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و في آخره : فكلمنا اسفرتهم
فهو اعظم للأجر ، او قال : لأجوركم - اه . و اخرجه البيهقي في (ج ١ ص ٤٥٧)
من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بمثله ، و رواه ايضا عن
عاصم محمد بن عجلان اخرجه من طريقه الطحاوى في معاني الآثار و ابن حبان في صحيحه
و لفظه : اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لأجوركم . و اخرجه
ايضا ابو داود و ابن ماجه ، و لفظ الطحاوى : اسفروا بالفجر فكلمنا اسفرتهم فهو اعظم
للأجر : او قال : لأجوركم ، و له طريق آخر . اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب
ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

حديث مستفيض معروف .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن هُرَيْرَ بن عبد الرحمن قال سمعت
جدي رافع بن خديج قال: نشر^١ بلال يؤذن للفجر^٢، فقال له^٣ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم: اسفروا بلال! قال: فجلس؛ ثم نشر الثانية ليؤذن،

= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال: ما اسفرت^٤م بالصبح فهو أعظم للأجر؛ ورجال هذا السند ثقات. وفي
الخلافيات لليهقي عن أبي الزاهرية عن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: اسفروا بالفجر؛ وهو مرسل. وروى من وجه آخر ايضا مرسلا بسند
صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام
قال: اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر النقي .

(١) أى منتشر شائع بين الأنام .

(٢) أى مشهور . قلت: روى من حديث رافع بن خديج وعن حديث بلال و من
حديث انس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث أبي هريرة
و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية .

(٣) بالهاء و الراءين المهملتين بينهما ياء مثناة من تحت مصفرا .

(٤) بالنون والشين و الراء المعجمتين من النشر و هو القيام و الارتفاع و التباعد
و النفور، و منه امرأة ناشزة و النشوز العصيان ايضا و يمكن النشر بالراء المهملة و هو
في الأصول: نشر بالراء المهملة و هو الشيوع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن
مكان الى مكان .

(٥) و كان فى الأصل « الفجر » ، و الصواب « للفجر » كما هو فى الهندية .

(٦) كذا فى الأصل ، و سقط لفظ « له » من الصورة .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

فقال : اسفرأى بلال ! فجلس ؛ ثم نشر [الثالثة - ١] ؛ قال : قتركه ؛ فأذن^٢ .

اخبرنا^٣ محمد بن يزيد قال اخبرنا محمد بن عجلان^٤ عن عاصم بن عمر بن قتادة^٥

(١) ما بين المربعين زيادة من المصحح لأن السياق يقتضيه . وكان ساقطاً من الأصول .

(٢) قلت و هذه الطريق ترد تأويل الامام الشافعي و عنه الترمذى و الديهقي من معنى الاسفار بتحقيق الفجر و يشهد له رواية ابن ابى شيبة و اسحاق و غيرهما كما فى التلخيص بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع نبلهم من الاسفار اه و حديث هرير بن عبد الرحمن صريح فى ذلك لا يجرى فيه ما زعموا من معنى الاسفار .

(٣) وفى الهندية « و أخبرنا » .

(٤) من قوله « ابن عجلان » الى « عمر بن قتادة » ساقط من نسخة الآستانة .

(٥) وفى الأصل « عاصم بن عمرو عن قتادة » و هو تصحيف ، و الصواب « عاصم

ابن عمر بن قتادة » ، قلت : و من هذه الطريق رواه اصحاب السنن الأربعة فالترمذى عن

محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر و الباقر عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذى :

حديث حسن صحيح . و لفظ ابى داود فيه : اصبحوا بالفجر ، قال ابن القطان فى كتابه :

طريقه طريق صحيح ، و عاصم بن عمر وثقه النسائى و ابن معين و أبو زرعة و غيرهم

و لا اعرف احدا ضعفه و لا ذكره فى جملة الضعفاء . و رواه ابن حبان فى صحيحه فى

النوع الخامس و الأربعين من القسم الأول ، و فى لفظ له : اسفروا بصلاة الصبح

فانه اعظم للأجر ، و فى لفظ له : و كلما اصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم . و فى لفظ

الطبرانى : و كلما اسفرتكم بالفجر فانه اعظم للأجر - اه نصب الراية . و هو عند

اليهقى فى ج ١ ص ٤٥٧ من السنن من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم به و الصلاة

قبل تين الفجر و يقنه لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا يؤثر عليها و يبق الفرض فى

ذمته ، و قوله « اعظم للأجر » افضل التفضيل ، فيقتضى اجرين احدهما اكل من الآخر

فان صيغة افعل تقتضى المشاركة فى الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمشى =

عن

(١)

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

عن محمود^١ بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن^٣ راح بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم^٤ قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا^٥ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكلما اصبحتم فهو أعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما نقله عنه البيهقي في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض الفاظ هذا الحديث ما يبعد التأويل بل ينفيه رأسا الجوهر النقي بتغير ما .
(١) وفي نسخة الاستانة « محمد » و الصواب « محمود » كما هو في الأصل .
(٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » و الا فالصواب ما ثبتته فان الامام محمدا أكثر الرواية في كتبه عن سلام ابن سليم الخنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه

(٣) وكان في الأصل « عن رافع » و الصواب « ابن رافع » .

(٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، و اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم به بلفظ « ما اسفروا بالصبح فهو أعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرجه من طرق .

(٥) وفي الأصل : قال قال ، و السياق يقتضي الجمع لانه يروى عن رجال من قومه و هو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد^١ بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح^٢ ! اسفر^٣ بالفجر^٤ .
و قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس يضاء نقيّة لم تتغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

- اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادرت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .
و قال اهل المدينة و مالک : التعجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول « سعيد بن عامر بن عباس الطائي » و هو غلط ، و الصواب « سعيد بن عبيد الطائي » على ما كتبه كما في الطحاوي و الجوهر النقي و غيرهما .
(٢) بالنون و الباء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب ، ابن النباح مؤذن على رضي الله عنه فعال من نباح الكلب اه ، و ما وقع بالتاء و الياء كما في الديهقي و الجوهر النقي و غيرهما ، و نسخة « ابن ينامي » له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه ، قال في الجوهر النقي بسند جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السند على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحح الحاكم روايته كما مر ، و قد تابع شريكا في هذا الاثر الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت غليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر يعني بصلاة الصبح - انتهى ؛ وكذا تابعه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره بين اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثليين - ف .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [مختلفة -] و اما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

و الذى رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كتب الى ابي موسى الأشعري ان صل الظهر اذا زاغت الشمس و العصر و الشمس بيضاء نقية قبل ان تدخلها صفرة ، وكذلك نقول . و هذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك بن ابي عامر عن ابيه ان عمر كتب بذلك الى ابي موسى الأشعري رضى الله عنه .

و قال محمد بن الحسن : و الشفق عندنا الحرة التى تكون في المغرب فاذا ذهب تلك الحرة فقد غاب الشفق ؛ و كذلك قال اهل المدينة و مالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي عن مكحول قال كان

(١) زدته على اقتضاء السياق .

(٢) في الهندية « صل » بالالف المقصورة و هو تصحيف ، بل هو أمر في الكتاب .

(٣-٣) في المصورة مواضع « بيض نقية » هو خطأ .

(٤) في الهندية « فكذلك » .

(٥) في الأصل « ابي اسمعيل » و هو غلط .

(٦) و في الأصل « عن ابيه كتب الى ابي موسى » و هو موهم الى ان الكاتب مالك

ابن ابي عامر و هو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني

(ص ٢٣) و التهذيب .

(٧) عند البيهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عبادة بن الصامت و شداد بن

اوس قالوا : الشفق شفقان : الحرة و البياض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ و الفجر =

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

عبادة بن الصامت و شداد بن اوس يضليان العشاء اذا غابت الحمرة و يريان^١ انها الشفق .

وكان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول : الشفق الياض ، وكان ابو حنيفة يقول : لا يفوت المغرب حتى يغيب الشفق [الأيض - ٢] ولكنه^٢ كان يكره تأخيرها اذا غاب الشفق [الأحمر - ٢] ، و يقول : وقتها^٣ حتى يغيب الشفق [الأيض - ٢] .

= جران : المستطيل و المعترض ، فاذا انصدع المعترض حلت الصلاة . و روى عن سفيان عن ثور عن مكحول انه قال : اذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان : و هو أحب الينا و ذلك الشفق عندنا لأن الياض لا يذهب حتى يمضي الليل انتهى و به يظهر ما في الأصل من الخلل في المتن .

(١) و في الأصل « يرى انها » اى كل واحد منهما يعتقد - الخ .

(٢) زدته انا و كذا لفظ الأحمر فيما بعد و الأيض فيما بعد ذلك و لعدم وجوده فهم المحشى من العبارة ما فهم - سألنا الله و إياه ، و المراد من الجملة الأخيرة ان بقاء وقت المغرب عند ابى حنيفة الى غيوبة الشفق الأيض .

(٣) انظر كيف راعى ابو حنيفة الطرفين من الأحاديث و اختار الاحتياط حيث قال بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق الأيض و اداء الصلاة قبل الأحمر و الكراهة بعده فهو كوقت العصر فقد ادى حق الاجتهاد و حق الاتباع بالآثار كيف و هو فقيه النفس فقيه الأمة .

(٤) هكذا في الأصل « و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق » وكذلك يقول محمد بن الحسن الخ ، و أنت تعلم ان محمدا لا يقول بالياض بل بالحمرة فلا يناسب قوله وكذلك يقول محمد و لذا غيرت العبارة اللهم الا ان يقال مراده بقوله نفس الشفق من غير قيد يعنى و كذلك تقول ابو حنيفة به - تدبر .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن اخبرنا شعبة بن الحجاج^١ عن قتادة [عن ابي ايوب]

عن عبد الله^١ [بن عمرو بن العاص رضى الله عنه] قال^٢ : حدثني مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و مرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكر الوقت فقال^٣ : الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصفر الشمس ، و المغرب ما لم يسقط ثور^٤ الشفق ، و العشاء الى نصف الليل^٥ ، و الفجر الى

(١-١) و في الأصول « عن قتادة عن عبد الله » و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل « عن قتادة عن ابي ايوب » - اى العتكي و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المراغى و المراغ حتى من الأزدي - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو عند مسلم و البيهقي و غيرهما . و لفظ « عبد الله » اذا كان مجردا عن القيود يراد به عندهم ابن مسعود رضى الله عنه ، و ههنا عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن مسعود رضى الله عنه كما يوم عبارة الأصول . ففيهما سقوط و تصحيف فلذا زدت اسم ابيه و اسم ابي ايوب بين المربعين .

(٢) اى قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع ، و عند مسلم فى حديثي ابي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة : رفعه مرة و لم يرفعه مرتين ، و عند الطحاوى قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفعه مرة و لم يرفعه مرتين ،

(٣) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت فى كلها .

(٤) و فى الأصول « نور الشمس » و هو تصحيف و غلط ، و هو بالهاء المثناة كما هو عند مسلم و البيهقي و الطحاوى و غيرهم ، او فور بالفاء كما هو عند ابي داود و غيره ، و بالنون معناه ايضا صحيح لكن « الشمس » تصحيف ، و الصواب « الشفق » .

(٥) فيه رد على ابن ابي شيبة حيث الزم ابا حنيفة بكونه قاتلا بأن وقت العشاء الى نصف الليل فى مسألة الثانى و المائة من وقت العشاء فى كتاب الرد و لم يدر انه قاتل بأن =

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني
ان تطلع الشمس . فقد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط
ثور الشفق .

وأخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم النخعي ان رجلا أتى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات
كلهن وأمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : ان السائل عن
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن
ابن عباس^١ رضى الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى
= وقت العشاء الى طلوع الفجر ، الأحاديث في ذاك مختلفة وردت على حسب السائلين
عنه ارسلت ارسالا واجملت اجمالا و تعين ثلث الليل في الأحاديث التي سردها ابن
أبي شية على غالب احوال المصليين وأكثرهم وإليه يشير حديث « لو لا ان اشق على
امتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل » او كما قال . انظر في هذا الحديث الى نصف
الليل و لو قال أبو حنيفة به فقد عمل بالحديث على رغم ابن أبي شية فكيف صار محل
الطعن بل ابن أبي شية خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على ثلث الليل فقط
وقد ورد حديث ابن هريرة و أنس و فيهما نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر
في حديث عائشة فقد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن أبي شية - والعياذ
بالله هذا ا و له موضع آخر .

(١) او لم يعلم ابن أبي شية ان ابن عباس قبل أبي حنيفة قائل بأن وقت العشاء من
غيبوبة الشفق الى الفجر وحاشاه ان يخالف الأحاديث فانه حبر الأمة ، و العجب منه
كيف رد على أبي حنيفة و هذه الأحاديث والآثار بمراءى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت العشاء الى الفجر [و وقت الفجر الى طلوع الشمس - ٢] ٢٠

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق^١ فرسخا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن^٢ [مغيرة] الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم^٣ و كان يعجل العصر و كان الأسود يجب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا في الأذان او لنعزلن مؤذنتنا^٤ .

= بلاء التعصب و العناد . و حديث جابر الذي رواه ابن ابي شيبة في تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، فلما ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة بعده فقد أدى في غير وقت العشاء على رغم ابن ابي شيبة فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف جازت هذه الصلاة وكيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الفهم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبير بسنده و متنه في ج ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا في الأصل و في النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) في الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبي و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ « مغيرة » من الأصل .

(٦) في الأصل « بهم » بباء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) في الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له اي عن التأذين .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبدالله عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح قال : بلغني ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فسكت حتى اذا كانت ^١ صلاة الأولى اخرها ^٢ الى ما بين ^٣ الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى ^٤ كادت الشمس ان تصفر وآخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وآخر العشاء الى ثلث الليل ^٥ وآخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد ^٦ حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء تقيّة والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن ابي بكر ^١ بن ابي موسى الأشعري عن ابيه ابي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات ^٢ ، فلم يرد ^٣ عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول « كان » .

(٢-٢) وفي الأصول « الى بين » .

(٣) وفي الأصل « حين » وهو تصحيف « حتى » .

(٤) زاد في نسخة الأستانة « ثم صلى » .

(٥) وفي الأصول « الغداة » ، والصواب « الغد » .

(٦) وفي الأصل « عن ابي بكر بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري عن ابيه عن ابي موسى » وهو غلط وتصحيف ، وما كتبه في الصلح هو عند مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال .

(٧) عند مسلم « مواقيت الصلاة » بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي « فلم يردده عليه » ، والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

انشق الفجر^١ و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس^٢ و القائل يقول : [قد - ^٣] اتصف النهار او لم يتصف و [هو - ^٤] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس^٥ يضاء نقيه ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس^٦ ، ثم امره^٧ فأقام العشاء حين غاب الشفق^٨ ، ثم اخر الفجر^٩ من الغد حتى^{١٠} انصرف عنها - القائل يقول :

(١) زاد اليهقي و مسلم « فصي » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و اليهقي و غيرهما ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم تزل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الآستانة « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الآستانة .

(٨) اى عند سقوط الشفق .

(٩) و في اليهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » و هو تصحيف ، و المحشى اقره و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذى بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خبط في المعنى و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على النوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعى و غيره حديث الاسفار من تبيين القجر و تيقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله « و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل المذكور قطعا .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس او كادت^١ ، ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم اخر العصر حتى^٢ انصرف منها و القائل يقول : قد^٣ احمرت الشمس ، ثم اخر المغرب حتى^٤ كان عند سقوط الشفق ، ثم اخر العشاء حتى

(١) و عند اليهيق في سننه « او لم تطلع » .

(٢) و في الأصل « حين انصرف » و ما كتبه عند مسلم و غيره و هو الراجح الصحيح .

(٣) و في الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من ههنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الأمانة و لا بد منها ، ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و ابي موسى و ابي سعيد ، و بلاغ عطاء بن ابي رباح و نصف الليل ، في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و ابي هريرة و انس و غيرهم و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرهما من الأصحاب و هذه الروايات كلها في الكتاب و اكثرها في الصحيحين ؛ و أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال : ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة فالى الثلث افضل و الى النصف ففي الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى و صل العشاء اى الليل شئت و لا تنفلها ثم قال : و جميع ما بينا من هذه الأقاويل في الباب قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله الا أنهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء بمراى من أئمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجّة و كتاب الآثار و الموطأ و عندهم وقت العشاء الى طلوع الفجر ، فما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و ابي موسى و جابر بن عبد الله : اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة =

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني
كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح؛ فدعا السائل فقال: 'الوقت فيما بين هذين'
- والله اعلم بالصواب .

باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان
== قال : وقت العشاء الى نصف الليل اه ، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء
بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر ، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال : وقت
العشاء الى ربع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شيبة لأحاديث ثلث الليل
وكيف يفعل ابن ابي شيبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس اخر الذي رواه الامام
محمد في الحجّة وفيه الى طلوع الفجر وهل ينسب اليه انه خالف الأحاديث المروية
في كتاب الرد حاشاه عن ذلك وما ذا يفعل بحديث عائشة وفيه عامة الليل وما يصنع
بحديث ابي هريرة وبحديث انس الى نصف الليل وهذا كله مخالف لما ساقه من احاديث
ثلث الليل، وبالجملة ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل فقد خالف احاديث النصف
وأحاديث عامة الليل ، وأخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه وسلم ليس في النوم
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت
الأولى الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نصب الراية وليس في الأوقات باعتبار
النصوص القرآنية والحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر
لا الى الثلث ولا الى النصف ، وفي حديث ابي هريرة عند الترمذي « لو لا ان اشق
على امتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه » وقال : هذا حديث حسن صحيح ،
فتبت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال به و غلط ابن ابي شيبة فيما عزاه
اليه وخالف نفسه احاديث النصف وأحاديث عامة الليل هذا والله اعلم
(١-١) عند مسلم « الوقت بين هذين » .

تمسح على الخمار ولا الرجل على العمامة ولكن يمسحان على رؤسهما .

(١) قوله « على رؤسهما » كلمة « على » ساقطة من الهندية ، واعلم ان قوله « قال ابو حنيفة » الى قوله « رؤسهما » لا ياسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت : وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحماد بن ابي سليمان وكلهم مقدم على ابي حنيفة ، فالعجب من ابن ابي شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد نسب خلاف الحديث الى ابي حنيفة وتركهم فما عذره فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال والمغيرة بن شعبة وسليمان كلها معلولة لا ينتهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخاري فنههم من رواه عن ابن ابي لبي عن بلال بلا واسطة ومنهم من رواه بواسطة واختلفوا فيها فنههم من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن ابي شيبة ومنهم من ادخل بينهما البراء بن عازب كما هو عند النسائي راجع لذلك الجوهر النقي وقال ابن عبد البر كما في الزرقاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن أمية وبلال والمغيرة وانس وكلها معلولة وخرج البخاري حديث عمرو وقد بينا فساد استاده في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة عن البخاري اه وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما وهم مقدمون على المراد ولم ينكر عليهم ولو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمس الشعر الماء قال محمد وهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة عبيد تتوضأ وتزرع خمارها ثم تمسح برأسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال محمد وهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنا ان المسح على العمامة كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعمامة من قهاتنا انتهى ولو سلم فليس في الأحاديث التي رواها الاكتفاء بالمسح على العمامة بل فيها امسح =

و قال اهل المدينة في رجل توضأ فغسل^١ وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه^٢ ، ان ذلك كله يحزیه و ليس عليه ان
 = بناصيته و انه مسح مقدم رأسه كما في حديث سليمان و المغيرة و إلا فهو اجترأ
 على النص القاطع و امسحوا برؤوسكم بمثل الاخبار المحتملة الظنية المعلولة هذا ، قلت :
 و بعدم الاقتصار على المسح على العمامة قال الجمهور . قال الزرقاني : لأن الله تعالى قال
 « و امسحوا برؤوسكم » و الماسح على العمامة لم يمسح برأسه ، و قال الخطابي : فرض الله
 مسح الرأس و حديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن و قياسه على الحنف
 بعيد لمشقة بزعمه بخلافها و النصوص وردت عن النبي صلى الله عليه و سلم فعلا و أمرا
 بمسح الرأس فحمل رواية مسح العمامة على انه كان لعذر بدليل المسح على الناصية كما
 في مسلم - انتهى مختصرا ، قال القاري* : قال بعض الشراح من علمائنا يحتمل انه حيث
 مسح بناصيته سوى عمامته يديه فحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً و يحتمل
 ان يكون ذلك قل نزول الآية فقد ذكر العلماء ان المائدة آخر ما نزل من سور القرآن
 فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة اولى - انتهى ، ثبت بذلك ان ابا حنيفة في هذه المسألة
 مصيب جدا ، و ما ذكره ابن ابي شيبة لا يلتفت اليه لكونه معارضا للنص القاطع .

(١) و في الأصل بالواو ، و في الموطأ بالقاء و هو اولى .

(٢) بعده في موطأ مالك : و أما الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض
 و لا يعد غسل وجهه و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعد غسل
 ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او محضرة ذلك ، و سئل
 مالك عن رجل نسي ان يتمضمض و يستنثر حتى صلى ، قال : ليس عليه ان يعيد صلاته
 و ليتمضمض و يستنثر ما يستقل ان كان يريد ان يصلي ، سئل مالك عن رجل توضأ
 فغسل رأسه حتى جف وضوؤه ، قال : ارى ان يمسح برأسه و إن كان
 قد صلى ان يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ و ذكر بعد ما فرغ من وضوئه وجف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه و^١ لم يغسله ذراعاً أو رجلاً أو رأساً فليغسل ما ترك وليمسح برأسه وليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا وتأخيرها ناسياً لا بأس به .

و قال أبو حنيفة رحمه الله : من توضأ فنسى المضمضة والاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة ولا إعادة عليه ، فإن نسي أن يمسح برأسه حتى صلى فعليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى ولم يذكر في ذلك مضمضة ولا استنشاقاً .

وقال أهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل^٢ وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه أن الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه ، وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بحضرة ذلك ، وإن فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه أو ترك مسح رأسه فإنه يعيد الوضوء من أوله في^٣ قول أهل المدينة فإن لم يفعل لم يجزئه إلا مسح الرأس خاصة فإنه يمسح برأسه ولا يعيد وضوؤه .

(١) الواو ساقط من الأصول .

(٢) وفي الأصل « فيغتسل » .

(٣) وفي الأصل « وفي » بالواو .

(٤) عندي في مذهب أهل المدينة تفصيل ، والبيان المذكور لا ينبغي لكونه الخلل =

وقال محمد بن الحسن: هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين، فينبغي إذا قدم غسل الرجلين قبله أن لا يجزئ وأن جف الوضوء وأن يعيد الوضوء من أوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء أنه أن ترك وجهها أو ذراعاً حتى فرغ من وضوئه وجف أنه يعيد الوضوء من أوله فينبغي أن يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا: إن الحديث جاء أن من نسي رأسه حتى فرغ من وضوئه فإنه يمسح رأسه ولا يعيد وضوءه وأن جف وضوءه . قيل لهم: فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث أنه لا يجزئ أن يغسل ذلك خاصة؟ قالوا: لم نسمع في ذلك بجديد، إنما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم^١: إنما ينبغي أن يقاس ما لم يأت فيه أثر بما يشبهه مما جاء فيه الأثر فالرأس عضو قد أمر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما أمر بغسل الوجه والذراع والرجل وكما أن الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزي فكذلك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فإن ذلك العضو خاصة يغسل ويجزي

= في العبارة من الكتابة - راجع (ص ١٥) و (ص ١٦) و (ص ١٧) من المدونة

الكبرى، والنقل من موطأ مالك قد مضى، وراجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل، ولفظ « أن » سقط من الهندية ولا بد منه .

(٢) وفي الأصل « وقيل إنما »، والصواب « قيل لهم » بحذف الواو وزيادة

لفظ « لهم » .

ذلك من إعادة الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما^٢ قلتم [انه -^٣]
لم يأت فيه اثر فالأمر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر
انه لم يتمضمض ولم يستنشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستنثر^٤ لما يستقبل^٥
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توضأ فتنسى
ان يمسح برأسه فصلى فعليه ان يمسح برأسه وان يعيد الصلاة^٦ .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله^٧ المسعودى عن ابى بجر الهلالى^٨ قال :
حدثنا اشياخنا^٩ الهلاليون انهم بحثوا^{١٠} الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « عادة » ولا معنى لها .

(٢) وفى الأصول « فأما اذا قلتم » والصواب « فأما ما قلتم » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزدناه .

(٤) وكان فى الأصل « ويستنثر » ويمكن ان يكون « وليستنثر » فصحف ، و الأولى
« وليستنشق » كما مر فى ما قبل .

(٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .

(٦) اى لا يعيد الوضوء .

(٧) وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .

(٨) اسمه احنف كوفى ادرك الجماهلية ثقة - ذكره ابن حبان فى الثقات و ترجمته فى

(ص ٢٥) من التعجيل وهو المذكور فى (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى للحافظ
السيوطى وهو حنفى :

(٩) وهم عبد الله بن بشر الهلالى وغيره فلا يضر الجمالة .

(١٠) يعنى رجلا .

١ يؤسس لهم^١ مسجدهم فحضرت الصلاة فقالوا : تقدم يا ابا عبد الرحمن ! قال^٢ :
يتقدم امامكم ، قالوا : ليس [هنا -^٣] ولو كان ههنا لكنت^٤ احق [منه -^٥] قال :
ليتقدم رجل منكم ، فتقدم رجل منهم . قال^٥ : فلما قضى^٦ الصلاة قال
رجل : يا ابا عبد الرحمن ! رجل^٧ وضاً يساره قبل يمينه ، قال : لا بأس . قال :
يا ابا عبد الرحمن ! رجل^٨ انصرف عن يساره وترك يمينه ، قال : لا بأس . قال :
يا ابا عبد الرحمن ! الرجل يصلي^٩ في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة تطوعاً ، قال :

(١ - ١) وفي الأصول « يؤسسهم » وهو تصحيف وغلط ، و يؤسس من التأسيس
مبنى للفاعل .

(٢) اى ابن مسعود ، قال فى الدر المختار : و اعلم ان صاحب البيت و مثله امام المسجد
الراى اولى بالامامة من غيره مطلقاً ، اى و ان كان فى غيره من الحاضرين من هو
اعلم و اقرأ منه . و فى التارخانية : جماعة اضياف فى دار يريد ان يتقدم احدهم ينبغى
ان يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعلمه و كبره فهو افضل و اذا تقدم احدهم جاز
لان الظاهر ان المالك يأذن لضييفه اكراما له اهـ - قاله فى رد المختار .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) و كان فى الأصول « كنت » و الصواب « لكنت » .

(٥) اى ابو بحر .

(٦) اى فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل او قضى مبنى للفعول .

(٧) اى غسل يساره قبل يمينه .

(٨) و كان فى الاصل « رجل تصرف » و هو خطأ .

(٩) و فى الهندية « يصل » و هو غلط .

لا بأس. فقلت لأبي بجر^١ - يعنى الامام : او من خلفه ؟ قال : لا ، بل من خلفه .
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل فى الوضوء ان يبدأ بيساره
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ الحنفى عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي قال
ذكر لعل بن ابي طالب الميازمى فى الوضوء فدعا بماء فبدأ بيماسيره^٣ .
اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرني هشام^٤ بن حسان عن الحسن
البصرى^٥

اخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال^٦ فى الرجل ينسى بعض اعضاءه
فى الوضوء حتى يصلى ، قال يغسل ذلك العضو وليستقبل الصلاة ويصلى .

(١) مراد السائل عن ابي البحر ليس بظاهر و ارى فى العبارة خلافا و سقطا يدل عليه
سياقها و المقصود ان هذا الحكم للامام او لمن خلفه ، و ابو بجر اسمه اخنف كوفى
ادرك الجاهلية و هو فى ص ٢٥ من التجيل و (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى
للدولابي و هو محدث حنفى .

(٢) و فى الاصل « سليمان الحنفى » و هو غلط ، و الصواب « سليم » .

(٣) و فى الاصل « بيماسره » ، اعلم ان بعد هذا آثارا فى المسح على الخفين و هى
لا تناسب المقام ولذا اسقطتها من ههنا و ادخلتها فى باب المسح على الخفين و ألحقت به
بابه - فتنه له و ادع لى بالخير .

(٤) الأزدي القردوسى .

(٥) هنا يابض فى الاصل .

(٦) و كان فى الاصل « قال كانوا فى الرجل » ، و ليس بشئ ، و أخرجنا « كانوا »
من الاصل .

أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في الرجل ينسى
عضوا من أعضائه، قال: ينصرف فيغسل ذلك العضو الذي نسي ولا يعتد
بما صلى .

باب 'المسح على الخفين

قال أبو حنيفة: لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة من الحدث
إلى تلك الساعة من الغد، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها لا يمسخ أكثر من ذلك.
وقال أهل المدينة: المسح على الخفين للمسافر أبدا ليس في ذلك عندنا
وقت يمسخ على خفيه ما دام مسافرا ما لم يحدث .

وأما المقيم فإن أهل المدينة اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: لا يمسخ
مقيم على الخفين منهم مالك بن أنس ومن أخذ بقوله .

وقال غيره من أهل المدينة: المسافر والمقيم في ذلك سواء يمسخان
على الخفين أبدا وليس في ذلك وقت، ومن قال هذا القول عبد العزيز بن
أبي حازم سلية ومن أخذ بقوله من أهل المدينة .

(١) هذا الباب في الأصول بعد باب الخطأ والسهو والنسيان فأخرجته من هناك وألحقته
باب الوضوء فإنه مناسب لأبواب الطهارة لا أبواب الصلاة، وقد خبط الناسخ في النقل
فقد نقل بعض الباب في باب الوضوء وبعضه في موضع آخر من الكتاب وأعاده
في باب المسح ولا أدري وجه التكرار فنبه له .

(٢) في الأصل « عبد العزيز » وأبي سلية « وهو عندي غلط »، وفي ج ٦ ص ٣٣٩
من التهذيب « عبد العزيز بن أبي سلية بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
أبو عبد الرحمن المدني نزيل بندا » وقوله « ومن أخذ بقوله » بأفراد الضمير المجرور
يشير إلى أنه رجل واحد لا اثنان ولم أجده في يان المذاهب من كتب القوم إلا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع فقال: لا يمسخ المقيم على الخفين .

فأى [القولين - ١] السنة في هذا؟ أقول مالك الأول او قوله الآخر؟ فقد زعموا^١ انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للمقيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة ايام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت^٢ اظن ان احدا ممن

= ان عدم التوقيت في المسح مروى عن ابن عمر وعبد الله بن عمر كما رواه عنهما الديلمي في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه . ويمكن ان يكون في الأصل عمر بن عبد العزيز خليفة الحق ، و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في على ان عدم التوقيت مذهبا ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز التوقيت فهذه الوجوه ، قلت : ان في الأصل خطأ و تصحيحا وهو عبد العزيز بن ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فتأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار الحاربي المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيح و ادخل الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - و راجع (ج ٦ ص ٣٣٣) من التهذيب ؛ فالحمد لله على ذلك وله المنة على ما اطلعني عليه^١ والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون مراده قطعاً - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الأصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضى الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر هذا التعريض من الامام محمد على من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للفقيه من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =

نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حنظلة بن نباتة الجعفي

= لا يكون قتيها ومن ههنا يندفع ما يقال في حق الأخاف انهم يعملون بالرأى والقياس ويتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم : فقيه واحد اشد على الشيطان من ألف عابد وشاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم فقهه في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا في الدين اللهم احشرنا في زمرة الفقهاء والعابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابى يوسف ، ولم اجد « حنظلة بن نباتة » في التهذيب والميزان واللسان والتعجيل وفيها حناظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جعفيا ، وأما ابوه نباتة الوالي الجعفي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضى الله عنه روى عنه ابراهيم والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وغيرهم - ونباتة بالنون والباء الموحدة ؛ وفي الأصول « لبابة » باللام والباين وهو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تعليق آثار ابى يوسف : قال الأستاذ الكوثري حفظه الله ! اقول وكفى ان يكون حنظلة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بجرح . قال ابن حجر في الاثار : حنظلة بن نباتة الجعفي عن عمر في المسح على الخفين وعنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين : نباتة الجعفي وكان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحرر امره - انتهى . اقول لعله هو الذى يقول عنه العجلي : حنظلة كوفى لا بأس به . وقال البدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجعفي - ويقال : الوالي - كوفى . قال الدارقطني : جعفى روى عن سويد بن غفلة وعمر بن الخطاب وكان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وهما من اقرانه وعاصم بن =

= كليب . قال أبو حاتم : وكان معلما على عهد عمر . وذكره ابن حبان في الثقات :
و روى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء و روى له
الطحاوي - انتهى . قلت : اظن ان الغلط في الاسناد وقع من الناسخين و لعل السند
ان شاء الله هكذا : ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نبأة الجعفي ان عمر - الحديث ،
كيف و قد رواه البيهقي بهذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود
عن نبأة عن عمر قال : المسح للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن - انتهى (ج ١ ص ٢٧٦)
من باب التوقيت في المسح على الخفين . و رواه الطحاوي ايضا (ج ١ ص ٥٠) بهذا
حدثنا ابو بكر قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله ، حدثنا ابو بكر قال ثنا
ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر باسناده مثله ، حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم
قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه ؛ فشعبة و هشام
كلاهما يرويان عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نبأة عن عمر - الحديث ، و به
يظهر ان ما في كتاب الحجّة مصحف من الناسخ ، وكان في الاصل « الأسود عن نبأة »
وقد قال الطحاوي حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الاحوص عن
عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنبأة الجعفي - و كان اجرا أنا على عمر : سله
عن المسح على الخفين فسأله ، فقال : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة -
اتمى ؛ حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم
عن سويد بن غفلة ان نبأة سأل عمر رضى الله عنه عن ذلك ، فقال : امسح عليهما يوما
و ليلة ؛ حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن مغول عن عمران بن
مسلم عن سويد بن غفلة قال : اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نبأة عن المسح على الخفين ،
فقال عمر : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة - انتهى . و بهذا تبين ان مدار
الحديث على نبأة الجعفي و هو السائل عن عمر رضى الله عنه ، و عن نبأة رواه الأسود
و سويد بن غفلة ، و عن الأسود و سويد رواه ابراهيم النخعي و لا استبعاد في ان =

ان عمر بن الخطاب قال : المسح على الخفين للقيم يوم^١ و ليلة و للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن اذا لبسهما^٢ و أنت طاهر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي^٣ عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال و أيامهن و للقيم يوما^٤ و ليلة اذا لبسهما و هو طاهر .

= ابراهيم نفسه رواه عن نباتة بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم و كلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه . و الأصل حديث نباتة فزيادة حنظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حنظلة بن نعيم الغنوي او العنزي فانه ايضا روى عن عمر و سمع منه كما في ص ١٠٨ من التعجيل ، او حنظلة ابن قيس الزرقى المدني روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٣ - من التهذيب ، لكن في النسب بونا بعيدا فان حنظلة جعفي و ابن نعيم غنوي و ابن قيس زرقى مدني فأين هذا من ذلك مع ان السائل نباتة و هو اجرأ على عمر و قد بعشه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم . و الحاصل ان في الكتاب عندى تصحيحا و هو حسب ظني عن الأسود عن نباتة او عن ابراهيم عن نباتة او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نباتة - هذا و العلم عند الله تعالى .

(١) و في الأصول « يوما و ليلة » و هو ايضا صحيح و كونه اولى امر آخر .

(٢) و في الهندية « لبستها » و الصحيح ما كتبه بضمير التثنية .

(٣) قال ابو داود : لم يسمع ابراهيم منه كما في التهذيب و المعاصرة تكني للاتصال كما في مقدمة صحيح مسلم ، و ابو عبد الله الجدلي من رجال ابن داود و الترمذي كما في كنى التهذيب ، و الجدلي بفتح الجيم و الدال بعدها لام - راجع ترجمته .

(٤) هكذا في الأصول ، و الأولى « يوم و ليلة » ، و الحديث رواه ابو داود و الترمذي =

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هاني قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك^١ بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فأتيته فسألته عن المسح على الخفين ، فقال علي كرم الله وجهه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما^٢ وليلة يمسخ على خفيه إذا لبسهما ورجلاه طاهرتان .

أخبرنا يعقوب^٣ بن إبراهيم قال أخبرنا يزيد^٤ بن أبي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين أن^٥ للمسافر ثلاثة أيام [ولياليهن^٦ -] وللقيم يوما^٧ وليلة .

= و ابن ماجه والطحاوى والبيهقى وغيرهم عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .
(١) وفي رواية عنها : أتت عليا فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والطحاوى والدارقطني والبيهقى من حديث شريح بن هاني عنها .

(٢) الأولى « يوم وليلة » بالرفع ، وفي طرق أخرى لحديث علي وعائشة « يوم وليلة » وفي بعضها « يوما وليلة » هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .

(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولا هم الكوفي - من رجال مسلم والاربعة .

(٥) كلمة « ان » ليست في شرح الآثار للطحاوى .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول ، فزدته من شرح معاني الآثار .

(٧) أخرجه الطحاوى حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن عبد الأعلى بن عامر^١ عن أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود عن أمه^٢ قالت : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
يلبس خفيه صلاة الفجر فلا ينزعهما^٣ حتى يأوى الى فراشه .

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن أبي اسحاق^٤ الهمداني عن القاسم بن مخيمرة
عن شريح بن هاني^٥ قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فقلت لها : يا أم المؤمنين !
هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ؟
فقلت لي : اذهب الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه كان يصحبه في أسفاره ،
قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة أيام ولياليهن
للسافر وللقيم يوم^٥ وليلة .

= ابن أبي زياد به مثله .

(١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الأربعة ، كما في التهذيب .

(٢) وهي زينب بنت معاوية الثقفي وهي امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
أم أبي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فلا ينزعها » .

(٤) وهو أبو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .

(٥) وفي الأصول « يوما وليلة » والحديث أخرجه مسلم والنسائي والترمذي وابن
ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي في كتبهم مطولا ومختصرا وقد تقدم أيضا ،
وأما رواية أنكار المسح عن عائشة رضي الله عنها التي أخرجها ابن عبد البر عن محمد
ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك بإسناده عنها أنها قالت : لأن أقطع
رجلي بالموسى أحب الى من أن أمسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١
ص ١٧٤ من نصب الرأية : هذا باطل لا أصل له . قال ابن جان « محمد بن مهاجر =

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للسافر أن يمسه على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوما وليلة . أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عمر بن شقيق عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود قال : للسافر ثلاثة أيام يمسه على الخفين وللقيم يوم^٢ وليلة ؛ وسافر عبد الله فكث ثلاثا لا يخلع خفيه يمسه عليهما .

= البغدادى كان يضع الحديث ، وفي العلل المتناهية لابن الجوزى « موضوع وضعه محمد بن مهاجر على عائشة رضي الله عنها - انتهى » .

(١) لعله عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي - بفتح الجيم - البصري كان يتجر إلى الري .

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي من رجال السنة مشهور .

(٣) وفي الأصول « يوما وليلة يوم وسافر » وهو غلط ، وفي ج ٢ ص ٨٧ من المحلى « ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال : ثلاثة أيام للسافر ويوم للقيم يعني في المسح » وروينا أيضا من طريق شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وهذا أيضا إسناد صحيح - انتهى . والآثر أخرجه البيهقي في ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : خرجت مع عبد الله بن مسعود إلى المدينة فلم ينزع الخف ثلاثا ويمسه عليه - انتهى . وفي طريق الحارث بن سويد زيادة عند البيهقي قال الحارث : فما انزع خفي حتى أتى فراشي - اهـ . وأخرجه الطحاوي أيضا حدثنا حسين ابن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد قال : جعل عبد الله المسح على الخفين ثلاثة أيام للسافر وللقيم يوما . حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم عن عمرو بن الحارث قال : سافرت مع عبد الله فكان لا ينزع خفيه ثلاثا - انتهى .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى^١ الثعلبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام إلى عُص^٢ من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقه^٣ ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا امير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك الا [لان -^٤] اسئلك عن هذا الشيء رأيت غيرك يفعله ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الأمة رأيت ابا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيتني فعلت . فزعم الراكب انه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا^٥ .

أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس^٦

(١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .

(٢) في الحديث « أتبع بعس من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عباس - قاله في المغرب .

(٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يلبس فوق الخف ويقال له بالفارسية خر كشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فريد .

(٥) معناه عندى « انظروا » في قوله وحققوه ولا تعجلوا وروية هلال شوال لا بد لها

من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .

(٦) وفي رواية انكاره المسح قال البيهقي إنما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله

عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجوع اليه وأقوى به للقيم والمسافر

جميعا ؛ ثم اسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلبة قال سألت ابن عباس عن

المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة ايام و ليالين وللقيم يوم و ليلة . قال : وهذا

اسناد صحيح - انتهى نصب الراية .

قال: المسح على الخفين للمقيم يوما^١ وليلة وللسافر ثلاثة أيام [ولياليهن -^٢] إذا كان ادخلهما وهما طاهرتان .

أخبرنا عريف^٣ بن درهم عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سئل^٤ عن المسح على الخفين، فقال^٥: للسافر ثلاثة أيام ولياليهن -^٦ وللقيم يوم [وليلة -^٧] [قال محمد^٨ بن الحسن] قلنا: لمن قال إن المقيم لا يمسه على الخفين إنما^٩ جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه أهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: نافع مولى عبد الله ابن عمر وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر قدم على سعد

(١) هكذا في الأصول، ولعل الأولى «يوم وليلة» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزده من شرح الآثار للطحاوي وسنن البيهقي .

(٣) هو عريف بن درهم الحمال يكنى أبا هريرة . والحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد في الجزء الحادى والثمانين منها من طريق عبد الله بن داود عن عريف بن درهم عن جبلة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للسافر ويوم وليلة للمقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان . وبهذا ظهر أنه بعد قوله «سئل» سقط «رسول الله صلى الله عليه وسلم» من الأصول، والحديث مرفوع .

(٤) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) ما بين المربعين زيادة من أفراد الدارقطني على ما في لسان الميزان .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة منى وفي زعمى أنه سقط من الأصول ولا بد منه حسب اقتضاء السياق وعلى دأب الإمام محمد في الكتاب بعد سرد الآثار والأخبار كما لا يخفى على ذوى انظار الأفكار .

(٧) وفي الأصول «وإنما» بالواو وعندى الأولى سقوطها حتى ينتظم صعودها وهبوطها .

ابن أبي وقاص الكوفي وسعد أميرها فرأه عبد الله يمسخ على الخفين فأنكر ذلك عليه ، فقال له سعد : سل أباك اذا قدمت عليه فنتى شينى عبد الله ان يسأل عمر رضى الله عنه حتى قدم سعد رضى الله عنه فقال^١ : سألت أباك ؟ فقال : لا ، قال : فاسأله فساءله عبد الله ، فقال عمر رضى الله عنه : اذا ادخلت^٢ رجلينك فى الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما . قال عبد الله : وإن جاء احدنا من الغائط . قال : وإن جاء احد منكم^٣ من الغائط . اخبرنا بهذا^٤ الحديث مالك بن انس ان نافعا وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضى الله عنهما اخبراه ذلك^٥ .

فسعد خبر^٦ به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافرا كان فيها^٧ وهو أميرها او مقبيا^٨ انما كان مقبيا ولم يكن مسافرا .
اخبرنا مالك بن انس ايضا عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما بال بالسوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى^٩ لجنائز حين دخل المسجد ليصلى عليها فمسح على الخفين وصلى عليها ايضا^{١٠} فقد كان عبد الله بن عمر (١) اى لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

(٢) وفى الأصول « اذا دخلت » سقطت الألف ولا بد منها .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فى الغائط » وليس بصواب ، و الأولى « احكم من الغائط » .

(٤) وكان فى الأصول « اخبرنا هذا » و الأولى « اخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء .

(٥) كذا فى الأصل ، و الأولى « بذلك » . (٦) لعله « اخبر به » .

(٧-٧) وفى الأصول : وهو أمير او مقيم ، والصواب « مقبيا » بالنصب .

(٨) وفى الأصول : ثم دعا لجنائز ، والصواب « دعى » بصيغة المجهول .

(٩) لفظ « ايضا » زائد لا حاجة اليه .

رضي الله عنهما بالمدينة حين بال بالسوق مقيماً أو مسافراً ويدخل هذا عليهم
أيضاً مع ما ذكروا من جفوف الوضوء أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يمسح
على الخفين عند حضرة وضوئه حتى أتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل
على أن المسح يجرى عن المقيم وإن^١ جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء
وإن^٢ أخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضي الله عنهما قد أخذ في عمل^٣
غير الوضوء حين أقبل إلى المسجد وترك أن يمسح على خفيه.

وأخبرنا مالك بن أنس أيضاً عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش^٤ أنه
قال: رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه أتى قباء فبال ثم أتى بماء فتوضأ فغسل
وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى.

فهذا أنس بن مالك رضي الله عنه أ كان مسافراً بقاء؛ فهذه آثارهم التي
رووها وحملوها ثم تقضوها برأيهم^٥.

- (١) وفي الأصول «عليهما» وما كتبه هو الصحيح.
- (٢) وفي الأصول «فان» وهو لا يناسب المقام، والصواب «وان»، انظر دقة
النظر في الاستنباط. (٣) وصليّة متصلة لا غير.
- (٤) على الوصفية فإن غير لا يقع إلا صفة لغيره فعمل موصوف وغير الوضوء
صفته - تدبر.

- (٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح
القاف بعدما ياء تحانية ثم شين معجمة مصغراً كما في موطأ أحمد ووطأ مالك وهو
سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الأسدي المدني من حلفاء بني عبد شمس
من رجال أبي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب.
- (٦) كذا في الأصول «تقضوا برأيهم» والأولى «بآرائهم» - تأمل.

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

وقال ابو حنيفة رحمه الله في المسح على الخفين : يمسح على ظهر الخفين وليس على الذى يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلهما فيقبل بالكف التى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتى على الاسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فما نعلم^١ احدا يصير شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ فقد جاء الحديث المعروف عن عمر^٢ بن الخطاب رضى الله عنه

(١) وفي الأصول : « فإعلم » بالغية ، والصواب « نعلم » بصيغة المتكلم .

(٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن العلاء ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اهـ - قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « أخرجه ابو داود باسناد حسن - اهـ » وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و اسناده صحيح - اهـ » و سكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير وهو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اهـ » قال في الجوهر النقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم . وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتجوا بشخص ان يكون ضعيفا و عبد خير ثقة وقد تقدم ذكره - انتهى . و حديث عمر رضى الله عنه روى بلفظ آخر رواه ابن ابي شيبة في مسنده كما في نصب الراية =

[انه - ١] قال : لو كان الدين^٢ بالرأى لكان مسح باطن الخفين اولى من ظاهرهما . وهذا منه^٣ انكار لمسح اسفلهما .

اخبرنا عباد^٤ بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان^٥ عن الحسن البصري [انه قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن^٦ - ١] الخفين اولى من ظاهرهما .

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابي بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما وهما طاهرتان - انتهى . ورواه الدارقطني بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للمسافر ثلاثة ايام و ليالين وللقيم يوما و ليلة - انتهى » ورواه البيهقي في سننه ايضا كما في ج ١ ص ٢٩٢ منها . والحاصل انه عندى مصحف ، و الاصل عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه و كتب الناسخ عن عمر بن الخطاب و ما اخرجته في النقل عن الاصول لان هذا كله بحسب وسعنى و مكنتى - ولعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب .

(١) ما بين المربعين زيادة منى .

(٢) وفي الهندية « الذين بالرأى » وهو خطأ .

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى في معنى الاثر ، قال ابن حزم : و به يقول ابو حنيفة والثوري و داود و هو قول علي بن ابي طالب و قيس بن سعد و الحسن البصري و ابن جريج و عطاء بن ابي رباح - اه ؛ قلت : بل قال به الجمهور .

(٤) هذا الاثر كان في باب الوضوء فأخرجته عنه و أدخلته في باب المسح على الخفين - فتنه .

(٥) هو الأزدي القردوسي .

(٦) هذه العبارة الى ما بين المربعين سقطت من الاصول و لا بد منها ، و كان معنا =

[و-١] هذا منه انكار [لمسح-٢] أسفلهما .

قال اهل المدينة : قد قال هذا ابن شهاب . قيل ٢ لهم : أفيأثره عن غيره
ام رأى رآه ؟ قالوا : لا نعلم [انه-١] أثره عن احد .

قيل لهم : قد اخبرنا ققيهم * مالك بن انس عن هشام بن عروة انه

= ياض في الاصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق ، ووجدانى يحكم ان
الحسن يروى عن علي رضى الله عنه الحديث المذكور الذى عزاه الى عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، وقد خبط فيه الناسخون ، و الاصل عن الحسن بن علي رضى الله عنه
انه قال : لو كان الدين - الحديث . ويدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح أسفلهما »
تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم فى قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم » الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخنثين ولا بد
منه و هو فى باب الوضوء فأدخلته فى باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب فى باب المسح ، وفى باب الوضوء « ققيهم » بالنية و هو
مرجوح عندى .

(٦) فى موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث » و ضمير ايه
راجع الى هشام وكذا ضمير انه و أباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى
فى شرحه و الماسح على الخنثين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الاذهان بزيادة
عن ابيه فقالوا : المراد به زبير بن العوام و هو ليس بجيد .

رأى أباه يمسح على الخفين ، قال : وكان يمسح^١ على ظاهرهما ولا يمسح^٢ على باطنهما . قال^٣ : فيزعم العمامة فيمسح برأسه^٤ . فهذا قول "عروة بن الزبير"

(١) كذا ها هنا وفي باب المسح : يمسح على ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما . وفي موطأ مالك : على أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما - اهـ . وفي موطأ محمد (ص ٧٠) : انه رأى أباه يمسح على الخفين على ظهورهما ولا يمسح بطونهما قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه - انتهى . وفي الأصل الهندي « ظهورهما » وهو الأرجح عندي لكونه مطابقاً لما في موطأ مالك .

(٢) هكذا في باب المسح ، وفي باب الوضوء « ولا يمس بطونهما » . وفي موطأ محمد « ولا يمسح بطونهما » .

(٣) وفي موطأ محمد : قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه .

(٤) في باب الوضوء « رأسه » بدون الباء الجارة .

(٥-٥) وقع في باب المسح « قول ابن الزبير » وهو موهوم الى عبد الله بن الزبير وليس كذلك ، وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء ولما في موطأ مالك . وقد وقع في موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه يمسح - الحديث » . يوم ان الماسح الزبير بن العوام وعليه شرح القارى وإليه مال على القارى رحمه الله وليس بصواب ، وهذا الوهم وقع بزيادة لفظ « عن ابيه » في الاسناد وهو من الناسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الامام محمد فتنبه له ؛ وراجع التعليق الممجد على موطأ محمد فان الفاضل تعرض لذلك في بحث الاثر المذكور - اهـ . وهل تعرف عروة ابن الزبير فانه قبيح تابعي جليل وهو كان ينزع العمامة عند مسح الرأس ويمسح على الرأس ولا يمسح على العمامة وهو مقدم على ابن حنيفة في عدم تجويز المسح على العمامة لكن لم يعرفه ابن ابي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر ابا حنيفة في محل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أفقه وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب . فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وعلم الذين رووه وعزّوا^١ الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؟ أخبرنا^٢ يعقوب^٣ بن ابراهيم قال حدثنا حصين^٤ بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال^٥ : وضع يده على

= المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على العمامة والخمار وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع الخمر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ؛ والمرسل حجة عند ابن أبي شيبة أيضاً مع ما اعتضد بهجته موصولاً من وجه آخر . أخرجه أبو داود في سننه من حديث انس فاعتضد كل واحد منها بالآخر يفيد قوة كما في الأصول فيتنهض حجة فلا يضر كون ابن معقل في استاده ، ثبت ابن قول ابن خنيفة وجهه بالإحاديث واعتراض ابن أبي شيبة باطل فلا يلتفت إليه - والله هو الهادي الى صراط مستقيم .

(١) وفي الأصل الهندي في باب الوضوء « وعزوه » وفي باب المسح « ويره » وفي الأصل « وزيره » ولا أدري ما معناه ، ومعنى « عزوه » نسبوه الى ابن شهاب وعندى « وعزوا » بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - أن شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثاراً غيره تدبر .

(٢) في باب المسح من الأصول « وأخبرنا » بالواو وفي باب الوضوء بدونها .

(٣) هو القاضي الامام أبو يوسف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باب المسح من الأصل الهندي « حصين بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصحيح « حصين بن عبد الرحمن » كما هو هنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي أبو الهذيل الكوفي .

(٥) لعل عامراً يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب ، ولعل العبارة سقطت من الأصول أن لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن . قلت : روى ابن أبي شيبة =

قدميه^١ من قبل الساق ثم مسحهما حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين^٢.

أخبرنا اسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد^٣ عن عمر^٤ بن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين فقال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحهما من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن إدريس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف.

(١) وكان في الأصول «قدمه» والصواب «قدميه» يدل عليه ضمير مسحهما وهو مثنى في الأصول كلها.

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وهاهنا عكس ذلك - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «ابو الوليد بن عباد» هو مصحف، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان. وذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروى عن الحسن - كما في اللسان. ووليد بن عباد غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري.

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان. وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً وتبعه ابن أبي حاتم. وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التيجل: - عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحمويه والحضرمي ومحمد بن شعاع الحراني وجماعة وثقه ابن حبان - انتهى. وكان في الأصول «جعفر بن مجاشع» وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التيجل عمر بن مجاشع عن أبي إسحاق هذا والعلم عند الله تعالى.

مجاهد عن أبي إسحاق السبيعي^١ الهمداني [عن عبد خير -^٢] قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين^٣ أفضل منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) « السبيعي » في باب الوضوء و « الهمداني » في باب المسح من الأصل لجمعت بينهما في النقل ، و ههنا عمر بن المنى الأشجعي الرقي عن أبي إسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب و هو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن انس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و الحديث رواه ابو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه و قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ؛ و عن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى . و رواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه باسناده الى أبي داود و من غيره من طريق الأعمش و ابراهيم بن طهمان و يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به ؛ و كذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى باسناده الى أبي داود صاحب السنن و بهذا ظهر أن « عن عبد خير » سقط من الأصل و هو في الطحاوي أيضا - و راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني .

(٣) و في باب المسح من الأصل « على باطن الخف » و في باب الوضوء « على بطون الخفين » و هو أولى .

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه ، و في باب الوضوء منه أفضل منه و هو الأرجح المطابق لقوله أحق كما في رواية أخرى عند أبي داود و غيره ؛ و في هذا الباب « على ظهرهما » و الأولى « على ظهورهما » .

ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا^١ عمر^٢ بن محمد عن نافع^٣ انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة^٤ رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأقف بقية الوضوء^٥ ان ذلك يحزبه فان^٦ احدث بعد ذلك توضأ ومسح على الخفين^٧ لانه حين غسل رجله ثم لم^٨ يحدث حتى توضأ بقية الوضوء^٩ فقد صار طاهرا .

أرأيت^{١٠} لو نزع^{١١} الخفين بعد تمام^{١٢} الوضوء [ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الأصل « قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح « اخبرنا » .

(٢) هو العدوى المدني نزيل عسقلان من رجال الستة الا الترمذي كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة وسنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة « بقية وضوئه » .

(٦) في الباين من الأصول « وان احدث » بالواو ، والارجح عندى بالفاء .

(٧) لعل الصواب « خفيه » .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح وهو موجود في باب الوضوء ولا بد منه .

(٩) وفي باب المسح « بقية وضوئه » .

(١٠) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « أرأيت » .

(١١) لعل هذا خلاف المذهب فان نزع الخفين ناقض للمسح ولا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهرا والا فاعادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع ولعل العبارة سقطت من قلم الكاتب وإلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح « بعد ذلك » وما في الأصل هو من باب الوضوء .

كان متوضّأ تام الوضوء فان اعاد ولبس الخفين -^١ [بعد ذلك ثم احدث توضّأ ومسح على خفيه فكذلك لو لم يزعهما .

وقال اهل المدينة في رجل غسل قدميه ولبس خفيه ثم استأنف بقية الوضوء لينزع^٢ خفيه ثم ليتوضّأ ويغسل رجليه . وقال^٣ محمد بن الحسن : كيف ينزع خفيه وهو لم يحدث حتى اتم^٤ وضوءه ؟ قالوا : لانه بدأ بالرجلين قبل وجهه وذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم : فما تقولون فيمن توضّأ وعليه خفاه فوجب عليه المسح فسها عنه حتى جف وضوءه أيمسح على خفيه او يعيد الوضوء ؟ قالوا : بل يمسح على خفيه ولا يعيد الوضوء .

قيل لهم : فهذا ترك لقولكم فيمن ترك عضوا او^٥ بدأ بعضو قبل عضو .

(١) العبارة بين المربعين سقطت من باب المسح وهي موجودة في باب الوضوء من الأصول فزدها منه .

(٢) في باب الوضوء « ينزع » وما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من ههنا الى آخر الباب سقط من هذا الباب من الأصول وهو في باب الوضوء ، فنقلته في هذا الباب لانه جواب عن قول اهل المدينة والزام عليهم كما لا يخفى ، وفي باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلّي في الصلاة وهي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولى الالباب ، ولا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب وهو كذلك في جميع الأصول - هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده ام الكتاب ! اللهم اهدنا الى صراط مستقيم واحفظنا من شره اللسن والقلم وزلة اليد والقدم عن الطريق الاقوم .

(٤) وفي الأصول « تم وضوءه » .

(٥) وفي الاصل بالواو ، وعندى لا بد من حرف « او » التريدينية كما لا يخفى .

قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما حين بال بالسوق قنوصاً و آخر المسح على خفيه، ولما دعى ليصلي على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأنف الوضوء .

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [و- '] قيل^١ لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى قيل لهم: أفليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فهما^٢ غسل رجله حتى يحف وضوؤه استقبل الوضوء وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يحف وضوؤه لم يعد . قالوا: لفعل عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما .

قيل لهم: فانما يقاس ما لم يأت فيه اثر على ما جاءت فيه الآثار فقد رويتم اثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلا شيء^٣ اختلف هذا وغيره^٤ من مواضع الوضوء .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) ان لم تعتبر زيادة فعل العبارة قد سقطت من الكاتب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الوم الناشئ عن المقام - تدبر .

(٣) وفي الأصول «فما غسل» وهو وإن كان في معنى «مهما» لكن في العبارة «فهما» او «فلما» فان وهم التصحيف قائم على الأول .

(٤) وكان في الأصول «به»، والظاهر «فيه» وأيضاً يطابق بما قبله .

(٥) وفي الأصول: فلا شيء هذا اختلف هذا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وإن أتى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء» وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبر .

(٦) وفي الأصل «غيرهما» والظاهر «غيره» بالافراد .

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

و قد زعمتم انه لا اثر عندكم في غير هذا من الاعضاء فيبغى لمن قاس على السنة والآثار ان [يقيس على - ١] السنة ما لم يأت فيه اثر لما قد جاءت [فيه - ٢] الآثار بما يشبهه .

(١) ما بين المربعين زيادة منى ، و العبارة في الأصول هكذا على السنة والآثار ان السنة ما لم يأت فيه اثر وهو ما ترى من الركائز مع انه لا معنى لها كما لا يخفى .
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضا صحيحا لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى هنا ليس في باب المسح على الخفين . (تذييل) :

قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : و أما المسح على الجوربين فان كانا مجلدين او متعلين يحزبه بلا خلاف عند اصحابنا و ان لم يكونا مجلدين و لا متعلين فان كانا رقيقين يشقان الماء لا يحوز المسح عليهما بالاجماع و ان كانا ثخينين لا يحوز عند ابى حنيفة و عند ابى يوسف و محمد يحوز و روى عن ابى حنيفة انه رجع الى قولهما في آخر عمره و ذلك انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال : لعواده فعلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه و عند الشافعي لا يحوز المسح على الجوارب و ان كانت منعلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين احتج ابو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ و مسح على الجوربين و لأن الجواز في الخف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقافة و المكعب لأنه لا مشقة في نزعها و لأبى حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت نصا بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في ادمان المشى و امكان قطع السفر به يلحق به و ما لا فلا و معلوم ان غير المجلد و المنعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يغلب لبسه و لبس الجوارب بما لا يغلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقى اصل =

= الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتمل أنهما كان مجلدين أو منعلين وبه نقول ولا عموم له لأنه حكاية حال الا يرى انه لم يتناول الرقيق من الجوارب وأما الخنف المتخذ من اللبد فلم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يطبق السفر جاز المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى . فنحصل من ذلك ان في مسح الجوربين روايتين بل ثلاث روايات : الأولى انه يجوز المسح عليهما مجلدين كانا أو منعلين أو ثخينين وهي الرواية التي رجع إليها أبو حنيفة في مرضه ، والرواية الثانية اذا كانا مجلدين أو منعلين يجوز المسح عند أبي حنيفة وإلا لا ، والرواية الثالثة ان كانا ثخينين يجوز المسح عليهما بشرط أنهما لا يشفان الماء وهو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ وإنما قلت لما رواية ثالثة فان أصحاب أبي حنيفة اقساموا على ان ما قالوا به فهو قول له ومروى عنه ، فبعد هذا التفصيل في المذهب لا يقدر احد على ان يعترض على الامام أبي حنيفة بأنه خالف الأحاديث التي وردت في المسح على الجوربين ، والعجب من الحافظ ابن أبي شيبة انه مع وقوفه على هذا يعترض عليه ويقول : ان قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وأثر على من طرق وأثر انس وحديث أبي اوس مسح على الجوربين والنعلين وذكر ان ابا حنيفة كان يكره المسح على الجوربين والنعلين الا ان يكون اسفلهما جلودا - انتهى . والجواب عنه اولاً انه لما رجع عن قوله الأول الى جواز المسح على الجوربين الثخينين فالأحاديث والآثار كلها موافقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المعترض مخطئ غلط ومغالط ، وثانياً انه قائل بالمسح على المجلدين والمنعلين من الجوارب والجورب قد يكون ثخيناً منعلاً وقد لا يكون فهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم لا يستطيع احد ان يصوغ الأحاديث على ما في خياله من الجوارب الرقيقة الرائجة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الخنف وحكمه في قطع المسافة =

= قطعا وقد ثبت في خارج من خارج ان الجوارب في تلك العصر كانت، من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال ابو بكر بن العربي ولم تكن معهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره واذا كان الحال على هذا المتوال كيف يعرض على المجتهد الرباني فقيه النفس فقيه الامة؟ فلم لا يجوز ان ما قال به ابو حنيفة؟ يكون هو المراد في الآثار - من ادعى خلاف ذلك فعليه اليان، وثالثا على التناول ان ما قال به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول ايضا في المذهب وهو المفتى به عندنا اذا كانا ثخينين لا يشقان الماء فالاحاديث اما محمولة على المجلدين او المنعلين او محمولة على الثخينين لا على الرقاق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للتساهلين في مسألة المسح على الجورب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ الى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح ابى داود للحدث العظيم آبادى فانه تكلم في المسألة بكلام متين وفصلها تفصيلا جيدا قال فيه : رأت خير ان الجورب يتخذ من الاديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا انه جورب ومن المعلوم ان هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت الا بعد ان يثبت ان الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف سواء كانا منعلين او ثخينين فقط ولم يثبت هذا قط فن ابن علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال ان المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما لانهما في معنى الخف والخف لا يكون الا من الاديم نعم ان كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم امسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل انواع الجوارب واذا ليس فليس - انتهى . هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور وإلا فالحديث منكروضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما نقل عنهم البيهقي في سننه وخلافياته كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى : لا نعلم احدا تابع ابا قيس على هذه الرواية ؛ والصحيح عن =

باب التيمم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل لم يجد الماء فتييم لصلاة حضرت
ثم حضرت صلاة اخرى انه يضلى بتييمه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
وقال اهل المدينة : يتيم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شىء
قلتم انه يتيم لكل صلاة ؟ قالوا : لأن عليه ان يتغى الماء لكل صلاة ،
فلما ابتغى الماء فلم يجده فانه يتيم . قيل لهم^١ : وكيف وجب التيمم في ابتغاء
الماء ولم يوجد الماء .

= المغيرة انه عليه السلام مسح على الخفين . وقال ابو داود في سننه : كان عبد الرحمن بن
مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الخفين ؛ قال : وروى ابو موسى الأشعري ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوى - له . وراجع ج ١ ص ١٨٤
الى ج ١ ص ١٨٦ من نصب الراية و سنن البيهقي ج ١ ص ١٨٤ وغاية المقصود
وبذل المجهود وغيرها من الكتب والآثار عن الصحابة موجودة قوة وضعفا على كل
حال ادون صحة من روايات المسح على الخفين ، وعندى الكلام في سند الحديث ليس
في محله ، وبالجملة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا ، ولم
يخالف أمرا ثبت عن الشارع بل حمله على ما هو في معنى الخف فكيف ينسب إليه
ابن ابي شيبة مخالفة الحديث وأنواع الجورب خمسة لم يتعين بعد ان المراد في الحديث
اى نوع منها المسح على الخفين ثبت نصا خلاف القياس فلا يمدى الى غيرهما الا بدليل
وبرهان - هذا والله تعالى اعلم ١ والبسط موضع آخر .

(١) في موطأ مالك « فن ابتغى الماء ، مكان « فلما » ولعله هو الراجح .

(٢) سقط الظرف من الأصل ولا بد منه .

أما يتبغى الماء ليوجد فينتقض التيمم إذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء إذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فإن لم تجدوا ماء فتميموا" فرخص لمن لم يجد الماء أن يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فعلى من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء أو يحدث فليس الابتغاء بشيء .

أرأيتم لو كان في موضع لا يطمع في الماء وأنه ابتغاء أ ينتقض الابتغاء تيممه ؟

أ فلا يرون أن الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينتقض به تيمم ماض أما ينتقض التيمم بحدث يحدثه الرجل أو يجد الماء ؟

أ رأيتم رجلا أراد أن يصلي تطوعا ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم ؟ كلها صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية ؟ قالوا : ليست النافلة عندنا بمنزلة الفريضة .

قيل لهم : فما تقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصليهن ؟ قالوا : نعم .
قيل لهم : أ يتيمم كلها فرغ [من كل -] صلاة وذلك في وقت واحد ؟ قالوا : نعم .

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان ابتغاء» وهو مصحف وليس بوصلية لأنه خلاف المنقول منه .

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها .

(٣) وكان في الأصل بدون الاستفهام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وأما زيد من الهندية .

قيل لهم: فما شأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟
قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض.

قيل لهم: وانه وإن كان غير مفترض فليس ينبغي لكم أن تأمروه أن
يصلى بغير وضوء ولا تيمم تطوعاً ولا غيره.

أرأيت رجلاً يصلى [بالتيمم -^١] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع
بتيممه في المكتوبة أم يجزيه^٢ ذلك؟ قالوا: نعم.

قيل لهم: فإن وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة. أ يصلى التطوع
بتيممه؟ قالوا: لا.

قيل لهم: أفلا ترون أنكم قضتم التيمم إذا وجد الماء في التطوع في
ابتغاء [الماء -^٤]؟ فكما انتقض التيمم إذا وجد الماء ولا ينقضه ابتغاء الماء
في التطوع، فكذلك الأمر في الفريضة وليس بينهما افتراق.

أرأيت الوتر بعد صلاة العشاء أ يصلها بتيمم صلاة العشاء أم بتيمم
مستقبل^٥؟ قالوا: بل يصلها بتيمم [صلاة -^٦] العشاء.

قيل [لهم -^٧]: أ رأيت رجلاً صلى الظهر بتيمم في سفر وقد مات

-
- (١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول.
 - (٢) الأولى أن يكون « للمكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها.
 - (٣) كذا في الأصل، وسقطت همزة الاستفهام من الهندية.
 - (٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول.
 - (٥) كذا في الأصل، وفي الهندية « مستقبلاً » بالنصب.
 - (٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول، وإذا زيد بين المربعين.
 - (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

بعض أصحابه فتقدم^١ ليصلي على جنازته أيجزئه ان يصلي بتيمم الفريضة التي صلاها ام يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يجزئه فليست^٢ الصلاة على الجنازة بما ينبغي للناس تركه وبما هو واجب على الناس ان يفعلوه .

وما بين هذا وهذا والنافلة والفرائض^٣ فرق .

وما ذلك كله الا شيء واحد وما يجب نقض التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا اعلمكم^٤ رويتم في ذلك حديثا . اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء او يحدث .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المغيرة عن ابراهيم انه قال في رجل تيمم وصلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته، قال : لا يعيد .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه اخبره عن محمد بن المنكدر ان عبد الرحمن بن عوف ابغى ماء فلم يجد فمسح بالتراب... - . دركته المسجد^٥ فصلاها ولم يتوضأ وقال : انا طاهر يوم^٦ صلاة اخرى لم ابال ان اصلي بتيممي من التراب الذي تمسحت به الا ان احدث شيئا فأتوضأ .

(١) وكان في الأصول « قدم » ، و الأولى « فتقدم » .

(٢) وفي الأصول « فليس » مذكرا .

(٣) كذا في الأصول ، و الأولى « الفريضة » .

(٤) الأولى « لا نعلمكم » بالجمع على دأبه في الكتاب .

(٥) هاهنا ياض في الأصول ، والظاهر ان الساقط يكون نحو هذا « وصلى صلاة ثم » .

(٦) هكذا هو في الأصل ، ولعل الصواب « فادر كته صلاة في المسجد » .

(٧) هاهنا ياض في الأصول ، قلت : ولا يعد ان يكون في الأصل قبل السقوط =

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .
وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يتيمم ويؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .

وقال محمد بن الحسن: لا ينبغي للتيمم ان يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا^١ عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه .
وقال [بعض -^٢] اهل المدينة: ان امهم [غيره -^٣] ممن هو على وضوء اوجب الى فان امهم هو لم ير به بأسا .

= هكذا . وقال ما ازال ان اصلي بتيمني هذا ، الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا و تأمل في ما في ص ١٢٣ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة ان ابا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: اذا كنت جنبا في سفر فتمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنابة ان شئت؛ قال عبد الحميد: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال: ما يدريه اذا وجدت الماء فاغتسل - انتهى .
(١) اسنده اليهقي في ج ١ ص ٢٣٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد: ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي انه كره ان يؤم التيمم المتوضئين، قال اليهقي: وهذا الاسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفي ص ١٤٣ من المحلى: وروى المنع في ذلك عن علي بن ابي طالب قال لا: يؤم التيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، يدل عليه افراد الضمائر التي تأتي بعد من « الى » و « يره » والمراد به - والله اعلم - الامام مالك كما في الموطأ سئل مالك عن رجل تيمم أيوم اصحابه وهم على وضوء؟ قال: يؤمهم غيره احب الى ولو امهم هو لم ار بذلك بأسا - اهـ؛ وراجع المدونة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وانما زدنا من موطأ الامام مالك .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجدته ان صلاته منتقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

و^١ قال اهل المدينة : اذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء [يعلم انه سيعطيه -^٢] فانه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لأن من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم بما امره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأطهر منه لأنهما امرا به جميعا . فكل قد عمل بما امر الله تعالى به وانما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد^٣ الماء قبل ان يدخل في الصلاة .

- (١) كذا في الأصول ، وسقط هاهنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجدته » او كان معه ماء على بعير له فضل ، فحينئذ يستقيم قوله « وجدته » - والله اعلم .
- (٢) كذا في الأصل ، وسقط الواو من الأصل الهندي .
- (٣) سقط قوله « انه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم انه سيعطيه » - اه ليس في الموطأ والمدونة .
- (٤) وكان في الأصل « ففعل » ، وفي الموطأ « فعلم به امره » وهو الانسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

- (٦) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم: إنما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فاذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر الى الوضوء.

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يجد ما يكفر من العتق والطعام والكسوة أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام يوما او يومين وبعض الثالث ثم ايسر فوجد ما يكفر أ يحزبه ان يتم الصوم ولا يعود الى الكفارة من العتق والطعام والكسوة؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا لم يجد هديا في التمتع أ ليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر اصاب مالا كثيرا أ يحزبه ان لا يذبح الهدى؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق أ ليس يحزبه ان يصوم شهرين متتابعين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام من الشهر يوما واحدا او بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أ يحزبه ان يتم صومه؟ [قالوا: لا - ١].

فينبغي لمن زعم انه اذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء ان يمضي على صلاته ان يقول ايضا: [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم^٢ انه يمضي في الصوم وليس الأمر على هذا، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه فزيد.

(٢) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه، ولذا زيد بين المربعين.

(٣) اي قبل ان يتم الصوم على ما هو السياق.

والصلاة يتقضان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجدته
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أ فلا ترون انها مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك
استويا قبل الفراغ وليس بينهما افتراق .

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى، ولعلها زيادة من الكاتب .

(٢) (مزيدة لزيادة العلم في باب التيمم) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي
في التيمم قال : تضع راحتيك في الصعيد تمسح وجهك ثم تضعها الثانية فتمسح يديك
و ذراعيك الى المرفقين . قال محمد : و نرى مع ذلك ان يفيض يديه في كل مرة من
قبل ان يمسح وجهه و ذراعيه و هو قول ابي حنيفة - انتهى . و قال محمد في الموطأ
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم و حديث عائشة في التماس عقدها و نزول آية التيمم
بسنده و بهذا نأخذ ؛ و التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين و هو
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . و قال النووي في شرح مسلم : مذهبنا و مذهب
الأكثرين انه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين ؛ و من
قال بهذا : علي و عبد الله بن عمر و الحسن البصري و الشعبي و سالم بن عبد الله بن عمر
و سفيان الثوري و مالك و أبو حنيفة و أصحاب الرأي و آخرون - انتهى . قلت : و هو
قول ابي يوسف و ابن سبلة و الشافعي و الليث بن سعد و ابراهيم النخعي و حماد بن
ابي سليمان كما في عمدة القارى و غيرها انظر هـ لاء الصحابة و التابعون و من تبعهم
و أكثرهم مقدم على الامام ابي حنيفة و جلهم مقدمون على ابن ابي شيبة قائلون
بالضربتين في التيمم على رغم انه المخالفين لذلك و مع ذلك عقد ابن ابي شيبة بابا في
كتاب الرد للرد على ابي حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب ! ان كان ابو حنيفة =

= خالف الأحاديث في ذلك فهم أول مخالفين لها وإن كان أبو حنيفة مستحقاً للطنن عليه بسبب ذلك فهم أحقّاء بذلك لأنهم أقدم منه؛ وهذه الآثار كلها عنده في مصنفه والضربة والضربتان روايتان، وأبو حنيفة ومن معه من الصحابة والتابعين وتبعهم عملوا بالاحوط وأخذوا به وابن أبي شيبة يعلّمه وقد أجابوا عن حديث عمار الذي رواه ابن أبي شيبة في ذلك الجزء بأجوبة أحدها أن تعليمه لعمار وقع بالفعل، وقد ورد في الأحاديث القولية المسح إلى المرقطين والضربتان، ومن المعلوم أن القول مقدم على الفعل وثانيها ما ذكره الإمام النووي والحافظ العيني وغيرهما من أن مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان سورة الضرب وكيفيته للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه، وثالثها أن المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين، ورابعها أن أحاديث الكفين قد عارضتها أحاديث المرقطين فيجب أن تأخذ بالاحوط ونحكم بافتراض المسح إلى المرقطين، وخامسها أنه لما تعارضت الأحاديث رجعنا إلى آثار الصحابة فوجدنا كثيراً منهم اتقوا بالمسح إلى المرقطين فأخذنا به، وسادسها ما ذكره الطحاوي وأرتضى به العيني في عمدة القاري من أن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم ضربة وإلى الكوعين أو المرقطين أو المنكبين أو الإبطين كما ذهب إليه طائفة لا يضطرب به كذا في السعاية شرح شرح الوقاية، وما ورد من ضربة واحدة فن باب الاقتصار في التعليم تعويلاً على القرائن ويؤيده ما أخرجه البزار بإسناد حسن كما في ص ٣٦ من الدراية للحافظ ابن حجر عن عمار بن ياسر قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرقطين - اه؛ لكن أخرجه أبو داود فقال: إلى المناكب، وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه - اه؛ قلت: الاختلاف في قوله: إلى المرقطين أو إلى المناكب أو إلى الإبط لا في الضربة والضربتين فالضربتان ثابتان من حديث عمار خلاف ابن أبي شيبة والكلام في هذا لا غير والمسكوت عنه لا يكون حجة على المنطوق فلا يتوهم متوهم =

= بأحاديث وردت في الصحاح او في غيرها وكذا الروايات عن عمار التي ليس فيها بيان الضربة والضربتين ، وبالجملة في حديث عمار رضى الله عنه يكفيك - الخ ، اشارة الى المعهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوى من تعدد القصتين امكن في قصة عمر وعمار ان تجعل اشارة الى ما تعلم من صفته من قبل و انما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك الاختصار والاشارة لانه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجهه في مقابلة قوله فتمعكت في التراب فقال: انك تمعكت مع انه تكفيك هكذا فقط فليس مهنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجهه فلا حجة فيه لمن يقول انه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، والامام ابو حنيفة استدل على ما ذهب اليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين هكذا رواه ابن خسرو وابن المظفر في مسنديهما ، واعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خسرو في مواضع من تعجيل المنفعة والايتار لمعرفة رواة الآثار؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك والدارقطنى في السنن بهذا اللفظ ، قال الحاكم: لا اعلم احدا اسنده عن عبد الله غير علي بن ظيان وهو صدوق وصوب وقعه الدارقطنى وليس في طريق ابي حنيفة على بن ظيان وهو فيما بعده منه ، وله حديث جابر رواه الحاكم في المستدرك ايضا ، وكذا الدارقطنى في السنن من حديث عثمان بن محمد الانماطى حدثنا حرمي بن عمار عن عزرة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين؛ قال الحاكم: صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وقال الدارقطنى: رجاله ثقات ولا يلتفت الى قول ابن الجوزى في حق عثمان بن محمد لانه لم يتكلم فيه احد؛ وذكره ابن ابي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . وفي الباب حديث جابر موقوفا عليه اخرجه الحاكم وقال: اسنده صحيح قال رجل فقال: اصابني جنابة واني تمعكت في التراب ، فقال: اضرب هكذا وضرب =

باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنیفة رضى الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضى الله عنهما يفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضى الله عنهما في نضح العينين .

= يديه الارض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرقين - انتهى . وفي الباب عن ابي جهم و ابي هريرة والاسلع وابن عباس عن عمار وغيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الراية و ج ١ ص ١١٢ من فتح القدير و سنن البيهقي و الجواهر النقي و الدراية و كنز العمال و غير ذلك من الكتب . قلنا ان ابا حنيفة لم يخالف الاحاديث بل قال بها و بين معنى حديث عمار و أخذ بالاحوط فسقط ما قال ابن ابي شيبة في ذلك الجزء - و الله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا في الأصول و لعله من نهو الكاتب ، و الاقتصار على الجنابة اولى و أثر ابن عمر في موطأ مالك و محمد قال محمد بعد روايته من طريق مالك به و بهذا كله نأخذ الا النضح في العينين ؛ فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة و هو قول ابي حنيفة و مالك بن انس و العامة - ١٠١ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقاني قال ابن عبد البر لم يتابع ابن عمر على النضح في العينين احد قال : وله شذائذ شذ فيها حمله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطأت سئل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل و حديث ابي هريرة - مرفوعا - اشربوا اغنيكم من الماء عند الوضوء رواه ابو يعلى و ابن عدى ؛ قال الزين العراقي : سنده ضعيف ، بل قال ابن الصلاح : و تبعه النووي لم نجد له اصلا اى يعتد به - انتهى .

باب مس الذكر

قال ابو حنيفة رحمه الله: من مس فرجه وهو متوضئ^١ لم ينتقض وضوؤه .
وقال اهل المدينة: من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء ،
ولا يكون المس الا يطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوءه
وقد كان اهل المدينة يقولون قبل ذلك: اذا مس بشيء من مواضع الوضوء
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: لا يجب عليه الوضوء
حتى يمس يطن الكف .

وقال محمد بن الحسن: وكيف اقترق بطن الكف وظهرها ولئن كان
الوضوء ينتقض اذا مسها [يطن الكف -^٢] انه ينتقض اذا مسها بظهرها؟
أرايتم اذا مس موضع الدبر^٣ السرة^٤ ينتقض ذلك الوضوء؟ قالوا: نعم
وهذا والفرج سواء لأننا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بـسرة
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اذا لمس
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لأنه مهموز ، ويمكن ان يكون
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن ابي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب
الرد مع انها كانت اخرى وأولى بالذكر من التامين وبول الطفل وغيرهما .
(٢) ما بين المربعين يياض في الأصل ، وظنى ان الساقط ما ادرجته بين المربعين بقرينة
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » يياض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « انتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أ ينتقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .

قيل لهم : فقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [هل هو الا بضعة من جسدك - ^١] فلم ير فيه وضوء .
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان على بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و عمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا في مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ و هل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا : قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم : ان ابن عمر كان رجلا مشددا في الوضوء والغسل ، وقد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء في عينيه اذا اجنب ولستم تأخذون بذلك من قوله ^٢ فهذا فيما يرى شيء ^٣ بما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن : في ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة قاضى اليمامة عن قيس بن طلق ان اباة حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ ؟ قال : هل هو الا بضعة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال في مس الذكر و أنت في الصلاة ^٤ ما ابالى مسسته او مسست اننى .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو ثابت معروف في متن الحديث .

(٢) كان هذا فعله لا القول كما سبق لكن في الأصول هكذا .

(٣) وكان في الأصول « فيما يرى بشيء » وعندى لا بد من حرف الباء ورفع الشيء او يكون « فيما ترى شيئا » .

(٤) « التيمى » كما في موطأ محمد .

(٥) و في موطأ محمد ههنا زيادة « قال » .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابو العوام^٢ البصري قال: سأل رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل مس فرجه بعد ما توضأ^٣، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في مس الذكر: ما ابالي منسته او طرف اني .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال^٤: ان كان نجسا فاقطعه .

(١) قوله « المديني » كذا في الأصول ، وهو نسبة الى المدينة ، ويقال في النسبة اليها « المديني والمدني » . وفي الباب ج ٣ ص ١١٤ « المديني » بفتح الميم وكسر الدال وسكون الياء وتحتها نقطتان وفي آخرها نون ، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها « مدني » وقد ينسب باثبات الياء فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيم السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ . ف

(٢) وكان في الأصول « العوام » ، والصواب « ابو العوام » كما قرناه .

(٣) وكانت في الأصل الهندي « توضيا » مثني ، والصواب ما في الأصل « توضأ » بصيغة المفرد .

(٤) وكان في الأصول « قال » ، والأحسن ما في الموطأ « فقال » ، قررناه هنا .

أخبرنا محل^١ بن محرز الضبي عن^٢ إبراهيم [النخعي -] في مس الذكر في الصلاة فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن أبي قيس عن أرقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: إني أحكّ جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم^٣ الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: إنما هو كسه رأسه .

أخبرنا^٤ مسعر بن كدام عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك لموضعا غيره^٥ .

(١) وكان في الأصل « علي بن محسن » وفي الهندية « علي بن محل » وهو مصحف ، والصواب « محل بن محرز الضبي » كما هو في موطأ الإمام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب ، ولم أجد « علي بن محل » ولا « علي بن محسن » في كتب الرجال ، و « محل » بضم الميم وكسر الحاء وتشديد اللام كما في المغني والتقريب وغيرهما .

(٢) وكان في الأصول « قال عن إبراهيم » ، وهو من سهو الناسخ ، وما قررناه نقلناه من الموطأ ويمكن أن يكون « سأل عن » فصحف وصار « قال » والله اعلم .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ وكان ساقطا من الأصول وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « سليمان » وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الأصل « مسعر بن كرام » وفي الهندية « مسعود بن كدام » ، والصواب « مسعر بن كدام » كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « إنما هو بضعة منك » .

(٧) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « غيره موضعا » ، والصواب ما في الموطأ =

أخبرنا 'مسعر بن كدام' عن 'أياد' بن لقيط عن البراء بن قيس قال: قال حذيفة بن اليمان في من الذكر: من أنفك .

أخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب قال^٢: ما أبالي إياه مسست أو أنفي أو أذني .

أخبرنا أبو كدينة^٤ يحيى بن المهلب عن أبي اسحاق الشيباني عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان^٥ عن علقمة^٦ بن قيس قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: أني مسست ذكرى وأنا في الصلاة، فقال عبد الله: أ فلا قطعتة ثم قال: وهل ذكرك إلا^٧ مثل سائر جسدك .

أخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم

= ققررناه هاهنا .

(١ - ١) وكان في الأصل «مسعر بن كرام» وفي الهندية «مسعود بن كدام»، والصواب «مسعر بن كدام» كما هو معروف في كتب الرجال .

(٢) وكان في الأصول «ابان» وهو تصحيف، والصواب «أياد» .

(٣) لفظ «قال» مكرر في الأصول، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل «أبو كريب» وفي الأصل الهندي «أبو كرية» وكلاهما تصحيف،

والصواب «أبو كدينة» بالكاف والبدال المهملة بعدها ياء تحتانية ثم نون كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصول «مروان»، والصواب «ثروان» بالثاء المثناة كما في الموطأ وكما هو في التهذيب .

(٦) هذا هو الصواب، ووقع في موطأ محمد «عن علقمة عن قيس» وهو مصحف صحف .

لفظ الابن بن فاشكل على الفاضل اللكنوي في التعليق الموجد فأطال في تشخيصه -

فراجع، و «علقمة بن قيس» من خلص أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه مشهور .

(٧) سقطت كلمة «إلا» من الأصول، وفي الموطأ «إلا كسائر جسدك» - اهـ .

قال : جاء رجل الى سعد بن ابي وقاص فقال : أيجل لي^١ ان امس ذكرى وأنا في الصلاة؟ فقال : ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها . وحدثنا^٢ اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز^٣ بن عثمان عن حبيب^٤ بن عبيد عن ابي الدرداء انه سئل عن مس الذكر؟ فقال : انما هو بضعة منك .

فكيف ترك^٥ حديث هؤلاء كلهم واجتماعهم على هذا على^٦ حديث بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن في الرواية وقد^٧ اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب^٨ رضي الله عنه ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة ، فأبى عمر رضي الله عنه : ان يقبل^٩ قولها وقال ما كنا لنجيز في ديننا قول امرأة

(١) كلمة «لي» سقطت من الأصول . (٢) هكذا «بالواو» في الأصول .

(٣) بالخاء والراء المهملتين بعدهما ياء تختانية ثم زاي معجمة على وزن «كريم» كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية «جرير» بالجيم والرائتين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ . (٤) تأمل في ان حبيبا هل سمع ابا الدرداء وروى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن ابي الدرداء - كما في التهذيب وغيره ، وقد وقع في موطأ محمد ص ٥٨ «عن حبيب عن عبيد» هو خطأ ومصحف .

(٥) السياق يقتضي ان عبارة ما سقطت من قلم الكاتب فان هذا الطريق من اليان بخلاف دأب كتاب الحجية .

(٦) يعني معتمدين على حديثها وذاهين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر . (٧) سقطت «الواو» من الأصل .

(٨) وكان في الأصل «ابن عمر» وهو خطأ ، والصواب «عمر بن الخطاب» .

(٩ - ٩) وكان في الأصل «فاما عمر ان يقبل - الخ» ، والصواب «فأبى» واما كلمة «فاما» فتصحيح «فأبى» . ف

[لا ندرى أحفظت أو نسيت - ١] فكذلك بسرة ابنة صفوان لا نيجوز قولها
مع من خالفها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

باب الوضوء من القبلة

قال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك
لا ينقض الوضوء .

وقال اهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة
وهذا امر كان ابن مسعود يقول ، ولم نعلمه^٢ عن احد الا عن ابن مسعود ،
فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن ابي طالب رضى الله عنه
كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف^٤ عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول :
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل بعض نسائه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .

(٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او الغيبة او المبينة للجهول ، والأول عندى اولى والمكتوب
في الأصل الثانى ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .

(٣) وكان في الأصل « لم يعلمه باحد » ، والصواب عندى « لم تعلم احدا » قال به الا
ابن مسعود لم يعلمه حدثا الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثا الا عن ابن مسعود وإلا
فالعبرة بخلة .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ
« فيه » من الأصل - والله اعلم .

كتاب الحجة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم يمضى الى الصلاة ولا يحدث وضوء . فعائشة اعلم بذلك من غيرها ولا نراها^١ كانت تغنى بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^٢ قال اخبرنا معبد بن ساهه الحسبي^٣ عن محمد بن عمرو^٤ بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : قبلنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .
اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

باب الوضوء من الرعاف والقلس

والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رعف او قاء^٥ او قلس^٥ ملا^٥ فيه او اكثر او سال من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « ولا نراه » وهو من سهو الكاتب .
- (٢) وكذا فى الأصول « المديني » ويقال فى النسبة الى المدينة « المديني والمدينى » وهو الأكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه فى باب مس الذكر - فراجع . ف
- (٣) قلت : وهو فى الأصل « معبد بن ساهه الحسبي » غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه وقد قاسيت مشقة وكلفة له فلم اظفر باسمه وصحة لفظه مع تتبعى اياه فى كتب الرجال والحديث تبعا بليغا لعل الله يحدث بعد ذلك امرا سعيد سعد ومعبد ومعمر ايهم هو .
- (٤) وفى الأصل « محمد بن عمر » بدون الواو ، والصحيح « عمرو » كما فى التهذيب وغيره .
- (٥ - ٥) وكان فى الأصول « قللس » فجعلتها « او قلس » اتباعا للوطأ والمدة وهو الأرجح .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

او ينام مضطجعا فان قلّس طعاما [او قاء -^١] فليس عليه وضوء وليتمضمض^٢ من ذلك وليغسل^٣ فاه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلّتم هذا ؟ فقد رويتم فيه الوضوء وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرعف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فيبني على صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رعف انصرف وتوضأ ثم يرجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

ورويتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب رعف وهو يصلي فأتي ججرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بوضوء فتوضأ ثم يرجع فبني على صلاته .

و [قد -^٤] روى هذه الأحاديث قبيهم مالك بن انس فكيف تركت هذه الآثار ولم تُترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجعوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو يقول : لا وضوء في ذلك و^٥ لكنه يغسل الدم ثم يرجع فيبني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ « ليتمضمض » .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وفي الأصول « ويغسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضي ان يكون « قد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .

كتاب الحجة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

ثم رجع عن ذلك فقال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رووها^١ .

فعجبا لمن زعم ان اهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا الى غير اثر .

قالوا: انما نَعُدُّ ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبراق والدمعة ، ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا .

قيل لهم: ليس الامر كذلك كما زعمتم ان الدم والقيح والقيء نجس فليس كذلك المخاط والبراق والدمعة والعرق .

أرأيتم رجلا رعف او قاء او خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده^٢ وثوبه أتأمرونه ان يغسله قبل ان يصلي؟ قالوا: نعم، ولا ينبغي له ان يصلي حتى يغسله .

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبراق والدمعة لا ينبغي له اذا اصاب ذلك جسده او ثوبه ان يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل ان يغسله .

قيل لهم: فهذان مفترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا . وأي شيء اعجب من قولكم انكم تقولون: ان رجلا رعف طستا من دم او قاء طستا آخر لم يكن عليه وضوء وان مس ذكره فعليه الوضوء . اخبرنا ابو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يرفع او يحدث في الصلاة قال: يخرج ولا يتكلم الا من يذكر الله تعالى

(١) وفي الأصول «رووا» بغير الضمير والصواب اثباته .

(٢) كذا في الأصل والأرجح ان يكون حرف «او» الترددية كما هو فيها قبل وبعد اهـ .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يعتد بما صلى
فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال :
اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة
الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال :
اذا وسع فليتوضأ .

واخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت
الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطراً .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري
قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريح عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رغب فليصرف
فليتوضأ ثم يَبْنِ على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن أرطاة قال : اخبرني رجل
عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رغب
في صلاته انقتل فتوضأ ثم رجع فصلى ما بقى واعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قاطراً » بالنصب وليس بصواب بل هو من
سهو الكاتب .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

و^١ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف وليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبنى على صلاته ان احب^٢ . وقال ابو حنيفة رحمه الله : و احب^٣ ان يتكلم ويعيد الصلاة ولا يبنى وان^٤ بنى اجزأه .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه قال : حدثنا عبد الملك بن عمير عن^٥ معبد بن صبيح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول : ” ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون “ فاحتسب^٦ بما مضى وصلى ما بقى .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال : يحزبه ، والاستيناف احب الى^٧ .

(١) كذا فى الأصل ، وسقط الواو من الهندية ، والصواب اثباته ؛ وسقط من الأصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه للزرقانى .

(٢) وسقط الألف من « احب » من الأصل الهندى ، والصواب اثباته كما هو فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افضل التفضيل فاذن سقط صلتها الى « الى » من الأصل - والله اعلم .

(٤) حرف « ان » عاطفة وليست بوصلية .

(٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « عمير بن معبد » ، و « بن » تصحيف « عن » لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبى عمير .

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك أول الصلاة بما مضى اى يقن بصحة ما ادرك وهو أول الصلاة وقضى ما فاتة من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران^١ بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليصرف غير متكلم ولا راع^٢ بصنعه فليتوضأ ثم يعود^٣ الى الآية التي كان يقرأ .
حدثنا 'بكير بن عامر' عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليعد الصلاة .

باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .
وقال اهل المدينة^٤: ليس من الصلوات^٥ صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وكان في الهنذية «عمر» مكان «عمران» وهو سهو الكاتب فصحف «عمران» وصيره «عمر» سهوا منه ، و«حكيم» على الاكثر مصغرا .
(٢) وكان في الأصل «اوعى» وفي الهنذية «ولا واعى» والصواب «ولا راع» .
(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «ثم ليعد» بصيغة الأمر كما هو في قوله «فليتوضأ» لأنه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فافهم - والله اعلم .
(٤ - ٤) وكان في الأصول «بكر بن عاصم» وهو تصحيف الاسمين والصواب «بكير بن عامر» - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الأصل كان قوله «وقال اهل المدينة» مؤخرا من قوله «أرأيتم» الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتّاب ولذا قدمته .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «من الصلاة» بالافراد .

وقال محمد بن الحسن: فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

وقال^١ أ رأيتم لو أذن لصلاة الفجر عشاء حين يفرغ من صلاة العشاء أ كان ينبغي هذا؟ قالوا: للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم؛ قال: وكان [ابن ام مكتوم -^٢] رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له^٣: اصبحت اصبحت^٤ .

قيل لهم: انما نضع هذا من بلال انه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى^٥ الناس بأذان ابن^٦ ام مكتوم لصلاة الفجر، لانه قد جاء حديث آخر يدل على ان بلالا انما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لانه بلغنا ان بلالا اذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ان -^٧] ينادى: الا ان العبد نام؛ قال: فانطلق بلال وهو

(١) هذا القول كان مقدما في الأصل على قوله « وقال اهل المدينة »، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجة وكان الأنسب عندي ان يوصل بقوله « اخبرنا » الخ، كما لا يخفى على الفهيم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .
(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل، وفي الهندية « لهم » مكان « له »، والصواب اثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « اصبحنا » والصواب « اصبحت اصبحت » مكررا كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب اثباتها .

(٦) كذا في الأصل، ولفظ « ابن » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .

يقول: ليت بلالا ثكلته امه وابتل من نضح دم جيئه ا فقام فنادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال^١ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت^٢ يا بلال! ولكن الامر الذى رويتم كان في شهر رمضان، والامر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه بليل كان في غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمي عن ابي عثمان^٣ عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمتنع احدا منكم من سحوره اذان بلال فانه انما يؤذن^٤ [او ينادى -^٥] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفي الاصل «قال» بالغاء، والظاهر انه بالواو.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «اذن» بالغية.

(٣) وفي الاصل «ابي عمير» وهو غلط مخالف لكتب الحديث، والصواب «ابي عثمان» وهو النهدي كما في كتب الحديث من البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . قال الحافظ في ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله «عن ابي عثمان» في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثنا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق الا من رواية «ابي عثمان» عنه ولا من رواية «ابي عثمان» الا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان؛ له - تدبر .

(٤) وفي الاصل «انما يبرح» والصحيح ما كتبه وهو في البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم في هذا الحديث .

(٥) وكان في الاصل ياض مكان «او ينادى» ولهذا جعلناه بين المربعين .

نائمكم او لينبه نائمكم^١ وليس الصبح كما ان تروه هكذا^٢ ضم اصابعه ورفعها الى السماء ولا هكذا^٣ عصر اصابعه وسفلها الى نحو الارض حتى يقول هكذا^٤ ضم اصبعيه^٥ السبابتين ثم فرجهما .

- (١) وفي الأصل «نائمكم» بالقاف وهو لا يناسب الايقاظ والتنبه كما لا يخفى مع ان في كتب الحديث لينبه او ينبه او لينتبه و «نائمكم» تصحيف «نائمكم» بالنون .
- (٢) وفي الأصل « كما ان تروه كما ضم » وهو مصحف « هكذا » هكذا في البخارى وغيره « ضم اصابعه » تفسير وتوضيح من الراوى .
- (٣) وكان في الأصل « ولا كذا » وقوله عصر بيان وتفسير من الراوى .
- (٤) وفي الأصل « حتى يقول كذا » وفي البخارى عن زهير عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمتنع احدكم او احدا منكم اذان بلال من سموره فانه يؤذن او ينادى ليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم وليس ان يقول : الفجر او الصبح ، وقال : باصابعه ورفعها الى فوق و طأطأ الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسبابتيه احداهما فوق الأخرى ثم يمدهما عن يمينه وشماله - اهـ . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان اصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اهـ . وفي موضع آخر من البخارى في هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اهـ . وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفرج بين اصبعيه - اهـ . و مثل البخارى في سنن البيهقي وفي الطحاوى في هذا الحديث وقال : وليس الفجر او الصبح هكذا وهكذا و جمع اصبعيه وفرجهما . وفي حديث زهير خاصة ورفع زهير يده وخفضها حتى يقول هكذا ومد زهير يديه عرضا - اهـ .
- (٥) وكان في الأصل « اصابعه » وفي كتب الحديث « اصبعيه » وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري ان منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : أذن بلال بليل قبل ان يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد نأمة العبد ، فصعد بلال وقال : ويل لبلال ثكلته امه وابتل من نضح دم جيئه ! فلما صعد قال : نام العبد - ثلاثا ، ثم امره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في الأصل ، لكن في كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يغرنكم اذان بلال فان في بصره شيئا - اخرجه الطحاوي . و أخرج الدارقطني عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يصعد فينادي : ان العبد نام ، ففعل - الحديث . وذكره البيهقي في الخلافيات كما في الجوهر النقي نعم اخرج الدارقطني عن محمد بن القاسم الأسدي عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس بن مالك قال : اذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يعيد - الحديث ، وفي غريب الحديث للقاسم بن ثابت كما في التخریج عن ابي سفيان السعدي عن الحسن انه سمع مؤذنا اذن بليل فقال : علوج تبارى الديوك و هل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بعد ما يطلع الفجر ولقد اذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصعد قتادة : ان العبد قد نام ، فوجد بلال وجدا شديدا - اهـ .

انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يجعل اصبعيه في اذنيه ككتيها^١ عند الأذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن المنكدر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

وأخبرنا عباد بن العوام قال: حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ان ابا محذورة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر، وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: الأذان ان يقول المؤذن: الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فقله الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول: اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا، ثم يقول: حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الأذان كله وقالوا: لا نرى الرجوع^٢ شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة وقالوا: انما يقول المؤذن في اول اذانه: الله اكبر الله اكبر فهاتان مرتتان ولا يعيدها^٣ فيكون اربعا .

وقال محمد بن الحسن: الله اكبر الله اكبر انما يحتسب مرة واحدة .

(١) وكان في الأصل «كناهما» والصواب «ككتيها» .

(٢) هذا يخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي محذورة - فراجعها .

(٣) الضمائر كلها بالتأنيث مفردا، والظاهر يقتضي ان تكون مثنى - تدبر .

قالوا: وكيف يحتسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟

قيل لهم: بما يدلکم علی أنها تحتسب مرة واحدة آخر الأذان أستم تقولون في آخر الأذان: الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فقد قلتم: لا اله الا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛ وقلتم: الله أكبر الله أكبر فجعلتموها مثل لا اله الا الله مرة واحدة فقد صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم اذا جعلتموها في اول الأذان مرتين وجعلتم الشهادة مرتين ان يقول في آخر الأذان: الله أكبر لا اله الا الله، ولا يقول: الله أكبر الله أكبر، لأنكم قلتم في آخر الأذان: لا اله الا الله مرة واحدة فينبغي ان تقولوا: الله أكبر مرة واحدة فان قلتموها مثنى لا بد ان تنسوها في اول الأذان مرتين لأن الشهادة في اول الأذان مرتين وفي آخر الأذان مرة واحدة.

وما يدخل عليكم ايضا قولكم في الإقامة مرة واحدة. أرايتم اذا اقام المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فكيف يقول؟ ينبغي في قولكم ان يقول: الله أكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر لا اله الا الله.

فان قلتم هذا فقد نقصتم قولكم؛ وان قلتم: يقول المؤذن: الله أكبر الله أكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

- (١) وكان في الأصل «ويقول» والصواب «ولا يقول» ولا بد من كلمة «لا» قبل كلمة «يقول» كما لا يخفى على واقف اسلوب الكلام.
- (٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «اقام».

الآخر؛ وزعمتم ان يقول الرجل : الله اكبر الله اكبر كما^١ افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول : الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم^٢ غيره .
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن^٣

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام . او هو « كلما » او سقطت العبارة من الين . قلت : ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف
(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ ، والصواب « و يقيم غيره »
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل و يقيم غيره » ، وكان في الأصل « المؤذن » ،
والصواب « مؤذن » ، منكر لأن المقام يقتضى التكبير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراتب الذى هو المؤذن ايضا للمسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥
من شرح الزرقاني للوطأ ، فعلى هذا تصح المسألة و يرتفع عنها توهم خلاف المقصود ؛
ويتفق قول اهل المدينة مع قول ابى حنيفة والأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة
المسنونة في المسجد وعلى كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد اورده البخارى تعليقا
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تيسرت ولا يجمع
في مسجد محله ولو لم يكره ذلك عنده لجمع فيه ولم يذهب الى مسجد آخر ومكانة
الأسود بن يزيد في الفقهة معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة : قال
سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن المجبر قال : دخلت مع سالم بن عبد الله
مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا : ألا تجمع الصلاة ؟ فقال سالم : لا تجمع
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين ؛ قال ابن وهب : وأخبرني رجال من اهل العلم عن
ابن شهاب ويحيى بن سعيد وريعة والليث مثله - اه ؛ وعن يونس عن الحسن انه كرهه
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . وفي نيل الأوطار : قال البيهقي : وقد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب والبقى والليث بن سعد والأوزاعي وأصحاب الرأي - اهـ. وقال الترمذى فى جامعه بعد رواية حديث أبى سعيد الخدرى الذى ينهم منه تكرار الجماعة وهو قول غير واحد من اهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين، قالوا: لا بأس بأن يصلى القوم جماعة فى مسجد قد صلى فيه جماعة، وبه يقول احمد وإسحاق؛ وقال آخرون من اهل العلم: يصلون فرادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعى يختارون الصلاة فرادى - انتهى. قد ذكره الحسن والأسود وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وهم متقدمون على أبى حنيفة ومالك والأوزاعي وسفيان وابن المبارك وابن عون وأيوب والبقى فى عهد وزمن واحد فى زمن أبى حنيفة لكنهم مقدمون على أبى بكر بن أبى شيبة كما لا يخفى، والليث والشافعى أيضا وهما مقدمان على ابن أبى شيبة والآثار عن أكثرهم فى مصنفه؛ وفى الخير الجارى على ما فى هامش البخارى ج ١ ص ٨٩: اختلف العلماء فيه أى فى الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضى الله عنهم - اهـ. وإذا وقع الاختلاف فى تكرار الجماعة من زمن الصحابة فنقدر على نفيه وعلى الإلزام فيه لأحد من الفريقين، والعجب من ابن أبى شيبة مع وجود هذا الاختلاف فى المسألة بين الصحابة والتابعين والأئمة كيف ذكر فى مسألة الأربعين من كتاب الرد أبا حنيفة رحمه الله قطع وترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا فى زمنه فإذا يفهم من هذا الصنيع منه وكان الإلزام عليه أن يقول: إن الصحابة والتابعين قد خالفوا حديث أبى سعيد الخدرى الذى رواه فى ذلك الجزء للإلزام على الإمام وهو بمعزل عنه وابن أبى شيبة لم يدر ما مذهب الإمام فى تكرار الجماعة فى المسجد وما تفصيله فيه، وهل حديث أبى سعيد رضى الله عنه موافق لمسلكه أو مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد وقد اخرج فى مصنفه كما فى فتح البارى باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد: إذا فاتته الجماعة فى مسجد قومه ذهب الى مسجد آخر - انتهى. قال الحلبي فى شرح المنية: وإذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار =

= الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا بل هو الأفضل ، أما إذا كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا . وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية أكثر من ثلاثة يكره التكرار وإلا فلا . وعن أبي يوسف : إذا لم يكن على هيئة الأولى لا يكره وإلا يكره وهو الصحيح - انتهى . وفي باب الإمامة من الدر المختار : ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو مسجد ليس له امام ولا مؤذن . اهـ . قال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٣٨٨ من رد المحتار عبارته في الخرائج اجمع بما هنا ونصه ما يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان وإقامة إلا إذا صلى بها فيه أولا غير اهله أو أهله لكن بمخافة الأذان ولو كرر اهله بدونها أو كان مسجد طريق جاز اجماعا كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا إن الأفضل أن يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في أمالي قاضي خان - اهـ . ونحوه في الدرر . والمراد بمسجد المحلة ما له امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها ؛ قال في المنيع : والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا - اهـ .

فصل منها أن في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة ليس له امام ومؤذن راتبين ؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة ليست له جماعة مخصوصون به ؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير اهله ؛ ويجوز فيه أيضا إذا صلى فيه اهله بغير اذان وإقامة ؛ أو بمخافة الأذان ؛ ويجوز فيه أيضا إذا كانت الجماعة الثانية أقل من أربعة ؛ ويجوز فيه تكرار الجماعة إذا كان الإمام مقترضا بالمؤتم متفلا ؛ ويجوز أيضا إذا كانت الثانية على غير الهيئة الأولى كما روى عن أبي يوسف رحمه الله - رحمه الله - فتوسع فتوز جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف ذكر ابن أبي شيبة في ذيل حديث أبي سعيد الخدري أن أبا حنيفة قال : لا تجمعوا فيه . وحديث أبي سعيد موافق لقوله =

= لأن فيه اقتداء المتفل خلف المقرض والامام قائل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قائل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم اداؤها؛ ومن ادعى فقد افترى بذلك على الله ورسوله - حاشاهما عن ذلك! والترغيات التي وردت في إقامة الجماعة انما هي وردت في الجماعة الاولى التي ورد التأكيد الشديد على تاركها كما في حديث ابي هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخلفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بعبارة النص على ان الجماعة الاولى هي التي نذب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهمل باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الاولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة وهم جرا قبت به أن وجوب الاتيان الى الجماعة الاولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتما وبته وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علموا انهم لا تفوتهم الجماعة اصلا وأنت خير بأن تكرر الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يخاف كل واحد فوت الجماعة اصلا وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الأحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحله على ما قلنا به أولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفق لمنشأ الشارع ومتممه في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث ابي سعيد وأنس وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي نقل مذهب الامام قصور في نصب الراية. ثبت بهذا كله ان ما رواه ابن ابي شيبة ليس بمخالف لقول ابي حنيفة وما فهمه من حديثه فهو زد عليه وفي الاختصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدليس وتليس لا يليق =

= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الإمام ما يوافق قوله فقد أخرج عن الحسن كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى، وعن أبي قلابة يقول: يصلون فرادى - اهـ. وقد روى الطبراني برجال ثقات عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا قال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم - اهـ؛ وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ إلى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة وج ٢ ص ٦٨٩ إلى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القارى للحافظ العيني، ولعل أنسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعه كان مسجد الطريق أو مسجد المحلة الذى لم يكن له إمام راتب ومؤذن وجماعة معلومة ولذا اذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الأذان والإقامة في مسجد قد اذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخارى معلقا يوافق ما روى عن أبي يوسف في تغيير الهيئة الأولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يتقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، أشار إليه إمام العصر شيخ الحديث في دروس البخارى والترمذى: ولم يجمع في مسجد محله بل في مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعه أو بنى زريق. وفي رد المحتار نقلا عن المنيع ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعى النافى للكره ما نصه: ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فعاد إلى المجلس وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فإنهم لا يجتمعون إذا علوا أنها لا تقوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق - اهـ. ومثله في البدائع وغيرها. ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وجدانا وهو ظاهر الرواية - اهـ. وهذا مخالف لحكاية الإجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه لتعرف =

أذن لقوم^١ ثم انتظر هل يأتيه احد فلم يأتِه احد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان يفرغ^٢ أيعيد الصلاة معهم؟ قال^٣: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة^٤.
و قال اهل المدينة: ومن جاء^٥ بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده-^٦].
و قال ابو حنيفة: الأذان مثنى مثنى^٧. وقال اهل المدينة: [الأذان مثنى-^٨] مثنى والاقامة فرادى فرادى^٩ غير قوله قد قامت الصلاة فانه يقولها مرتين^{١٠}.

= ان مسلك ابي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « يقوم » بالفعل الغائب والصواب « لقوم » باللام الجارة يؤيده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة .

(٢) كذا في الأصل، و الأرجح « ان فرغ » بصيغة المضى كما هو في الموطأ .

(٣) وفي الموطأ « فقال » .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهنذية « ابو حنيفة » وهو من سهو الناسخ .

(٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهنذية « جاءه » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السرة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب .

(٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ « الاقامة » منه اى « الأذان والاقامة مثنى مثنى » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٩) وكان في الأصل « فردا فردا »، والصواب « فرادى فرادى » .

(١٠) لفظ « مرتين » كان في الأصل بعد قوله « الصلاة » وهو من سهو الناسخ، والصواب « يقولها مرتين » .

وقال محمد بن الحسن : فقد تركتم قولكم في الإقامة ينبغي لمن أفرده الإقامة كلها أن يفرده قد قامت الصلاة وما بينها اقتراق فان [من - ١] يقول : الله أكبر [الله أكبر - ٢] أشهد أن لا إله إلا الله فيكون قد ثنى بعضها وأفرده بعضها . ان أول من أفرده الإقامة معاوية فيما بلغنا .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : أول من نقص التكبير في الصلاة وخطب قبل الصلاة في العيدين وجلس على المنبر ونقص الإقامة والتسليم معاوية بن أبي سفيان .

أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : الأذان والإقامة مثنى مثنى .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : كان التثويب^٢ في صلاة الصبح بعد ما فرغ

(١) كلمة « من » ساقطة من الأصل ولا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار وكتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصبح . قال الطحاوي : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - اه - قلت : وهذا موافق لما في كتاب الأصل قال فيه : كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم مرتين وأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن - اه - فاذا الحقه بآخر الأذان يصير منه وهو ليس من أصل الأذان بل الحق به بعد رؤية الأذان في المنام بزمان ولم يكن في أصله ، قال صلى الله عليه وسلم : اجعله في اذانك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته ولو كان مراده صلى الله عليه وسلم هذا يعين له المقام ولم يعينه وما روى فيه شاذ فعمل انه في آخر الأذان مثل التثويب لا من نفس الأذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . وأهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حي على الفلاح .
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا حكيم بن جبير عن عمران بن

(١) راجع كتب الرجال فان اسرائيل يروى عن زيد بن جبير ، وهل حكيم بن جبير هو الذي ذكر في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذي ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه الكبير وابن أبي حاتم ، قال ابن أبي حاتم روى عن سعيد بن جبير و ابراهيم النخعي ومحمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفیان وشعبة واسرائيل وعلي بن صالح وشريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسرائيل عن حكيم بن جبير عن عمران بن أبي الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم ، فقال : لا تريدوا في الأذان ما ليس منه - اه . ف

(٢) انظر من عمران بن أبي الجعد ؟ وفي كتب الرجال سالم بن أبي الجعد ؛ وفي ابناء التهذيب ابن أبي الجعد هو سالم . وفي اللسان : عمران بن أبي خلد ، قال ابو داود : ليس بثقة - اه . ولعله يتشخص ولا بعد في ان حكيم بن جبير هو الاسدي الثقي الكوفي من رجال الأربعة كما في ج ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . وعمران بن الحارث السلمي يأتي في باب القنوت في الفجر وهو من رجال مسلم والنسائي وهو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . وعمران بن مسلم الجعفي الكوفي في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . وعمران بن ابي يحيى اثنان في ص ٣٢٠ من التمعيل . وعمران بن ابي الفضل الالبي في ص ٣١٩ منه وعمران بن مسلم المقرئ في ص ١٣٧ من التهذيب ، وعمران بن ابي عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن ابي الجعد ذكره البخاري في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ (قال) وقال وكيع عن اسرائيل عن حكيم عن عمران بن ابي الجعد عن الأسود في الأذان وقال في ترجمة عمران بن الجعد عن الأسود ، روى عنه حكيم بن جبير الكوفي . وعمران هذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ف

ابن الجعد عن الأسود بن يزيد انه سمع مؤذنا أذن، فلما بلغ حى على الصلاة [حى على الفلاح-^١] قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك! لا تزد في اذان الله^٢؛ قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين سياقه من الأصل.

(٢) لا ادري ما اذا اراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث. قلت: لم يتفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه - ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في احد قولييه الى ان التثويب بدعة. قال في البحر احديثه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي بن نينا وعليه السلام حين سمعه: لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه، ثم قال بعد ان ذكر حديث ابن مخدورة وبلال قلنا: لو كان لما انكره علي وابن عمر وطاوس - الخ. وأخذ بقولها امامنا وتمذهب به، وروى عنه ان التثويب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه، قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التثويب فقد ذكر في الأصل كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد ان لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن ابراهيم انه سئل عن التثويب فقال هو ما احديثه الناس وان تثويهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من اذانه الصلاة خير من النوم، قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وروى سماعة (كذا ولعله ابن سماعة) عن أبي حنيفة ان التثويب اذا فرغ المؤذن من الأذان فقال: لا اله الا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التثويب، قال ابو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل ان يكون قوله هذا التثويب يعني الأول وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال: وينبغي ان يثوب في الفجر بعد ما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الانسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حى على الصلاة حى على الفلاح مرتين مرتين، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في التثويب بعد =

= الأذان بساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد : فان صلى ركعتي الفجر فيما بين الأذان والتثويب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة ، قال : ويثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، قال الحسن في كتاب الصلاة : قال أبو حنيفة : التثويب اذا فرغ من الأذان قال : الله اكبر الله اكبر ثم قال : الصلاة خير من النوم مرتين ، قال الحسن : وفيها قول آخر انه يؤذن ويمكث ساعة ثم يقول : حتى على الصلاة مرتين ، قال . وبه نأخذ . وقال أبو يوسف في الجوامع : التثويب بين الأذان والاقامة فلا يجعله في صلب الأذان ، وذكر الطحاوي في التثويب الأول انه يقوله في نفس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التثويب الأول يقوله في نفس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الزاوية التي جعلت التثويب الأول بعد الأذان فروى أبو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي مخذرة رضى الله عنه قال : وكان التثويب مع الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، و (من) قوله معه لا يفهم انه كان مفعولا فيه وكذلك خبر بلال رضى الله عنه انه كان يؤذن فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الصلاة خير من النوم ، فلما اقر على فعله بعد الأذان وجب ان يكون هناك موضعه لانه اذا كان بعد الأذان فهو أبلغ في الاعلام ؛ والخبر الذي روى جعل ذلك في اذان الفجر فعناه انه خص به (وفي نسخة : بالتثويب) كما روى فأقر ذلك في صلاة الفجر وان لم يفعل ذلك في نفس الصلاة واما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع : ذكر الحسن في ذلك شيئا لم نسمعه من غيره فقال : وينبغي للتؤذن في صلاة الفجر أن يجلس قدر ما يقرأ القارى عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة وانما يحتاج (الى) ان يفصل بين الذكرين ليقع به (في) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان والأولى ان يقال ان التثويب الأول يفعل في نفس الأذان على ما قاله الطحاوي والتثويب الثاني يقول بينها لأن ذلك اقرب الى ظواهر الاخبار اهـ ما قاله أبو الحسين في شرح المختصر ج ١ ص ٧٩ . ف

وقال أبو حنيفة: من لم يجد سترة يصلي إليها فهو في سعة من أن يصلي إلى غير سترة .

وقال محمد بن الحسن: ولا يخط^٢ بين يديه خطا فان الخط وتركه سواء .

(١) هذه العبارة إلى قوله « لا يعرف » كان في وسط مسائل الأذان ولا تعلق لها بها . وإنما هي من مسائل السترة في الصلاة ويا ب السترة ومسائل الصلاة التي فأخرجتها من البين ووضعها في آخر باب النداء وكان الأصوب أن تخرج من الباب وتذكر في باب آخر مناسب لها وقد اشرت إلى ذلك فيما تقدم أيضا .

(٢) فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن فليخط خطا ثم لا يضربه من مريين يديه رواه ابو داود وابن ماجه . قال الحافظ في بلوغ المرام : اخرجهم احمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم انه مضطرب بل هو حسن - اهـ . وبه قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في رواية عنهما كما في رد المحتار ومراد من نفاه انه عندا مكان الفرز لا يكتفى الوضع وعند مكان الوضع لا يكتفى الخط وإلا فهو ثابت صحيح صححه ابن حبان والبيهقي واحمد وابن المديني كما في كتب القوم والسنن اولى بالاتباع . قلت : وما قاله العلامة المفتي قول ابن المهام بعينه في فتح القدير وان لم يجره إليه وإمامنا وتلاميذ امامنا اعرف بالسنن من ابن المهام قال النووي في شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥ : واستدل القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على ان الخط بين يدي المصلي لا يكتفى قال وان جاء به الحديث وأخذ به احمد بن حنبل رحمه الله فهو ضعيف (إلى ان قال) ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط هذا كلام القاضي وحديث الخط رواه ابو داود وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ ذكر حديث أبي هريرة وفي آخره فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضربه مامر امامه رواه

وقال اهل المدينة : الأمر عندنا فيمن لم يجد سترة يصلي اليها انه في سعة من ان يصلي الى غير سترة ولا يخط بين يديه خطأ فان الخط عندنا مستنكر لا يعرف.

= احمد و أبو داود وابن ماجه وهو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره وصححه ابن المديني وغيره وقال ابن عينة : لم نجد شيئا تشد به هذا الحديث وقال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ - وقال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١ : قال سفيان ولم نجد شيئا يشد هذا الحديث ولم يجيء الا من هذا الوجه قال سفيان : وكان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشدون به قال : واحتج الشافعي بهذا الحديث في القديم ثم توقف فيه في الجديد فقال في كتاب البيهقي ولا يخط المصلي بين يديه خطأ الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع وكأنه عثر على ما تقلنا من الاختلاف في اسناده ولا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق - اهـ - قلت : ويبنى على الخط جواز المرور بين يدي المصلي وعدمه وقد ورد فيه الوعيد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الاحكام والله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٢ من شرح الزرقاني للوطأ وج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف البيان . (٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سها الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة السادس عشر والمائة من كتاب الرد في الأذان والاقامة عند قضاء الغائبة حيث نسب الى الامام أبي حنيفة بأنه لم يقل بهما فقال بعد رواية حديث أبي عبيدة عن عبد الله وحديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الخندق - الحديث ، وذكر ان ابا حنيفة قال : اذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقرأ - اهـ - وهذا كتاب الآثار للإمام محمد ففيه : قال محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم =

= عليه وسلم ليلة فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقال رجل من الأنصار شاب : انا يا رسول الله احرسكم اخرسهم حتى اذا كان مع الصبح غلبته عيناه فااستيقظوا إلا بحر الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر المؤذن فأذن فصلي ركعتين ثم اقيمت الصلاة فصلي الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عليه - انتهى . فعرفت بذلك ان مذهب الامام أبي حنيفة الأذان والاقامة في اداء الفاتحة فما عزاه اليه ابن أبي شيبة خطأ فاحش غير صحيح قطعاً ، و حديث ليلة التعريس رواه الامام محمد في باب الرجل ينسى الصلاة او تنوته عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قتل من خير اسرى حتى اذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال : اكلاً لنا الصبح - الحديث ، وهو مرسل وصله مسلم وابو داود وابن ماجه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ إلا ان يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تقالع الشمس حتى ترتفع وتبيض ونصف النهار حتى تزول وحين تحمر الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فانه يصلها وان احمرت الشمس قبل ان تغرب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . ومرسل النخعي ايضا موصول ، اخرج به الحافظ طلحة ابن محمد في مسنده كما في جامع المسانيد من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بمعناه مع زيادة ، وفي ج ١ ص ١٥٤ من البدائع ما يقلع ما بنى عليه ابن أبي شيبة من الأساس ويقطع عرق الإلزام الكذب ونص عبارتها ويستوى في وجوب مراعاة الأذان والاقامة الأداء والقضاء وجملة الكلام فيه انه لا يخلو اما ان كانت الفاتحة من الصلوات الخمس ، واما ان كانت صلاة الجمعة فان كانت من الصلوات الخمس فان فاتة صلاة واحدة قضاها بأذان وإقامة وكذا اذا فاتت الجماعة صلاة واحدة قضاها بالجماعة بأذان وإقامة ؛ وللشافعي قولان في قول يصلي بغير =

= أذان وإقامة وفي قول يصلي بالإقامة لا غير احتج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن اربع صلوات يوم الاحزاب قضاهن بغير اذان ولا اقامة ، وروى في قصة ليلة التريس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادي فلما ارتفعت الشمس امر بلالا فأقام وصلوا ولم يأمره بالاذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة هاهنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى ابو قتادة الأنصاري رضى الله عنه في حديث ليلة التريس فقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة او سرية فلما كان في آخر السحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس لجعل الرجل منا يشب دهشا وفزعا ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ارتحلوا من هذا الوادي فانه وادي شيطان ، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر ؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم امر بلالا بأن يؤذن فأذن وصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا صلاة الفجر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة وروى اصحاب الاملاء عن ابي يوسف باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات قضاهن فأمر بلالا ان يؤذن ويقم لكل واحدة منهن حتى قالوا أذن وأقام وصلى الظهر ثم أذن وأقام وصلى العصر ثم أذن وأقام وصلى المغرب ثم أذن وأقام وصلى العشاء ، ولأن القضاء على حسب الأداء وقد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة فتقضى كذلك ، ولا تعلق له بحديث التريس والاحزاب لأن الصحيح انه أذن هناك وأقام على ما روينا واما اذا فاتته صلوات فان أذن لكل واحدة وأقام لحسن وان أذن وأقام للأولى واقتصر على الإقامة للبراق فهو جائز ؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها انه أذن وأقام للأولى ثم اقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الإقامة لكل صلاة ولا شك ان الاخذ برواية الزيادة اولى خصوصا في باب العبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =

= العلماء الكسانى خفاء فى المسألة وتوضيح المذهب فيها فالإمام أبو حنيفة قال : بالأذان والإقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفاتية وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصر على الأذان والإقامة للأولى وللوقاى على الإقامة جائز عنده لأن الروايات فى ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص فى الاقتصار على الأذان والإقامة للأولى وعلى الإقامة للوقاى والثانى حديث أبى سعيد فقيه نصا ذكر الإقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الخندق ولا ذكر فيه للأذان الا بتكلف من الإيماء باسم الإشارة ، فحديثان فى الأصل يخالفان ما رآه ابن أبى شيبة من التبويب موافقان لما بناء عليه الإمام أبو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهورا بينا ان ما قاله ابن أبى شيبة فى هذا الباب اقراء محض على الإمام أبى حنيفة او تدليس وتليس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان فى احاديث الباب ارسالات واطلاقات كيف جاز لأحد من الناس ان يحزم بجانب وترك آخر ، بل يظنه غلطا ولم ينص فى حديث صحيح ان الأذان والإقامة لكل صلاة من الفوائت فرض لازم بحيث لو ترك احدهما او كلاهما عند الأداء لا تجوز الصلاة او هى باطل ، ومن اخار ذلك فعليه ان يأتى يرهان واضح على ذلك وهما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما اخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه باسناد صحيح ؛ وقد رواه الإمام محمد فى كتاب الآثار عن الأسود وعلقمة قالوا : اتينا عبد الله فى داره فقال : أصلى هؤلاء خلفكم ؟ قلنا : لا ، قال : قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ . ولفظ كتاب الآثار انه ام اصحابه فى بيته بغير أذان ولا إقامة وقال : إقامة الإمام تجزئ - اهـ . قال محمد : وبهذا نأخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا فى جماعة فأحب اليانا ان يؤذن ويقم فان اقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ . وأعجب من الذى رد على الإمام من الذى اشاع هذا الجرم آثارة للفتنة فى العوام وهو السيف البارسى كيف اشاع هذا الاقراء ولم ينظر كتب الأحناف ولم يرد على ابن أبى شيبة بقوله هذا اقراء على الإمام وليس هو مذهبه =

= و أين ذلك لهذا المسكين فان اتباع الحق و اختياره مر المذاق و لهم في امثاله ذلك ايدى الاختلاق هذا و الله ليس فعال اهل التقوى اللازمة لمن حل الآثار و الاخبار و ادعى انه من اهل الحديث، و حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذى اخرجه ابن ابى شيبة في الباب اخرجه الترمذى والنسائى و ابو داود الطيالسى والامام احمد في مستديهما ايضا، قال الترمذى: حديث ليس باسناده بأس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه و مع هذا ليس في الحديث الا الأذان و الاقامة لاولى الفوائت ثم الاقامة لها، و حديث ابن سعيد الخدرى الذى اخرجه ابن ابى شيبة في هذا الباب رواه النسائى والطحاوى والدارمى و احمد ايضا وليس فيه الا ذكر الاقامة فقط و رواه ابو يعلى في مسنده و ابن حبان في صحيحه ايضا كما في نصب الراية، و ههنا حديث آخر اخرجه البزار في مسنده عن عبد الكريم ابن ابى المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الحدى عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن و أقام فضلى الظهر ثم امره فأذن و أقام فضلى العصر ثم امره فأذن و أقام فضلى المغرب ثم امره فأذن و أقام فضلى العشاء، الحديث و في عبد الكريم كلام - راجع نصب الراية ح ٢ ص ١٦٦، لعله هو الذى اشار اليه صاحب البدائع و لعله هو الذى في املاء ابى يوسف باسناده اليه صلى الله عليه وسلم و راجع سنن النسائى ج ١ ص ٦٨ من الأنصارية فانه عقد فيها لهذه المسألة ثلث تراجم في السنن الأذان للفائت من الصلوات اخرج فيه حديث ابى سعيد من طريق ابن ابى ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عنه ثم قال الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد و الاقامة لكل واحدة منهما، و اخرج فيه حديث ابن مسعود من طريق هتيم عن ابى الزبير المكي به و فيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام فضلى الظهر ثم أقام فضلى العصر الى آخره ثم قال: الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة، و اخرج حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن ابى عروبة عن هشام ان ابا الزبير المكي حدثهم به الحديث و ليس فيه ذكر الأذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا =

باب افتتاح الصلاة وترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه
حذو أذنيه فى افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فى شيء من تكبير الصلاة غير
تكبيرة الافتتاح .

وقال اهل المدينة : يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة وإذا
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال : سمع الله
من حمده ربنا ولك الحمد فيرفع يديه فى هذا كله حذو منكبيه .

وقالوا : لا يفعل ذلك فى السجود ورووه ذلك عن ابن عمر .

وقال محمد بن الحسن : جاء الثبت عن على بن ابى طالب وعبد الله بن
مسعود انها ثابت لا يرفعان فى شيء من ذلك الا فى تكبيرة الافتتاح فعلى

= فأقام لصلاة الظهر فصلينا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن ابى شيبة
وما ذهب اليه اهل الحديث فى الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة فى الباب وعمل
ابو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاختصار ايضا اتباعا للأحاديث ولم يترك حديثا
من الباب ولكن صدق القائل : ع

حسدوا الفتى اذا لم ينالوا شأوه

وحديث ابى قتادة الذى ذكره البدائع أخرجه مسلم فى صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود
الجواهر المنيفة و ص ٧٣ من التلخيص الحبير وحديث ابى سعيد المذكور أخرجه الطحاوى
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون فى الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا
والله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) كذا فى الأصل وهو الأصح والأرجح ، وفى الهندية « ورواه مالك » .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « انها » وهو من سهو الناسخ .

ابن ابي طالب و عبد الله بن مسعود كانا اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقيمت الصلاة فليلين^١ منكم اولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا نرى ان احدا كان يتقدم على اهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى .

فترى ان اصحاب الصف الاول والثاني اهل بدر ومن اشبههم في مسجد المسلمين وان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ودونه من قتيانهم خلف ذلك فترى ان عليا وابن مسعود رضى الله عنهما ومن اشبههما^٢ من اهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم كانوا اقرب اليه من غيرهم وانها اعرف^٣ بما يأتي من ذلك وما يدع مع ان ققيهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجرى و ابي جعفر القارى انها اخبراه ان ابا هريرة رضى الله عنه كان يصلى بهم فيكبر كلما خفض ورفع قالوا : وكان يرفع يديه

(١) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « كانا » من الهندية ، والصواب اثباته وان كان المعنى بدونه ايضا صحيح .

(٢) وفي الأصل « فليكبر » وهو تصحيف ، والصواب ما كتبه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « اشبهما » وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « وانما عرف » ، والصواب « وانها اعرف » في الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ ؛ ويمكن ان يكون « وانها عرفا » بالثني في كلا الموضعين ، والصحيح ما كتبه .

(٥) كذا في الأصل ، وفي موطأ محمد ص ٩٠ « قال ابو جعفر و كان يرفع - الخ » وهو الاصح .

حين يكبر و^١ يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعلي و ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما لا حاجة بنا معها الى قول ابى هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم بحديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يحجر ببسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه قال : رأيت علي بن ابى طالب رضى الله عنه رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لا يرفع^٢ يديه في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال : دخلت انا وعمرو بن مرة على ابراهيم النخعي قال عمرو حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن ابيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم^٣ فرآه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع^٤ وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم فحفظ^٥ هذا منه ولم يحفظه ابن مسعود

(١) وحرف « واو » ساقط من الأصل موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) وفي موطأ محمد « لا ترفع يديك - الخ » بالخطاب .

(٣-٣) كذا في موطأ الامام محمد وهو الصواب ، وكان في الأصول « فرأه يرفع اذا كبر وإذا ركع » .

(٤) كذا في موطأ الامام محمد بصيغة المضى وهو الصواب ، وكان في الأصول : « أيحفظ بفعل المضارع و همز الاستفهام » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب وكان في الأصول « ولم يحفظ » بدون الضمير المنصوب .

وأصحابه ما حفظته^١ وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء^٢ الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال : رأيت ابن عمر^٣ يرفع يديه بحذاء^٤ أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حصين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .
أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - *] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات^٥

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

- (١) قوله « ما حفظته » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيفات الناسخ .
- (٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول ، والصواب إثباته .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء أذنيه » بدون حرف الجر وهو الأولى .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف (٦-٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =

صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا واحدا ولم يقنت قبله ولا بعده: ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا. وقال الأسود بن يزيد: صحبت عمر بن الخطاب سنتين^١ فلم اره قنت^٢ في صلاة الفجر.

و قال اهل المدينة: يقتنون^٣ في صلاة الفجر بعد الركوع. وذكر^٤ مالك ابن انس عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان [لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان - °] يقنت في صلاة الفجر قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته قال مالك^٥: وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول

= اخراجها عن هذا الموضع وادخالها في موضع آخر، وسيأتى باب مستقل في الكتاب الا اثر عمر رضى الله عنه يأتى آخر الباب.

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتابي الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والامام الحسن بن زياد ومسند ابن خسر - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩. و «سنتين» وهو الصواب، وكان في الأصل «سنتين» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «قانتا» بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار.

(٣) كذا في الأصل، والصواب عندي «القنوت في صلاة الفجر» فقوله «يقتنون» تصحيف «القنوت» - والله تعالى اعلم. قلت: ولعل الصواب «وكان اهل المدينة يقتنون» وقال «تصحيف».

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر: لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك. وفي اكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر: مالك عن هشام بن عروة ان اباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان يقنت في الصبح قل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته - اهـ.

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ، وانما سقط ما هنا من الأصل ولا بد منه.

(٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال: وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك^١ ادركتهم .

وقال محمد بن الحسن قول اهل المدينة في القنوت ينقض بعضه^٢ بعضا^٣ فهم يقتنون في الفجر بعد الركوع ونهاؤهم يرون غير ذلك .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع ان ابن عمر لم يكن يقتن في صلاة الفجر ولا في الوتر . وابن عمر من فقهاء اهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه اوائلهم فيما روى مالك بن انس [وذهبوا -^٤]

= لا يكبر للقنوت ، قال : وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ، قال مالك : والذي آخذ به في خاصة نفسي قبل الركوع ، قال : وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال : لا سهو عليه ، قال مالك : وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - ١٠٥٠ وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباجي : لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل ادخل فعل ابن عمر مخالفا لمعتقده - ١٠٥٠ والمسألة مختلف فيها بين الصحابة رضى الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجواهر النقي ونصب الراية وفتح القدير والبنية وغيرها من كتب القوم .

(١) وهو موافق لدأب مالك في الموطأ ، وكان في الأصل « وكذلك » .

(٢) وفي الأصل « بعضهم بعضها » ، والصواب « بعضه بعضا » .

(٣) وكان في الأصل « هم » ، والصواب « فهم » .

(٤) وفي موطأ محمد : عن نافع قال : كان ابن عمر لا يقتن في الصبح - ١٠٥٠ وفي موطأ

مالك : ان عبد الله بن عمر كان لا يقتن في شيء من الصلاة - ١٠٥٠ بل روى عنه انه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ .

(٥) وفي الأصل « ولا وتر » وليس هذا في الموطئين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

الى ان يقتتوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود لم يقتت هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعنى القنوت^١ في الفجر .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن بهرام [عن حوط عن ابي الشعثاء^٢] عن ابن عمر^٣ [انه -] قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه^٤ يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١) كذا في الأصل « يعنى القنوت في الفجر » وفي كتاب الآثار « يعنى في صلاة الفجر » .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ وانما زيد من آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الأصل « حدثنا الصلت بن بهرام عن رجل عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار للامام محمد « حدثنا الصلت بن بهرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار لأبي يوسف « حدثنا الصلت بن بهرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ » وهو المعتمد ، وأبو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حنظلة المحاربي الكوفي كما يظهر ذلك من الطحاوى ويؤيده ما سأتى في ذلك الباب ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن ابن عمر رضى الله عنهما وفي السند هو الأول .

(٤) لفظ « انه » ساقط من الأصل ، موحود في كتاب الآثار للامام ابي يوسف والامام محمد فزدناه .

(٥) وكان في الأصل « ان » وفي آثار محمد « انه يقوم » وهو الصواب ، وفي آثار ابي يوسف « انه قال لأبي الشعثاء اثبت ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر لا تالى قرآن ولا راكع » - اهـ - ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ ففسره بقوله في الآثار قال محمد : يعنى بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اهـ .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير^١ قاتنا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا^٢ في شهر واحد قنت فيه يدعو على حي من المشركين لم ير قاتنا قبله^٣ ولا بعده؛ وإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم ير قاتنا^٤ حتى فارق الدنيا.

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد^٥ عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -^٦] رضي الله عنه أنه^٧ صحبه سنتين^٨ في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقه. وقال إبراهيم: إن أهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي رضي الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وإن^٩

(١) وفي آثار أبي يوسف «أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم» - أ. هـ.

(٢) وفي آثار الإمامين «الأشهر واحد» بدون «في» وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار أبي يوسف «قبلها ولا بعدها».

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار أبي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول، وهو في آثار أبي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار أبي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضي الله عنه سنتين لم أره قاتنا في سفر ولا حضر - أ. هـ.

(٨) وكان في الأصل «سنتين» بالجمع لفظا، والصواب «سنتين» بالثني كما هو في آثار أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار أبي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما أهل الشام فأما أخذوا القنوت» وفي آثار أبي يوسف =

اهل الشام انما اخذوا القنوت عن معاوية رضى الله عنه قنت يدعو على
على رضى الله عنه حين حاربه .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عمران بن مسلم الجعفي^١ عن المسيب بن
رافع الكاهلي عن ابي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن
القنوت في صلاة الغداة فقال : ما ادرى ما تقول ؟ فقال ابو الشعثاء - انا افهمك :
الامام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى اذا فرغ منها ركع ثم يقوم
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : ان هذا شيء
ما رأيته ولا سمعت به قط .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف
سعيد بن جبير الفجر فقراً : « حم - المؤمن » حتى بلغ « وسبح » بحمد
ربك بالعشى والابكار « ركع ثم قام فقرأ بقيتها ولم يقنت .
اخبرنا ابو اسرائيل اسماعيل بن ابي اسحاق^٢ عن طلحة بن مصرف

= « ان علياً رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية رضى الله عنه حين حاربه فأخذ اهل
الكوفة عنه وقت معاوية يدعو على علي فأخذ اهل الشام عنه » - اه .

(١) وكان في الأصول « عمر بن مسلم » وهو مصنف ، والصواب « عمران » وهو
« عمران بن مسلم الجعفي الأعمى الكوفي » ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه
الكبير وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما
روى عنه الثوري وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف
(٢) وكان في الأصول « فسح » بالفاء وهو تصحيف قبيح والصواب « وسبح » بالواو . ف
(٣) وكان في الأصول « اسماعيل بن اسحاق » وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢
وج ١ ص ٢٩٣ « اسماعيل بن خليفة العبسي ابو اسرائيل بن ابي اسحاق الملائى الكوفي »
وهو الصحيح .

الأيامي^١ عن مجاهد بن جبر^٢ أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس انهما كانا لا يقتنان. قال ققلت له: ان سويدا قنت، قال فقال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثر ممن صلى خلفه سويد .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح^٣ قال : سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان^٤ عمر بن الخطاب يقنت [في الفجر - *] ؟ فقال : لا ، انما هو شيء احدثه الناس .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال : صحبت ابن عمر الى المدينة فلم اره يقنت في الفجر .

(١) كذا في الأصول ، ويقال « اليامي » ايضا وقيل : الصواب « اليامي » ، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث « اليامي » ويقال « الايامي » فلم منه ان « الايامي » ايضا صحيح - والله تعالى اعلم .

(٢) وكان في الأصول « مجاهد بن الحجاج » وهو خطأ ، والصواب « مجاهد بن جبر » فان ابا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج .

(٣) كذا في الأصل الهندي « ابن ابي نجيح » وفي الأصل « عن ابي نجيح » ، هنا وفي اللفظ الآتي وسقط لفظ « ابن » من الأصل ولعله زاده بعض اهل العلم والخبرة من غير تنبيه منه على زيادته وكان ينبغي له ان ينبه عليه ، والصواب اثبات لفظ « ابن » لانه يروى عن سالم ومجاهد ويروى عنه ابن عيينة واما ابوه ابو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر و أبي هريرة وأمثالهما ولم يدركه ابن عيينة . ف

(٤) طالع كتب الحديث والآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر او قنوت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فان سالما لم يدرك عمر ولم يرو عنه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابيه قال: كان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله و كان لا يراه يعنى في الفجر .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عمران بن الحارث السلمي قال: صليت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم يقنت .
اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه لم يقنت في الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم عن علقمة و الأسود [انهما - ٢] قالوا: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات في صلاة الغداة حتى اذا حارب المشركين فانه كان يقنت في الصلوات كلها يدعو عليهم ولم يقنت ابو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ولا على حتى حارب اهل الشام فكان يقنت في الصلوات كلها و كان يدعو عليهم و كان معاوية يدعو عليهم .

اخبرنا بكير^٢ بن عامر^١ عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله

(١) و كان في الأصل « عمرو بن الحارث » وهو خطأ والصحيح « عمران بن الحارث » كما في الطحاوي و الجوهر النقي و سنن البيهقي و الزياي و مصنف ابن ابي شيبة و غيرها .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) و كان في الأصل « بكر بن عامر » و هو تصحيف ، و الصواب « بكير » مصغرا كما في ج ١ ص ٤٩١ من التهذيب .

(٤) انظر هل روى بكير عن ابراهيم ام لا ، و ظاهر كتب الرجال على خلافة ؛ قلت : قال ابن ابي حاتم في المرح و التعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ : بكير بن عامر البجلي روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم روى عنه و كيع و أبو نعيم =

ابن مسعود لم يقنت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يقنت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يقنت في الفجر .
اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان بن المغيرة عن عرجة قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يقنت .

اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود وعمر بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفجر فلم يقنت .
اخبرنا هشام بن ابى عبد الله الدستوائى عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابى حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي - اهـ . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه وعمر بن ميمون وعنه الثورى ومسعر - تعجيل ص ٤٤٦ . قلت : وروى هذا الحديث ابو بكر بن ابى شيبة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يقنت في الفجر ، وروى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود وعمر بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت - اهـ . وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد وعمر بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت (ق ١٧٨) - اهـ . ف

(٢) هو الثقفى مولا ام ابو المغيرة الكوفى وهو عثمان الأعشى وهو عثمان بن ابى زرعة وهو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) وهو ابن عبد الله الثقفى ويقال السلى روى عن ابن مسعود وغيره - التهذيب .

اخبرنا مالك بن انس قال^١ حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ بهم « النجم » فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى^٢.

باب القراءة في الصلاة

وقال ابو حنيفة: ينبغي للإمام والذي يصلى وحده ان يقرأ في الركعتين الأوليين من كل صلاة بأم القرآن وسورة معها، وأما [في - '] الركعتين الآخرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فانه يقول: ان شاء قرأ في ذلك بفاتحة الكتاب وان شاء سكت ولم يقرأ شيئاً وان شاء سبح وان يقرأ بفاتحة الكتاب احب إلينا.

- (١) كذا في الأصل « قال حدثنا » ولفظ « قال » ساقط من الهندية .
- (٢) يعنى ولم يقنت وإلا فالآثر المذكور لا يناسب يباب القنوت كما لا يخفى وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا أخرجه الامام محمد بهذا السند والتمن في موطنه في باب سجود القرآن ولعل الكاتب ادخله في غير محله او ذكره دليلاً على تطويل القراءة في الفرض وعلى هذا يناسب بالجزء الثاني من ترجمة الباب ان لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر في الباب ما يتعلق بالقراءة في الصلاة بل ترجم بها بعده - فأمل .
- (٣) ترجم يباب القراءة في الصلاة ولم يذكر فيه اثراً يدل على ما ترجم به وما أخرجه فيه من الآثار فأنما يناسب يباب سجود القرآن ولعله منه اخذ واستنتج مسألة القراءة تدبر .
- (٤) وكان في الأصل « وأما الركعتين » فسقطت كلمة « في » من البين ويمكن ان يكون هكذا « وأما الركعتان - الخ » بالرفع لا بالجر ويرد عليك ما في الباب لكن الآثار التي أخرجهما فيه لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل يباب سجود القرآن كما ستقف عليه ومثل هذا في الكتاب من تصرف الكاتب كثير .
- (٥) وفي الأصول « فلم » بالفاء .

وقال اهل المدينة^١ : العمل^٢ عندنا ان يقرأ في الركعتين الأوليين بأمر القرآن وسورة [و-^٣] في الآخرين بأمر القرآن [وسورة-^٤] وليس العمل عندنا في قراءة سورة مع أم القرآن إلا في الأربع جميعا [و-^٥] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأمر القرآن فقط .

وقالوا : ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع أم القرآن-^٥] اجزأه ذلك متعمدا كان او ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد^٦ بن الحسن : وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب انه كان يسبح فيها وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ » لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقدما وهو الأولى بل لا بد منه كما عرفت من أول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العبارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته بما علته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتض ان تراد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا يخفى .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ » مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .

بأم القرآن وقرأ بهذه الآية « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا و هب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب » .

باب سجود القرآن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى : ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال اهل المدينة : [في سورة الحج سجدتان - ٢] لما روى ان عمر بن الخطاب سجد فيها بسجدين وان عبد الله بن عمر سجد فيها بسجدين .
وقال محمد بن الحسن : هكذا روى عن عمر^٢ وليست العامة عندنا على ذلك وانما روي^٣ هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن أتى بها^٤ من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

(١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد ايضا سقط من الأصل ، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ ابي بكر ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من كتب الموالك .

(٣) زاد في الموطأ « وابن عمر » .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن ان يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

(٥) قال محمد في الموطأ « اخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من أهل مصر ان عمر قرأ سورة « الحج » فسجد فيها بسجدين وقال ان هذه السورة فضلت بسجدين - اهـ .

(٦) وكان في الأصول « به » والضمير للمدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال ابو حنيفة: السجدة في «ص» واجبة .

وقال اهل المدينة: ليس في «ص» سجدة .

وقال ابو حنيفة: في المفصل ثلاث سجيدات: التي في آخر «النجم» ،
والتي في « اذا السماء انشقت » ، والتي في آخر « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .
وقال اهل المدينة: ليس في المفصل سجود^١ .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: سجدة «ص» ، سجدها داود عليه السلام
توبة ونحن نسجدها شكرا^٢ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال:
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في «ص» ، وليست من
عزائم السجود^٣ .

(١) كذا في الأصول ، وسقط منها بعض العبارة تقديرها مثل الآتي: «وقال محمد بن
الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود «ص» آثار كثيرة» .

(٢) اخرجہ النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد «اخبرني ابراهيم بن الحسن
التميمي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله» قال الحافظ في ص ١٢٨
من الدراية: رواه ثقات - اهـ ، ولم يذكره في بلوغ المرام ، وأخرجه الدارقطني عن
عبد الله بن بريع عن عمر بن ذر به .

(٣) اخرجہ البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦: حدثنا سليمان بن حرب و أبو النعمان
قالا حدثنا حماد بن زيد عن ايوب به نحوه ؛ وهو في نصب الراية و الدراية
و بلوغ المرام .

اخبرنا^١ سفيان الثوري قال حدثنا السدي^٢ عن ابي مالك^٣ قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ص» على المنبر فنزل فسجد .
اخبرنا مسعر^٤ بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة عن مجاهد عن ابن عباس قال^٥: في السجدة التي في «ص» قال: هي توبة من داود^٦ لله؛

(١) هذا الحديث وضعته ههنا وهو من باب القراءة في الصلاة لانه يناسب بهذا الباب وقد اشترت الى ذلك من قبل .

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة السدي ابو محمد القرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الاور روى عن انس و ابن عباس وغيرهما وعنه الثوري وشيخه ابو مالك ان كان في الكتابة صحيحا فهو غزوان ابو مالك الغفاري الكوفي فان اسماعيل السدي روى عنه كما في ج ٨ ص ٢٤٥ من التهذيب ؛ وعلى هذا ان لم يكن السقوط في السند فالحديث مرسل فان غزوان تابعي روى عن عمار و ابن عباس والبراء وغيرهم و أبو مالك الأشعري صحابي وهل روى عنه السدي ام لا موقوف على الكشف ، و أبو مالك الأشجعي سعد بن طارق الكوفي متأخر عن الغفاري الكوفي و آخر ابو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في اسماء التهذيب و كناه .

(٣) يمكن ان يكون عن انس بن مالك فتصحف انس بن بابي كما في مواضع أخرى من الكتاب ، و حديث النزول عن المنبر والسجود رواه ابو داود و ابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وغيرهم من مسند ابي سعيد الخدري رضى الله عنهم اجمعين فقتش عنه ، و الحديث مرفوع متصل عند ابي داود وغيره عن ابي سعيد الخدري واسمه سعد ابن مالك يمكن تصحيحه بان مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٤) هذا اثر ثان من باب القراءة في الصلاة فتنبه له .

(٥) كذا في الأصول ، والصواب عندي « انه سئل عن السجدة فقال » .

(٦) وكان في الأصل « من الله » مكان « من داود » والصواب « من داود لله » =

أمر الله نبيه أن يقتدى به .

وأخبرنا^١ سفيان بن عيينة عن عبدة^٢ بن أبي لبابة^٣ قال سمعت ابن عمر يقول: في «ص» سجدة .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس سئل عن السجدة في «ص» -^٤ قال: « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » قال: فكان يسجد في «ص» .

أخبرنا سلام بن سليم^٥ الحنفي عن ليث بن أبي سليم^٦ عن عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس أنه -^٧] قال: جاء رجل من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هذا من باب سجود القرآن .

(٢) وفي الأصل «عبدة» وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي المندية «لباية» بالياء - وهو تصحيف، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول، ولعله سقط بعض الالفاظ من الأصل فوقع فيه الخلل . قلت: ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين والعوام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان يسجد في «ص» وتلا هذه الآية « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده - اه » نصار فيه تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل «سلام بن سليمان» والصواب «سلام بن سليم» .

(٧) وكان في الأصل «ليث بن أبي سليمان» وهو تحريف والصواب «ابن أبي سليم» .

(٨) كذا في الأصل وأظن أن قوله « عن ابن عباس أنه » سقط من السند فان =

وآله وسلم فقال: انى رأيت فى المنام كأنى أقرأ سورة «ص» حتى اذا انتهيت الى توبة داود [سجدت وكانت - ١] شجرة بين يديّ فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من أصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت^٢: اللهم احطط [عنى - ٢] بها وزرا وأعظم [لى - ٣] بها اجرا

= الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجائى هو ابو سعيد الخدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروي عن ابى سعيد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الانصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى سجودها فى المستدرک فسمعتها وهى ساجدة - اهـ - ولفظ ابن ماجه: عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأنى أصلى الى أصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا ، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعتة يقول فى سجوده مثل الذى اخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى - وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وتقبلها منى كما تقبلت من عبدك داود - اهـ - وهو فى المستدرک بلفظ: واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ - . مثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتغير يسير . ومن هذا علمت ان الصلات كلها سقطت من الأصل وشئ من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس وأبى سعيد رضى الله عنهم .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يديّ - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى سجودها ، وفى الأصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف لانه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم .

(٢) لى فى سجودها . (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب سجود القرآن) للإمام محمد الشيباني

وحدث [لى بها -^١] شكرا. قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: نحن احق [منها -^١] ان نسجد. [قال -^٢]: فقرأها فسجد.

قال محمد^٣ بن الحسن: فالسجود فى «ص» لا ينبغي ان يترك، وأما السجود فى المفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير.

اخبرنا^٤ ابو مالك النخعى قال حدثنا خارجة^٥ مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن^٦ بن ابى لىلى قال: أمتنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر قرأ سورة «يوسف» حتى اذا انتهى الى قوله «وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم» بكى^٧ حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام قرأ «النجم» فسجد ثم قام قرأ «الزلزلة».

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.
- (٢) ما بين المربعين سقط من الأصل وكذا ضمير السجدة وشيء من العبارة.
- (٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة ومتأخر عن الآثار التى بعده.
- (٤) هذه الآثار من باب القراءة متقدمه فى الأصل على قوله «قال محمد - الخ» والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى.
- (٥) لم اجد «خارجة مولى ابن هاشم» فى كتب الرجال، وفى اللسان «حازم مولى بنى هاشم» بالحاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن بن ابى لىلى ام لا؛ وقد رواه الطحاوى عن ابى الأجرص عن ابى اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابى لىلى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة قرأ فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام قرأ «اذا زلزلت» - اه؛ وقد نقله كما هو فى الأصل.
- (٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئين والبيهقى وغيرهم.
- (٧) وفى الأصل «بكى» والصواب «بكى».

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابي سلمة ان^١ ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس^٢ بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال : رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فنزل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال : عزائم سجود القرآن أربع : « آتة تنزيل » السجدة و « حتم تنزيل » السجدة ، و « النجم » ، و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .
اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابي طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا^٣ عن ابي هريرة قال^٤ : انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .
اخبرنا مسعر بن كدام . [قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي -] قال حدثنا

- (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابي هريرة » والاول هو الأرجح .
- (٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور « قال محمد بن الحسن : فالسجود في « ص » - « الح » - فنه - وهذا كله من إيجاز الكاتب .
- (٣) هكذا في مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم ، وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .
- (٤) سقط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقي « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروى عن ابي هريرة من طرق .
- (٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

عبد الرحمن بن الأسود [عن أبيه - ١] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجد في «إذا السماء انشقت».

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في «إذا السماء انشقت» ثم سئل. فقال: أو أحدهما^٢.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي اسحاق [عن الأسود بن يزيد - ٣] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة «يوسف» حتى إذا

= أن عمر - الخ ، وهو كما ترى فيه سقوط فان مسعرا يروى عن أبي اسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن أدرك عمر لكن لا يروى عنه بل عن أبيه عن عمر ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد أن عمر بن الخطاب سجد - الخ فالراويان سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فنبه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل أصحابها وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، وأبو اسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب ؛ وقوله «عن أبيه» ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي «قال منصور أو أحدهما - اهـ» ويفهم بل يظهر من آثار الإمام أبي يوسف أنه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما يسجدان في «إذا السماء انشقت» فقلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله «عن الأسود بن يزيد» فان أبا اسحاق عن عمر مرسل فانه يروى عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وأنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .

أتى على « وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم » بكى وركع وسجد ثم قام
فقرأ بالنجم فسجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » .

باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه
بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة: لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه و يقرأ خلفه
فيما لا يجهر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .

وقال محمد بن الحسن: وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما
لا يجهر فيه .

قالوا: لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم
وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة .
قيل لهم: فهؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق ام عبدالله بن عمر وجابر
ابن عبدالله . قالوا: بل عبدالله وجابر .

قيل لهم: فقد اخبرنا^١ قضيهم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه
كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال: اذا صلى احدكم خلف الامام
فحسبه قراءة الامام، زاد يحيى بن يحيى^٢ عن مالك: وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الاصل باب سجود
القرآن كما عرفت واني ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن وبعد هذا في النقل
باب القراءة خلف الامام كما هو في الاصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان^١ ابن عمر لا يقرأ مع الامام

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الامام.

فهذان افقه ممن اخذتم عنه القراءة وقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث^٢ وترك قولكم^٣.

= بموطأ يحيى وموطأ مالك وهو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى اللبى الأندلسى المتوفى سنة اربع وثلاثين ومائتين رحل الى مالك مرتين كما فى الكتب والزبادة المذكورة موجودة فى موطأ مالك، والظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره ممن دونه كما لا يخفى.

(١) وهو عام يشمل الجهرية والسرية ولا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل وهو مفقود وما رواه عبد الرزاق عنه كما فى شرح الزرقانى فهو ليس بنص فى المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة فى سر الامام ولا فى جهره ولكن مالك قيده بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه وهو يدل على انه كان يقرأ معه فيما أسر فيه - انتهى. وأنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا يتنهض حجة على المخالف وما رواه مالك فى الموطأ وعنه الامام محمد فى الموطأ وفى الحجج عام فى السرية والجهرية وهو ظاهر فلا تلتفت تقليدا الا ما فى التعليق الممجّد وحواشى الحجج من جعل المفهوم مذهبه فافهم وتدبر.

(٢) كذا فى الأصل، وقوله « من احاديث » ساقط من الهندية، ولعل بعض العبارة سقطت من الأصل بعد هذا يدل عليه سياق العبارة - والله اعلم.

(٣) قوله « وترك قولكم » كذا فى الأصل، ولعله زائد لا حاجة اليه، ومع ذلك =

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأمر القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع^١ قبل ان يفرغ الرجل^٢ الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغي له ان يصنع أيقوم^٣ ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [من القراءة-^٤] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [فى ركوعه-^٤] ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدلكم على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله^٥ بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله^٦

= فانه مخالف لمذهب مالك لانه قائل بقراءة ام القرآن خلفه فى السرية ، اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الاصل « اترك » وفى الهندية « وترك » .

(١) كذا فى الأصول بالفاء ، والاولى « وركع » بالواو .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « رجل » بالتكثير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان فى الأصول « عبد الله » مكبرا وهو تصحيف والصواب « عبيد الله » مصفرا .

(٦) وكان فى الأصول « عن ابي عبد الرحمن بن شداد » وهو خطأ ، والصواب =

كتاب الحجة (باب القراءة خلف الامام) للامام محمد الشيباني

ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة .

اخبرنا اسامة بن زيد المديني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ، [قال :] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال : ان تركته^١ فقد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه^٢ ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام . قال : انصت فان في الصلاة شغلا و^٣ سيكتفيك الامام ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الأوليين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين

= ما في الموطأ وكتاب الآثار « عبد الله » وكنيته ابو الوليد ، وقد وقع في كتاب القراءة لليهقي ص ١٠٢ « عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر ، وهو غلط والصواب « عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر ، بدون كلمة « عن » وأبو الوليد بدل من عبد الله وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي ومن فهم غيره فقد وقع في الخط .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) وفي الموطأ « تركت » بدون الضمير المنصوب .

(٣) وكان في الأصل وكذا في الموطأ « قرأ » بدون الضمير ولا بد منه .

(٤) « كذا في الأصل ، وسقطت الواو من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ذاك الامام » .

فاتحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: انصت [للقرآن - ١] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام .
 اخبرنا بكير بن عامر قال ٢: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس قال: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام .
 اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور ٣ عن ابراهيم النخعي قال: اول من قرأ خلف الامام كان ٤ رجلا اتهم .

- (١) وكان في الأصول «شيء» بالرفع، والصواب «شيئا» بالنصب.
- (٢) ما بين المربعين، ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ «للقراءة» مكان «للقرآن» .
- (٣) تأمل في هذا السند، قلت: وكذلك رواه الامام محمد في مؤلفه ايضا وروى الطحاوي عن حديج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: ليت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه، وروى ابن ابي شيبة عن ابي علي عن ايوب و ابن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال الأسود: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام واعلم انه يقرأ وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن وبرة عن الأسود وعن ابي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا - اهـ . ف
- (٤) لفظ «قال» سقط من الأصل .

- (٥) في الأصل «ميمون» وهو غلط، والاثار في الموطأ وهو منصور بن المعتمر .
- (٦) وكان في الأصل «اول ما» والصواب ما في موطأ الامام محمد «اول من» .
- (٧) وكان في الأصل «ان رجلا» وهو تحريف، وفي الأصل الهندي «كان رجلا اتهم» والصواب ما في الموطأ «اول من قرأ خلف الامام رجل اتهم» .

اخبرنا اسرائيل^١ بن يونس قال حدثنا^٢ موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس^٣ في العصر، قال: فقراً رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قُدّامك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال^٤: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال^٥: من كان له امام فقراءة الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء^٦ قال اخبرنا^٧ بعض وُلْدِ سعد^٨ بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرة. اخبرنا داود بن قيس الفراء^٩ قال اخبرني^{١٠} محمد بن عجلان ان^{١١} عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا.

- (١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الاول.
- (٢) وفي الموطأ «حدثني».
- (٣) كذا في الاصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.
- (٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الاصل، وفي الموطأ «قال».
- (٦) وكان في الاصل «الفزاري» والصواب «الفراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والتهذيب، وزاد في الموطأ «المدني».
- (٧) وفي الموطأ «اخبرني».
- (٨) وكان في الاصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».
- (٩) وكان في الاصل «الفزاري» والصواب «الفراء» ومر قبل.
- (١٠) كذا في الاصل، وفي الموطأ «اخبرنا».
- (١١) وفي السند انقطاع لأن ابن عجلان لم يدرك عمر.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المديني الفراء^١ قال حدثنا عمر^٢ بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [يحدّثه -^٣] عن جده^٤ انه قال : من قرأ مع^٥ الامام فلا صلاة له .

باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [مريض -^٦] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجرى .

وقال اهل المدينة : ليس العمل عندنا [على -^٧] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [بهم -^٨] قائما فليقدم غيره يصلي (١) وكان في الأصل « الفزاري » وفي الموطأ « داود بن سعد بن قيس » والصواب ما كتبنا .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب وفي الموطأ « عمرو » وليس بصواب ، وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في التهذيب ان موسى يروي عن جده زيد وكذا ذكره البخاري .

(٥) وفي الموطأ « خلف الامام » وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخاري في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق المجدد و امام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتنسيق النظام على مسند الامام وفصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحدث واراد في ذلك فزادناه .

(٧) لفظ « على » ساقط من الأصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد^١ [هو -^٢] فليس^٣ من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا . وقال محمد بن الحسن : قد رووا^٤ اهل المدينة حديثا هو على قول ابي حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [عن عائشة -^٥] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأثى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ويقعد » .

(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهندية .

(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول ، والأولى ان يكون بالواو .

(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي بهم إلا قاعدا فليستخلف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام مع القوم قال وسألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالسا ويصلي بصلاته ناس قال : لا ينبغي لأحد ان يفعل ذلك - انتهى » وراجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » ، وهو صحيح عند اهل الكوفة وله نظائر في

كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل سهو الناسخ وإلا فهو من مسندها

كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نعيم عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم لمجش شقه الايمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وابو هريرة وغيرهم ، وهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الإمام =

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

= جالساً لم يصل من خلفه الا قياماً فان صلوا قعوداً لم يجزهم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فالمشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعداً ولا قائماً وتفصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد شيء من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحجي الراتب المرجو زوال عنه لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه حلوساً بدا ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قياماً والأفضل لامام الحجي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخاري في ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالناس وهو حالن قال ابو عبد الله قال الحميدي : قوله فاذا صلى حالساً فصلوا حلوساً هو في مرضه القديم (اي في وقت سقوطه عن الفرس) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ العيني في ج ٢ ص ٧٥٠ من عمدة الفاري : ويفهم من هذا الكلام ان ميل البخاري الى ما قاله الحميدي (شيخه تليذ الشافعي) وهو الذي ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري وابو ثور وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يصلي وراء القاعد إلا قائماً ؛ وقال المرغيناني : الفرض والنفل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذي يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم صلاته قاعداً والناس وراءه قياماً دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن ههنا طهر لك بطلان ما قال ابن ابي شيبة في مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث انس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

فوجد^١ ابا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر^٢ ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال و الاطلاق غلط محض و العجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يعزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري و مالك في رواية و ابو تور و الشافعي و جمهور السلف و به صرح النووي ايضا في شرح مسلم و القادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا و هو مذهبه او لم يدر ابن ابي شيبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه وسلم من القعود و قيام الناس خلفه و هو في الصحيحين عن عائشة و هو الناسخ لما رواه ابن ابي شيبة من حديث انس و جابر و عائشة في سقوطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس فأين هذا من ذلك بل تراءى ابن ابي شيبة حديث عائشة رضى الله عنها في مرضه صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى و قد فصلته في جوابي عن كتاب الرد قال النووي في شرح مسلم قال ابو حنيفة و الشافعي و جمهور السلف : لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد الا قائما و احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته بعد هذا قاعدا و أبو بكر و الناس خلفه قياما و ان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر رضى الله عنه كان هو الامام و النبي صلى الله عليه وسلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام و قد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصرح - انتهى - و من ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الراية و السيوطي في قوت المقتنى و قد شغب به من كان عديم البصيرة و دأب ابن حبان في تهوره في اثبات ذلك مكشوف الحال و ليس هذا موضعه و قد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الراية بما يشي و يكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه و قد نقلته في جوابي عنه .

(١) و في الأصول « فأتى ابي بكر » و الصواب « فوجداه قائما » الى ابي بكر فسقط : الى .

(٢) و كان في الأصول « فاستأذن ابو بكر » و ما كتته في موطأ مالك .

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كُنَّ^١ كما انت لجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب^٢ ابى بكر فكان^٣ ابو بكر يصلى بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [وهو جالس -^٤]^٥ ويصلى الناس بصلاة ابى بكر^٦.

فهذا الحديث يوافق قول ابى حنيفة . وأهل المدينة هم الذين روه^٧ فكيف تركوه ؟ قالوا : لعل هذا نسخ .

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابى بكر فصلى ابو بكر قائما وصلى الناس بصلاة ابى بكر قياما .

(١) وفي موطأ مالك « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) وفي موطأ مالك « ان كما انت » وليس فيه لفظ « كن » .

(٣) وفي موطأ مالك « الى جنب » ؛ وفي ص ٩١ من صحيح البخارى فى باب حد المريض ان يشهد الجماعة فى مرض الوفاة ثم أتى به حتى جلس الى جنبه فقيل للأعمش فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأبو بكر يصلى بصلاته والناس يصلون بصلاة ابى بكر فقال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعمش بعضه وزاد ابو معاوية جلس عن يسار ابى بكر فكان ابو بكر يصلى قائما - انتهى . وهذا هو الصحيح وزيادة ابى معاوية قاطعة عرق النزاع فى كونه صلى الله عليه وسلم اماما او مأموما واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر فى يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقف الفرد من الامام ، وما وقع فى ابن ماجه « جلس الى يمينه » وهو غلط ولا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموما وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ .

(٤) وكان فى الأصل « وكان » والصواب « فكان » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى موطأ مالك « وكان الناس يصلون بصلاة ابى بكر » .

(٧) وكان فى الأصل « روه » من غير ضمير النصب .

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قيل لهم: فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخه؟

قالوا: ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان: النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لأبي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره صلى الله عليه وآله وسلم.

قيل لهم: انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقربه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان هذا في صلاة الفجر وانما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك اسمع ابا بكر ولم يقدر على ان يسمع الناس وسمع ابو بكر الناس.

(١) وكان في الأصل «لغير» وفي الهندية «لغيره» والكل تصحيف، والصواب «لغيره».

(٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث، لكن يخالفه صريح ما أخرجه البخاري في باب «انما جعل الامام ليؤتم» عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس - الحديث، فهذا فيه صلاة الظهر مصرح بها؛ وراجع عمدة القاري وفتح الباري ج ٢ ص ١٤٥ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من الشروح. واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه صلى الله عليه وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث، ولا اقل من ان تفوته بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت^١ لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر^٢ اهل المدينة يخرج^٣ منها ولكنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احدٌ بعدى جالسا، ولم يبلغنا ان احدا من أئمة الهدى ابي بكر^٤ ولا عمر وعثمان ولا علي ولا غيرهم أمّوا جلوسا؛ فأخذنا بهذا لأنه اوثق

(١) كذا في الأصل وهو الصواب. وفي الأصل الهندي «احتججت» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل. ولفظ «تر» بعد «لم» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، ويمكن ان يكون الصواب «المخرج منها» وفي الأصل الهندي هذه العبارة مصحفة.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «احل» وهو غلط؛ وقد اسنده الامام في الموطأ

قال محمد: اخبرنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن يزيد الجعفي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احد بعدى جالسا. فأخذ الناس بهذا - اهـ. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد؛ والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتبه الأمر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس بهذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في نج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اهـ. وكذا في شرح الزرقاني للحديث جابر الجعفي عن الشعبي مرفوعا: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اهـ. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخ كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابو بكر» تصحيف، والصواب «ابي بكر» لأنه مجرور.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة
خلف غيره .

و قال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان
فقيها قارئاً للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان^١
يتخذ اماماً يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج إليه لسفر او حضر^٢
فلا بأس بذلك^٣ .

و أخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابى هند عن الحسن البصرى
انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك .
أخبرنا محمد بن ابان^٤ عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم
ولد الزنا والأعرابي والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن^٥ .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « ان يتخذ » وفي ج ١ ص ٨٥ من
المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماماً راتباً - اهـ . قال ابن وهب عن
مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلاً كان لا يعرف والده كان يؤم قوماً بالعقيق فنهاه
عمر بن عبد العزيز - اهـ . وزاد في الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف
ابوه - اهـ . وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقاني .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالأثار لقول الامام
ابى حنيفة كما لا يخفى وهذان الأثران اللذان وضعتهما ههنا إنما هما من باب التشهد
والسلام فانهما كانا في غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجتهما ههنا .

(٤) « بن صالح » على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الأثران كانا في باب التشهد الذى بعد الباب المذكور .

باب التشهد والسلام والصلاة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه الذى روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد : التحيات لله الزاكيات^١ لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال محمد بن الحسن : قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبد الله بن مسعود لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يزيد^٢ فيه حرفا [او ينقص منه حرفا -^٣] وكان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن وقد قيل لبعضهم^٤ : اقول

(١) وكان في الأصول « والزاكيات » بالواو ، وفي موطأ مالك ومحمد بدون الواو وهو الأصح .

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد « ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف » بالفعل المجهول في الموضعين وبناء على المعروف يرجع الضمير الى ابن مسعود رضى الله عنه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الكتب المذكورة فزدناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول : بسم الله =

بسم الله

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

بسم الله قال: [قل - ١] التحيات لله كراهية ان يزيد فيه حرفا او ينقص حرفا فليس احد جاء من التشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا تشهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم

= وبالله وجعل علقمة يقول: التحيات وجعل يقول في آخرها: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك وجعل علقمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - اهـ . وفي كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله التحيات لله: قال محمد: وبه نأخذ لا نرى ان يزداد في التشهد ولا ينقص منه حرف قال: وهو قول ابى حنيفة - اهـ . وبه علم انه قول ابراهيم لحامد والارجح ما في آثار ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في الآثار .

(٢) كذا في الأصول، وفي موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكره ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف ، وفي ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني الآثار للطحاوى عن سفيان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله رجلا يقول في التشهد: بسم الله التحيات لله، فقال له عبد الله: أأأكل وعن الثوري عن منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي علقمة فقال انه بدا لى ان ازيد في التشهد « ومغفرته » فقال له علقمة: تنتهى الى ما علمناه ، وعن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد في خطبة الصلاة « والمباركات » قال: فأنه وقل له ان الأسود يهاك ويقول لك ان علقمة بن قيس تعلمن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدمن عبد الله في يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى . وبهذا ظهر مأخذ قول ابراهيم لحامد فاحفظه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل و ميكائيل^١، قال: فأقبل إلينا^٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام وقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أخبرنا^٣ أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا جلسنا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام^٤ على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام^٥ على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ان الله هو السلام فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اهـ. وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد بن « السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل علينا » وعند الطحاوي في هذه الروايات « فالتفت إلينا ». (٣) أخرجه مسلم بهذه الطريق.

(٤) وفي البخاري « السلام على جبرئيل و ميكائيل و فلان و فلان » - اهـ، وعند مسلم « السلام على الله السلام على فلان ».

(٥) عند مسلم « السلام على فلان ».

(٦) وفي الأصول « قال » والأنسب « فقال ».

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني
والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير
بعد من الدعاء [ما شاء - ١] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود^٢
قال: كان الناس يصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل
من القوم: السلام على الله قال: فلما^٢ قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري «ثم
ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو» زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر
«فليدع به» ولا يحاق عن عيسى عن الأعمش «ثم ليتخير من الدعاء ما أحب» وفي رواية
منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات «ثم ليتخير من الثناء ما شاء» ونحوه لمسلم
بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح.

(٢) وبهذا الاسناد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ «قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته
ذات يوم ثم أقبل علينا فقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن
قولوا» - الحديث . وفي الموطأ «عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي، والصواب
«شقيق بن سلمة بن وائل» .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله «فالتفت» ظاهره أنه كلهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه
في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ «فسمعه
النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا» لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة
المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه «فلما أنصرف النبي
صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه» وفي رواية عيسى بن يونس أيضا «فلما أنصرف من
الصلاة» - اهـ . وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق
كما عرفت من المتن.

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال: من القائل السلام على الله؟ فإن الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ وبما رواه أبو معاوية ومُحَلُّ نأخذ في قوله^١ والطيبات واو^٢.

ويروى أن محمد بن إبان بن صالح أوهمهما^٣ في حديثه الأول.

وبه أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن الحسن بن الحر^٤ عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة يدي قال علقمة: أخذ ابن مسعود يدي قال عبد الله:

(١) وكان في الأصل «ما» وهو تصحيف، والصواب «بما» ف؛ وفي العبارة خلل لا يتضح معناها حتى الاتضاح روى أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق ومحل بن محرز عن شقيق كما عرفت.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «في قولها» أو يرجع الضمير إلى كل واحد منهما أو يرجع إلى عبد الله بن مسعود أو إلى شقيق - والله أعلم؛ وقوله «واو» مرفوع في الأصول.

(٣) كذا في الأصول «أوهمها» بضمير المثني المنصوب، ولعل الصواب «أوهمها» بتأنيث الضمير والضمير راجع إلى الواو وعلى كل حال العبارة محذلة المبني والمعنى كما لا يخفى على الأعلى والأدنى ولم أفهمه حتى التفهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - والله أعلم؛ وفي شرح معاني الآثار للطحاوي وحجة أخرى أنا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى أخذ على أصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - اهـ.

(٤) وفي الأصل «الحسن ابن الحسن» وهو تصحيف.

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فقال: إذا جلست في الصلاة فقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فإذا قلت: ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فإذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من أصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن محمد النخعي عند أبي داود وأبو عثمان وأحمد بن يونس عند الطحاوي وأبو نعيم عند الطحاوي والدارمي وموسى بن داود عند الدارقطني وأبي داود الطيالسي في مسنده ويحيى بن آدم عند أحمد في مسنده ويحيى بن يحيى عند البيهقي فقد تابع كلهم محمد بن إبان في ذكر هذه الزيادة وجعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواها شاذان بن سوار عن زهير بإسناده عند الدارقطني والبيهقي وجعلها من كلام ابن مسعود فقال في آخر الحديث قال عبد الله: فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم - الخ - ورواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر بإسناده وقال في آخره قال ابن مسعود: فإذا فرغت - من هذا الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما وروى الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده ولم يذكر الزيادة قال الدارقطني و تابعه أي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان ومحمد بن إبان عن الحسن بن الحر ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني؛ قلت: وهذا كتاب الحجة بمرأى منك فقيه إن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث والظاهر من كلام ابن جبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الراية أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم أخرجه (أي ابن جبان) عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر به وفي آخره قال الحسن وزادني محمد بن إبان بهذا الإسناد =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني
من تلك^١ صلاتك ان شئت ان تقوم ققم، وبهذا نأخذ الا ان^٢ في اثره
السلام، وقال ابو حنيفة رحمه الله: السلام في الصلاة مرتين^٣: يسلم الامام عن
-يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره: السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته^٤.

= قال : فاذا قلت هذا فان شئت ققم - الخ. فغاية ما يقال ان الرواية عنه مختلفة وأما
ما ذكر من رواية شبابة فهو من قبيل اعلال رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة
وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكرها متصلا به
فالمصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرفعها مرة وأوقفها أخرى وأفتى بها
أخرى وأولى من جعله كلام ابن مسعود وتخطئة الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها
من الحديث هذا وفي هذا كفاية وللبيسط موضع آخر - اهـ.

(١) وكان في الأصل « من ذلك صلاتك » وهو منصف، والصواب « تلك » لأن
الإشارة الى الصلاة.

(٢) ولعله يعني وان تمت الصلاة به لكن بقي بعد خروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض
الامام لشيء آخر في البيان فافهم.

(٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضى الله عنه لعارض الاخبار
بالظاهر في ذلك.

(٤) قوله « وبركاته » هذه زيادة جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر
باسناد صحيح، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وفي
الحاوى القدسي وهو حسن كما في ج ١ ص ٣٦٩ من رد المختار فما في الدر المختار وغيره
من المتن وأنه لا يقول هنا « وبركاته » - اهـ يغير تعبيره الى ما يناسب الحديثين وقول
الامام وجعله النووي بدعة وردّه المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المنية فعليك بها.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

و قال أبو حنيفة : إذا سلم الإمام التسليمة الأولى نوى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة فإذا^٢ سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال والنساء والحفظة^٣ و [يسلم -^٤] المأموم كسلام الإمام عن يمينه وعن يساره وينوى في السلام كما نوى الإمام . قال : فإن^٥ كان الإمام في الجانب الأيمن نواه في التسليمة الأولى و إن كان في الجانب الأيسر نواه في التسليمة^٦ الثانية .

و قال أهل المدينة : سلام الإمام من الصلاة السلام عليكم [ورحمة الله -^٧]

مرة واحدة .

(١) وفي الأصل « على » والصواب « عن » ، وقوله هذا يشير الى انه ينوى من معه في صلاته وهو قول الجمهور ، وقيل من معه في المسجد وقيل انه يعم كسلام التشهد - حلية ، ووقع تصرّح الإمام بنية النساء ايضا وبه صرح محمد في الأصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينويهن في زماننا مبنى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنائ أو صبيان نواهم ايضا - حلية وبحر ، لكن في الهر انه لا ينوى النساء وإن حضرن لكرامة حضورهن - اهـ . وعندى لا يعول عليه لأن الإمام قائل بذلك مع ان مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر .

(٢) كذا في الأصل ، و الأحسن ان يكون « و اذا » بالواو .

(٣) بلانية عدد معين للاخلاف فيه وتمامه في شروح المنية (رد المختار) .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، والصواب اثباته يدل عليه سياق العبارة .

(٥) كذا في الأصل ، وقوله « فإن » سقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ .

(٦) و نواه فيها لو كان الإمام محاذيا ونوى المنفرد الحفظة فقط وتمامه في كتب الفقه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، زيد لدلالة السياق عليه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : الآثار في التسليمتين كثيرة معروفة^١ . وقال محمد بن الحسن [قال ابو حنيفة رضى الله عنه -^٢] الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد و^٣ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد .

وقال^٤ : بلغنا^٥ نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا مالك ابن انس بنحو ذلك . وقال مالك بن انس : العمل عندنا على ذلك الا انه نقص عن ذلك فلم يقل فيه كما^٦ صليت على آل ابراهيم ، ولكنه

(١) ستأتى في هذا الباب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزيد لدلالة السياق عليه .

(٣) لعل كلمة « اللهم » سقطت قبل الواو من الأصل ، الوجدان يحكم بذلك .

(٤) اى محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الأصل « من نحو ذلك » بزيادة « من » ، والصواب « نحو ذلك » بلا « من » وأحاديث تشهد ابن مسعود رواها الامام ابو حنيفة كما في عقود الجواهر وجامع المسابيد وآثار ابى يوسف وحديث أبى حميد الساعدي و أبى مسعود الأنصارى في الصلاة على صلى الله عليه وسلم رواه الامام محمد في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن ابيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن ابى حميد الساعدي مرفوعا وعن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرى عن محمد ابن عبد الله الأنصارى عن ابى مسعود الأنصارى مرفوعا بنحو ما في الحجّة والسائل عنه ابو النعمان بشير بن سعد رضى الله عنهم .

(٦) قلت : وفي حديث ابى حميد الساعدي الذى في الموطأ : قالوا يا رسول الله كيف نصلى عليك ؟ قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم =

قال

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

قال^١ كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم [وعلى آل ابراهيم -^٢] في العالمين انك حميد مجيد^٣.

اخبرنا يونس^٤ بن ابي اسحاق وسلام بن سليم^٥ كلاهما عن ابي اسحاق

= وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اهـ .
وفي حديث ابي مسعود الأنصاري فقال بشير بن سعد ابو النعمان : امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله ! فكيف نصلي عليك ؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا اننا لم نسأله قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . والسلام كما قد عرفتموه ، قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا وما في الحجّة تغاركا لا يخفى .

(١) وهو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ « اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد » - اهـ . قال الزرقاني : وفي رواية بدون لفظ « آل » في الموضعين ، وقال تقياً عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم وذكر آل محمد وآل ابراهيم ثابتة في اصل الحديث وانما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تغيير ما في موطأ الامام محمد تصحيحاً له فافهم .

(٢) قوله « وعلى آل ابراهيم » من سهو الناسخ لأن الامام محمد رواه في الموطأ وليس فيه « وعلى آل ابراهيم » وكذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل وهي تجي . بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروي عن اسراييل بن يونس كثيراً كما في الموطأ والحجّة ويونس بن ابي اسحاق ايضاً شيخ له وكان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث وعشرين سنة فانه مات سنة ثمان وخمسين ومائة كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصل « سلام بن سليمان » وعدى هو تصحيف « سليم » فان « سلام » =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عن شقيق بن سلمة أبي وائل^١ قال: صليت خلف علي بن أبي طالب فسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله.

أخبرنا سليمان^٢ عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب [العبدى] قال: صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله^٣.

= ابن سليم، الحنفى الحافظ الكوفى شيخ محمد كما فى الحجّة وغيرها وهو الراوى عن أبى اسحاق السيسى كثيرا كما فى التهذيب وغيره من كتب الحديث ويمكن أن ما فى الحجّة صحيح غير مصحف فهو «سلام بن سليمان أبو المنذر الكوفى البصرى القارى» وهو أيضا روى عن أبى اسحاق السيسى كما فى ميزان الاعتدال وترجمته فى التهذيب والميزان وهو صدوق من رجال أبى داود والنسائى والترمذى.

(١) وكان فى الأصل «عن أبى وائل» بزيادة كلمة «عن» وشقيق بن سلمة هو أبو وائل، أو يكون هكذا «عن شقيق بن سلمة بن وائل» باسقاط «عن» و«أبى» - تدبر.

(٢) هكذا فى الأصول من غير نسبة ولعله «سليمان بن بلال التيمى» أو «سلام بن سليمان الكوفى» المقدم أو «سلام بن سليم الحنفى»؛ والأثر فى المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن حارثة بن مضرب عن عمار به وهو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار أميرا علينا سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله - انتهى. وشعبة أيضا شيخ محمد بن الحسن - قته.

(٣) لعل «السلام عليكم ورحمة الله» الثانى سقط من قلم الناسخ، وهو موجود عند الطحاوى وغيره كما عرفت قبل هذا ازدياده أرجح وأحرى.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل بن سميع^١ عن أبي رزين^٢ عن علي بن أبي طالب أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى^٣ منهما أرفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي^٤ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كأني انظر إلى يابض عرض وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التسليمة اليسرى .

وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين^٥ وأبي وائل^٦

(١) الحنفى أبو محمد الكوفي ياع السابري .

(٢) وهو عبد الطحاوى « عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم عن يمينه وعن يساره ؛ وعن حسين بن نصر عن أبي نعيم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه وعن شماله قيل لسفيان : علي ؟ قال : نعم ؛ وعن ابن مرزوق عن بشر بن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال : صليت خلف علي وعبد الله رضي الله عنهما فسلما تسليمتين » - انتهى .

(٣) وعليه العمل في المذهب ، قال : في الدر المختار وسنن جمل الثاني أخفض من الأول خصه في المنية بالإمام وأقره المصنف - ٥١ . والتفصيل في رد المختار ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) الحديث رواه أبو الأحوص والأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث وهم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى والطحاوى وسنن البيهقي والنسائي والترمذى وابن ماجه وغيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن وهو عند الطحاوى كما عرفت .

(٦) وفي الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل » زيادة حرف « عن » بينهما ، والصواب « عن أبي رزين وأبي وائل » أو « عن أبي رزين وعن أبي وائل » زيادة الواو قبل =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن أبي رزين [عن علي رضى الله
عنه - ^١] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ^٢ .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم ^٣ عن شهر بن حوشب
عن أبي مالك الأشعري قال : ألا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم [انه - ^٤] كان يكبر اذا رفع . وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق ^٥ عن أبي الأحوص ^٦ عن

= « عن أبي وائل » وكلاهما من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والصواب إثباته - راجع سنن البيهقي .

(٢) بعد هذا كان اثران في امامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا
ونقلتهما قبل باب التشهد - فتنه .

(٣) وفي الأصل « حدثنا ابن أبي سليمان » والصواب « سليم بن أبي سليم » فان الحديث
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال : يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء - من طريق
مصعب بن مهران ثنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن
أبي مالك الأشعري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان
ثم النساء - انتهى ؛ نختصر ج ٣ ص ٩٧ . فا في الأصل تصحيف قطعاً .

(٤) وكان في الأصل « الأشجعي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) وهو الحمداني كما في ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي ؛ والحديث عند الطحاوي ج ١
ص ١٥٨ والمحلى ج ٤ والبيهقي وغيرها من الكتب .

(٧) وكان في الأصل « عن ابن أبي لاحق » وهو مصحف قطعاً ، والصواب ما كتبه =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى يياض خده الأيمن ويسلم عن يساره حتى يرى يياض خده الأيسر^١.

أخبرنا مسعر بن كدام عن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلنا بأيدينا يميناً وشمالاً.

قال^٢ محمد: أنا استسرت^٣ قال: فقال ما بال أقوام يؤمون^٤ بأيديهم كأنها أذناب خيل شمس^٥، أما يكفي^٦ أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم

= فإن الطحاوي والبيهقي وغيرهما رووه في كتبهم بهذا السند: عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص و أبي وائل والأسود بن يزيد وعلقمة وعبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة - راجع الطحاوي وغيره.

(١) هذا مطابق لما في سنن البيهقي ومن هناك ما كتبه ، وفي الأصل « الأيسر » مكان « الأيمن » ، و « الأيمن » مكان « الأيسر » ، وإن كان يمكن أن يصح معناه أيضاً كما لا يخفى على أولي النهى .

(٢) لعل مسعر بن كدام سكت على قوله « يميناً وشمالاً » فلذا استفسره الإمام محمد وإلا فلا وجه بهذا الكلام فإن الحديث التام موجود عند مسعر بن كدام - تأمل في هذا .

(٣) وكان في الأصل « أنا فسرته » ، والصواب « استفسرته » وكان بهامشه طلبت منه التفسير - اهـ . والتفسير لا يكون بمعنى الاستفسار تأمل فيه واطلب تحقيقه من مظان العلم .

(٤) هكذا في رواية الشافعي في الأم وعند مسلم « يؤمون » وعند الطحاوي « يسلمون بأيديهم » ، وعند البيهقي « يرمون بأيديهم » في الصلاة وكل صحيح على الرواية بالمعنى .

(٥) هو باسكان الميم وضمتها وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذناها وأرجلها ، والمراد بالرفع المنهى عنه ههنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الجانبين كما صرح به في الرواية الثانية ؛ اهـ - نووى .

(٦) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « أما يكفي أحدكم إذا جلس في الصلاة أن يضع =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عن يمينه وعن شماله .

= يده على فخذه ويشير بأصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم - انتهى . والحديث رواه الحنسة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر قال حدثني عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال: كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله - وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: على ماتومون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اما يكفي احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من على يمينه وشماله - انتهى . وفي رواية فرات القزاز عنده عن عبيد الله بن القبطية به: فكنا اذا سلطنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فظفر لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اذا سلم احدكم فليتنفث الى صاحبه ولا يؤمى يده - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٧٨ من سنن البيهقي من طريق جعفر بن عون ويعلى بن عيسى وابن نعيم عن مسعر به قال: كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعنى الاشارة بأصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم فقال لنا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم: ما بال اقوام يرمون بأيديهم فى الصلاة كأنها اذنان الخيل الشمس! أما يكفي احدكم او احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله - انتهى . فهذا الحديث فى التشهد والاشارة بالسلام ورفع الايدى به وقت الخروج من الصلاة وهنا حديث آخر عن جابر بن سمرة فى النهى عن رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع عنه والسجود استدلل به الحنفية على معه غير تكبير الاحرام ومن جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لا تنصير للذهب وراجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية ونيل الفرقدين وبسط اليدين للإمام شيخ الحديث الحافظ الحجة الشيخ انور - نور الله مرقدته! وليس هذا موضع النقل - قنبه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

حدثنا^١ يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن شقيق بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه [انه كان يسلم عن يمينه وعن شماله^٢] .
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم^٣ عن سرد^٤ بن عمران صليت خلف عبيدة السلماني فسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس^٥ عن سعيد^٦ قال : رأيت

- (١) لعل ههنا سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق »
والعلم عند الله تعالى وقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل بقلم الناسخ فزدته من الطحاوي فان الحديث من طريق زهير عن أبي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى أعلم بالصواب .
- (٣) هو المرادي الكوفي صاحب القصب روى عنه اسرائيل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، او هو ظنا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسرائيل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعلم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عندي .
- (٤) هكذا هو في الأصل بهذا الشكل غير منقوط . وعندى هو والله أعلم سعيد بن عمران الطائي الكوفي ابو البخري و يقال له سعيد بن ابي عمران و يقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلماني كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الأصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما .
- (٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٤٥٢ من التهذيب و ج ٤ ص ٨٤ منه .
- (٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [يسم - ١] عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وعن يساره : السلام عليكم [ورحمة الله وبركاته - ٢] .

وقال^٣ أبو حنيفة في الرجل يسم عليه وهو يصلى انه لا يرد عليه
السلام في صلاته وما احب له ان يشير [يده - ٤] فان في الصلاة
[شغلا - ٥] .

وقال اهل المدينة في الرجل يسم على الرجل في الصلاة لا يتكلم
وليشر يده .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، وزدته لأنه موجود في السلام عن اليمين
فالساقط دليل على الزيادة وفي الباب اخبار وآثار صحاح في التسليمتين - راجع الكتب
السة والطحاوى وسنن البيهقي ونصب الراية والمحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١
قال ابن حزم بعد الروايات والآثار أبو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من اكابر
المهاجرين وفل ابن عبيدة بن عبد الله وخيشمة والأسود وعقمة وعبد الرحمن بن
ابن ليل ومن ادركوا من الصحابة وبه يقول ابراهيم النخعي وحامد بن سلة وأبو حنيفة
وسفيان والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور اصحاب الحديث - انتهى .
نقلت هذا الزاما للعائدين .

(٣) هذه العبارة كانت في باب التشهد والصلاة قبل الآثار المذكورة فنقلتها بعد وليس
هنا آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ في النقل وآثار هذه المسألة في باب الخطأ
والنسيان والسهو ومن هناك نقلتها هنا فتنبه له .

(٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول وهو لا بد منه فردته .

(٥) هذا كان ساقطا من الأصل ، وزيد من الهندية ولعل الأولى والأصوب « لشغلا ،
كما ورد في الحديث .

وقال

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما أحب له أن يزيد في صلاته شيئا ليس منها من إشارة ولا غيرها ولكن إذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فإن من الخشوع في الصلاة ترك الإشارة .

أخبرنا محمد^١ بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي^٢ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ذات يوم -^٣] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فسلم عليه فلم يرد عليه [فوجد الرجل في نفسه -^٤] ، فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه -^٥] فقال^٦ : أعوذ بالله ورسوله

(١) الحديث أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره : عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم به بتغير يسير في بعض المواضع فإني في القوسين فزيادة من آثاره .

(٢) وهو موصول ، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧ : أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي وإثل شقيق بن سلية عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود : أعوذ بالله من يخطئه يعني الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قال : سلبت عليك فلم ترد علي ، قال : إن في الصلاة لشغلا عن رد السلام ، فلم يرد السلام منذ يومئذ ؛ رواه حفص بن سلم عنه . وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه - انتهى . قلت ما ذكره في العقود أخرجه الحارثي في مسنده ق ٧٨ - ٢ من طريق أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي عنه . ف

(٣) وكان في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

(٤) وفي الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا » وهو غلط .

(٥) ما بين المبرعين كانا ساقطا من الأصل وإنما زدته من آثار أبي يوسف .

(٦) زيادة من آثار أبي يوسف ومعنى : وجد حزن .

(٧) وكان في الأصل « قال » والصواب « فقال » كما هو في آثار الإمام أبي يوسف .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من سخطه، [قال: ما هذا - ١] ؟ قال كنت ترد على من سلم عليك وأنت في الصلاة وسلمت عليك فلم ترد [على - ٢]، قال [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٣]: ان في الصلاة لشغلا. فترك^٢ [الرد - ٤] من ذلك اليوم. اخبرنا بكير بن عامر^٤ قال حدثنا ابراهيم النخعي^٥ انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما اقبلوا

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وفي رواية « وما ذاك ».

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل واما زدته من آثار ابي يوسف.

(٣) وكان في الاصل « فتركت » وهو تصحيف، والصواب « ما ترك ».

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي ام بينهما واسطة - اه. قلت: وقال البخاري في تاريخه الكبير: بكير بن عامر البجلي الكوفي سمع ابا زرعة والشعبي سمع منه وكيع وأبو نعيم - اه ج ١ ق ٢ ص ١١٥. وقال ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل روى عن ابراهيم والشعبي وأبي زرعة وعبد الرحمن بن ابي نعم وقيس بن ابي حازم وعبد الرحمن بن الاسود والوليد بن عبد الله البجلي روى عنه وكيع وأبو نعيم - اه ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قتلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال: ان في الصلاة شغلا؛ لفظ حديث ابن فضيل. وفي حديث ابي بدر شجاع بن الوليد قتلنا: يا رسول الله! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا، فقال: ان في الصلاة شغلا - انتهى. قال البيهقي رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير ورواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل - انتهى، ورواه مختصرا من طريق زائدة وشعبة عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله به مختصرا.

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على انبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من عند النجاشي سلموا [عليه -^١] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة اشغلا . [قال محمد بن الحسن -^٢] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تقوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

اخبرنا^٣ ابو حرة^٤ عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يتقبل^٥ من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة .^٦

اخبرنا ابو معاوية^٧ المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي^٨ قال :

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، فزيد لما هو في الأحاديث .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول ، فزيد لقرينة دأبه في هذا الكتاب .
- (٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الأصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجته عن ذلك الباب وادرجته هاهنا - فنه له .
- (٤) وكان في الأصل « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يستقبل » .
- (٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم وتأخير وتحريف وسقوط كلمات ، فاعل الصواب هكذا « يسبق بركعة ثم يسلم فيتكلم فقال له من يجنبه انك قد سبقت بركعة أيتقبل منه الصلاة ؟ قال : لا بل يستأنف - اهـ » والله اعلم . ف
- (٧) هذا الحديث كان في الأصل في باب الخطأ والنسيان فنقلته من هناك وأدرجته هاهنا لكونه مناسبا بهذا المقام .
- (٨) هذا الحديث منقطع ظاهرا لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال عبد الله بن مسعود: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج^١ إلى النجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال: إن في الصلاة شغلا^٢.

وقال^٣ محمد بن الحسن: كانوا يسلبون في الصلاة حتى نزلت «وقوموا لله قانتين».

(١) وفي الأصل «يخرج».

(٢) وفي إحدِيث الباب رد على ابن أبي شية في مسألة السادس والثلاثين سجود السهو بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المغنون برد السلام في الصلاة بالإشارة كيف في هذه الأحاديث نفي الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منها وقد نفاه فيها ويشهد له حديث أبي هريرة رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: التسيح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لما يعني الصلاة - اه. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اه. قلت ولم يقبل ذلك منه إلا بدليل فانهم رجال ونحن رجال زاحمتهم حسب الأصول وليس في اسناده من يرد ويترك بالكلية إلا أن ما ذهب إليه أبو حنيفة هو الأحوط نظرا إلى شأن الصلاة فانها تشهد وتخشع وتمسك ومناجاة بالرب الجليل - تدبر.

(٣) هذه العبارة كانت في باب المسح على الخفين، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا - فتنبه له.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني
أخبرنا أبو حرة^١ عن الحسن البصري قال^٢ وحدثنا محمد بن سيرين قال
قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي
فأومأ [برأسه - ٣]^٤ .

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء .

(٢) هكذا في الأصل ولكن الواو زيادة مني والا لحسن البصري وابن سيرين كلاهما
من شيوخ أبي حرة ، ففي العبارة خلل وانظر هل البصري روى عن ابن سيرين أم لا
وحديث ابن سيرين رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر عن
مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سلم على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد ، وعن اسماعيل بن أبي كثير عن مكي
عن هشام عن محمد قال : أنبت أن ابن مسعود قال - الحديث ، وعن عبد الله بن رجاء عن
هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث ، والظاهر أن الحسن
و ابن سيرين معاصران من طبقة واحدة ولم ادر هل احدهما روى عن الآخر أم لا .
(٣) وكان في الأصل « قادمي » فأصلحته من سنن البيهقي وغيره وزدت عليها « برأسه »
هذا - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٤) قوله « فأومأ برأسه » وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه ، قال : كان يشير يده - اهـ . اعلم أن رد السلام
في الصلاة بالإشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم
الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١
ص ٢٦٢ الى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الإشارة في الصلاة من شرح معاني الآثار للطحاوي
روى أولا فيه حديث أبي هريرة الذي فيه : ومن أشار في صلاته إشارة تفهم منه فليعدها ،
قال : فذهب قوم الى ذلك وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا تقطع الإشارة الصلاة
ثم اخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما من طرق وفيه : فأشار اليهم يده باسط =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= كفّه وهو يصلى - وفي رواية : يشير بيده ، وفي حديث صهيب : فسلمت عليه فرد الى اشارة باصبعه ، وفي حديث ابن سعيد ان رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه اشارة وقال : كنا نرد السلام فى الصلاة فنهيا عن ذلك ؛ قال الطحاوى فى هذه الآثار ما قد دل ان الاشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت مجيئا متواترا غير مجيئ الحديث الذى خالفها فهى اولى منه وليست الاشارة فى النظر من الكلام فى شئ لأنها حركة عضو وقد رأينا حركة سائر الأعضاء غير اليد فى الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد ، وأما إباحتها فى الصلاة فى رد السلام فليس فى هذه الأحاديث دليل على ذلك وإشارته صلى الله عليه وسلم بيده فى الصلاة حين السلام عليه اما كانت ردا للسلام او كانت نهيا عن السلام عليه فى الصلاة احتمالا ان فلم يكن نصا فى المقصود فان الاول يدل على الاباحة والثانى على النهى والكراهة ، ويدل عليه حديث ابن مسعود اخرجه من طرق مرفوعا ومن قوله موقوفا وحديث جابر موقوفا ومرفوعا وحديث ابن عباس موقوفا ثم قال بعد سردها بأسانيدها ، فلما كان ابن مسعود وجابر قد كانا سلما على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى قد كرهما من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على المصلى فثبت بذلك ان ما كان من اشارة النبي صلى الله عليه وسلم التى قد علماها منه لم يكن ردا وإنما كانت نهيا لأن الصلاة ليست بموضوع سلام لأن السلام كلام فجوابه ايضا كذلك فلما كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السلام ايضا لم يكن بموضوع سلام ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف فى الصلاة كما فى حديث جابر بن سمرة مرفوعا اسكنوا فى الصلاة فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون فى الصلاة وكان رد السلام بالاشارة فيه خروج من ذلك لأن فيه رفع اليد وتحريك الأصابع ثبت بذلك انه قد دخلا فيما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين الأطراف فى الصلاة وهذا القول الذى بينا فى هذا الباب قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - انتهى . فثبت به ان رد السلام بالاشارة فى الصلاة جائز =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحابه ؛
وفي الدر المختار : ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يده بل يكره على المعتمد - اهـ . قوله
« لا يده » اى لا يفسدها رد السلام يده خلافا لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه
لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف
بل صريح كلام الطحاوى انه قول أئمتنا الثلاثة وكأن هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد
بالاشارة انه مفسد كما في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه
لم يعرف - الخ . بأنه نقله صاحب المجمع وهو من اهل المذهب (من) المتأخرين ومع هذا
فالحق ان الفساد ليس بثابت في المذهب وإنما استنطه بعض المشائخ بما في الظهيرية وغيرها
من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل
لعدم الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه ابو داود وصححه في الترمذى وصرح
في المنية بأنه مكروه اى تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله
بالكراهة كما حققه في الحلية ؛ اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار . فلم
من هذا وثبت به ان رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية ،
ومن قال خلاف ذلك وعزاه الينا فقد افترى علينا ، ومن ههنا سقط ما قال ابن ابي شيبة
في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد
تخريج حديث ابن عمر رضى الله عنهما وفيه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال
لا يفعل - اهـ ؛ فان الامام لم يقل به بل قال بجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث
صحيح او ضعيف ان الرد في الصلاة واجب او سنة او مندوب حتى يقال به وما فعله
صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهى
تمسك وتخشع وتشهد وان في الصلاة لشغلا ، لا يدل على الاستحباب وإنما يدل على
الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الامام ابو حنيفة من انه يجوز
ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التى هى مناجاة مع الرب الجليل على الاطلاق فالاصلى =

باب صلاة المغنى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى^١ عليه أنه إذا كان اغمى عليه يوما وليلة أو أقل من ذلك قضى من^٢ صلاته، وإن اغمى عليه أكثر

= معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوي، والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجابرا وابن عباس رضي الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الإمام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوي عنهم. بأسانيد، والثاني أن الإبهام في المسألة خيانة منه حيث عزا إلى الإمام الإطلاق في العدم والأصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة، فعندى ما قال ابن أبي شيبة ههنا افتراء على الإمام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به إليه وقد كلبت في هذه المسألة فيما قبل أيضا ومشيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وههنا بطريق آخر وللناس فيما يشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط إنما هو العمل بأقوى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور أن الحاضر يقدم على المييح وقت التعارض في العمل به هذا.

(١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي « يغنى يمرض عليه » وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ « يمرض » كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد « يغنى » ثم جعل الياء باء واسقط فاء « فيغنى » ليناسب العبارة فسنحها . ف

(٢) وفي الدر المختار: ومن جن أو اغمى عليه ولو بفرع من سبع أو أدى يوما وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج - اهـ . قال الشامي: اعتبر الزيادة بالآوقات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الإمام فإذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بجر؛ والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم دررأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقال اهل المدينة : إذا أفاق المنعى عليه و عليه من النهار ما يصلى فيه الظهر وركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس صلى الظهر و العصر جميعا ، فان لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلى فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العصر .

قالوا : وإذا أفاق ليلا و عليه من الليل ما يصلى فيه المغرب و ركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب و العشاء جميعا ، وإن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلى فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العشاء .

= من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشيء من الزمان وإن قل كما في غرر الأذكار والبرجندى إسماعيل - انتهى . وفي الدر المختار : ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى وإلا لا - اهـ . مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فينعى عليه تعتبر هذه الافاقة فيطل ما قبلها من حكم الاغما . إذا كان اقل من يوم و ليلة وإن لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفيق بقة فيتكلم بكلام الأصحاء ثم يعنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة - (ح) عن البحر ، قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المختار : والجنون آفة تسلب العقل والاعما آفة تستره - (ط) اهـ . ولو زال عقله بينج أو خمر أو دواء لزمه القضاء وإن طالت لأنه بصنع العباد كالنوم - الدر المختار ؛ وسقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ، وعند محمد ، يسقط القضاء بالبنج و الدواء لأنه مباح فصار كالمريض كما في البحر وغيره ؛ ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو أدى كما مر لقولهم ان سبه ضعف قلبه وهو مرض أى سماوى - رد المختار .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها ان قدر على أن يصليها ولا يصليها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يبالي خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه ان يصليها' وقد خرج وقتها .

قالوا : لأن النهار من حين تزول الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر .

قيل لهم : فان ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يسيء^٢ لأنه بعد في وقت الظهر .
قالوا : لسنا نقول هذا في التعمد .

قيل لهم : أرايتم المغنى عليه يكون وقت الظهر له حين تقرب الشمس ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : فما شأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصلي إلا العصر وحدها أبطلتم الظهر وأمرتموه ان يصلي العصر وذلك وقت الظهر [له -^٤] كما هو وقت العصر ؟ قالوا : انما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصلي معه شيئا^٥ من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء لوقت الظهر .

(١-١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « واجبة قضاها » بفعل المضى - و الله أعلم .
(٢-٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ليست عليه ما يجب عليه ان يصلي » وهو من سهو الناسخ ، والصواب ما في الأصل . ف

(٣) من الاساءة . (٤) زدت الظرف بقرينة السياق .

(٥) وكان في الأصل « شيء » والصواب « شيئا » بالنصب لأنه مفعول أن يصلي . ف

(٦) تأمل فيه الأولى « فليس بشيء من وقت الظهر » .

قيل لهم: فكيف كان [له -^١] وقت الظهر إذا أدرك معه شيئاً^٢ من العصر وليس بوقت [له -^١] إذا لم يدرك معه شيئاً^٢ من العصر أسمعتم في هذا بحديث؟ قالوا: لا.

قيل لهم: إنما هذا على أحد وجهين إن كان وقتاً للظهر فلا بد من الصلاة [فيه -^٤] وإن كان ليس بوقت للظهر فقد اغمى عليه حتى ذهب

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فزيد.

(٢) وكان في الأصل «شيء» بالرفع.

(٣) وكان في الأصل «شيء» بالرفع، والصواب «شيئاً» بالنصب (زيادة البصيرة).

قال الامام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المغنى عليه: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة؛ قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اغمى عليه أكثر من يوم وليلة وأما إذا اغمى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته، بلغنا عن عمار ابن ياسر انه اغمى عليه أربع صلوات ثم أفاق فقضاها، اخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه - انتهى. وسيأتي في آخر الباب، وأخرجه البيهقي في ج ١ ص ٣٨٨ من السنن من طريق الدارقطني بإسناده عن يزيد مولى عمار بن ياسر عنه، وأثر ابن عمر في ج ١ ص ٩٣ من المدونة وج ١ ص ٣٨٧ من سنن البيهقي، وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المغنى عليه: محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يغمى عليه أفيدع الصلاة؟ قال: إذا كان اليوم الواحد فإني أحب ان يقضيه وإن كان أكثر من ذلك فانه في عذر ان شاء الله، قال محمد: إذا اغمى عليه يوماً وليلة قضى وإن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه وهو قول أبي حنيفة، محمد قال: اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المغنى عليه يوماً وليلة قال: يقضى، قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى عليه أكثر من ذلك وهو قول أبي حنيفة - اهـ.

(٤) ما بين المربعين زيادة من بهرئة السياق.

وقت الظهر و وقت الظهر عندنا الذى لا تجوزون للتعهد ان يجوزه وكيف
جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر ولم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر
وصلاة الفجر من صلاة النهار .

أرأيتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه
ان يصلى الظهر والعصر جميعا وهو يقدر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟
قالوا : نعم .

قيل لهم : وكيف رأيتم على هذا القضاء ولم ترووا فيه حديثا و قد
رويتم خلافه .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم افاق
فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير حديث فيما رويتموه
فيما قلتم وقد جاءت فيما قلنا من^١ هذا احاديث كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر في المغنى
عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع
عن ابن عمر انه كان اغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما
نحن فنقول اذا اغمى عليه خمس اوقات^٢ ثم افاق في الوقت السادس لم يكن

(١) اى الى شيء غير حديث فان غير تكون صفة لمخوف كما صرح به الحافظ العيني
في عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم
في المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض في الاصل الى قوله « ثم افاق » . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا افاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك نقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن افاق في شيء منه قضاها كله.

اخبرنا ابو معشر المديني^١ قال حدثنا سعيد المقبري ومحمد بن قيس^٢ ان عمار بن ياسر اغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق من جوف الليل فصلى^٣ الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

.. اخبرنا ابو معشر^٤ عن نافع قال: اغمى على ابن عمر ثلاثة ايام فلم يقض [الصلاه -^٥] وبقول ابن عمر وعمار تأخذ^٦.

باب الجمع بين الصلاتين

قال ابو حنيفة رحمه الله: من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر او غيره فليؤخر الاولى منهما^٧ حتى تكون في آخر وقتها ويعجل الثانية حتى

- (١) واسم ابي معشر نجيح متكلم فيه.
- (٢) هو المديني من رجال مسلم والنسائي والترمذي ثقة وهو قاص عمر بن عبد العزيز.
- (٣) هكذا «فصلى» في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي و ص ١٥٥ من الموطأ فقضاها كما عرفت وفي نسخة «فقضى» . (٤) المديني.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدته بقرينة السياق ولزيادتها في رواية اخرى.
- (٦) وقد أفتى به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ ولا حاجة الى التأويل.
- (٧) كذا في الأصل، وفي الهنذية «منها» وهو تصحيف.

يصلها في أول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا ينبغي

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي ورواية ابن القاسم عن مالك والليث وغيرهم وكلهم غير مالك والليث متقدمون على الإمام أبي حنيفة ولا أدري أي شيء الجأ ابن أبي شيبة إلى أن ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل وجابر وأنس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال وذكر أن أبا حنيفة قال لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ - قلت : أولا أن أبا حنيفة لم ينفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة والتابعون وتبعهم فكيف ذكره ابن أبي شيبة في معرض الخلاف وترك الآخرين وهل هذا إلا شيء يتغلغل في صدورهم ويظهرونه على خلاف المعتد ، وفي المسألة ستة أقوال الأول أنه لا يجوز مطلقا وقولنا وقول من ذكرنا والثاني أنه يجوز كما يجوز القصر وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وجماعة من الصحابة والتابعين ومن المالكية اشهب والثالث يجوز إذا جده السير وبه قال الليث وهو المشهور عن مالك والرابع أن الجمع في السفر يختص بمن له عذر وهو قول الإمام الأوزاعي وقال ابن حبيب يختص بالسائر وقال أحمد وهو مروي عن مالك أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى وقيل أنه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر أبي حنيفة في معرض الخلاف لا يليق بشأن ابن أبي شيبة والافهو لا يخلو عن تعنت وعناد ثم كيف علم ابن أبي شيبة وجزم بأن ما ورد في الأحاديث إنما هو جمع حقيق بينهما مع قوله تعالى « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقوله « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » الآية والآيتان قطعتان والخبر خبر الواحد وما أمكن الجمع بين القطعي والظني يوفق بينهما ولا يترك الخبر ويعمل بالقطعي فحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق ويرتفع =

(٤٠) التعارض.

= التعارض الظاهري وهو تأخير احدى الصلاتين وتعجيل الاخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا و صورة وإليه يدعوك أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم تمانيا جميعا وسعا جمعا قال قلت: يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر و آخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ. فبايراد هذا الحدث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض أبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة وفعلا على وزان الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الامام أبو حنيفة وصاحبا أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبه النووي إلى الصاحبين من المخالفة للامام فغلط وقد رد عليه صاحب الغاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم ان حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فما في هذه الأحاديث منهل العذب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورود ويقضوا حوائجهم من العطش العطاش إلا سرايا ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقي بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عبيد الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل ووزانه إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسرون وقد مال الامام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد آخر هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه -

= وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنفي الرؤية معنى يعتد به فنفية مطلقا وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر الذي رواه ابن أبي شبة يفسره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويعجل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويعجل العشاء فيجمع بينهما - اهـ. وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا ابن عباس رضي الله عنهما راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة وفعلا لا حقيقة والشيخان رويا عن عمرو بن دينار أنه قال: يا أبا الشعثاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظنه؛ وأبو الشعثاء هو راوى حديث الجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شبة من الجمع جمعا حقيقيا لتعارض رواياته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاثنين منها إذ الفعل المثبت لا يكون عاما في أقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فعلا وصورة فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع انعقاد الصوري في الشرع ولسانه وعصره الأول وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسانيد من قوله للمستحاضة وإن قويت على أن تؤخر الظهر وتعجل العصر فتغتسلين =

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانهما
يجمعان جميعا في وقت الظهر لوقوف الناس [بعرفة - ١] وصلاة المغرب

= وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه
يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما
لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأرب الشارح قد عرف أمته أوائل
الأوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان فعلا وقولا حتى أنه عينها بعلامات
حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا يخفى أن التخفيف في تأخير إحدى
الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة
منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضي الله عنها :
ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ،
ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في ان فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائها
مرة واحدة اخف وايسر من خلافه كما هو ظاهر وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في
فتح الباري : أنه قوله صلى الله عليه وسلم لئلا تخرج أمتي يقدح في حمله على الجمع الصوري
لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ . وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا
بالأحوط في الباب مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقال
صلى الله عليه وسلم للسائل : الوقت ما بين الوقتين ، وغيره من الأحاديث في تعيين
الأوقات وتحديداتها وهم عملوا بجميع أحاديث الباب فعزوا خلاف الحديث إلى الامام
أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شيبة جرأة من غير تحقيق وتقيح والله الهادي لمن يشاء
إلى صراط مستقيم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر
ليلة الجمع .

والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما^١ من الصلوات فليس ينبغي أن تجمعا في وقت واحد.

وقال أهل المدينة: السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب ويؤخر شيئا ثم يقام ويصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فصلى الناس العشاء وانقلبوا إلى منازلهم وذلك قبل غيوبة الشفق.

وقال محمد بن الحسن: أرى هؤلاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها ولم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى^٢ أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا^٣ حين تغيب الشمس ولا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق، فإذا أخر المغرب وقدم العشاء قبل غيوبة الشفق فلم يصلوا واحدا منهما في قولهم في وقتها وصلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة وليس الأمر كما ذكروا، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب ولم يغيب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تفوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء وانصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين وكذلك المسافر في المغرب والعشاء؛ وفي الظهر والعصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينههم عن الجمع

(١) كذا في الأصل، وكان في الأصل الهندي «غيرها» بالافراد وهو تصحيف.

(٢) أي يروى منهم أنه فالظرف أسقطه الناسخ والفعل مجهول.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأولى والأنسب «وقت واحد» بالرفع.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإذا أخر» وهو تصحيف.

بين الصلاتين في وقت واحد ويخبرهم ان الجمع بينهما^١ في وقت واحد كبيرة من الكبائر .

اخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال : سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين و الفرار من الزحف و النهبة .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ الحنفي عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد قالوا كان عبد الله بن مسعود يقول : لا جمع بين الصلاتين إلا بعرة الظهر و العصر^٣ .

-
- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بينهما » وهو تصحيف و سهو القلم .
- (٢) و كان في الأصل « سليمان » وهو مصحف ، والصواب « سليم » .
- (٣) و من عجائب الدنيا ان هذا ابن مسعود يقول : وهو كيف ملئى علما لا جمع بين الصلاتين إلا بعرة بين الظهر و العصر و هذا الفاروق بين الحق و الباطل ، يقول : أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر و يكتبه إلى امرأ الآفاق و ينهاهم عن الجمع بينهما في وقت واحد و هما كانا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحضر و السفر و رأيا حاله في مشيه و دله و ستمته في الشرائع و العبادات و لم يعلما انه صلى الله عليه و سلم جمع بينهما و لا يلامان في ذلك و لما جاء أبو حنيفة و قال بقولهما و صرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد و انه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب و تكاثروا عليه و لم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيق بينهما و جل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له و ما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة و الامام قائل بالجمع بينهما كما هو ههنا و مع ذلك قال ابن أبي شيبة في مسألة الثامن بعشر من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ . و قد قال به قبله عمر بن الخطاب =

باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة: لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشي الاقدام.

وقال أهل المدينة: تقصر الصلاة في أربعة بُرد وذلك ثمانية وأربعون ميلا.

وقال محمد بن الحسن: قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة وجعلناه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فلان يتم الرجل فيما لا يجب عليه أحب إلينا من أن يقصر فيما يجب فيه التمام.

= وابن مسعود وهو ممن روى حديث الجمع أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قيل له في ذلك قال صنعت ذلك لئلا تخرج امتي - انتهى . وابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء والتشيعه والأول غير قادح هنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس بقدر معتد به ما لم يتجاوز الحد المعتبر عندهم وقد قال البخاري صدوق وقال ابو حاتم: لا بأس به كما في كتب الرجال ولم يقدر ابن أبي شيبة على الرواية بمحدث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر وجابر ومعاذ بن جبل وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث ابن عباس وحديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول وتعجيل الثاني ، ولا أقول ان ابن أبي شيبة لم يعلم حديث عمر وحديث ابن مسعود وحديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة والمزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا انه قد يعرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانباً يوافقه ويعرض بها عن جانب آخر كشحها يخالفه إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوم أو وزنوم يضررون - والله الهادي الى الحق .

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعهما ذو رحم^١ محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك^٢ أقل من ذلك^٣، أو ما دون سفر يجب عليها فيها إخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك إلى مسيرة أربعة بُرد أو تقصر للصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت : فيما^٤ تقصر الصلاة قال في المدائن وواسط ونحوهما .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعهما أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام .

قالوا : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لها أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام^٥ سفرا . قيل لهم : أنه سفر وليس بما تقصر فيه الصلاة كما أن المسافر لو أتى

(١) وكان « رحم » ساقطا من الأصل وهو زيادة مني لما ورد في ألفاظ الأحاديث هكذا .

(٢ - ٣) وكان في الأصل « أقل ذلك » سقط منه لفظ « من » فزدناه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « فيم » . ف

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « أيام » .

بلدة فتوى ان يقيم [فيها - ١] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الإقامة وليست بإقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الإقامة لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام.

ذلك وإن كان سفرا^١ لا تقصر فيها الصلاة لانا إذا قصرنا الصلاة فيما سمي سفرا فقصرنا في البريد ونحوه وأتمنا في إقامة اليوم ونحوه لأنه إقامة وسفر ولكن الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من سفر المرأة هو الذي تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما.

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى^٢ قال: سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول: إذا سافرت ثلاثا فأقصر.

وقال ابو حنيفة رحمه الله: فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا أو أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة^٣ خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على إقامة^٤ خمسة عشر يوما اتم صلاته وإن اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة.

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول.

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك «لكن» سقط من قلم الناسخ أي «لكن لا تقصر» فان قبله «وإن كان» وصليّة - فتدبر.

(٣) وكان في الأصول «عبد الله» وهو خطأ، والصواب «إبراهيم بن عبد الأعلى» وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور.

(٤) وكان في الأصل «الإقامة» بالتحريف.

وقال أهل المدينة: إذا اجمع على إقامة [اقل من - '] اربع قصر الصلاة وإن^٢ اقام حيناً فان اجمع على إقامة اربع اتم الصلاة .
وقال محمد بن الحسن: كيف اخذتم بالأربع^٣ .
قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا: رواه مالك بن انس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .

قيل لهم: فقد اخبرنا بذلك مالك فقد اخذتم عليكم^٤ هذا في هذه الأربع عن رجل من اهل خراسان ولم يبلغ احداً منكم يأثره عن سعيد بن المسيب ان هذا لمن العجب انكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية اهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من اهل الكوفة كيف لم تسمعوا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني .

اما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني وان كان عندنا ثقة ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقلة معرفتكم بقول فقيهم وهذا عما لا ينبغي ان تجهلوه من قول اصحابكم وهو بما يتلى به الناس كثيرا في اسفارهم وليس هذا من الغامض الذي تُعذرون بجهله من قول اصحابكم مع انكم قد خالفتم في ذلك علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان لا يرى التهام على من اجمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٢) وكان في الأصل « فان » والصواب « وان » بالواو .

(٣) وكان في الأصل « الأربع » والصواب « بالأربع » سقط منه حرف الجر .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « عليكم » وهو من اغلاط الناسخ .

(ه - ه) وكان في الأصل « لم يبلغ احد » بالرفع ، وفي الهنذية « يلته احد » . ف

على اربع ولا خمس ولا اكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما إذا أجمع على اقامة خمسة عشر يوما سرح ظهره وأتم الصلاة .

و أتم ونحن جميعا نروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقام فى حجه لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج الى منى حتى كان الوقت الذى يصلى فيه الظهر بمنى يوم التروية فهذا اكثر من اربع وقد علمنا جميعا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا . جاء من مكة وهو خارج الى منى فقد أجمع على المقام بمكة الى يوم التروية للروح الى منى فهذا اكثر من مقام اربع ليال وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع الى المدينة .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم^١ عن مجاهد عن ابن عمر قال : اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فأتهم الصلاة وإن كانت لا تبدرى فاقصر .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح^٢ ظهره وصلى اربعاً .

اخبرنا اسماعيل^٣ بن عبد الملك المكي عن غطاء بن أبي رباح ان جابر بن عبد الله اخبره قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلين

(١) وهو الحزامى ويقال الشيباني ابو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير ثقة ذكره ابن حبان فى الثقات كما فى ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب .

(٢) من التسرّح وهو الترك والارسال .

(٣) وهو شيخ ابن حنيفة كما فى كتاب الآثار و شيخ الثورى وطبقته كما فى التهذيب فلى فى الاسناد قلق تأمل وقد روى عنه الامام محمد فى مواضع من الحجة .

بالحج قال: قدمنا [مكة - ١] قبل يوم التروية بأربع ليال .
فهذا يدل على خلاف ما قال اهل المدينة وقد روينا خلاف ما روى
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .
اخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال:
إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [يوماً - ٢] فأتم الصلاة وداود بن ابي هند
كان اعرف عندنا بحديث [سعيد بن المسيب - ٤] من عطاء الخراساني .
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس بن مالك قال:
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجاً فلم نزل نصلي ركعتين حتى
رجعنا، قال قلت: كم أقمت؟ قال: عشرة .^٦

باب قصر الصلاة^٧

قال ابو حنيفة رحمه الله: لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ، والصواب إثباته .
- (٢) اقتصر الامام على جزء من الحديث لدعاه وإلا فهو حديث طويل كما أخرجه مسلم
مطولاً حديث مشهور بحديث الحج وقوله « بأربع ليال » أي من ذى الحجة سقط من
الأصول ولا بد منه .
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه .
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فريد .
- (٥) هو الحضرمي مولاهم البصري النحوي .
- (٦) وأخرجه الطحاوي ايضاً في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة وسفيان عن يحيى المذكور به .
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة ابواب في الأصل ، قدمته لكونه مناسباً بالباب المذكور قبله
والحقته به تأمل .

من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء، امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فاذا دخلها أو دخل شيئاً منها اتم الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ويفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها او يقاربها .
وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما انه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال ابو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على اقامة خمسة عشر يوماً .

وقال اهل المدينة : اذا اجمع مقام اربع ليال فليتم الصلاة .
وان قدم لهلال ذى الحجة فأهل بالحجة فإنه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع مقاما اكثر من اربع ليال .
وقال محمد بن الحسن : لم يروا ان المقيم يتم الصلاة اذا اجمع على اربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

اخبرنا عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر إذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

- (١) و كان في الأصل « شيء » والصواب « شيئاً » بالنصب .
- (٢) و كان في الأصل « لم كان » والصواب « لم يرو » .
- (٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « قال ابن عمر » و الأثر بهذا السند .
و المتن في الباب المذكور :

اخبرنا هشيم^١ عن جعفر بن اياس^٢ عن سعيد بن جبير [انه كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم - ^٣] وبلغنا عن^٤ علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه كان يقول^٥ : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة . فهو لاء احق ان نأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب .^٦

(١) هو ابن بشير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية الشكري ابو بشر الواسطي بصرى الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ولا بد منه فزيد . قلت و روى ابن ابي

شعبة ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرا فأتهم و به

بأخذ سفيان الثوري و الحسن بن حى و حميد الرؤاسى صاحبه - انتهى . و هو الذى ذكره

الامام محمد في باب المسافر قبله ، و رواية العشر عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه

ثابت ولم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فقتشه من مظان العلم . قلت : حديث على اذا

اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اخرجه ابن ابي شعبة عن و كيع عن سفيان عن جعفر

عن ابيه عن علي و روى الثقفى عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرا اتم . ف

(٥) وجدانى يحكم بأن لفظ « يقول » زائد و لعل المذكور فعل على رضى الله عنه

و إلا فلفظ « المسافر » بعد قوله « اجمع » سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعلى هذا

يكون قوله - تأمل .

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفته و خطوطه اذا مات في الاحرام

و سرد الآثار له و هى لا تناسب باب قصر الصلاة فأسقطتهما في النقل من الباب و بعد

الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد تقدم باب اجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر

في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الأبواب و هذا كله من كرامات الناسخين .

باب جمع الصلاة في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : الجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر في اول وقتها فيصلّى في اول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب الى آخر وقتها فيصلّى قبل ان يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصلّى العشاء في اول وقتها حين يغيب الشفق فهذا الجمع بينهما .

و^١ قال اهل المدينة : السنة^٢ في الجمع ان يؤخر الظهر ويقدم العصر في اول وقتها وأما المغرب والعشاء ففي اول وقت العشاء .

(١) هكذا في الأصل بالافراد ولعلها « الصلوات » بالجمع او الجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ « بين » وثنية الصلاة تأمل .

(٢) كذا في الأصل وسقطت الواو من ، « وقال » من الهندية .

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة : قال مالك : فأحب ما فيه الى ان يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر و أول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها الا ان يرتحل بعد الزوال فلا ارى بأسا ان يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل ان يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل ان يغيب الشفق يصلّيها فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافرين بين الصلاتين . ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة في الثامن عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب الى ابي حنيفة على الاطلاق بأنه قائل بعدم جواز الجمع مطلقا كيف وهو قائل بالجمع والاطلاق والارسال لا يليق بشأن ابن ابي شيبة وقد سبق في ما يتعلق بالجواب عما قاله ابن ابي شيبة في باب الجمع بين الصلاتين .

و قال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء
لئن جاز ان يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز ان يؤخر الظهر حتى يخرج
وقتها وما هما إلا سواء.

ولما جاء في المغرب انها لا تؤخر وأن تأخيرها مكروه اكثر مما جاء
في صلاة الظهر وكيف جاز^١ لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يجعل العشاء فيصلوها في وقت المغرب.
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر.

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيبوبة الشفق
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيبوبة الشفق فكيف جاز،
وكيف اختلفنا لئن جاز لهم في الحضر ان يجمعوا^٢ بينهما قبل وقت العشاء
ان ذلك ليجوز [ايضا - ٢] في السفر وما رووا في اختلاف ذلك حديثا
وما هذا إلا رأي^٣ رأوه فهل عندهم^٤ في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لا احتجوا به
و لرووه فيما رأوه^٥.

(١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين و ظلة و يجمع ايضا بينهما
إذا كان المطر وإذا أرادوا ان يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر او طين او ظلة
يؤخرون المغرب شيئا ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق قال مالك:
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا نرى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى.
(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « قيل ان يجمعا » والصواب ما في الأصل المدني.
(٣) ما بين المربعين زيادة من يدل على سقوطه السياق.

(٤) وكان في الأصل « عندهم » وهو تصحيف، والصواب « عندهم ».

(٥) وكان في الأصل « فيما رووا » وهو تصحيف، والصواب « فيما رأوه ».

أخبرنا عطاء بن خالد المخزومي المديني^١ قال^٢ : أخبرنا نافع قال : أقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان ببعض الطريق استصرخ على زوجته فقيل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا نودي بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة نودي بالمغرب فسار حتى أمسينا فظننا أنه نسي فقلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب و غاب

(١) وفي ج ٧ ص ٢٢١ من التهذيب « المديني » وفي الخلاصة « المديني » ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى وتسعين - كذا في التهذيب .

(٢) وأخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا أبو عامر العقدي قال ثنا العطاء بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوي فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ايوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الأشياء بنا ان نحمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فتجمل ما روى عن ابن عمر ان نزوله بالمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق ولو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ايوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فعل ابن عمر كهف كان وفي حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . وأخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل بن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلّى العشاء - انتهى . وراجع كتاب الآثار ص ٣٤ و موطأ محمد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر و باب الجمع بين الصلاتين في السفر من الجوهر النقي على سنن البيهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوي و نصب الراية وغيرهما من كتب القوم .

كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للامام محمد الشيباني

الشفق فصلى العشاء ثم أقبل علينا فقال : هكذا كنا نضع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين : أن يصلى الأولى منهما في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما فهذا مما لا ينبغي^١ إلا في موضعين^٢ بركة وجمع .

باب^٣ وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

مسافرا فدخل منزله

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى : فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه مخالف لقوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » ومخالف لحديث امامة جبرئيل ولحديث السائل عن اوقات الصلاة ولحديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث ، ولأنه كبيرة كما قال عمر رضى الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخبره الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين فنبه له ، ثم اعلم انه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقي بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصورى الذى بينه الامام ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضى الله عنه برفة وجمع وهو في الصحيحين ايضا قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك ومنزله في قربه وملازمته النبي صلى الله عليه وسلم =

= معلومة فانه كنيف مليء علما فلا يجهل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتعجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادي الرأي وهو الاوثق والاحوط ولا ادرى ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذاك سلك مسلك غير المختلط واخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قائل بالجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا صوريا وهو المقاد من الأحاديث التي سردها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمنفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا ابا العشاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالاختمال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثاني حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقتصار على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث مختصر وأوضحه ما اخرج محمد في الكتاب وعليه الممول فان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع الا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتعجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لأنه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها ويدخل وقت العصر و الوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس و الوقت في ذاك للغرب حتى يغيب الشفق و الوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا : الوقت في ذلك للظهر و العصر النهار كله و الوقت في ذلك للغرب والعشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك - اهـ . فهل فيه الا لفظ الجمع وهل هو في وقت واحد او في وقتين فكلما وقرآن خارجة تؤيد الثاني بل تعيينه والرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - اهـ . فوزانه وزان حديث معاذ حذوا بحذو وكذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بنى المصطلق وحديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال حفص بن عبيد الله : كنا نسافر مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس وهو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح لحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس لحضرت الصلاة قلنا : الصلاة ، قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل لجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اهـ . وهو كالتص في الجمع الصوري وبالجملة لم يقدر على اتيان ما يكون نصا في الباب ودونه خرط القتاد فظهر بهذا بأن رد ابن ابى شيبه رد عليه لا على ابى حنيفة بل انه افترى في ذلك ونسب اليه ما لم يقله والكلام في اسانيد الاحاديث باق بعد .

وقال محمد بن الحس: كيف يكون النهار كله للظهر و اذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر . قالوا: لأن صلاة النهار لا تقوت حتى يدخل الليل . قيل لهم: ليس هذا^١ هكذا رويم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا روينا ولا روت الفقهاء [و-^٢] الحديث المعروف^٣ المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى اذا^٤ كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر و صلى الظهر حين زالت الشمس و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى المغرب حين غابت الشمس و صلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر و صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها^٥ كما صلاها بالأمس في وقت واحد و قال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله^٦ فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا يذهب وقتها حتى تغيب

(١) وجداني يحكم بأن لفظ «هذا» زائد . (٢) زيادة الواو منى .

(٣) والحديث المذكور قد تقدم باسائده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجّة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده .

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «حتى» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ .

(٥) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «ذا» مكان «اذا» وليس بصواب .

(٦) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «صلها» وهو مصحف «صلاها» .

(٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب «مثليه» او يكون على ما ذهب اليه محمد من رواية المثل عن الامام أبي حنيفة .

كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

الشمس^١ لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلي الظهر ما دامت الشمس بيضاء نقية وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا: إنما يجوز هذا للناسي ونرى انه في وقت ما دام في النهار .

قيل لهم: فينبغي ان نسي صلاة الفجر ان يكون في وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر و صلاة الظهر في ذلك من فرق وما وقت الناسي وغير الناسي في ذلك [الا -^٢] سواء ولكن الناسي^٣ اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فاته كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن^٤ ادركه الوقت وهو في سفر فأخّر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا في الوقت .

(١) وكان في الأصل « الشفق » مكان « الشمس » وليس بضوابط .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور في كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصولي قد فرغ عنه في كتب اصول الفقه من ان وجوب الأداء يتقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقما في هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال وغيره وبحسبه يدور الحكم على الأداء أيضا كاملا و ناقصا وتحريما وتزجها كوقت العصر والعشاء قبل غروب الشمس و طلوع الفجر - اهـ .

باب الوتر في السفر^١

قال ابو حنيفة في صلاة المسافر [اذا صلى في -^٢] السفر تطوعا يصلي على بعيره^٣ وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الارض ويوتر على الارض .

وقال اهل المدينة كقول ابي حنيفة بذلك^٤ كله الا الوتر فاتهم قالوا: لا بأس بأن يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في الوتر احاديث مختلفة فاختنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض^٥ ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات^٦ سوى الصلوات^٧ الخمس^٨ .

- (١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فردته تصحيحا للعبارة .
- (٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .
- (٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .
- (٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .
- (٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا بمعنى « على » كما يحى . في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف
- (٧ - ٧) ولفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان يكونا بالجمع .

(٨) سيأتي تخريج حديث « إن الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر » وبه وبمثله من الأحاديث استدلت آئمتنا الامام ابو حنيفة وأبو يوسف

و محمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض على لا يكفر جاحده
و يَأْتِمُ أَشَدُّ التَّائِمِ تَارِكُهُ وَلِذَا قَالُوا: أَنَهَا لَا يَصَلِّي فِي السَّفَرِ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ كَالْفَرْضِ
الْقَطْعِيِّ فَانْهَارَتْ شَيْهِنَهُ بِالْفَرْضِ فِي الْعَمَلِ مِنْ بَيْنِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَ صَلَاةِ السَّفَرِ عَلَى
الرَّاحِلَةِ خَارِجَةً عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَقَدْ سَرَدَ الْآثَارُ لِذَلِكَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ بَعْدَهَا وَقَالَ
فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ مِنَ الْمَوْطَأِ بَعْدَ رَوَايَةِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الصَّلَاةِ
عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ وَ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ وَ أَثَرِ أَنَسٍ وَ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ لَا بِأَسَ أَنْ
يَصَلِّي الْمَسَافِرُ عَلَى دَابَّتِهِ تَطَوُّعًا إِيْمَاءً حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ يَجْعَلُ السَّجُودَ اخْفَاضَ مِنَ الرُّكُوعِ
فَأَمَّا الْوُتْرُ وَ الْمَكْتُوبَةُ فَانْهَارَتْ تَصْلِيَانِ عَلَى الْأَرْضِ وَ بِذَلِكَ جَاءَتْ الْآثَارُ قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرْنَا
أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَصِينٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصَلِّي التَّطَوُّعَ عَلَى رَاحِلَتِهِ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ
بِهِ فَإِذَا كَانَتْ الْفَرِيضَةُ أَوْ الْوُتْرُ نَزَلَ فَصَلَّى قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرْنَا عُمَرَ بْنَ ذَرِّ الْهَمْدَانِي عَنْ
مُجَاهِدٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ لَا يَصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا
وَ يَحْيَى اللَّيْلَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ إِنَّمَا كَانَ وَجْهَهُ وَ يَنْزِلُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَيُوتِرُ بِالْأَرْضِ فَإِذَا أَقَامَ
فِي مَنْزِلٍ أَحْيَى اللَّيْلِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرْنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلْيَانَ عَنْ
مُجَاهِدٍ قَالَ: صَحِبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَانَ يَصَلِّي الصَّلَاةَ كُلَّهَا عَلَى بَعِيرِهِ
نَحْوَ الْمَدِينَةِ وَ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً وَ يَجْعَلُ السَّجُودَ اخْفَاضَ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ وَ الْوُتْرَ
فَإِنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ لَهَا فَيَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ حَيْثُ
كَانَ وَجْهَهُ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ وَ يَجْعَلُ السَّجُودَ اخْفَاضَ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرْنَا إِسْمَاعِيلَ
ابْنَ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي هُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ
وَلَا يَضَعُ جَبْهَتَهُ وَلَكِنْ يُشِيرُ لِلرُّكُوعِ وَ السَّجُودِ بِرَأْسِهِ فَإِذَا نَزَلَ أَوْتَرَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرْنَا
عَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْغُبَيْرَةِ الضُّبِّيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ
حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ تَطَوُّعًا يُؤْمِي إِيْمَاءً وَ يَقْرَأُ السُّجْدَةَ وَ يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ وَ الْوُتْرِ، قَالَ مُحَمَّدٌ:
أَخْبَرْنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ صَلًى =

= التطوع فاذا اراد ان يوتر نزل فأوتر - انتهى . وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب الينا ان يصلى على راحلته تطوعا ما بدا له فاذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله ابن عمر رضى الله عنه وهو قول ابي حنيفة والعامه من قهاتنا - انتهى . وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن القرض والوتر على الأرض اوضحه ما رواه الامام ابو حنيفة عن حماد عن مجاهد انه صحب عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يؤمى ايماء الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لها فسأله عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعا حيث كان وجهه يؤمى ايماء هكذا رواه سعيد بن ابى الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما في عقود الجواهر المتينة وهو في جامع المسانيد فهذا ظهر ان اداء الوتر على الأرض فيه الاحتياط لأن مرتبته اعلى من النوافل وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التى فرضيتها ووجوبها بالدليل القطعى ووجوب الوتر بالدليل الظنى فلا يدخل فى الصلوات الخمس حتى تصير ستا وتناقض كما زعم لكون احدهما ظنيا والآخر قطعيا ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدرك وعلم بذلك ان مذهبه فى هذا هو الاحوط وعلم ايضا بذلك ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهدا وإبراهيم النخعى وحماد بن ابى سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على ابي حنيفة وهم قالوا ان الوتر فى السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما فى شرح معانى الآثار للطحاوى وعمدة القارى ونصب الراية وغيرها من الكتب ودلائل وجوب الوتر فى شرح معانى الآثار للطحاوى ونصب الراية وكشف الستر لامام العصر الكشميرى وهاهى ذا فى كتاب الحجة ومع هذا فالعجب من =

= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحلة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس وعلى والحسن البصري ونافع وسالم وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز له ان يوتر عليها - اهـ . وهذا عمر وابن عمر وعروة ومجاهد والنخعي وحامد وابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحلة فإلّا الخصوصية فيه لأبي حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثية التي ذكروها في الكتب وقد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر ويصلي على الأرض فكيف يترك ما ثبت عنده وحديث ابن عمر الذي ذكره هو بمراءى من أئمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوي ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويضع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك - اهـ . قال الطحاوي : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من فعله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر وبكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره اين ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ . ثم ذكر طرقة ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على الراحلة قبل ان يحكم الوتر ويغلق امره ثم احكم بعد ولم يرخص في تركه - اهـ . ثم روى احاديث وجوبه فراجعه وبالجملة يصلي الوتر قبل التاكيد على الراحلة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، وفي عقود الجواهر و يجمع بينهما ان الوتر على الراحلة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان القرض يصلي على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ . ولأن فرضيته بمعنى القرض المعلى وهو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق وأنت عليم بأن الحافظ يقدم على الميبح وقت الاختلاف فا قال الامام ابو حنيفة =

فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة.^١
و رووا في ذلك حديثا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله قد زادكم صلاة يعنى الوتر^٢، فإذا شددت الفقهاء

= ومعه المذكورون هو الأوثق الأحوط وهذا كله على سبيل إرخاء العنان وإلا ففي سند الحديث الأول ابن عجلان لم يحتج به مسلم وإنما أورده مسلم في المتابعات وهو في حديث نافع يضطرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع أنه يعارضه حديث حنظلة كما سبق وفي أثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي أثر علي رضي الله عنه ثوير وهو ركن من أركان الكذب عند الثوري وفي أثر الحسن أشعث ابن سوار والكلام فيه معروف وفي أثر سالم ابن أبي رواد وهو معروف وقد صلى موسى بن عقبة على الأرض وفي موازيهم عمر و ابن عمر و محمد بن سيرين و مجاهد والنخعي وعروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم في المسألة الاجتهادية فنحن رجال وهم رجال - هذا والله تعالى اعلم .

(١) وفيه رد على ابن أبي شيبة في مسألة الحادى والتسعين من كتاب الرد في وجوب الوتر أو رد فيها الآثار كلها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على الامام أبي حنيفة ويقول وذكر أن أبا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ . ولم يذر ما الفرق بين الفرض العملى الذى هو الوجوب الظنى الذى يقول به أبو حنيفة والفرض القطعى الذى ثبت بالقطعيات ومن لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه وآفته من الفهم السقيم والفقه فقه أبى حنيفة وكلهم عيال عليه .

(٢) روى من حديث ثمانية من أصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن حذافة وعمر بن العاص وعقبة بن عامر و ابن عباس و أبى بصرة الغفارى وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده و ابن عمر و أبى سعيد الخدرى لحديث خارجة رواه أبو داود والترمذى و ابن ماجه والحاكم فى المستدرک وأحمد فى مسنده والدارقطنى فى سننه والطبرانى =

في امر^١ نخذ بأوثقها اذا^٢ اختلفت فيه الأحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان ينزل بالأرض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر.

اخبرنا ابو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصري^٣ قال

= في معجمه وابن عدى في كامله والبيهقي في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث ابي بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب اخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الخدرى رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين باسناد حسن وقد استدل معاذ بمحدث الزيادة على وجوب الوتر باسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن احمد في مسنده اييه والنفصيل في نصب الراية والدراية والجواهر النقي على البيهقي والطحاوي وفتح القدير وعمدة القارى والبنية ومجمع الزوائد وسنن البيهقي ولامام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشميري رحمه الله رسالة حافلة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للحدث من الاطلاع عليها.

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فأخذ بأوثقها ، والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح » نخذ امر من الأخذ .

(٢) وكان في الأصل « وإذا » بزيادة الواو .

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم » وهو ابن عدى فصحف « عن » وصار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النساخ ، وأبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن عليّة من شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =

حدثنا عبد الله بن عون قال: سألت القاسم أياً وتر الرجل على راحلته؟ قال زعموا إن عمر رضي الله عنه كان يوتر بالأرض.

أخبرنا أبو حنيفة عن حصين^١ قال كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يصلي التطوع على راحلته إيماءً أينما توجهت به فإذا كانت الفريضة أو الوتر نزل^٢ ف صلى.

أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد إن ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين^٣ لا يصلي قبلها ولا بعدها ويحيي الليل على ظهر البعير أينما كان وجهه وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض فإذا أقام ليلة في منزل أحيي الليل.

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد بن أبي سليمان عن مجاهد قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة يؤم برأسه ويجعل السجود أخفض من الركوع

= إبراهيم البصري من الاقران كلاهما من رواية ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وإن لم أر من صرح بهذا وابن عليه وابن أبي عدي من فضلاء الرواة روى لهما أصحاب الصحاح الستة، وهذا الأثر رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن عون قال: سألت القاسم عن رجل يوتر على راحلته فقال زعموا إن عمر كان يوتر بالأرض - اهـ (من كره الوتر على الراحلة ق ١٧٦ / ٢) . ف

(١) هو « حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي » و « حصين » مصغراً .

(٢) كذا في الأصل « فنزل » ولعل الصواب « نزل » .

(٣) هكذا في الأصل ، وفي موطأ محمد « على الركعتين » .

(٤) هكذا في الأصل والموطأ ، ولعل الصواب « الصلوات » بالجمع .

[إلا المكتوبة و الوتر فانه كان ينزل لها فسألته عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله حيث كان وجهه يؤم برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع -^١].

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني^٢ هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي الصلاة^٣ كلها على بغيره [يركع و-^٤] يسجد حيث توجهت ولا يضع على ظهر^٥ راحلته جبهته ولكنه يشير للركوع^٦ و السجود برأسه فاذا نزل اوتر.

اخبرنا خالد بن عبد الله^٧ عن المغيرة [الضبي -^٨] عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤم ايماء و يقرأ السجدة فيؤم و ينزل للمكتوبة [و الوتر -^٩].

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد.
- (٢) كذا في الاصل و كذا في الموطأ، وفي الهندية «عن هشام»، وهو من تصرفات الناسخ.
- (٣) ليس في الموطأ «الصلاة كلها» بل فيه «كان يصلي على ظهر راحلته».
- (٤) سقط ما بين المربعين من الاصل بقريضة «ويسجد» وليس في الموطأ ايضا ولا بد منه.
- (٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا «ولا يضع جبهته ولكن يشير - الخ».
- (٦) وكان في الاصل «بالركوع»، وفي الموطأ «للكوع»، وهو الاولى فأثبتناه هنا.
- (٧) هو الواسطي جزما لاما يفهم من التردد فيه من التعليق المجد.
- (٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.
- (٩) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وإنما زدته من الموطأ.

أخبرنا الفضيل^١ بن غزوان عن نافع عن^٢ ابن عمر قال: كان أينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر.

باب [عدد-٢] الوتر^٣

قال أبو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة. وقال بعض أهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصلى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا أيضاً عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة.

وقال بعضهم: ومن قال ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله ليس ينبغي أن يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث إلا أنه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب إلينا أن لا يزداد في الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام.

(١) وفي الموطأ «الفضل» وهو خطأ.

(٢) هكذا في الأصل والموطأ، والظاهر أن الصواب «ان ابن عمر» والعلم عند الله.

(٣) لفظ العدد ساقط من الأصل، موجود في الهندية وهو لا بد منه تدل عليه مسائل الباب. ف.

(٤) هذا الباب في الأصل بعد «باب وقت الصلاة إذا أراد السفر» لكنني ألحقته بباب «النزول على الأرض للوتر حتى يسهل على الناظر» فتنبه له.

وقال محمد [بن الحسن - ١] لئن كان لا يستقيم ان يوتر بركة الا ان يكون قبلها شفع ما ينبغي له ان يسلم بين ذلك لأن السلام قطع للصلاة فن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً .
وما القول في هذا الا احد القولين [لما - ٢] ما قال اهل العراق ورووه عن عبد الله بن مسعود انه قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الامام في هذا الكتاب ، اعلم ان الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات او واحدة وكذا آثار الصحابة رضي الله عنهم فأخذ آتينا بما هو الأحوط والأوثق في الباب من ان الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع والواحدة كما في حديث عائشة رضي الله عنها باسناد صحيح في المستدرک وعنه اكثر الصحابة كما في كتب الحديث وبعد احاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا ان الفصل بسلام والایثار بركعة بما قد نسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل وبحديث النهي عن البتراء فاقال ابن ابی شبة في الثامن والتسعين من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يوتر بركعة - اهـ . لا يلتفت اليه لأنه معه الأحاديث و آثار الصحابة و جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) قوله « لئن » شرط و جزاؤه قوله « ما ينبغي » و « ما » نافية لا موصولة كما زعم .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه يدل عليه سياق العبارة .

(٤) يأتي باسناده في هذا الباب وأخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠ قال محمد : اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابی عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛ قال محمد : حدثنا ابو معاوية المكفوف عن الأصم عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب ؛ قال محمد : اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : الوتر كصلاة المغرب - اهـ . وقال في باب صلاة =

او يكون القول ما صنع^١ عثمان بن عفان وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنهما
انهما كانا يوتران بركة .

وقد^٢ اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن
ابى سعيد المقبرى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين
رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رمضان ؟
ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد فى شهر^٣ رمضان ولا غيره
على احدى عشرة ركعة : يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى
اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ؛ قالت فقلت : يا رسول الله !
أتنام قبل ان توتر ؟ فقال : يا عائشة ! ان عيني تامان^٤ ولا ينام قلبي - فقد^٥

= المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧ ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال : صلاة المغرب وتر صلاة النهار ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ وينبى لمن جعل المغرب
وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر : ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليم
كما لا يفصل فى المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويعارضه ما يأتى فى الباب عن ابن مسعود رضى الله عنه ما اجزأت ركعة قط .
(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد فى باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢ ؛ و أخرجه
البخارى ومسلم وغيرهما وفى لفظ لهما : كان يصلى من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة
ويركع ركعتي الفجر فلك ثلاث عشرة ركعة ؛ وفى رواية عنها قالت : كان صلى الله
عليه وآله وسلم يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين
خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى فى باب ما يقرأ فى ركعتي الفجر .

(٣) لفظ « شهر » ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ « يا عائشة عيناى تامان » .

(٥) و كان فى الاصل « وقد » والصواب « فقد » يقتضيه السياق .

ذكرت عائشة رضي الله عنها انه كان يصلي ثلاثاً^١ ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره . فينبغي لمن ذكر السلام ان يأتي عليه بـرهان وإلا فالأمر على جملة^٢ وقد كان ما^٣ يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبد الله بن مسعود .

وقد جاء في الحديث : المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل ، فعلينا ان الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث .

وقال مالك بن انس : ومن اخذ بقوله ليس العمل عندنا على ان يوتر بواحدة ليس قبلها شفع للقيم فأما المسافر فلا نرى به بأساً ان يوتر بواحدة .

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي انه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في زكعتي الوتر او لا يسلم الا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الأولى : بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد - الحديث ، دليل واضح على ان الوتر ثلاث ركعات لا غير ؛ وفيه رد على ابن ابي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب الى ابي حنيفة انه قال : لا يجزئه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين ان الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه اكثر جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) اى فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل .

(٣) حرف « ما » أما زائدة من الناسخ فلا اشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله « وتره » اى من وتره بركعة - تدبر ، وقوله « يعاب » على معناه الحقيقي .
(٤) هكذا في الأصل ، وتأمل فيه هكذا لفظ الأثر او غيره .

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة و ج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولعله رواية اخرى عن مالك - تأمل .

و^١ قال محمد بن الحسن: وكيف افرق المسافر في هذا والمقيم أ يذبح للمسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة .
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عندهم في ذلك اثر وما هو الا رأى^٢ .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى صلاة^٣ ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام .
وقال اهل المدينة: يقضى الوتر ما لم يصل^٤ الفجر فاذا صليت^٥ الصبح فلا وتر، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: يقضى الوتر ما لم يصل الفجر، وكان من يقول ذلك مالك ابن انس ومن قال بقوله [قال محمد-^٦] وفي هذا^٧ وفي الوتر الثلاث آثار .
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة^٨ بن عبد الرحمن قال: قلت لابن عمر:

- (١) الواو قبل «قال» ساقط من الأصول، وإنما زدناه حسب عادة المصنف .
- (٢) وكان في الأصل «الصلاة» والصواب «صلاة» منكرًا .
- (٣) وكان في الأصل «لم يصل الفجر» .
- (٤) هكذا في الأصول، ولعله «صلى الصبح» والخطاب لا يناسب لأن قبله «يقضى» و«لم يصل» من الغيبة والمؤنث لا يناسب لفظ «الصبح» الا ان يكون المراد به «صلاة الصبح» والصيغ كلها مجهولة .
- (٥) ما بين المربعين زيادة منى على دأبه والأوجه عندي انه سقط .
- (٦) اى في وجوب القضاء وإن طال الزمن .
- (٧) وكان في الأصل «عروة بن عبد الرحمن» وهو غلط والصواب «وبرة بن عبد الرحمن» وهو المسلى ابو خزيمه او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن ابن عمر وعنه مسعر بن كدام، والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =

أوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم تصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ فقال: فله.

أخبرنا إسماعيل^١ بن إبراهيم البصري عن أيوب السخيتاني قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة أخرى.

و أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا أدرى أى شيء كانت المسألة.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال أخبرنا نعيم بن حكيم^٢ عن أبي مریم قال: شهدت علي بن أبي طالب رضى الله عنه فأتاه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر أو نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام أو نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر^٣.

أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني ابن طاوس قال: تصلى الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أباً مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - اهـ.

(١) هو ابن عليّ أبو بشر البصري، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضاً.

(٢) هو المدائني أخو عبد الملك روى عن أبي مریم الثقفى ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والعجلي وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات - ج ١٠ ص ٤٥٨ من التهذيب. (٣) هو الثقفى المدائني اسمه قيس كما في ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعاً أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري رواه الخمسة إلا النسائي ورواه البيهقي أيضاً في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر - انتهى.

أخبرنا إسماعيل بن عياش^١ قال حدثني ليث بن أبي سليم قال: سمعت عطاء و طاوسا و مجاهدا و الحسن البصري و سعيد بن جبير يقولون في رجل نسي الوتر أو نام عنه ليوتر وإن أدركه مطلع الشمس .

أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تدع و ترك ولو بنصف النهار .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر^٢ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات تطوعا و ثلاث ركعات الوتر و ركعتين بعد الوتر^٣ او ركعتي الفجر .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب أني تركت الوتر بثلاث و أن لي حمر النعم .

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث كثلاث المغرب .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « عياض » وهو تصحيف، والصواب بالشين كما هو في الأصل؛ وإسماعيل بن عياش حافظ مشهور امام أهل الشام و شيخ الامام محمد يروى عن ليث بن أبي سليم و طبقته .

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر فالحديث مرسل وهو مروي عن عائشة رواه الشيخان و أبو داود وغيرهم و من حديث ابن عباس أيضا .

(٣) قوله « و ركعتين بعد الوتر » ليس في الموطأ وفيه « و ركعتي الفجر » .

(٤) هذه الآثار كلها أخرجه الإمام محمد في باب السلام في الوتر من الموطأ .

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و اسمه كنيته و اختلفوا في سمائه من أبيه و اضطربوا فيه كوفي ثقة من كبار التابعين و هو بضم العين مصغرا .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك^١ بن الحارث عن عبد الرحمن^٢ بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب .
أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم^٣ عن ليث^٤ عن عطاء^٥ قال قال ابن عباس :
[الوتر كصلاة المغرب - ^٦] .

وأخبرنا يعقوب بن إبراهيم^٧ قال أخبرنا حصين^٨ عن إبراهيم^٩ عن ابن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .
أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي حمزة^{١٠} عن إبراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي أبو بكر الكوفي أخو الأسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو أبو بشر البصري المعروف بابن عليّة كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل اللكنوي في تعيينه في التعليق الممجّد على موطأ محمد قال : والظاهر أن المذكور ههنا اسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . وعندى هو غير ظاهر ومن كان هاهنا لم يذكره ولم يذهب إليه ذهن الفاضل وهو ابن عليّة جزماً وقطاً .
(٤) هو ليث بن أبي سليم مشهور .

(٥) هو ابن أبي رباح المكي .

(٦) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل و زيد من الموطأ .

(٧) هو الإمام أبو يوسف القاضي ثقة

(٨) هو ابن عبد الرحمن ، وقد وقع في الموطأ « حصين بن إبراهيم » وهو خطأ مصحف « ابن » من « عن » و ما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور بجلالته و الارسال يدفعه ما بعده من الأثر يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو أبو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون و هو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: اهون^١ ما يكون الوتر ثلاث ركعات .

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة^٢ ابن أوفى عن سعد^٣ بن هشام عن عائشة^٤ أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر ان ههنا من هو من الذين يكنى بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق الممجّد على موطأ الامام محمد .

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي .

(٢) هكذا في التهذيب، وفي الموطأ « زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ .

(٣) هذا هو الصحيح، وفي الموطأ « سعيد » وهو خطأ، والحديث أخرجه النسائي في سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه، وتابع محمدا عن سعيد بشر بن الفضل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه ويزيد بن زريع عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والطحاوي وعبد الوهاب ابن عطاء عند البيهقي وكلهم رَوَوْه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء اصحابه، قال النووي في شرح المهذب كما في تعليق نصب الراية رَوَاهُ النسائي باسناد حسن والبيهقي في السنن الكبير باسناد صحيح - انتهى .

(٤) وفي الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي الوتر ثم قال كذا رَوَاهُ عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن الفضل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى فقال البيهقي في المعرفة كذا رَوَاهُ عبد الوهاب ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما رواية عبدة فأخرجها ابن أبي شيبة فقال^{١٥} عدة عن سعيد عن قتادة فذكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر^١.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة إذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه ثم ركع.

وقال أهل المدينة: لا قنوت في صلاة الوتر.

وقال^٢ محمد بن الحسن: قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وعن غيره وما نعلم أحدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير^٣ ابن عمر

= مثل ذلك وأما رواية ابن بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى. وفي نصب الراية قلت أخرجه النسائي في سننه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر - انتهى. ورواه الحاكم في المستدرک وقال: أنه صحيح على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه ولفظه: قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن - اه. وفي لفظ: كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر - انتهى. (١) بهذا اللفظ ذكره الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وابن المهام في فتح القدير والعيني في البناية والمرتضى الزبيدي في عقود الجواهر وبهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرک المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى. وهذه الأحاديث والآثار دلائل أيضا على وجوب الوتر كما لا يخفى على أهل العقل إذا لم يتحلوا بحيلة التحصب والعناد - والله يعلم المفسد من المصلح وهو عليم بذات الصدور.

(٢) هذه العبارة كانت بعد اثر « إسرائيل » قدّمها وصلتها بقوله « وقال أهل المدينة » على دأبه في الكتاب.

(٣) وكان في الأصل « عن ابن عمر » وهو تصحيف، والصواب « غير ابن عمر » رضى الله عنها - تأمل.

وقد ^١ بلغنا انه كان يقنت اذا مضى النصف من رمضان وفي ذلك آثار ،
قال محمد بن الحسن ^٢ رحمه الله : اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا
منصور عن ابراهيم قال : اذا ختمت السورة فكبر ثم اذا اردت ان
تركع فكبر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي [انه قال - ^٣] : ان القنوت
واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع وإذا اردت ان تقنت فكبر
وإذا اردت ان تركع فكبر ايضا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم [و - ^٤] حدثني ايوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية
الجبلي عن حماد عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في الوتر إلا في النصف من رمضان
- انتهى . وفي الباب عن ابي بن كعب وفي اسناده مجهول ، وأثر الحسن عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه والحسن لم يدرك عمر لأنه ولد لستين بقيتا من خلافة وأثر الحارث عن
علي رضي الله عنه والحارث مكشوف الحال ، وأثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن
الحسن عن علي رضي الله عنه والحكم مضطرب منكر الحديث ليس بثقة ليس بشيء . و قتادة
مدلس وقد ضعف ، والخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور والأصح عدمه ، وقد روى
عن عمر و علي رضي الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا
عبد الله بن غنام ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد
ابن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعلي يقولون : قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك - انتهى . وفي ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الاثر فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .

عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان يقنت السنة كلها في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني أيوب بن مسكين عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ستة أشهر فكان يقنت في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا الثقة^٢ من أصحابنا قال أخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف^٣ قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال : بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ققام من الليل فصلى ركعتين^٤ ثم قام^٥ فأوتر فقراً بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ثم ركع وسجد ثم قام فقراً بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ثم ركع وسجد وقام فقراً بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم قنت ودعا ثم ركع .

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي قال حدثنا عبد الرحمن^٦ بن الأسود عن الأسود أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان لا يقنت في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر بهذا الاسناد أن بين أيوب بن مسكين وبين الإمام محمد واسطة محمد بن يزيد فله سقط من السند الأول - والله أعلم .

(٢) المراد به « يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف رحمه الله » - كذا قالوا .

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ بهذا الاسناد بلفظ قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى . وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوي .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ركعتين ركعتين » بال تكرار .

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر .

(٦) وفي الأصل « عبد الله بن الأسود » وهو تصحيف ، وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي .

[شيء من -^١] الصلوات إلا في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا محل^٢ بن محرز الضبي قال قلت لأبراهيم النخعي : ما تقول^٣ في الوتر قال :
في الركعتين الأولين سورتين [من -^٤] أي القرآن شئت وفي الثالثة
آمن الرسول إلى آخر البقرة وقل هو الله أحد ثم تقول الله أكبر وترفع
يديك قليلا . قلت : فهل في القنوت كلام مؤقت ؟ قال : لا ، ولكن^٥ تحمد الله
وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . أخبرنا مسعر بن
كدام عن عمرو بن مرة عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أنه قنت^٦

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي
وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شيء من الصلوات إلا الوتر فإنه كان يقنت قبل الركعة .

(٢) وكان في الأصل « علي بن محرز » ولم أجده في التهذيب ولا في الميزان ولا في التعجيل
واللسان وهو تصحيف ، والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٥ من الموطأ في
بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ما أقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولكن » وله معنى أيضا - تدبر .

(٦) وفي الباب أحاديث مرفوعة من حديث أبي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه
حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا مخلد بن يزيد عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن
عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يوتر فيقنت قبل الركوع - اهـ . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث
يقراً في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل
هو الله أحد ويقنت قبل الركوع - اهـ . ورواه أبو داود بإسناد آخر من طريق =

في الوتر قبل الركعة^١ .

باب الضحك في الصلاة^٢

وقال^٣ أبو حنيفة رحمه الله : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر^٤

= حفص بن غياث ورواه الذارقطني والبيهقي والطحاوي ومن حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال : اوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فقت فيها قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قمت في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجوهر النقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - اهـ .

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - اهـ . وهذا سند صحيح على شرط مسلم . وفي الاشراف لابن المنذر روي عن عمرو بن علي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق - قاله في الجوهر النقي .

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد « باب الوتر في السفر » فأخرته من ابواب الوتر كلها - فتنه .

(٣) كذا في الأصل . « وقال » بالواو والمناسب « قال » بلا واو على دأبه في ابتداء الباب ، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا ولعل هذا من الناسخين .

(٤) وكان في الأصل « كثر » بالثاء المثلثة وهو مصحف من « كثر » بالتين المعجمة وهو الصواب .

يمضي على صلاته وقد أساء في تعمد ذلك و إن قهقه في صلاته أعاد الوضوء
والصلاة جميعاً لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيخالط الصلاة وهو حدث في
الصلاة ينقض الوضوء وليس بحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .
وقال أهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام
الذي ينقض ولا يعاد منها الوضوء . .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال
أهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس ينبغي الا ان ينقاد للآثار^١ .
أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله^٢ عن نافع
عن ابن عمر قال : اذا قهقه الرجل في صلاته أعاد الوضوء والصلاة .
أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور^٣ بن زاذان عن الحسن البصري^٤

(١) فيه رد بليغ على من تفوه بأن الأحاف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في
قول الإمام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الآثار فان القياس في مقابلة
النص مردود والالتقياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحمصي من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطي أبو المغيرة الثقفي .

(٤) الحديث رواه الدارقطني في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهني
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطني وهم
أبو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد ومعبد هذا
لا صحة له ويقال انه أول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن
ابن سيرين غيلان بن جامع وهشيم بن بشير وهما أحفظ من أبي حنيفة للاسناد ثم أخرجه
كذلك وقال ابن عدى لم يقل في اسناده عن معبد الا أبو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا
ابن حماد وكان يميل الى أبي حنيفة هو معبد بن هوزة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

= ابن هوزة انصارى وهذا جهن - انتهى . قال ابن المهام في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا الذى لا حجة له هو معبد البصرى الجهنى الذى كان الحسن يقول فيه اياكم ومعبدا فانه ضال ومضل ومعبد هذا هو الخزاعى كما هو مصرح فى مسند ابى حنيفة ولا شك فى صحبته ذكره ابن منده وأبو نعيم فى الصحابة - انتهى . وفى الجوهر التقي وفى مسند ابى حنيفة رواية ثلاثة عنه رواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسل (قلت وهكذا رواه الامام محمد فى كتاب الآثار عنه) ورواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صبيح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله (قلت وهكذا رواه الامام ابو يوسف عنه فى كتاب الآثار وهو من رقة (١٣٥) منه ص ٢٨) ورواه مكى بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وليس فى شيء منها انه الجهنى والطريقة الثالثة جيدة متصلة وفى مغرقة الصحابة لابن منده معبد بن ابى معبد وهو ابن ام معبد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبي صلى الله عليه وسلم بنجاء ام معبد وانه بعث معبدا وهو صغير الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابى معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من فهمه فى صلاته اعاد الوضوء والصلاة ، ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابى حنيفة ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضى واسد بن عمرو وغيرهما ، فظهر بهذا ان معبدا المذكور فى هذا الحديث ليس هو الذى تكلم فى القدر كما زعم الديهقي (قلت والدازقطنى ومن تبعهما بعدهما فى ذلك) ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهنى المتكلم فى القدر فلا نسلم انه لا حجة له . ففى كتاب الاستيعاب ذكره الواقدى فى الصحابة وقال اسلم قديما وهو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح وقال ابو احمد فى الكنى وابن ابى حاتم كلاهما : له حجة ، وذكر ابن حزم انه روى مرسل عن الحسن عن معبد بن صبيح ايضا ثم للحسن فى هذا الحديث رواية =

كتاب الحجّة (باب الضحك في الصلاة) للإمام محمد الشيباني

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بينما هو في الصلاة اذ اقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقوم في صلاة الفجر فوقع في زية^١ فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال: من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال: يعيد الوضوء والصلاة ويستغفر ربه فانه اشد الحديث.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: لا يقطع التبسم ولا الكشرا^٢ الصلاة ولا الوضوء ولكن اذا قهقهه فليعد الوضوء فانه اشد الحديث.

اخبرنا ابو معاوية^٣ الكوفي عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال: كان

= اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدى من طريق بقية عن محمد الخزازى وهو ابن راشد عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة: اعد وضوءك؛ وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا أورد في الحديث منه، وذكره الديلمي في الخلافيات من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى؛ فبطل ما قال الدارقطني. وللبيضاوي موضع آخر - تأمل فيه.

(١) الزية: حفرة تحفر للسبع في علو من الأرض لا يبلغه الا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق. وفي المغوب: الزية: حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب او الأسد وزباها اتخذها، وفي حديث الأعرابي تردى في زية اى ركية - انتهى.

(٢) بالكاف والشين المعجمة وهو التبسم؛ لا بالثاء.

(٣) وهو أبو معاوية المكفوف الذي تقدم مرارا وهو الكوفي.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم فجاء رجل مكفوف البصر فوقعت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة^١.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم أنه كان يقول القهقهة في الصلاة أكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة.

أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [أبي -^٢] عن سعيد بن جبير قال: إذا قهقه الرجل في الصلاة أتقصت صلاته وطهوره جميعا.

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه، وراجع لذلك الجوهر النقي فيه تفصيل، وحديث القهقهة روى مسندا ومرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيق وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه، ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالتحديث، ومن حديث أنس أخرجه الدارقطني والبيهقي، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني أيضا، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا، ومن حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن معبد الجهني وعن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع إلى المحلى أيضا في هذا البحث.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ وج ٢ ص ١٦ من التهذيب؛ وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩.

باب ركعتي الفجر

[قال أبو حنيفة رضي الله عنه - ١] ينبغي للرجل إذا طلع الفجر أن يصلي ركعتين قبل أن يصلي الفجر فإن لم يصلهما ٢ فليس ٣ عليه أن يقضيهما ٤ .
وقال أهل المدينة : يقضيهما ٥ إذا طلعت الشمس .

وقال محمد بن الحسن : يأمرهم بقضاء ركعتي الفجر وينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر وأوجبهما ٦ عند المسلمين وعند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر وإنما هما ٧ تطوع ولم تقض صلاة الوتر .
وقد قال بغض الفقهاء فيما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله ٨ قد زادكم صلاة يعني صلاة الوتر ، تشديدا منهم لصلاة الوتر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) كذا في الأصل « لم يصلهما - يقضيهما - أوجبها » بالثنية وهو الصواب ، وفي الهندية كلها بضمير التانيث « لم يصلها - يقضيا - أوجبها » وهو تصحيف .

(٣) يعني لازما ومؤكدا كما كان قبل أداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدتين مثل نوافل أخرى وصارتا مباحتي الأصل وعن أبي هريرة مرفوعا عند الديهقي في السنن : من لم يصل ركعتي الفجر فليصل إذا طلعت الشمس - اهـ . مع حديث قيس بن عمر وعنده أبي داود قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الصبح ركعتان ، فقال الرجل : لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم فيه أبو داود وفي رواية فلا إذن والتعارض المرجع إليه التساقط - تدبر .

(٤) وكان في الأصل « هو » ، والصواب « هما » ضمير المتني .

(٥) الحديث قد سبق في أبواب الوتر وهو عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجّة (باب ركعتي الفجر) للإمام محمد الشيباني

وكراهة منهم لتركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيهما^١ جميعا انها تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع^٢ ما قد جاء

= وسلم مستشرا فقال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر، ورواه اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد: هي خير لكم من حر النعم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن خذافة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر. وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الحنظري رواه الطبراني في مسند الساميين؛ وقد سبق فيما تقدم من الأبواب قال ابن القيم في ج ٤ ص ١١١ من بدائع الفوائد في الرحل يترك الوتر متعمدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متعمدا - اهـ. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لأن ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر وانما اجزنا الوتر لتأكده - اهـ. وفي طبقات الخنابلة ص ٢٥ سئل احمد عن الوتر اذا فات قال: يعيد قل ان يصلي الغداة - اهـ. وقال في الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اهـ. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء؛ اهـ - كذا في تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العصري الى رسالتي الاسعاف في اقوال صاحب الانصاف هي مطبوعة في بلاد الهند.

(١) كذا في الأصل، والصواب « اللتان ».

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية « فيها ».

(٣) وكان في الأصل « معها » والصواب « مع ما » كما كنته او يكون حق العبارة هكذا « تقضيان بعد طلوع الشمس معها » - تدبر.

في ذلك من الآثار

(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة التعريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتتا بدون الفرض وجوبا ولو لما إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما مضى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الإلزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر وأخذ أداء ركعتي الفجر مع أن الوتر أو كد أو وجب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكّدات الأداء في ركعتي الفجر أيضا وحديث أبي هريرة عند البيهقي رفعه من لم يصل ركعتي الغداة - وفي رواية: الفجر - فليصل إذا طلعت الشمس انتهى - مع حديث الذي صلاهما قبل الطلوع فسكت فيه صلى الله عليه وسلم أو قال فلا إذن - فراجع كتب الحديث. وقد صح قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلا بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس كما في الصحاح الستة وغيرهما من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصلتنيهما الآن فسكت أو فلم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا إذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المتواترة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلين وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فإنه ضعيف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه لحديثه هذا =

كتاب الحجّة (باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيبانى

باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : من صلى صلاة^١ فى بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الأولى هى الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغى [لرجل -^٢] ان يدخل فى تطوع وهى وتر لأن التطوع^٣ شفع^٤ كله .

= لا يعارض احاديث النهى اصلا فن قضاها قضاها بعد طلوع الشمس كما فى كتب الفقه و من ههنا سقط ما فى مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن ابى شبة قضاء سنة الفجر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس و آثارا عن التابعين ثم قال وذكر ان ابا حنيفة قال ليس عليه ان يقضيها - اه : لأن الامام لم يقل به مطلقا بل قال بقضائهما مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس ايضا كما هو مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما والقاسم اخرج عنهما ابن ابى شبة فى ذلك الباب والكلام فى القضاء بدون الفرض قبل الطلوع وفى سند حديثه سعد بن سعيد ضعيف ومن هو أوثق وأضبط رواه مرسلا ومع هذا لا يعارض احاديث النهى فما قال به ابو حنيفة ثابت بالأحاديث الصحيحة وما لم يثبت بها لم يقل به ومعه الصحابة والتابعون فى ذلك فأين الاعتراض والالزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من يزعمون المعاندون - والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

(١) وكان فى الأصل « الصلاة » بالتعريف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفى شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٤٦ و عال محمد بن الحسن (فى موطنه) عدم اعادة المغرب بأن الاعادة نافذة ولا تكون النافذة وترا قال ابو عمر : هذه العلة احسن من تعليل مالك - اه٣ . وهو فاته اذا اعادها كانت شفعا (موطأ مالك) فبنا فى ما مر انها وتر صلاة النهار - اه٣ .

(٤) لحديث الفضل بن العباس عند البيهقى رفعه الصلاة مثنى مثنى تشهد فى كل ركعتين =

كتاب الحجة (باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيبانى

و كان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر ولا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس^١ يعنى التطوع وهذا تطوع .
[و-^٢] قال، اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة واما^٣
ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلى مع الامام من قد صلى فى بيته .

وقال محمد بن الحسن : قد روى فقيه أهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى
= ثم تضرع وتخشع وتمسكن وترفع يديك - الحديث ، ولحديث عبد الله بن الحارث
عن المطلب رفعه الصلاة مثنى مثنى وتشهد فى كل ركعتين الحديث وحديث ابن عمر فى
الصباح صلاة الليل مثنى مثنى ومن طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا
عند اليهقى فى السنن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وابن معين يضعف حديث الأزدي
ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا
فيه النهار وذكر ابن عبد البر حديث الأزدي فى التمهيد ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل
احد عن ابن عمر وغيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا
فلا بأس ، فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلى اربعا بالنهار وقال نافع : أما نحن فنصلى
اربعا بالنهار - كذا فى الجوهر النقي

(١) رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس به مرفوعا وحديث ابن هريرة رواه الشيخان
وهو فى موطأ محمد ايضا وفى الباب عن ابن سعيد اخرجه ايضا فى الصحيح .

(٢) زيادة الواو منى على دأب الكتاب .

(٣) وكان فى الأصل « فأما » بالفاء والسياق يقتضى الواو .

كتاب الحجّة (باب الذى يصلّى فى بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيبانى

المغرب او ' الصبح ثم ادركهما^٢ فلا يعيد لهما غير ما^٣ قد صلاهما فكيف تركوا حديث ' عبد الله فى صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعروف فى ايدى الفقهاء انه^٤ نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

- (١) وكان فى الأصل « و » ، وفى الموطأ « او » وهو الصواب .
- (٢) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « ادركها » وهو تصحيف .
- (٣-٣) هكذا هو فى الموطأ ، وكان فى الأصل « فلا يعيد لهما غيرهما » .
- (٤) لفظ « حديث » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه حسب اقتضاء السياق - والله اعلم .
- (٥) قال الزرقانى فى ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ وقال ابو حنيفة : لا يعيد الصبح ولا العصر ولا المغرب ، وقال محمد بن الحسن : لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز ولا تكون النافلة وترا وأجابوا من حديث ابى داود بمعارضته بخبر النهى والمنايع مقدم وبمحملة على ما قبل النهى جمعا بين الأدلة - انتهى . فسقط ما فى مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد لابن ابى شية وههنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطنى كما فى فتح القدير : ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا صليت فى اهلك ثم ادركت فصلها الا الفجر والمغرب - اهـ . فبعدم اعادة الفجر والمغرب قال ابن عمر والحسن والنخعى والثورى والأوزاعى وابو يوسف ومحمد وغيرهم كما فى هذه الآثار وغيرها كما فى الطحاوى والمجوهز النقى ونصب الراية وفتح القدير وغيرها وابن ابى شية يذكر ابا حنيفة فقط فى مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد فى اقتداء المتفعل بالإمام فى الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن ابيه ومجمن الدبلى حيث يقول وذكر ان ابا حنيفة قال : لا تعاد الفجر - اهـ . والحال عنده لا تعاد العصر والمغرب والفجر ومعه ادلة حديثية وجماعة من الصحابة والتابعين وأهل عصره وأحاديث النهى عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر فهو ليس بمتفرد فى ذلك ولا بمخالف للأحاديث فى =

كتاب الحجة (باب الذى يفوته بعض الصلاة) للإمام محمد الشيبانى

تطلع الشمس وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس^١.
قال محمد بن الحسن وأخبرنا سعيد بن ابى^٢ عروبة قال : سمعت الحسن
البصرى فى الرجل يصلى وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت
الا العصر^٣ والغداة .

باب الذى يفوته بعض الصلاة .

قال ابو حنيفة فى من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان
لا يركع حتى يصل^٤ الصف وان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر وركع
= قصر ابن ابى شيبة على الفجر تقصير شديد و قصور مديد او لم ينظر . وطأ محمد
وكتاب الحجة وكتاب الآثار له قط حتى تبين لابن ابى شيبة حقيقة الحال لكن التعصب
يلقى الستر على الحق .

(١) أخرجه الامام محمد من حديث ابى هريرة فى جامع الأحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن ابى هريرة قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه واما الصلاتان فالصلاة بعد العصر
حتى تغرب الشمس والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وهو عند الأئمة الستة وفى
الباب عن غيره ايضا - راجع نصب الراية وغيره .

(٢) وكان فى الأصل « سعيد بن عروبة » ولا بد من زيادة « ابى » قبل « عروبة » وهو
من رجال الستة ، مات سنة ست وخمسين ومائة او سنة سبع وخمسين ومائة كما فى التهذيب .
(٣) وراجع باب الرجل يصلى المكتوبة فى بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥
وباب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ وسنن البيهقى والجوهر النقى والطحاوى
وغيرها .

(٤) نسخة فى الأصل ، وفى الهندية « حتى يصلى » وهو مصحف .

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها^١ اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دبّ حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدبّ^٢ راکعا فانه احب اليّنا ان لا يركع و ان يمشى على حاله حتى يدخل الصف .
و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه وكذلك بلغنا^٣ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اخبرنا بذلك^٤ المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابي بكرة انه^٥ ركع دون الصف^٦ ثم وصل الصف^٧ ، فلما قضى^٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته ذكر له ذلك فقال له^٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا ولا تعد .

(١) و كان في الأصل « بسجودهما » وهو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) اللاغ هذا اسنده بعده .

(٤) اخرجه بهذا الاسناد في باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ وفي باب من سبق بشيء من صلاته في كتاب الآثار ص ٢٣ ، وفي الموطأ « حدثنا المبارك ابن فضالة » ، وفي كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا في كتاب الآثار ، وفي الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » وليس يصواب .

(٦ - ٦) في الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) وفي الآثار « فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وفي الموطأ « فلما قضى

صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٨) الظرف ليس في كتاب الآثار .

وقال اهل المدينة : وقد بلغنا ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يدب راكعا .

قيل لهم : ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة و ما ابطأكم عنه اذا خالفكم^١ انا نحن اعلم بأمر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه [منكم -^٢] كيف دب حتى وصل الصف انه خرج من داره ومعه اصحابه فكبر وكبروا معه فصاروا صفا ثم دبوا حتى لحقوا الصفوف ولم يخرج عبد الله من داره وحده ولم يبلغنا انه دب وحده .

وقد يكره^٣ من هذا ان يكون الرجل وحده وركع دون الصف كما

(١) كذلك هو في موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعا - اه .

وفي ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال : واخبرني رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كذا في الاصل ، وفي الهندية « اذا خالفكم » والصواب ما في الاصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٤) اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجدة ثنا سعيد بن

منصور ثنا ابو الاحوص ثنا منصور عن زيد بن وهب قال : خرجت مع عبد الله يعني

ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسطنا المسجد ركع الامام فكبر عبد الله وركع

وركعت معه ثم مشينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما

قضى الامام الصلاة قلت وانا ارى انى لم ادرك فأخذ عبد الله يدي وأجلسنى ثم قال :

انك قد ادركت - اه . ومثله عن ابي بكر وزيد بن ثابت انها دخلا المسجد والامام

راكع فركعا ثم دبا وهما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقي في سننه .

(٥) وكان في الاصل « ثم دنوا » وهو مصحف .

(٦) تأمل في هذه العبارة .

كتاب الحجة (باب الذي يفوته بعض الصلاة) للإمام محمد الشيباني

يكبره' له ان يصلي وحده خلف الصفوف' وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره ابو بكرة عليه قول الفقهاء لأن المشى عمل في الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشی في صلاته .

وقد بلغنا في نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مالك بن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا اتيت الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون. وأتوها وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

(١) اى كراهة التحريم، وعندنا كل صلاة ادبت معها فاعادتها واجبة وعليه يحول حديث وابصة وعلى بن شيان في امره صلى الله عليه وآله وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن ابي شيبة ايضا في كتاب الرد في مسألة التاسع منه فقوله وذكر ان ابا حنيفة قال: يحجزه صلاته - اه؛ على الارسال والاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تليق بشأنه فالخديتان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن ابي شيبة رحمه الله وغفر له؛ وللبسط موضع آخر في جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «الصف» .

(٣) كذا في الأصل، وكان في الهندية «ان يكبر» بالياء بين الكاف والراء، والصحيح بالباء الموحدة .

(٤) وفي الأصل «ايده» وهو مصحف .

(٥) اخرجه الامام محمد في باب المشى الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فان احكم في صلاة ما كان يعمد الى الصلاة، قال محمد: لا تعجلن بركوع والافتتاح حتى تصل الى الصف وتقوم فيه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى .

كتاب الحجة (باب المرور بين يدي المصلي) للإمام محمد الشيباني

فَأَتَمُّوا^١ [فينبغي له -] أن يأتي وعليه السكينة ولا يعمل في صلاته بمشي ولا غيره^٢ حتى يصل الصف^٣ فا أدرك مع الإمام صلاه بالسكينة والوقار وما فاتة قضاءه اذا فرغ الإمام^٤.

باب المرور بين يدي المصلي .

قال ابو حنيفة : لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل وهو يصلي
لا في تطوع ولا في فريضة ولا^٥ اذا قامت الصلاة فدخل الناس في الصلاة
فان مر^٦ رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدراه ما استطاع فان ابى إلا
(١) وكان في الاصل « فَأَتَمُّوهُ » . الصواب « فَأَتَمُّوا » ، وبعد هذا بياض في الاصل
بقدر سطرين

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى ، وفي الاصل ههنا بياض . ف

(٣-٣) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « حتى يصل الى الصف » .

(٤) فيه اختلاف بين اهل العلم هل هو قضاء او اداء وهل هو اول الصلاة او آخرها -
راجع كتب الحديث والفقه وشروحيهما .

(٥) حرف « لا » سقط من الاصل ولا بد منه .

(٦) (ولا يفسدها مرور مار في الصحراء او في مسجد كبير بموضع يجوده او) مروره
(بين يديه) الى حائط القبلة (في) بيت و (مسجد) صغير فانه كبقعة واحدة (مطلقا)
ولو امرأة او كلبا (او) مروره (اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها)
اي على الدكان (بشرط محاذاة بعض اعضاء المار بعض اعضائه و كذا سطح و سرير
و كل مرتفع) دون قمة المار و قيل دون السترة كما في غرر الاذكار (وان اثم المار)
لحديث البزار لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا (في ذلك) المرور
لو بلا حائل (ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضربه فوات =

كتاب الحجة (باب المرور بين يدي المصلي) للإمام محمد الشيباني

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان^١ الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشد^٢ من مر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا علي . . يفهم من كتبنا (بتسريح) او جهر بقرأة (او اشارة) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني (لايهما) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركا الستة تارخانيه - كذا في الدر المختار ، والتفصيل في رد المختار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير - قهستاني ، بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع سجوده - رد المختار ، وذكر في حاشية المدني : لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية الطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كن بين يديه صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاية ابن الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ونقله الملا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان آقندي ايضا في منسكه ؛ اهـ - كذا في رد المختار .

(١) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدراً ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله اياه اشد عليه من مر هذا بين يديه ولا نعلم احدا روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى .
(٢) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الأصول لأنه يلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى - تدبر .

وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسعا اذا قامت الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ترك الممر بين يدي المصلين^١ وهم يصلون بعد الاقامة وقبل الاقامة اكثر من ان نأخذ^٢ بقول من قال : لا بأس بذلك اذا قامت الصلاة .

وقال اهل المدينة : بلى بلغنا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين ايدي الناس وهم يصلون .

قيل لهم :^٣ انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل^٤ عن سعد ولم يسنده هو ولم يروه عن احد و^٥ انما قال : بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك وقد ذكره مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر^٦ بين يديه^٧ وليدراه ما استطاع^٨ فان ابي فليقاتله فاما هو شيطان

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « الناس » والقرينة عليه « وهم يصلون » - تأمل .
(٢) وكان في الأصل « يأخذ » بياء الغيبة ، وفي الهندية « تأخذ » بناء الخطاب وكلاهما مصحف ، والصواب بنون المتكلم .

(٣-٣) وكان في الأصل « انما نروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد » وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٤) الواو ساقطة من الأصول والصواب اثباتها .

(٥) هكذا هو في الأصل ولعله « وقد روى » والحديث رواه محمد في موطنه من طريقه : اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله .

(٦) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « ان يمر » وهو من سهو الناسخ .

(٧-٧) كذا في الأصل وكذا في موطأ مالك وتوله « وليدراه ما استطاع » ساقط من موطأ محمد .

كتاب الحجة (باب المرور بين يدي المصلي) للإمام محمد الشيباني

ثم قال مالك : يقاتله^١ يدفعه^٢ و ذكر^٣ ايضاً مالك عن نافع عن^٤ ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يمر بين^٥ يدي احد وهو يصلي ولا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر^٦ مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد^٧ انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [الأنصاري -^٨] يسأله ما اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ما اذا عليه في ذلك لكان ان^٩ يقف اربعين^{١٠} خيراً له من ان يمر بين يديه .

(١) يعنى المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة وعليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لانه اشد في الصلاة من المرور وقال النووي : لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب ؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعل الصواب « روى » فصحف - والله أعلم .

(٣) وفي موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر » وهذا الاثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « بين » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٥) اخرج الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي : اخبرنا مالك حدثنا سالم ابو النضر مولى عمر (بن سعيد الله) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) وكان في الأصل « عن ياسر بن سعيد » وهو خطأ ، والصواب « بسر بن سعيد » بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة كما في موطأ محمد وموطأ مالك والرقاني وغيرها .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وانما زدت من موطأ الامام محمد

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين .

(٩) وكان في الأصول « اربعين خريفاً » ولفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

كتاب الحجّة (باب المرور بين يدي المصلّي) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو النضر: لا ادرى قال: اربعين^١ يوما او شهرا او سنة .
و روى ايضا مالك بن انس عن زيد بن اسلم [عن عطاء بن يسار -^٢]
عن كعب الأجار انه قال: لو يعلم المار بين يدي المصلّي ما ذا عليه في ذلك
لكان ان يخسف به الأرض^٣ خيرا له من ان يمر بين يديه؛ فهذه^٤ احاديث
اهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها ومن يأخذ بخلافها مالك
ابن انس وهو الذي رواها فكيف يكونون^٥ اصحاب آثار وهم يدعون عيانا
ما يروون^٦ ولو اردنا ان نحتج عليهم بأحاديث كثيرة من الأحاديث في هذا
او نحوه لاحتجنا بها عليهم [لكن احتجنا -^٧] بأحاديثهم اوجب في
الحجة عليهم وهذا ما يدل^٨ على غيره من اقوالهم انما تركوا فيه الآثار واخذوا
فيه بما استحسنا بما لم يأتوا فيه بأثر ولا سنة .

= سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الخ . وليس هو في الحديث ايضا .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « اربعين يوما أو اربعين شهرا أو اربعين سنة - اهـ » .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصول ، ولفظ « الأرض » ليس بموجود في الموطئين ولا حاجة اليه .
- (٤) وكان في الأصول « فهذا » بتذكير الإشارة وهو تصحيف ، والصواب « فهذه »
لأنه يناسب قوله احاديث .

(٥) وكان في الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٦) كذا في الأصل « يروون » ولعل الأنسب « ما يروونه » .

(٧) وكان في الأصل « لاحتجنا بها عليهم بأحاديثهم اوجب في الحجّة عليهم - اهـ »
وهي كما ترى مختلة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فزدت ما بين المربعين
ليكون المعنى صحيحا واضحا .

(٨) أي هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار ومالوا الى ما استحسنا ولهم غيره من
الاقوال مثل هذا ومنه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار ولعل يدل بمعنى يستدل - تأمل

باب الخطأ والنسيان والسهو

قال أبو حنيفة: كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة أو نقصان فإن الإمام إذا تشهد سلم ثم سجد سجدة السهو ثم يتشهد ويسلم، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام.

وقال أهل المدينة: كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فإنما يسجد له قبل السلام لأن السجدين في ذلك أمام للصلاة وإنما يسجدان من وجبتا عليه بعد التشهد^١ الآخر ثم يسلم بعد السجدين إلا أنه يتشهد فيهما^٢ ثم يسلم تسليم الصلاة، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيهما^٣ بعد ذلك ويسلم.

وقال محمد بن الحسن: فكيف قلتم أن السجدين في السهو في النقصان تكونان قبل السلام؟ قالوا: لأن السجدين تمام للصلاة فما كان تماماً للصلاة فإنما هو قبل السلام.

قيل لهم: إن سجدة السهو لم يقل^٤ فيهما أنها تمام للصلاة على الوجه

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «يسجدان» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «تشهد» بدون حرف التعريف وهو تصحيف.

(٣) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيهما».

(٤) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيهما» وفي موطأ مالك:

قال مالك: كل سهو كان نقصاناً من الصلاة فإن سجوده قبل السلام وكل سهو كان

زيادة في الصلاة فإن سجوده بعد السلام - انتهى. وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني

و ج ١ ص ١٢٦ الى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم ينقل» والراجح عندي ما في الأصل لقوله بعد

إنما يقال - الخ.

الذي ذهبتم إليه إنما يقال إنها تمام للصلاة لأنها وجبتا للسهو فإذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدتان اللتان تجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركهما تارك فقد^١ انتقص الصلاة فأما^٢ أن تكونا مكان القيام وترك القعود [فلا -^٣] فكيف يقضى القعود إذا ترك السجود، وهذا مما لا ينبغي أن يتكلم به [أحد -^٤] إنما يكون السجدتان تمام الصلاة لأنها وجبتا بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو أو يسجد تلاوة [وتركه -^٥] فقد انتقص صلاته ومن سجد بما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك^٦ تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص نقص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من الهنديه، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء، و« انتقص » بمعنى « نقص » أو « قد انتقص من الصلاة » - تأمل.

(٢) من ههنا إلى آخره العبارة مخلة التركيب والمعنى بالسقطات والتروك والتصحيقات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما أمكن ولم اصل إلى حقها ورفع خللها فلا بد من المراجعة إلى نسخة صحيحة من كتاب الحجّة أن تيسرت والأصول كلها اتفقت على الإغلاط والتحاريف والتصاحيف فنشأ التعجب والتحير المزيد فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٤) وكان في الأصل، « وإذا » وزيادة الواو من سهو الناسخ لحذف - والله اعلم. ف

(٥) لفظ « أحد » زيادة مني ليظهر الفاعل على دأب الكتاب.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٧) وكان في الأصول « وكذلك » هذا ولم أفهم العبارة حق الفهم.

قالوا: وقد جاءت في هذا آثار .

قيل لهم: لم يأت فيما قلتم من الأحاديث إلا حديث واحد حديث عبد الله ابن بحنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام^١ من الركعتين ولم يجلس^٢ فسجد^٣ سجدتين وهو جالس قبل السلام^٤، قالوا: نعم، هذا حديث عبد الله ابن بحنة وبه أخذنا .

قيل لهم: فهل^٥ رويتم عن عبد الله ابن بحنة او روى عنه فقيه قط حديثا غير هذا الحديث، قالوا: لا نعلم انه قد جاء عنه حديث غير هذا .
قيل لهم: أفقبل^٦ هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروى عنه غير حديث واحد .

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن امام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الأمصار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) وفي الموطأ « انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين » وقوله هنا « انه قام » اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره . ف
(٢) وفي موطأ محمد « ققام الناس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد » وها هنا اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم . ف

(٣) في الموطأ « وسجد » بالواو .

(٤) وفي الموطأ « قبل التسليم » ، زاد في الموطأ « ثم سلم » .

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون

- ايضا وطالع ج ٥ ص ٣٨١ من التهذيب وفيه له عند دت في سجود السهو - اه .

(٦) وكان في الأصل « أفقبل » وهو تصحيف ، والصواب « أفقبل » ، ف

وآله وسلم من عبد الله ابن بحنة وذلك المغيرة بن شعبة^١ رضى الله عنه [انه -^٢] صلى بأهل الكوفة فقام من ركعتين^٣ ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجدة^٤ للسهو ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مامون^٥ على ما روي لكان^٦ الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله^٧ فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال : لم اسمعه يسلم حتى سجد سجدة^٨ لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [سجدة^٩ -^{١٠}] ليست تقبل شهادة فى الأشياء على مثل هذا

(١) أخرجه ابو داود فى ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والتردد فى ص ٤٨ من باب ما جاء فى الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض فى الركعتين فسيح به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدة^{١١} السهو فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع كما صنعت - انتهى . سكت عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم فى المستدرک والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عقبة وقال : فى كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) كذا فى الأصل وهو الصواب لأنه خبر « كلاهما » دون خبر « كان » . ف

(٤) و كان فى الأصول « أ كان » وهو تضعيف ، والصواب « لكان » .

(٥) و كان فى الأصل « فعلها » وعندى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة فى قوله « على ما روي » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون الفاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير الفاعل فى قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة من لكونها فى الروايات .

وانما تقبل الشهادة اذا قال: سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع ولم ار فليس يؤخذ بقوله، وعندنا فيما قلنا^١ بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بختيار .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن بيان^٢ عن قيس بن ابي حازم قال: أمنا سعد بن مالك فقام عن الركعتين الأوليين فسبح له القوم من خلفه^٣ فسبح بهم ان قوموا، قال: فلم يجلس، فلما قضى صلاته [سلم و-^٤] سجد بهم سجدة .

(١) وكان في الأصل: وعندنا فيما قلتم بعينه، والصواب «قلنا» كما اثبتناه - تأمل .
(٢) وكان في الأصل «عن بيان بن قيس» وهو خطأ، والصواب «عن بيان عن قيس ابن ابي حازم» و«بيان» هو ابن بشر الاحصى البجلي ابو بشر الكوفي المعلم روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب، والحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوى عن شعبة عن بيان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال: صلى بنا سعد بن مالك فقام في الركعتين الاوليين فقالوا: سبحان الله فقال: سبحان الله فبقي فلما سلم سجد بسجدة السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسبيح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل الساهي بتسبيحه لانه تعلم من خارج وهو مفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوى ولا بد منها فانه موضع الشهادة ومحط الاستدلال .

(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وفعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة وعمران بن حصين والضحاك بن قيس ومعاوية بن ابي سفيان وابن عباس افنى بذلك وعمر بن عبد العزيز قال ابو داود: وهذا فيمن قام من ثنتين ثم سجدوا بعد ما سلوا - اهـ . وحديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوى وابو داود وحديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوى وحديث الضحاك بن قيس وحديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد والطحاوى وقال الترمذى وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن =

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدرى أ ثلاثا صلى ام اربعا ان كان ذلك اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته وان كان يلقي ذلك كثيرا فليمض على اكثر رأيه^١ وان كان اكثر رأيه انه صلى ثلاثا اضاف اليها^٢ رابعة وان كان اكثر رأيه^٣ انه صلى اربعا مضى على الأربع وسجد في الوجهين جميعا سجدتي السهو بعد السلام ويتشهد فيها ويسلم .
وقال اهل المدينة : اذا شك رجل في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا ام اربعا فليقم فليصل ركعة ولين على ما يقن تم يسجد للسهو .
وقال محمد بن الحسن : اذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته انه يبنى على اليقين طال^٤ ذلك منه .

أ رأيتم رجلا شك [في صلاته -^٥] أركعة صلى ام اثنتين^٥ أ ليس يبنى على ركعة ، قالوا : بلى .
قيل لهم : فان صلى ركعة اخرى او ركعتين ثم شك فلم يدر أ ثلاثا صلى ام اثنتين^٥ أ ليس يبنى على الثنتين ، قالوا : نعم .

= جعفر و ابى هريرة - اهـ . وراجع لذلك نصب الراية والدراية والجواهر النقي وما قال في بذل المجهود ذيل حديث معاوية فجوابه في الجواهر النقي وعليك بالطحاوي .

(١) كذا في الأصول « اكثر رأيه » ويمكن ان يكون « اكبر رأيه » .

(٢) وفي الأصل « عليها » .

(٣) هكذا في الأصول ، ولا ادرى ما معناه ولعل العبارة قد سقطت من البين فوقع الخلل في الفهم والمراد ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولعل معناه يطول تلك الصلاة عليه ولا يفرغ عنها يوضحه ما قاله الامام محمد بعده .
(٤) زيادة منى .

(٥) وكان في الأصول « اثنين » وهو من قلم الناسخ ، والصواب « اثنتين » .

قيل لهم : فان صلى ايضا فلم يدر ايضا أثلثا صلى ام اربعا أليس يبنى على اليقين ، قالوا : بلى .

قيل لهم : فانا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى كم صلى غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاثا وأكثر^١ رأيته وظنه انه قد اتم فينبغي لهذا ان يبنى على اليقين اذا استكیده^٢ الشيطان في صلاته حتى يصلى كل صلاة عشر ركعات او^٣ أكثر من ذلك .
وأصل السنة في هذا معروفة .

وقد روى فقيهكم مالك بن انس^٤ عن القاسم بن محمد ان رجلا قال له :
انى اهم في صلاتي فيكثر ذلك [على - *] فقال له [القاسم بن محمد - *] :
امض على^٥ صلاتك فانه لن يذهب ذلك^٦ عنك حتى تتصرف وانت^٧ تقول

(١) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « اكبر رأيته » .

(٢) وكان في الأصول « اذا استكیده » ، والصواب « يستكیده » ، أو « استكاده » .

(٣) وكان في الأصول « واكثر » وهو ايضا صحيح .

(٤) وفي موطأ مالك « مالك انه بلغه ان رجلا سأل القاسم بن محمد فقال - الخ ، وهذا ظاهر في ان مالكا لم يرو عن القاسم بدون واسطة وانه بلاغ بلغه عنه وظاهر كتاب الحجّة خلافه والراجح الصحيح ما في الموطأ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « في صلاتك » .

(٧) كلمة « ذلك » ليست في الموطأ .

(٨) وكان في الأصول « انه يقول » وهو تصحيف ، والصواب « وانك تقول » كما هو في الموطأ .

ما أتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة وإنما احتججنا بقول القاسم لأنه فقيهم ومنه تأخذون كثيرا من عليكم ولا يستقيم للذي يستكيده الشيطان في صلاته إلا ما قاله القاسم .

قالوا: فلم قال أبو حنيفة وقتل يعيد أول مرة قلنا لهم لأن الشك إذا كان في أول مرة ذلك رأينا له أن يأخذ بالثقة وإن يعيد فإذا كثرت ذلك ونخشى يرى أنه من الشيطان وقضى على أكثر ظنه ورأيه .
أخبرنا مالك بن مغول البجلي عن عطاء بن أبي رباح أنه قال يعيد مرة .
فهذا موافق لرأى أبي حنيفة رضي الله عنه .

- (١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد وهو المكر والخداع .
- (٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الرأية: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى ثلاثا أو أربعا قال يعيد حتى يحفظ - انتهى . وفي لفظ: قال أما أنا إذا لم أدر كم صليت فأنى أعيد - انتهى . وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وشرح - انتهى .
- (٣) كذا في الأصول ولعل لفظ «ذلك» زائد لا حاجة إليه لأن المعنى بدونه صحيح .
- (٤) وكان في الأصل «أكثر» وهو تصحيف، والصواب «كثرت» .
- (٥) وكان في الأصل «حتى»، والصواب «نخشى» .
- (٦) كذا في الأصل «يرى»، وعندى بالتكلم أرجح لأنه قال قبله: رأينا له - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ومضى»، كما هو في «السنن» .
- (٨) كذا في الأصل، وفي الآثار «أكبر ظنه» .
- (٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب .
- (١٠) أي إذا شك في صلاته أول مرة من مرات العمر أعاد الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال : ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة ، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان 'اكثر ظنه' انه اتم الصلاة يسجد^١ سجدة السهو وان كان 'اكثر ظنه' انه صلى ثلاثا اضاف اليها '١' ثم يسجد^٢ سجدة السهو .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق^٣ بن سلة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : اذا شك احدكم فى صلاته فلم يدر 'أثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فلينظر افضل^٤ ظنه فان كان افضل^٥ ظنه انها ثلاث^٦ قام^٧ فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم وسجد سجدة السهو وان كان افضل^٨ ظنه انه

- (١ - ١) كذا فى الأصل ، وفى كتاب الآثار « اكبر رأيه » .
- (٢) كذا فى الأصول ، وفى كتاب الآثار « يسجد » وهو موافق لتحرى .
- (٣) كذا فى الأصل ، وفى الآثار « يسجد » ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا فبني على اليقين .
- (٤) وكان فى الأصول « سفيان بن سلة » وفى الآثار « شقيق بن سلة » وهو الصواب
- (٥) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فى صلاة » وهو من سهو الناسخ .
- (٦) كذا فى الأصل ، وفى الآثار « فلا يدرى » .
- (٧) كذا فى الأصل ، وفى الآثار « اكبر ظنه » .
- (٨) وفى الأصول « وان كان » .
- (٩) وكان فى الأصل « انها ثلاثا » .
- (١٠) وكان فى الأصل « انها ثلاثا اضاف » ، وفى كتاب الآثار « ثلاث قام فأضاف » وهو الصواب فأنبته هنا .

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

صلى اربعا تشهد^١ ثم سلم ثم سجد سجدة السهو ثم تشهد [ثم سلم - ٢] .
اخبرنا الثقة^٣ من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري^٤ قال : حدثنا علي
ابن بزيمة^٥ عن طاوس و سعيد بن جبير انها قالوا في الرجل يهم في صلاته
فلا يدري زاد ام نقص قال^٦ : يعيد ، قال علي : فقلت لطاوس : فان عاد فوهم ،
قال : لا يعيد ويمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر^٧ بن كدام عن منصور^٨ بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) وكان في الأصل « فلينظر افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم
وسجد سجدة السهو وان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم سجد
سجدة السهو » فاسقط من الأصل زيد من الآثار وما صحف صححه . ف
(٢) زيادة من طريقه في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف وعندى ليس هو بصواب .

(٤) وكان في الأصول « الحريري » وهو خطأ ، والصواب « الجزري » كما هو في ج ١٠
ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الحقيقية بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قالوا » فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « مسعود » وهو تصحيف .

(٨) اخرجه البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة وسلم في باب السهو ص ٢١١ عن
منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا و اذا شك احدكم
فليتحر الصواب فليتم عليه وفيه قصة ، ومنصور بن المعتمر من حفاظ الحديث وثقاتهم
وقد روى القصة بتمامها وفيها لفظ التحرى مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد
رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر والثوري وشعبة وهيب بن خالد وفصيل بن =

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص فقبل له ، فقال : من شك في صلاته فليتحرك الصواب^٢

= عياض و غبرم و الزيادة من الثقة مقولة و قد تابع منصور ابو حصين على لفظ التحري عد الطبراني و المذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول و حديث آخر اخرجه الترمذي في باب فيمن يتك في الزيادة و نقصان ج ١ ص ٥٣ و ابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سها احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى ام ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدرك اثلاثا صلى ام اربعا فليبن على ثلاث و يسجد سجدة قبل ان يسلم ؛ انتهى لفظ الترمذي و قال : حديث حسن صحيح - ٥٠٠ و الحديث اخرجه الحاكم في مستدركه ص ٣٣٥ و في الباب عن ابى سعيد الخدري اخرجه مسلم في صحيحه و عن عبد الله بن عمر ، اخرجه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٣٢٢ و سيأتي مزيد لذلك ان شاء الله تعالى و من طريق مسعر عن منصور به ، اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٣٣٦ من سننه الكبرى ؛ و البسط في شرح معاني الآثار للطحاوي و الجوهر النقي على البيهقي و نصب الراية و الدراية و فتح القدير و البدائع فعليك بها .

- (١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ و البيهقي ج ٢ ص ٣٣٦ و ج ٢ ص ٣٣٠ و الطحاوي ج ١ ص ٢٥٢ عن سفيان و وهيب و روح بن القاسم و زائدة ابن قدامة عن منصور به على فليتحرك الصواب او فلينظر اخرى ذلك الى الصواب و قد علمت ان البخاري ايضا اخرجه لكن من وجه آخر و راجع سنن البيهقي و الجوهر النقي عن ص ٣٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩ ، و الامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين .
- (٢) لفظ « الصواب » زدناه من البخاري و مسلم و البيهقي و الطحاوي و غيرها .

ثم يسلم^١ ويسجد^٢ سجدين .

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله النهشلي عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر^٣ رضی الله عنهما قال : اذا سها احدكم في صلاته فليتجر الصواب ثم يسجد سجدين للسهو .

وقال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته^٤ ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين^٥ منها فاذا قرأ في الركعتين^٥ فصلاته تامة .

وقال بعض اهل المدينة بقول ابي حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس ومن قال بقوله .

وقال بعضهم : لا شيء عليه وصلاته تامة ورووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، ف قيل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب صيغة الانشاء اى « ثم ليسلم ثم يسجد » والله اعلم .

(٢) وفي سنن البيهقي « ثم ليسجد » .

(٣) وفي ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن النسيان قال : يتوخى احدكم الذى يظن انه نسي من صلاته - انتهى . قال محمد وبهذا نأخذ اذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك سجدة السهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة في الركعتين فرض واذا ترك الفرض فسدت الصلاة فالاعادة واجبة وكذا حكم ترك القراءة في ركعة واحدة من الركعتين ثمانية كانت الصلاة او رباعية .

(٥) وكان في الأصل « ركعتين » ، والصواب « الركعتين » معروفا باللام .

والسجود، قالوا: حسناً^١، قال: فلا بأس اذن.

وقال مالك بن انس^٢: ألا يرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يترك القراءة في صلاة^٣ يجهر فيها بالقراءة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام^٤ يفعل ذلك فيذكره الناس انكاراً منه.

(١) وكان في الأصل « احسن » والصواب « حسناً » كما هو في سنن الديهقي « قالوا حسناً » وفي المدونة « قالوا حسن ».

(٢) كذا في الأصول، ولعل شيئاً من العبارة سقط منها على ما يقتضى سياقها -- تأمل.

(٣) وكان في الأصل « صلاته »، وفي الهندية « الصلاة »، والصواب « صلاة ».

(٤) تأمل في قوله: وقال مالك -- الخ: لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزمامه على بعض اهل المدينة والباب باب السهو وبجوده وظنى ان العبارة قد سقطت من البين لذا وقع الخلل في الفهم.

(٥) هذا قول الامام محمد قطعاً يريد ان مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفي ج ١ ص ٦٨ من المدونة: قال وقال مالك: ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا: انك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوع والسجود، قالوا: حسن، قال: فلا بأس اذن، قال مالك: وارى ان يعيد من فعل هذا وان ذهب الوقت ثم قال في ص ٧١ من المدونة: قال وكيع عن عيسى بن يونس عن ابي اسحاق عن الشعبي ان عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة، وقال: لا صلاة الا بقراءة -- انتهى. وفي الجواهر النقي: قلت ذكر صاحب الاستذكار حديث ابي سلية ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه بآخرة وقال ليس عليه العمل لأن النبي عليه السلام قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج، والصحيح من عمر =

لهذا الحديث وهو الذي رواه . اخبرنا بكير بن عامر عن ابراهيم

= انه اعاد الصلاة ، وروى يحيى بن يحيى اليسابوري ثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فأعاد الصلاة . فهذا متصل شاهده همام عن عمر وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية ابي سبرة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد الفصة ورواها عنه غيرهم ايضا قال وذكر عد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلاة بأقامه وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فأقام وأعاد تلك الصلاة . وروى اشهب سئل مالك أيعجك ما قال عمر فقال : انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال : يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا ارى ان يعبد هو ومن خلفه - انتهى .

(١) تأمل في هذا الإسناد هل روى بكير بن عامر عن النخعي والشعبي ام لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : وقد نقل قبل ذلك من تأريخ الخارى وكتاب الجرح والتعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٣٨٢ من طريق حماد بن سبرة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له انك لم تقرأ شيئا ، فقال : انى جهزت عيرا الى الشام فجعلت انزلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعثتها واقاياها واحلاسها واحمالها فأعاد عمر وأعادوا ؛ وعن حماد بن سبرة عن ابي حمزة عن ابراهيم ان ابا موسى الأشعري قال : يا امير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، قال : فانك لم تقرأ فأعاد الصلاة ؛ وعن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي ان ابا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يا امير المؤمنين ! أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا =

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

والشعبي^١ قالوا: صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف، قالوا: يا امير المؤمنين ما قرأت؟ قال: اني جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز صلاة الا بفاتحة الكتاب و شيء معها.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد^٢ عن ابراهيم ان^٣ عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له، قال: انما جهزت عيرا الى الشام فلم ازل^٤

= واعداد الصلاة بهم؛ قال البيهقي: وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلة الا ان حديث الشعبي قد اسند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا قبيصة انبا يونس عن عامر يعني الشعبي عن زيادة يعني ابن عياض ختن ابي موسى الأشعري قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد، قال البيهقي: وقد روى عن عمر رضى الله عنه فيه رواية ثالثة تفرد بها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه:

(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما في السنن البيهقي والنخعي عن همام بن الحارث عن عمر كما في الجوهر النقي فانعدم الازسالة فبطل قول من قال انها مرسلة - تدير.

(٢) كذا في الأصل، وسقط «عن حماد»، من الهنذية بسهو الناسخ، وهو موجود ايضا في رواية البيهقي.

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن همام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسلا كما زعم البيهقي.

(٤) العير الحمر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة - مغرب.

(٥) لفظ «ازل» بعد «فلم» ساقط من الأصل، وانما زيد من الآثار.

أرحلها^١ منقلة منقلة^٢ حتى وردت^٣ الشام، فأعاد^٤ وأعادوا الصلاة.

وهذا اوثق الحديثين عندنا واشبههما^٥ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج^٦. وقال ابو حنيفة: فبمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد اتم الصلاة^٧ انه يرجع فيجلس. ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد بسجدتين للسهو ولو بسجد

(١) كذا في الأصل. وفي الهدبة «فلم ادخلها» وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث.

(٢) لفظ «منقلة» الثاني ساقط من الأصول، وإنما زيد من الآثار.

(٣) هكذا في الأصول، وفي البيهقي «حتى قدمت الشام» وفي رواية «حتى اوردها» وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢: فجعلت انزلها منقلة منقلة.

(٤) كذا في الأصول، وفي الهدبة «واعاد» بالواو وهو تصحيف.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهدبة «اشبهها» بالوحدة وهو من سهو الناسخ.

(٦) أي ناقصة وحقيقته ذات خداج وهو في الأصل نقصان اسم من اخذجت الناقصة اخذاً إذا القت ولدها ناقص الخلق - مغرب. انظر ان هذا الحديث عند أئمتنا وهو حديث أبي هريرة رواه اصحاب السنن فأئمتنا حملوه على المنفرد والامام واخرجوا منه المقتضى بحديث أبي موسى وأبي هريرة اخرجاه مسلم وغيره: اذا قرأ فانضتوا، وبحديث من كان له امام فقراءة الامام قراءة له، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه ارساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وحكم على حديث: لا تفعلوا الا بأمر القرآن في صلاة الفجر بكونه موضوعاً وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه.

(٧) لفظ «الصلاة» ساقط من الأصول، وزدتها اقتضاء السياق والمحل.

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

احدى السجدين ثم ذكر يسجد السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى^١ ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم يسجد يسجدتى السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها^٢ اذا يسجد لها سجدة فقد عقدها^٣ فلا بد من ان يتمها فاذا آتمها صارت وترا فليضف إليها^٤ ركعة أخرى حتى ينصرف عنها^٥ على شفع.

وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة اذا لم يسجد للركعة شيئا فليعد^٦ وليجلس^٧ وان يسجد احدى السجدين ثم ذكر فلا نرى^٨ ان يسجد السجدة الأخرى فاذا قضى صلاته فليسجد لسهوه^٩ يسجدتين وهو جالس بعد التسليم^{١٠}.

(١) كذا فى الأصل ، وسقط لفظ « يسجد » من الهندية وهو من قلم الناسخ .

(٢) وسقط من الأصول لفظ « أخرى » ولا بد منه .

(٣) كذا فى الأصول والضمير « للركعة » ، او الصواب « لأنه » والضمير « للصلى » .

والله أعلم . ف

(٤) كذا فى الأصل ، ولفظ « ها » سقط من الهندية .

(٥) كذا فى الأصل ، وسقط لفظ « إليها » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٦) وكان فى الأصول « إليها » والصواب « عنها » - والله أعلم .

(٧) من العود وهو الرجوع .

(٨) وكان فى الأصول « فليجلس » ، والصواب « وليجلس » .

(٩) وكان فى الأصول « فلا يرى » بالغيّة ، وفى موطأ مالك : ولو يسجد احدى السجدين

لم أر أن يسجد الأخرى ثم اذا قضى صلاته فليسجد يسجدتين وهو جالس بعد التسليم للزيادة .

(١٠) ليس هذا فى موطأ مالك .

(١١) قد سقط من الأصول جواب الامام محمد عن قول اهل المدينة فى مسألة خلافة

كما لا يخفى على اهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب ، وجرى الله عنا من قام الى

تدقيقه وطلبه من المعادن العلية والخافه بهذا الكتاب وكم موضع فى هذا الكتاب

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطرح خلطها بفريضة قبل اتمامها ولا يتم الفريضة الا بالتشهد او أن يقعد قدر التشهد .

و^٢ قال اهل المدينة : لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا امرناه ان يجلس في العاشرة منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد و يسلم و عليه السهو .

وقال محمد بن الحسن : ان الصلاة اربع ركعات اكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فاذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فاذا خلط ذلك بفريضة قبل اتمامها و اتمامها بالتشهد فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة الا يرى ان رجلا لو^١ دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا بسجودها فاذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا بسجوده للفريضة فيكون قد بدأ لغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل ابواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النسخ والكتاب فتوجهوا اليه يا اولى الافكار والالباب .

(١) وفي الأصول « ركعة بسجودها خامسة » .

(٢) زيادة « ان » منى .

(٣) سقطت الواو من الأصول .

(٤) وكان في الأصول « العاشر » ، والصواب « العاشرة » لأنها صفة الركعة . ف

(٥) وفي الأصول « التشهد » وهو من سهو الناسخ .

(٦) سقط حرف « لو » من الأصول .

فهذا لا يستقيم .

(١) أى الدخول فى غير الفريضة بنية الفريضة وأداء الركوع والسجود لغير الفريضة فانهما غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد إياهما من حيث هما فرضان من الفرض بل اداهما فى صلاة النفل - تدبر -

(٢) ومن ههنا سقط ما قال ابن ابى شبة فى رقم (١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص فلما سلم أقبل على قوم بوجهه ، قالوا : يا رسول الله ! أحدث فى صلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ، قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، وفى رواية أنه صلى الظهر خمسا ، قيل له : أنك صليت خمسا - الحديث ، وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا لم يجلس فى الرابعة أعاد الصلاة - انتهى . ووجه السقوط ظاهر الأول أن الحديث ناطق بأن الكلام وقع فى اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قبل تحريم الكلام فى الصلاة وابن مسعود قديم الاسلام ولما حرم الكلام فيها ومنع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك وابن مسعود رضى الله عنه روى نفسه أن السلام ورد منه فى الصلاة والثانى أنه لا نص فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس فى الرابعة ليكون الامام مخالفا للحديث بل الأظهر أنه قد فيها كيف لا وقد زاد على المعهود فى البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان شيء غير معهود سواها فعله لذكروه فى البيان ولم يقولوا : صليت خمسا ، بل قالوا : لم تجلس فى الرابعة . وصليت خمسا فاتنا عهدنا فعودك فى الرابعة دائما والافهات به ولم يعهد خط الفرض بالتطوع فى الصلاة والركعة الخامسة ليست بفريضة وأبو حنيفة فطر كما قاله محمد إلى أن الصلاة فى دين الاسلام إما ثانية أو ثلاثية أو رباعية ولم تعهد فيه صلاة خماسية فريضة فإذا لم يقعد فى الرابعة وصلى خامسة فقد أتى بما لم يعهد فى الشريعة فلا يمتد بها فوجب إعادة الرباعى المزيّد فيه الخامسة بدون قعود فيها لكونها غير معهودة ولا اختلاطها بفريضة قبل تمامها والمسألة اجتهادية فيها مساغ للاجتهاد والانظار دائرة من الطرفين =

أرأيت لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهوه فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أ يتبعه في سهوه أم يدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتبعه إلا أن يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم: وكذلك كل سهو سهاء الامام من زيادة سجوده او نحو ذلك او نقصان، أ ينبغي لمن كان خلفه اذا لم يكن ساهيا ان يتبعه؟ قالوا: لا ينبغي ان يتبعه .

قيل لهم: ولم قالوا لأنه ليس بامام في ذلك .

قيل لهم: فاذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد، قالوا: لأن الامام يعدّ في صلاته .

قيل لهم: فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد بل التشهد: قالوا: لأن ذلك زيادة زادها في صلاته ساهيا فلا يمسد ذلك صلاته .

قيل لهم: وان كان ساهيا فقد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها وسجودها؛ قالوا: نحن نقول في السهو اشد من هذا نزعماً^٢ انه من اكل في وسط صلاته ناسيا او شرب ناسيا او تكلم ناسيا بني على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة الا ان عليه سجدة السهو .

= و حديث عبد الله بن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك مؤيد لنظر ابي حنيفة وفيما ذهب اليه ابو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف نسب اليه مخالفة الأثر وهل هذا الا تعنت ظاهر .

(١) وفي الأصول «أم يدع» . (٢) وكان في الأصل «ان» وهو تحريف «لمن» .

(٣) وفي الأصول «نزعماً» بالخطاب .

قيل لهم: هذا اعجب^١ من الذي عبنا^٢ عليكم.
أرأيتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من
المسجد الى ناحية فأخذ و باع واشترى ثم ذكر أ يني على صلاته؟ قالوا:
نعم يني ما لم يُطَل ذلك ولم يحىء امرا فاحشا.
قيل لهم: ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا^٣ يتم معه الصلاة
ما يفسد كثيره الصلاة.
قالوا: انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث
ذى الدين^٤ انه بنى على صلاته.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « هذا اعجب... الخ ».

(٢) وفي الأصول « عبنا » بالياء التثنية، والصحيح « عبنا » بالعين المهملة و الـ الموحدة من العيب.

(٣) وفي الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه.

(٤) اعلم ان ذا الدين و ذا الشمالين واحد يدعو الناس بذى الشمالين فغيره النبي صلى الله عليه وسلم بذى الدين لأنه كان يعمل يديه ولقبه « خرباق » واسمه « عمير » وهو من سليم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خزاعي كما انه سلمي فهو رجل واحد ذو اليمين و ذا الشمالين خرباق عمير خزاعي سلمي ، ومن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها رجلان و بنى عليه ما بنى و عارض به ما عارض، وفي الجوهر النقي وقال السمعاني في الانساب: ذو اليمين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جميعا؛ وفي الفاصل للرامهرمزي: ذو اليمين و ذو الشمالين قد قيل انها واحد؛ وقال ابن حبان في الثقات: ذو اليمين ويقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي ، وقال ايضا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بنى زهرة وهذا اولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل؛ وفي الموطأ: مالك عن =

= ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال: ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب أقصرت الصلاة - الحديث، وفي أخرى: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن مثل ذلك، فقد صرح في هذه الرواية أنه ذو الشمالين وأنه من بني زهرة فإن قيل هو مرسل قلنا ذكر أبو عمر في التمهيد أنه يتصل من وجوه صحاح؛ وقد قال النسائي في سننه: أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم في ركعتين فأنصرف، فقال له: ذو الشمالين ابن عمرو انتقص الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين؛ وقال النسائي أيضا: أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلة عن أبي هريرة قال: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم في سجدة، فقال له ذو الشمالين: أقصرت الصلاة - الحديث، وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين فإن قيل هذا وهم من الزهري عند أكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، قال النسائي: أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلة عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم أنصرف فأدركه ذو الشمالين فقال: يا رسول الله! أقصت الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح على شرط مسلم؛ ثبت أن الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل، ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة «عبد»، وثبت أيضا أن ذا الدين وذو الشمالين واحد، وقد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين - انتهى. وفي رواية ابن سيرين عند الشيخين قسام ذو الدين؛ وفي رواية للبخاري: ققام رجل =

قيل لهم: هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو وكان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فيرد فلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال: ان في الصلاة شغلا فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم.

قالوا: هذا في التعمد ولا يشبه هذا النسيان قيل فكللام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى الدين تعمد لأن ذا الدين قال له: يا رسول الله! أقصرت الصلاة ام نسيت؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: في حديثكم كل ذلك لم يكن؛ فقال: بلى، يا رسول الله! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه ذا الدين - وفي لفظ: لهما - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم فاتاه رجل من بني سليم؛ وعند ابن جابر قال: ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبني زهرة، وفيه فقال عليه السلام: ما يقول ذو الدين؟ قالوا: صدق. قال الزهري: هذا كان قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد - اهـ. وفي حديث عمران عند البخاري وسلم ققام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ: لهما - ققام رجل بسيط اليدين وبالجملة قضية ذى الدين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو الدين الذي هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلمي الخزاعي قتل بدر، واسلام ابي هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذى الدين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عمدا كان او ناسيا، وللبسط موضع آخر والامام محمد يصدد هذا في الكتاب واني نقلت هذا ليكون لك بصيرة في الجواب عن حديث ابي هريرة وعمران بن حصين وغيرهما وللناس فيما يشقون مذاهب - هذا والحمد لله على ذلك.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « ذا الدين » وهو تصحيف.

بعض ذلك^١ إنما صليت ركعتين وأقبل^٢ على أصحابه فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم؛ فقام ففضى ركعتين وقضى معه أصحابه، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٣ بعد ما أخبره ذو اليمين بما أخبره به وتكلم أصحابه

(١) قوله «بعض ذلك» سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث، فزادناه .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فأقبل» . ف

(٣) ومن ههنا سقط سقوطا بينا ما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث أبي هريرة وعمران من أن أبا حنيفة قال: إذا تكلم فلا يسجد هما - اهـ، فإن حديث الخرباق وذو اليمين وذو الشمالين ومن في يديه طول كان قبل تحريم الكلام والسلام فلما حرم في الصلاة ومنع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عمدا أو سهوا فإنه مبطل لها ولم ينظر ابن أبي شيبة في هذا الكتاب ما قال الإمام محمد في حق الحديث وما استدلل به من الأحاديث على ما ذهب إليه من عدم جواز الكلام فيها وعدم سجود السهو به لما ذكر ابن أبي شيبة ما ذكره والعجب منه أنه يروي حديث عمران وأبي هريرة ويرد به على أبي حنيفة ويترك حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن - اهـ . وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جدا فيكون ناسخا لما سواه من حديث ذي اليمين وغيره، قال النووي فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقا لحاجة أو لغير حاجة ولمصلحة الصلاة أو لغير مصلحتها فإن احتاج إلى تنبيهه أو اذن لإدخال ونحوه نسج أن كان رجلا وصفقت أن كانت امرأة هذا مذهبا - ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور من السلف والخلف، وقال الأوزاعي: يجوز الكلام لمصلحة الصلاة - اهـ . فلم انت تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كثير وهو إنما أسلم في عام خير وكذا عمران بن حصين أسلم عام خير فلا يكون حديثهما هنا إلا مرسلًا لتقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة =

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتكلم ذو اليمين وهو عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم ولم يؤمروا بإعادة . فهذا^١ يدلكم على أن هذا كان قبل تحريم^٢ الكلام .

ولو قلتم ما قال غيركم لكان أقيس لقولكم وقد^٣ قال عمر: من تكلم متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة ، فهذا أقيس في حديث ذي اليمين^٤

= فلا يمكن أن يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر - وراجع لذلك الجوهر النقي وآثار السنن وسيأتي النقل في الصفحة الآتية وإن كان لا حاجة إليه بعد ما فصله الإمام محمد في هذا الباب وطار برمته ما زعمه ابن أبي شيبة به ووجوه الاضطراب مشروحة في فتح الملهم وآثار السنن والجوهر النقي وعمدة القاري وبذل المجهود فعليك بها فإن فيها هل ترك لنا بيتا عقيل وهل غادر الشعراء للتوهم المتأنيق وهل بقي نهر إذا جاء نهر معقل وهل للعطر قيمة بعد عروس وبالجملة حديث عبد الله وأبي هريرة وعمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل .
(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فاذا » وهو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطلب تخريجه من مظان العلم ومعادنه وما وجدته في الكتب التي عندي .

(٤) حديث ذي اليمين قد روى من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي ومالك في الموطأ وابن حبان في صحيحه ومن حديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والبيهقي ومن حديث ابن عمر أخرجه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وغيرهم ولاصحابنا عنه جوابان أحدهما أنه منسوخ بحديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود روى الأول البخاري ومسلم والثاني البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي والبيهقي وابن حبان وغيرهم والجواب الثاني عنه أنه كان قبل =

من ' قولكم من تكلم من غير سهو ' اعاد لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذي الـيدين لم يتكلموا على سهو إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو ' وأما محاورته ذا الـيدين وأصحابه بعد ما أخبره ذو الـيدين فليس ' لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو الـيدين وليس ذلك من ' ذي الـيدين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذي الـيدين ثم تركتموه^٦ عيانا الأمر فيه على ما وصفناه^٧ أن هذا^٨

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكر وعمر وذا الـيدين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول « في قولكم » .

(٢) وفي الأصول « من غير ساء » وهو خطأ ، فهو إما « من غير سهو » كما كتبه أو « غير ساء » بدون حرف « من » .

(٣) « أنه صلى الله عليه وسلم قال : أصدق ذو الـيدين ؟ قالوا : نعم » كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول « على غير سهو » وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول « فليس بسهو » فإن الضمير راجع إلى المحاورة ، وهو مصدر يساوى فيه التذكير والتانيث ؛ ف

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنتية « من الأمر ذي الـيدين » وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنتية « لم تركتموها » والضمير راجع إلى حديث ذي الـيدين .

(٨) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « من أن هذا » على ما يكون من يانا لما الموصولة .

(٩) فإن قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو متأخر الإسلام أسلم عام خير سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذي الـيدين وهو يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي لفظ : يتنا نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وذو الـيدين غير ذي الشمالين وذو الشمالين استشهد يدر اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي وذو الـيدين بقي بعده صلى الله عليه وسلم ؛ قلت : =

= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معاني الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمر ان
اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الدين و انما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعنى بالمسلمين وهذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لما
رسول الله صلى الله عليه وسلم نانا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره
صلى الله عليه وسلم ؛ و قال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و أراد به قدمه اليين
و كان قدمه قبل ان يولد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد
خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اه ، و قال ابن ابى ليلي : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥
من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر
رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨
من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع
من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ؛
ففى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة ، فان قلت هذا
مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم ؛
قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى او المراد به بيان زيادة الضبط
و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الاختلاف شيان
جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلة و ابى هريرة او من تدليس يحيى وهذا
انخف و اهون من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين
قد وهموا و أخطأوا فى ذكر ذى الدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال
الأحاديث كما صدر من مخالفينا ليس كما ينبغي كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده
حديث ذى الدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذو الدين رواء الطحاوى و اسناده
حسن ، و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذو الدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =

= عمرو بن فضلة الخزاعي من خزاعة و قال ابن حبان في ثقافته ذو اليمين و يقال له
 ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي و قال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد
 عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة و قال ابو
 بد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو اليمين احد اجدادنا
 و هو ذو الشمالين ، و قال المبرد في الكامل : ذو اليمين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما
 جميعا و ذو اليمين يقال له الخرباق ، و هو ابن عبد عمرو بن فضلة و ذو الشمالين ايضا
 ابن عبد عمرو بن فضلة ، و قال النوى في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو و يؤيده
 ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بلفظ فقال : ذو الشمالين بن عمرو
 و ما قاله ابو عروانة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة -
 اهـ . و قال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت و التوفيق ان اباه اسمه عبد عمرو و يقال
 له عمرو بمحذف عبد ايضا و قد ثبت ان اسم احد اجداد ذي الشمالين كان سليما قال
 ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : و ذو الشمالين ابن عبد عمرو
 ابن فضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة -
 اهـ ؛ فا في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان و هو من خزاعة
 لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان
 من خزاعة فهو سلمي خزاعي فكلاهما واحد ؛ فقد ثبت بهذه الأقوال ان ذا اليمين
 و ذا الشمالين واحد ، و قد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد يدر ، و قال الزهري :
 كان هذا قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد كما في صحيح ابن حبان و واقفه على ذلك
 ابن وهب كما في الجوهر النقي انما كان حديث ذي اليمين في بدء الاسلام ثبت بهذه الوجوه
 ان ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق و نصب الراية والجوهر
 النقي والطحاوي وغيرها من الكتب .

كان قبل تحريم الكلام^١ . فلهذا قلتم اذا تكلم ساهيا بنى على صلاته^٢ فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا بنى ايضا . وأى حديث سمعتم فيه ولو كان عندكم فيه حديث لاحتججتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) بدليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم فى الصلاة بكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . انتهى ، والآية مدنية بالاتفاق و اسلام الانصار و ذهاب مصعب بن عمير اليهم إنما كان قل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان بأن المراد بقوله كنا نتكلم الانصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث ابى امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره بما فاتة فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل فى الصلاة - فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة ومعاذ بن جبل إنما اسلبا بها ، وفى ابى داود فى الأذان كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته - اهـ ، ثم ذكر مجيئ معاذ فلا شك فى ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفى الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه البخارى ومسلم و ابو داود والنسائى والطحاوى وغيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلينا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا - اهـ ، وله هجرتان الى الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدمها والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا الربيع بن صبيح البصري عن الحسن بن أبي الحسن البصري أنه قال^١ في رجل تناول في صلاته كوزا من ماء فشرب منه ناسيا أنه يعيد الصلاة .

وأخبرنا شعبة بن الحجاج البصري عن أبي النضر^٢ قال^٣ سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال^٤ سمعت عمر بن الخطاب^٥ رضي الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الابتشهد فكذلك قلنا^٥ من خلط تطوعا بفريضة قبل فراغه من

(١) لفظ « قال » ساقط من الأصول ولابد منه .

(٢) اسمه مسلم كما في سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٩ وكما في كتاب الكنى للحافظ الدولابي روى عنه شعبة .

(٣-٣) قوله « سمعت حملة بن عبد الرحمن قال » ساقط من الأصل وهو موجود في الآثار؛ والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قال ثنا شعبة قال سمعت مسلما أبا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تجوز صلاة الابتشهد . انتهى؛ وحملة بن عبد الرحمن في ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما ؛ وذكره ابن حبان في الثقات ا هـ . والآثر أخرجه محمد في الآثار بهذا الاسناد وفيه قال: سمعت حمدا بن عبد الرحمن وهو تحريف والصواب ما في الميزان واللسان و سنن البيهقي؛ وحيد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كما في التهذيب . وأخرج الآثر ابن حزم في ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى بهذا الاسناد وفيه « حملة » لا « حيد » .

(٤) لفظ « بن الخطاب » زيادة من سنن البيهقي والمحلى ، وبالجملة في السند سقوط من الموضعين أحدهما لا بد منه في الكتابة والثاني من المستحبات .

(٥) بهذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبي شيبة حيث قال بعد =

التشهد أو قبل أن يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

أخبرنا بكير بن عامر عن أبي إسحاق عن ' الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا تشهد [ثم أحدث - ٢] بعد قضاء الصلاة [فقد قضى الصلاة - ٣] .

و أخبرنا أبو حنيفة قال قال عطاء بن أبي رباح في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم ، قال عطاء : يحزبه .
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل^٤ عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد ، قال : يحزبه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهواً وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - ١ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قصداً حيث قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقاً لما رآه ابن أبي شيبة فكيف يصح رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اجتناب عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول « عن أبي إسحاق بن الحارث » وهو تحريف وتهفيف والصواب ما كتبه ، وأبو إسحاق هو السيعي والحارث هو الأعور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وبهذا الاسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول « قال إذا تشهد بعد قضاء الصلاة » ١ ، وهو غير مفيد للمعنى المقصود وهو إما إذا تشهد فقد قضى الصلاة فتصحف وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الاسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال : إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته - ١ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا عمر بن ذر الحمداني عن عطاء بن أبي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم أحدث [أو -] ثم عرض له عارض^١ أو رعب قال: صلاته تامة لا يعيدها .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي^٢ قال قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج^٣ إلى النجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له^٤، فقال: إن في الصلاة شغلا .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه^٥ كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم^٦ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول « ثم عرض له عرض » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم بهذا أن الحديث ليس بمرسّل وإبراهيم يرويه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالغية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، ولفظ « له » ساقط من الهندية والصواب إثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول « عن رسول الله » وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول « انهم » وهو غلط .

(٨) قوله « ذات يوم » زدت من خارج .

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم -^١] قال :
اعوذ بالله ورسوله من سخطهما^٢ قال : [وما ذاك ؟ قال :^٣] كنت ترد علي
من يسلم عليك وأنت في الصلاة وسلت عليك فلم ترد [علي -^٤] قال : ان
في الصلاة شغلا ؛ فترك [الرد -^٥] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام ، فلما
اقبلوا من عند النجاشي سلموا [عليه -^٥] فلم يرد عليهم السلام ، قالوا :
يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا قال : ان في الصلاة شغلا .
[قال محمد بن الحسن -^٦] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد
السلام وقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق
ان يتركه^٨ .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .
- (٢) وفي الأصول « من سخطه » وهو تحريف ، والصواب « سخطهما » .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدته من الخارج لأنه لا بد منه .
- (٤) لفظ « علي » ساقط من الأصول .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في كتب الحديث .
- (٦) ما بين المربعين زيادة مني على دأب الكتاب .
- (٧) وفي الأصول « قد » بالفاء .

(٨) بهذه الأحاديث استدل أصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول
ولا بالإشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين عليه بعد القراخ من
الصلاة (ان في الصلاة لبغلا) . فيه دليل بأن المصلى معذور عن ذلك بسبب الشغل في
الصلاة ونهي ثمة عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وفي حديث =

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

= جابر عند مسلم (لم يمنعني ان ارد عليك الا اني كنت اصلي - الحديث) وفي حديث ابن مسعود المذكور وهو في الصحيحين ايضا قلنا رجعتا من عند النجاشي سلنا عليه فلم يرد علينا فقيها صراحة لنفي الرد على السلام مطلقا قولوا وإشارة وتصريحا بأن ذلك كان قبل خروجهم الى النجاشي ولما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام في الصلاة منسوخا فاقع في الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام ويشهد له ما عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا: التسيح للرجال والتصفيق للنساء يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني في الصلاة - اهـ. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اهـ. ولم يذكر وجه ذلك وفي الاستناد الى أبي هريرة ليس إلا محمد ابن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على انه مدلس لا يحتاج بحديثه اذا عنع الا اذا كان ما رواه من باب الاحتياط بخفوا بقرائن فيحتاج به وها هنا كذلك ومن قال أبو غطفان مجهول فهو مستغرق في جهله وهو ثقة كما في كتب الرجال فقول أبي حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية في هذا الباب ومناسب لشأن الصلاة والاحتياط الذي يقتضي تلك الأحاديث ومعلوم ان الحاضر مأخوذ به في مقابلة الميخ فما رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد في رقم (١٢٤) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف فصلى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيبا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر ان أبا حنيفة قال: لا يفعل فساقط من الين فانه داخل في النسخ ومعارض للحديث أبي هريرة المتقدم او لم يعلم ابن أبي شيبة الأحاديث النافية لذلك فان عليها ثم رد على الامام فقيه تعنت ظاهر وان لم يعلمها فهو بذلك معذور وقد ترك الأحاديث وشب على الامام بنير وجهه ومن يقدر على ان يقول انه مخالف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ.

اخبرنا يعقوب^١ بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم^٢ الهجرى عن
ابى عياض^٣ عن ابى هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون فى الصلاة فانزلت هذه
الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون»^٤.

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان^٥ بن الأسود المكي عن عطاء بن
ابى رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين
ثم سلم، فقيل له: انك صليت ركعتين، قال: أ كذالك؟ قالوا: نعم، فأعاد
بهم الصلاة^٦. فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى اليمين منسوخ كان قبل
تحريم الكلام^٧.

(١) هو الامام ابو يوسف القاضى .

(٢) وفى الأصول « ابراهيم عن مسلم » وهو تصحيف، وهو ابراهيم بن مسلم الهجرى .

(٣) ابو عياض اسمه « عمرو بن الأسود الغنى الحمدانى » كما فى ج ٨ ص ٤ من التهذيب .

(٤) رواه البيهقى فى باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق

عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجرى عن ابى عياض عن ابى هريرة انه قال فى هذه الآية

«وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» قال: كان الناس يتكلمون فى الصلاة فنزلت

هذه الآية، وفى رواية ابن عبدان قال: كانوا يتكلمون فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية -

انتهى . وهكذا روى عن معاوية بن قرّة كما هو عند البيهقى ايضا باسناده اليه .

(٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ فى شرح معانى الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ: صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم فى ركعتين

ثم انصرف، فقيل له فى ذلك فقال: انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقباها حتى

وردت المدينة فسلم بهم أربع ركعات - انتهى .

(٦) لأن عمر أعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس وهو كان قد شهد قصة

ذى اليمين كما فى البخارى ومسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يطل الصلاة لما أعاد =

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيبان

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .
اخبرنا قيس بن الربيع قال اخبرنا ابو هاشم^١ قال: سألنا ابراهيم النخعي عن الرجل يأكل ويشرب ويتكلم وهو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبله الا ان يكون عند الفراغ من صلاته .
وقال^٢ محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت « و قوموا لله قانتين » .

اخبرنا ابو حرة^٣ عن الحسن البصري^٤ قال حدثنا محمد بن سيرين قال:
= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو ابو هاشم الرمانى الواسطى اسمه يحيى وهو الصواب ، وفي الأصول « ابو هشام » وهو خطأ ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من ههنا الى قوله يستأنف الصلاة في اثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم رضى الله عنه كان احدا يكلم صاحبه الى جنبه في الصلاة حتى نزلت « قوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى . وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومتفرقة في الأبواب .

(٣) وفي الأصول « ابو حرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه « واصل بن عبد الرحمن البصري » روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وهذا ظهر ان « ابا حرة » يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواسطى ، وهو علق على « عن الحسن » اي قال ابو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سطر =

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأومى [برأسه - '] .

أخبرنا أبو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق^١ بركعة ثم يسلم الإمام فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال^٢: انك قد سبقت بركعة، قال: يستأنف الصلاة .

= الواو وقع الخطأ في الاسناد وابن سيرين يرويه عن أبي هريرة وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه ورواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثني مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعنى الرد وعن اسماعيل بن أبي كثير ثنا مكى ثنا هشام عن محمد قال: أنبت أن ابن مسعود قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحبشة اسلم عليه فوجدته قائما يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال البيهقي: هذا هو المحفوظ مرسل وعن أبي يعلى التوزي ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحبشة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ تفرد به أبو يعلى محمد بن الصلت التوزي - انتهى . ولعل هذا كان في القدمة الأولى من الحبشة والا تقدم من ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول ، وإنما زيد من سنن البيهقي .

(٢) لعل العبارة هكذا: في الرجل يسبق مع الإمام بركعة ثم يسلم فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة ، قال: انك قد سبقت بركعة ، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة إليه ولعله أنه سبق بركعة بالغية يعنى كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبوق بركعة وتكلم في وسط الصلاة - فافهم .

وقال ابو حنيفة: النفخ في الصلاة اذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي عن ابي حصين^١ عن ابي هريرة^٢ رضي الله عنه قال: ما ابالي نفخت في الصلاة او تكلمت .

اخبرنا سلام بن سليم النخعي عن^٣ الأعمش عن ابي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره ، وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة ان النفخ بمنزلة الكلام ، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار او نحوه - والله اعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يعجني فأراه بمنزلة الكلام ، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا او جاهلا ان يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فان كان ناسيا سجد سجدة السهو ؛ قال وكيع عن سفيان عن ابي حصين عن سعيد بن جبير قال: ما ابالي نفخت في الصلاة او تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن ابي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى .

(٢) بفتح المهملة اسمه عثمان بن عاصم بن حصين ابو الحصين الاسدي الكوفي ، من رجال الستة مات سنة (١٢٨) والأظهر ان روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب .

(٣) كذا في الأصول «عن ابي هريرة» وفي المدونة: عن سفيان عن ابي حصين عن سعيد بن جبير كما عرفت ، وعندى ما في المدونة اصح وأرجح لوجوه الأول ان الحافظ لم يذكر ابا هريرة رضي الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني ان ابن جبان ذكره في اتباع التابعين والثالث ان روايته عن الصحابة مرسله والرابع ان ما في المدونة هذا المتن عن سفيان عنه عن سعيد بن جبير فهذه القرائن يحكم ذوقى بأن ابا هريرة في الاسناد خطأ بل هو سعيد بن جبير فانهم وبصر ثم طالعت كذا المال ج ٤ ص ٢٢٤ عن ابي هريرة قال: لا ينفخ احدكم حين يضع وجهه ولا يتورك احدكم .

(٤) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثنا شعبة عن =

ابن عباس يرى ان النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام .

باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيب الصلاة و يعيد من خلفه الصلاة ايضا وان كانوا قد كبروا . فان كبر الامام للافتتاح ودخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يجزئ عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة وكذلك من دخل مع الامام ولم يكبر للافتتاح ولم يكبر للركعة الاولى وكبر للركعة الثانية فان ذلك لا يجزيه . فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير وذلك للحديث الذى جاء ورواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : التكبير تحريم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير .

وقال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ثم كبر للركوع - '] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد ويعيد من خلفه الصلاة وان كان من خلفه قد كبروا ولا يجزئ الامام تكبيرة الركوع للافتتاح ولو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجل خلفه تكبيرة الافتتاح وقد دخل معه

= الاعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يبنى النفخ في الصلاة - انتهى ؛ وفي ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال : عن ابن عباس قال : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - اهـ . وقد عرفت ما في المدونة .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧ .
(٢) زاد في المدونة : وان نوى بها تكبيرة الافتتاح .

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع ' ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح ' رأينا ذلك يجرى عنه لأنه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان ' سها الذي خلف الإمام ايضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يبتدئ الصلاة ولا يحزبه الذي صلى مع الإمام .
وقال محمد بن الحسن : فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح ولا يجرى الإمام . قالوا : لأن المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قل لهم : أفتكبير دخل ام بغير تكبير ؟ قالوا : بغير تكبير .
قل لهم : أفتدخل ذلك في الصلاة قالوا : ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

(١-١) زاد في المدونة ' ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح ' وفيها في ج ١ ص ٦٦ : و تكبيرة الافتتاح ركن من اركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها او نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة وواجبة عليه لأن ترك الركن يبطل الصلاة - اهـ .

(٢) في المدونة : وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة ، قال : فان هو لم يكبر للركوع ولا للافتتاح مع الإمام حتى ركب الإمام ركعة وركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام وكان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضى ركعة اذا سلم الإمام ، قال وقال مالك : ان دخل مع الإمام فنتى تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ولم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته ولم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويرتي المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: أرايتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة فيفسد عما ذا؟ قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام^٢. قيل لهم: ان جاز هذا للأمام فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزيه الثانية والثالثة والرابعة ويقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلى مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى ولم تجزه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لأننا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا^٣، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لأن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة وان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتمها مع الامام، وما ينبغي له ان يصلّيها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه ونخاف ان تكون غير مجزئة^٤.

قيل لهم: فأنتم من قولكم على غير يقين وقد اقررتم انكم لا تدرون كيف الحق في هذا. وما نرى لقولكم هذا وجها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار والسنة ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يريد به افتتاح

(١) وفي الأصول «عما قالوا»، والصواب «عما ذا قالوا» فسقط لفظ «ذا» من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «الكلام».

(٣) اي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب «مجزئة عنه» فسقط لفظ «عنه» من الأصول.

والله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، والأولى «قد».

الصلاة فليس بداحل ولا يحزته من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: قد افسدتم صلاة من دخل مع الإمام بتكبير يريد به الافتتاح ولم يفتح به الإمام . قالوا: لأن الإمام إذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا نقول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، أرايتم اماما صلى بقوم الظهر أو صلاة من الصلوات فلما صلى ركعة تكلم أليس تفسد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أفسد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تفسد ولكنهم يقومون فيقضون ما بقي من صلاتهم وحداثا، قيل لهم: فليس الإمام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي ان يقال للأئمة اقض صلاتك وان كانت صلاة الإمام فاسدة، فقيل لهم: ايضا فكيف لم يستخلف الإمام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متمعدا خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون اذا احدث الإمام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا يبي على صلاته، قالوا: بلى .

قيل [لهم -^١]: فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم، قالوا: نعم .

قيل لهم: فكيف استخلف من احدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

- (١) وكان في الأصول « الصلاة »، والصواب « صلاة » وهو مضاف .
- (٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب « ظهرا » .
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية « يقولون » وليس بشيء .
- (٤) وكان في الأصول « ليقضى »، والصواب « اقض » بصيغة الأمر .
- (٥) وكان في الأصول « فكيف استخلف الإمام » بالاثبات، والصواب « لم يستخلف » بالنفي - تأمل .
- (٦) لفظ « لهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للإمام محمد الشيباني

من تكلم متعمداً، هذا قول ينقض بعضه بعضاً فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل^١ يعتمد عليه قولنا^٢ فأتتم الرجال عرقم الفساد من غيره^٣ أو ما غيركم بأعقل منكم ولكنكم استغثتم بما عندكم من علم غيركم^٤ وقد جاء الحديث أنه كان يقال من اعلم الناس، قالوا: من طلب علماً إلى علمه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق أنا إياك^٥ فان للحق نوراً. أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة.

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم قال: قلت له رجل صلى بغير وضوء قال: يتوضأ ويبعد الصلاة وإن كان اماماً أعاد وأعاد أصحابه فإن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت من خلفه قلت: رجل نسي التكبير الأولى التي يفتح بها الصلاة قال: إن ذكر وهو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر واستأنف وإن لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة وإن كان اماماً أعاد

(١) في الأصل «في هذا أنه يعتمد عليه»، والظاهر أن في العبارة خلافاً - لعله «في هذا دليل أو وجه يعتمد عليه».

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «قولكم».

(٣) كذا في الأصول، وأظن أن في العبارة سقطاً.

(٤) وفي الأصول «وما» والصواب «أو ما» بالاستفهام.

(٥) كذا في الأصول «من علم غيركم» فله «عن علم غيركم» أو «من علمكم عن غيركم» فإن صلة الاستثناء كلمة «عن» لا حرف «من» فن يأن لما، وسقطت «عن» من الأصول - تأمل.

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «يقول الحق أنا إياه» ولعل الصواب «من يقول».

الحق يعاد به، ونحن أيضاً نقول «الحق فيعاد بنا» - والله اعلم.

كتاب الحجة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للامام محمد الشيباني

وأعادوا أصحابه فإن صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة أصحابه .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع^١ عن عطاء بن ابي رباح في الرجل يؤم أصحابه وهو على غير وضوء قال : يعيدون .
اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون^٢ عن ابن سيرين قال : يعيدون او احب [الى -] ان يعيدوا .

اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الرجل يصلي بأصحابه جنباً قال : يعيد ويعيدون
وقال اهل المدينة : أ فليس قد صلى عمر رضي الله عنه بأصحابه وهو نب فأعاد ولم يعيدوا .

(١) كذا في الأصول « اعادوا أصحابه » وهو ايضا صحيح عند الكوفيين كتركيب اكلوني البراغيث والتركيب المعروف عند البصريين « اعاد أصحابه » .

(٢) هو ابن الأعمى الأزدي ابو الحسن الخراساني قاضي مرو ثقة من رجال ابي داود والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب .

(٣) وفي الهندية « ابن عوف » بالفاء ، والصواب ما في الأصل « ابن عون » بالنون وهو ابن اربطان المزني مولاهم ابو عون الخزار البصري من رجال الستة ، وليس هو عبد الله ابن عون الهلالي ابو محمد البغدادي الآدمي فانه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره .
(٤) زيادة من كتاب الآثار .

(٥) وفي الأصول « ان يعيدون » باظهار نون الاعراب وهو خطأ ، وفي الآثار « احب الى ان يعيدوا » من غير شك الراوى .

كتاب الحجّة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للإمام محمد الشيباني

قيل لهم : ان عمر لم يستيقن انه كان جنباً وإنما اخذ^١ بالثقة فاعتسل
وأعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا .

وقد ذكر^٢ هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد^٣ بن الصلت
ان عمر بن الخطاب قال : احسبني احتلت وما شعرت فظن^٤ انه احتم^٥ و^٦ إنما
قال : احسبني^٧ . ولم يستيقن عمر^٨ و^٩ شدد على نفسه فاعتسل وأعاد الصلاة
(١) وفي الأصول « فأخذ بالثقة » .

(٢) لعل « مالكا » سقط من الأصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ « عن هشام بن
عروة » وقد سقط من شرح الزرقاني « عن عروة بن الزبير » ولا بد منه كما في الحجّة ،
وعروة يروى عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعجيل .

(٣) كذا في الأصل « بالراى المعجمة المضمومة واليائين التحتايتين مصغر » قال في التعجيل
ص ١٤٣ « زيد بن الصلت » بالتصغير ، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر
المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال : خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا
هو احتم وصلى ولم يتسل فذكر القصة في إعادة الصلاة - اهـ . وفي الهنذية « زيد » بالراء
المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف ، والصواب « زيد » بالتصغير هـ ما
كتبته - تأمل .

(٤ - ٤) لفظ « انه احتم » زدته من خارج وهو ساقط من الأصول .

(٥) وفي الأصل « قال احسبني احتلت وما شعرت فظن^{١٠} إنما قال احسبني عمر شدد على
نفسه » والصواب « ظن^{١١} انه احتم وإنما قال احسبني ولم يستيقن عمر وشدد - الخ »
فيها سقط وتصحيف واغلوط .

(٦ - ٦) لفظ « ولم يستيقن عمر » زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام
محمد فهو محل من محامل الأثر ومعنى من معانيه والا قد ورد ان اصحابه ايضا اعادوا =

= الصلاة: قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا، فقال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فزولوا إلى قول علي، قلت من كلام القاسم فزولوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى - فغلم من هذا أن أصحاب عمر رضي الله عنه أيضا أعادوا الصلاة، وقال ابن الترياق في قوله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال إن صلى إمام غير متوضئ قد ذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فإن لم يذكر حتى فاتت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلى بهم جنباً فلم يسلموا ولم يسلم حتى فاتت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنباة كالوضوء، وروى عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: أعد الصلاة أخبر أصحابك أنك صليت بهم وانت غير ظاهر، وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا، وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ - ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنهم يعيدون جميعاً وكذا مذهب مالك أن كان الإمام عالماً بجنبته وكذا مذهب الشعبي ذكره أبو عمر في الاستذكار - انتهى - ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن أبي المهلب وهو خطأ فإن المطرح هو أبو المهلب الكوفي كما في التهذيب - فتنه له - وارجع إلى باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء من موطأ محمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا لم يذكر وكتاب الآثار

بظنه فليس ينبغي أن يكلف الناس بذلك .

باب الجلوس في الصلاة

قال أبو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية وفي آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى ويفترش اليسرى اقتراشا .

وقال أهل المدينة في الجلسة الأولى مثل قول أبي حنيفة فإذا كانت الجلسة في آخر الصلاة أفضى باليمنى إلى الأرض وأخرج رجله جميعا من جانب واحد .

وقال محمد بن الحسن : ما الجلسات^٢ إلا سواء وما جاء الأثر والسنّة إلا بقول أبي حنيفة رضي الله عنه في ذلك وما فرق في ذلك بين الجلسة الأولى والثانية وقد جاء في ذلك آثار كثيرة .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل أن يجلس في الركعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على رجله اليسرى ويكره أن يفترش رجله اليمنى كما يكره أن يفترش ذراعيه .
أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [عبد الله ابن -^٤] عبد الله بن عمر أنه كان يرى أباه يتربع في الصلاة إذا جلس قال :

(١) وكان في الأصل « ذلك » والصواب « بذلك » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ويفترش » .

(٣) كذا في الأصل « ما الجلسات » بالجمع ، ولعل الأولى « ما الجلسات » بالثني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عبد الله بن عمر الصحابي المشهور ، وهو في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ ولا بد منه و « عبد الله » هذا حفيد عمر ابن الخطاب ثقة ، وراجع شرح الموطأ للزرقاني .

فقلته وأنا يومئذ حديث السن فهأني [إني - ١] فقال أنها ليست بسنة الصلاة
أما سنة الصلاة أن تنصب رجلك^٢ اليمنى وتحنى^٣ رجلك اليسرى . فهذا مالك
ابن أنس فقيهم يروى أن سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة^٤ الصلاة ما قال
ابن عمر و^٥ ما حدث به فقيهم وليس كما قلتم .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الإمام محمد .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «رجليك» بالثنية وهو خطأ .
- (٣) كذا في الأصل ، والاحياء الامالة فتحى الصحيح : وتحنى ، في الموطأ ، وفي الهندية
«وتحنى» والانحناء غير متعد الى المفعول .
- (٤) في الأصل العبارة هكذا «في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به
فقيهم - اه؛ وهى كما ترى .
- (٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهى سقطت من الأصول ، والاثر رواه البخارى
في ص ١١٤ من صحيحه في باب سنة الجلوس في التشهد حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك
به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة اذا جلس فقلته وأنا يومئذ
حديث السن فهأني عبد الله بن عمر وقال أما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتحنى
اليسرى فقلت : انك تفعل ، فقال : ان رجلاى لا تحملانى - اه . وهذا صريح فيما قلنا
من الجلوس في الصلاة ؛ وفي سنن النسائي من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال
بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ابن القاسم حدثه عن عبد الله
وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقبله
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . فنيه تصريح بالافتراش على ما هو مذهبنا
الاحناف ودفع لما قاله الحافظ في فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام في
الجلوس الاول والثاني لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار
انه سمع عبد الله بن عمر وصلى الى جنبه رجل قلنا جلس الرجل في اربع تربع وتحنى =

باب صلاة النافلة

و قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين
وان شئت صليت اربعا وان شئت صليت ستا وان شئت صليت ثمانيا
= رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه ، فقال الرجل : انك تفعل ذلك ، فقال
عبد الله بن عمر فاني أشتكى - انتهى . فانظر قوله جلس في اربع - الخ . صريح في الجلوس
الآخر فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل . وحديث ابى حميد قد حكم عليه الطحاوى
بالانقطاع وعله ابن القطان المغربي وابن دقيق العيد ايضا ، قال الطحاوى : محمد بن
عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة ابى حميد و انما يروها عن رجل كما ذكره عطاء بن
خالد والرجل الآخر هو عباس بن سهل - فتأمل . وفي الباب حديث عائشة رضى الله عنها
اخرجه مسلم وأبو داود عن ابى الجوزاء عنها مطولا وفيه و كان يفرش رجله اليسرى
وينصب رجله اليمنى و كان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى ان يفرش الرجل ذراعيه
افتراش السبع و كان يختم الصلاة بالتسليم - اه في باب ما يجمع صفة الصلاة . وحديث
آخر اخرجه الترمذى في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن
خجر قال : قدمت المدينة قلت : لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
جلس يعنى للتشهد افترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب
رجله اليمنى - انتهى . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اكثر
اهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة - انتهى . وأخرجه
النسائي ايضا بهذا الاسناد وفيه : وإذا جلس أضجع اليسرى ونصب اليمنى - الحديث
ج ١ ص ١١٥ . ورواه الطحاوى ايضا ج ١ ص ١٥٢ عن ابى الاحوص عن عاصم بن
كليب به وفيه : فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى
على فخذه اليسرى - الحديث ؛ وراجع الطحاوى والجوهر التقي ونصب الراية .

لا تفصل بينهما بسلام وكان يكره أن يزيد^١ في صلاة النهار على أربع شيئا لا يفصل بين ذلك بسلام .

وقال محمد بن الحسن كما قال أبو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل فثنى ثني يسلم في كل ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذه أحسن القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه أنه قال : صلاة الليل ثني ثني .

وقال أهل المدينة : صلاة الليل والنهار ثني ثني يسلم من كل ركعتين . وقال محمد بن الحسن : وكيف استحسّن هذا أهل المدينة وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة^٢ الزوال أنه كان يصلي أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام .

أخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن عامر الشعبي^٣ وأبراهيم النخعي

(١) أي المصلي . (٢) قد أحسن في طريق الاستدلال وأجاد فيها - تدر .

(٣) هكذا أخرجه مرسلا في باب صلاة التطوع بعد الفريضة من الموطأ ص ١٦٢ قال محمد : وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال : إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي فيها عمل ، فقال : يا رسول الله ! أيفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، أخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرئع عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بتسليم وقال . إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم أجد حديث الشعبي وحديث إبراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت والطحطاوي =

عن ابي ايوب الأنصاري انه كان يرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي اربع ركعات مع زوال الشمس قال: فقلت له في ذلك فقال: ان ابواب السماء تفتح [في -] هذه الساعة [فأحب ان يصعد لي فيها عمل -] فقلت: يا رسول الله! أيفصل بينهن بسلام؟ فقال: لا.

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: اخبرنا يزيد بن هارون قال: انا عبيدة الضبي (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن ابي انيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابراهيم ابن طهمان عن ابراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قزعة عن القرئع عن ابي ايوب الأنصاري قال: اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت: يا رسول الله! انك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ قال: يا ابا ايوب! اذا زالت الشمس فتحت ابواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب ان يصعد لي فيهن عمل صالح قبل ان ترتج، فقلت: يا رسول الله! أفي كلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهن تسليم فاصل؟ قال: لا الا التشهد، حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن ابراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرئع عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لمن ابواب السماء، قال ابو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث انه قد يجوز ان يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن ثبت بذلك قول من ذكرنا انه ذهب اليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من اجاز ان يصلي اربعا لا يسلم الا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من سننه من طرق بأسانيد الى ابراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قزعة عن القرئع عن ابي ايوب به مثله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وانما زدته من الموطأ.

ثم حديث اهل المدينة عن سهيل^١ بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصليا [منكم -^٢] بعد الجمعة فليصل اربعا ولم يذكر فيه سلاما^٣ ولا غيره . وبلغنا^٤ عن عبد الله بن مسعود انه كان^٥ يصلي اربعا قبلها و بعدها اربعا ولم يذكر فيها^٦ التسليم .

(١) اخرجه الطحاوى حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الطحاوى .

(٣) وفي الأصول « سلام » .

(٤) هذا البلاغ اسنده الطحاوى ج ١ ص ١٩٩ : حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي عبد الرحمن السلي قال : قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة اربعا فقدم بعده على فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل على فاخبرناه - انتهى .

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا معمر عن قتادة ان ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربع ركعات و بعدها اربع ركعات - انتهى . ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ انه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات و قتادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول .

(٦) وفي الأصل « فيه » مكان « فيها » ، قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابراهيم بن طهمان عن عبيدة عن ابراهيم قال : كان عبد الله يصلي اربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحية ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا ابو معاوية الضرير عن محل الضبي عن ابراهيم ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا لا يفصل بينهما بتسليم انتهى . وهذا بلاغ الامام محمد فهو مسند والحديث =

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: اربعا قبل الظهر و اربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة قال: تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه اربعا قبل الظهر و اثنتين بعدها و اثنتين بعد المغرب و اثنتين بعد العشاء و اثنتين قبل الفجر .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

= مرفوع في نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط: حدثنا علي بن اسماعيل الرازي انبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خصيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا - اهـ . حديث آخر رواه الطبراني ايضا في معجمه الوسط حدثنا احمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان القصرى ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء و زاد: يجعل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى .

(١) هو الجلي المرادى « ابو عبد الله الكوفي الاعمى » من رجال الستة ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب .

(٢) اخرجه الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن ابي صالح به نحوه ، و رواه الترمذي ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة و بعدها حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان عن سهيل به مثله و سفيان هو ابن عيينة ، و رواه النسائي ص ١٤٤ من سننه: اخبرنا اسحاق بن ابراهيم قال اخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا - انتهى . و اخرجه ابو داود في باب الصلاة بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه: حدثنا احمد بن يونس ثنا زهير (ح) و حدثنا محمد ابن الصباح البزار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال: من =

رضى الله عنه قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة اربعا أو قال: من كان مصليا [منكم - ١] فليصل بعدها اربعا.

اخبرنا يعقوب^١ بن إبراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلمي وهو يكنى أبا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يعلمهم أن يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما قدم على بن أبي طالب رضي الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم اربعا.

اخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين اربع قبل الظهر بتسليم الا بالتشهد ولا اربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا وتم حديثه، وقال ابن يونس: اذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها اربعا - الحديث، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالا: ثنا عبد الله بن إدريس عن سهيل بن أبي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صليتم بعد الجمعة فصلوها اربعا - انتهى.

(١) زيادة من الطحاوي وإن كان المعنى بدونها أيضا صحيحا.

(٢) هو القاضي الإمام أبو يوسف، وأخرجه عبد الرزاق أيضا في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا - اهـ. وقال الطحاوي: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما جاء علي بن أبي طالب عليهم أن يصلوا ستا؛ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة اربعا فقدم بعده علي رضي الله عنه فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل علي فاخترناه - انتهى.

قبل الجمعة ولا أربع بعدها .

أخبرنا سفيان^١ بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت إبراهيم النخعي يقول : لم يكونوا يسلون في الأربع قبل الظهر .

أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله^٢ بن عمر [عن نافع عن عبد الله بن عمر -^٢] قال : صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار أربع .

(١) أخرجه الطحاوي أيضا : حدثنا علي بن شيبة قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن إبراهيم قال : ما كانوا يسلون في الأربع قبل الظهر - اهـ .
(٢) وفي الأصول : عبد الله ، مكبرا وهو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الأصول فودته من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار أربعاً - انتهى ؛ لكن مثله يخالف كمن كتاب الجمعة أحدهما فعلى والآخر قول وما رواه عن ابن عمر على الأزدي من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد أن ابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الأزدي ثم قال فواد ذكر النهار ولم يقل أحد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : إن صلى النافلة أربعاً فلا بأس فقد رَوَى عن ابن عمر أنه كان يصلي أربعاً بالنهار ، وقال ابن عون قال نافع : أما نحن فنصلي أربعاً بالنهار ثم ذكر أبو عمر بسنده عن ابن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا تفصل بينهما ؛ قيل له : إن ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى ، فقال : بآي حديث ؟ قيل له : بحديث الأزدي عن ابن عمر فقال ومن على الأزدي حتى أقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجّة (باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انهم كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .

باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة

و يفتح على امامه في الصلاة

و قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه انه ينبغي للإمام اذا تعاميا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئا من ذلك فليفتح^١ عليه و الامام مسيء حتى الجأهم الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما نحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من^٢

= خطأ يعني حديث الأزدي - قاله في الجواهر النقي و راجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و أما حديث ابن هريرة الذي أخرجه الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد و ركعتين اذا رجعت - انتهى . فقال الديهقي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سننه : قال احمد بن سلة الكلام الآخر في الحديث من قول سهيل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ - فهو مدرج في الحديث و لم توجه اليه في فتح الملهم .

(١) هكذا في الأصول لعله « اربعا بعد الجمعة » تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تؤدي في السفر .

(٢) وفي الأصول « فافتح عليه » و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار مغل و لا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣

من المدونة الكبرى فيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في =

يأتي

يأتي به^١.باب غسل الجمعة^٢

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن، وليس بواجب على الناس.

وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب^٣.

أخبرنا الربيع^٤ بن صبيح البصري عن يزيد^٥ الرقاشي عن أنس بن مالك

= قراءته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة ليس مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة - انتهى. فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين. (١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولعله سقط وهكذا هو في الأصول.

(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول ونقله من هناك ووضعه هاهنا في أبواب الجمعة تقريرا لمسائلها للناظرين - قنبيه. قلت ولفظ الباب ساقط من الأصل وإنما هو في الهندية. ف

(٣) كذا في الأصول، وقول الإمام محمد سقط من الأصل، وتقدير الكلام: وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله أعلم. (٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا الإسناد والمتن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣.

(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد « سعيد الرقاشي » وهو خطأ، والحديث بهذا الإسناد رواه ابن ماجه في سننه من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجمري الفريضة ومن اغتسل فالفصل أفضل - انتهى. وأخرجه الطحاوي أيضا ص ٧١ من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

و عن الحسن البصرى رضى الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت و من اغتسل فالتغسل افضل ،

= ابن صبيح عن الحسن وعن يزيد الرقاشي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت و من اغتسل فالتغسل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادي قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صبيح و سفيان الثوري عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله و طريق آخر عند الطحاوي في شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الأملوكي عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابي الحسن البصرى عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت و قد ادى الفرض و من اغتسل فالتغسل افضل . انتهى . و في نصب الراية بهذا الطريق اخرجه البزار في مسنده و تكلموا في يزيد الرقاشي والضحاك بن حمزة والحجاج بن ارطاة و ابراهيم بن مهاجر و قال البزار الحسن لم يسمع من انس وله طريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى الفرساني ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن انس فذكره . انتهى . و الحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة و رواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه و ابن ابي شيبة في مصنفه و سماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخاري و علي بن المديني والترمذي والحاكم وغيرهم و راجع تفصيله في نصب الراية و روى من حديث الخدرى و أبي هريرة و جابر و عبد الرحمن بن سمرة و ابن عباس خرج الزيلعي في نصب الراية .

و بلغنا^١ عن انس و ابن عباس رضى الله عنهم انه^٢ ليس غسل يوم الجمعة واجبا، و انما كان الناس يروحون و عليهم الشمال^٣ فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل و ان كان عنده طيب فليمس منه . و بلغنا^٤ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين ا رجعت

(١) لم اجد بلاغ انس في الكتب و هو قصور فظري، و على و البلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود و الطحاوى و البيهقي و الحاكم و قال صحيح على شرط البخارى و واقعه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس ا ترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر و خير لمن اغتسل و من لم يغتسل فليس عليه بواجب و سأخبركم كيف كان بدأ الغسل كان الناس مجهودين يلبسون الصوف و يعملون على ظهورهم و كان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عريش نفرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار و عرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس ا اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا و ليس احدكم افضل ما يجد من دهنه و طيبه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير و لبسوا غير الصوف و كفوا العمل و وسع مسجدهم و ذهب بعض الذى كان يوذى بعضهم بعضا من العرق - انتهى .

(٢) كذا في الاصل و الضمير للشان و ليس هو بضمير الثانية - فانهم .

(٣) هو الريح الشمال .

(٤) هذا البلاغ سياتى بعد، و أخرجه الطحاوى ايضا و البخارى و مسلم و غيرهم من حديث ابى هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل و لفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث .

من السوق فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت فقال له عمر: والوضوء^١ ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل . [قال محمد بن الحسن: ^٢] فلو كان الغسل^٣ واجبا لأمره عمر رضى الله عنه ان يرجع حتى يغتسل وما رأى الوضوء مجزئاً عنه .

و بلغنا ان ذلك الرجل كان^٤ عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضى الله عنه ان يعود فيغتسل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح^٥ عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : سأله عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيد فقال : ان اغتسلت فحسن وان تركت فليس عليك ، قلنا^٦ له : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من راح الى الجمعة فليغتسل ؛ قال : بلى ، ولكن ليس من الأمور الواجبة وانما هو كقول الله تعالى « واشهدوا اذا تباعتم فمن اشهد فقد احسن ومن ترك فليس عليه ، وكقوله تعالى^٧ ههنا « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض فمن انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس » قال حماد :

(١) بالنصب والرفع أى والوضوء ايضا اقتضت عليه واختره دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة بالتبكير حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء أو المعنى والوضوء يقصر عليه كذا في الفتح . شرح النووي لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ « الغسل » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) لفظ « كان » ساقط من الأصول ، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « قلت له » ص ٧٤ .

(٧) أى في باب الجمعة فان الآية في سورة الجمعة لأحكام الجمعة نزلت ، وفي الأصول =

ولقد رأيت إبراهيم يأتى فى العيدين والجمعة^١ وما يغتسل .
 اخبرنا محمد بن ابان [بن صالح-^٢] عن ابن جريح عن عطاء بن ابي رباح
 قال : كنا جلوسا عند ابن عباس رضى الله عنه لحضرت الصلاة^٣ فدعا بوضوء
 فتوضأ [فقال له بعض اصحابه : ألا تغتسل ؟ فقال : اليوم يوم بارد فتوضأ -^٤] .
 اخبرنا مالك^٥ بن انس قال حدثنا الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر
 عن ابيه ان رجلا^٦ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
 يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب الناس فقال اية ساعة هذه
 فقال [الرجل :^٧] يا امير المؤمنين ! رجعت^٨ من السوق فسمعت النداء
 = « كقوله هاهنا » .

- (١) لفظ « الجمعة » ساقط من الأصول .
- (٢) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصل ، و إنما زدناه على دأب الكتاب .
- (٣) أى صلاة الجمعة - كما فى الموطأ ، وما رواه هاهنا من الآثار اخرج كلها بأسانيدھا فى الموطأ .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .
- (٥) هكذا اخرجه فى الموطأ سواء بسواء .
- (٦) وهو عثمان بن عفان رضى الله عنه كما سبق من حديث ابي هريرة عند مسلم عن الأوزاعى ثم يحمى بن ابي كثير ثم ابو سلة بن عبد الرحمن قال ثنى ابو هريرة قال بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث ، وحديث ابن عمر اخرجه مسلم عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب به - مثله .
- (٧) زيادة من الموطأ .
- (٨) وفى الموطأ والطحاوى « انقلبت » وعند مسلم : فقال : انى شغلت اليوم فلم انقلب =

فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت^١ قال عمر رضى الله عنه : و الوضوء^٢ ايضا
و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .
[قال محمد بن الحسن^٣ :] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يغتسل .
اخبرنا عباد بن العوام^٤ قال اخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= الى اهل حتى سمعت الداء فلم ازد على ان توضأت .

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث ابى هريرة اى اقبلت من المنزل الى المسجد وهو يدل
على ان دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخطبة و كلامها لم يكن حال الاشتغال
بالخطبة فلا يشملها النهى عنه - قاله السدى ؛ و عندى هو ايضا داخل فى اجزاء الخطبة
فانها تشتمل على المواعظ والاحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغين كما فى
الحديث - تدبر .

(٢) بالرفع والنصب على الاول معناه والوضوء ايضا يقتصر عليه ألم يكفك قوت فضل
التبكير حتى اضعفت اليه ترك الغسل ايضا وعلى الثانى والوضوء ايضا اقتصرت عليه
واخترته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت و تفويت الفضيلة حتى تركت الغسل
و اقتصرت على الوضوء كما سبق .

(٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب .

(٤) اخرجه الطحاوى بهذا اللفظ : حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد
وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا على بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال : سألت عمرة عن
غسل يوم الجمعة فذكرت انها سمعت عائشة تقول : كان الناس عمال انفسهم فيروحون
بهينهم فقال : لو اغتسلتم - انتهى . و رواه البخارى ج ١ ص ١٢٣ ومسلم ايضا بالبخارى
عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة : كان الناس مهنة انفسهم وكانوا اذا
راحوا الى الجمعة راحوا فى هيئاتهم قليل لهم : لو اغتسلتم - اهـ . ومسلم عن محمد بن ربح
عن الليث عن يحيى به انها قالت : كان الناس اهل عمل ولم تكن كفاة فكانوا يكون =

قالت: كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون إلى الجمعة بمسحهم^١ فكان يقال لهم: لو^٢ اغتسلتم.

[قال محمد^٣: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن إبراهيم قال:

كان علقمة بن قيس إذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة].

[قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من

اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة].

[محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الغسل يوم الجمعة

قال: إن اغتسلت فهو حسن وإن تركته فحسن].

= لهم ثقل قليل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - اهـ. ورواه أبو داود عن مسدد عن حماد

ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون إلى الجمعة بهيأتهم قليل لهم: لو اغتسلتم.

(١) كذا في الأصل وهو ثوب من شعر، وفي الهندية «بسيهم» وهو تصحيف، وفي

الموطأ «بهيتهم»، وكذا في البخاري ومسلم والطحاوي وأبو داود وسنن البيهقي وغيرها.

(٢) للتمني فلا حاجة إلى الجواب وأما على أصله لجوابه لكان حسناً أو نحو هذا وفي

حديث آخر عن عائشة عند البخاري ومسلم قالت: كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم

والعوالي فيأتون في الغبار ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم الإنسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو أنكم

تظهرتم ليومكم هذا - انتهى. فهذه الأحاديث والآثار وجب صرف أمر الغسل من

الوجوب إلى الاستحباب جمعا بين النصوص أو هو منسوخ بها - تأمل.

(٣) هذا الأثر والذي بعده زدهما من موطأ الإمام محمد والآثار بعدهما زدهما من

كتاب الآثار تنميًا للباب وتزييدا للفوائد.

[قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا^١ أبان^٢ عن أبي نضرة عن جابر ابن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول أبي حنيفة].

باب صلاة الجمعة

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي أن يصلي الجمعة حتى تزول [الشمس-^٣]; وكذلك قول أهل المدينة.

وقال مالك بن أنس في حديث^٤ عمر: أنه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر أخرجه عبد بن حميد في مسنده أيضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن أبان عن أبي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري عن رجل عن أبي نضرة به وأخرجه ابن عدي في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر وضعف عبيد ابن اسحاق - انتهى.

(٢) هو ابن أبي عياش اثنوا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد ابن اسحاق هو العطار رضي الله عنه قال: ما رأينا إلا خيرا وما كان بذاك الثبت في حديثه بعض الإنكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٤) الذي أخرجه في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: أخبرنا مالك أخبرني عني أبو سهيل بن مالك عن أبيه قال: كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقول قائله الضحى^١ قال يعنى بالقائلة التى هجروا فيها الى المسجد بالضحى^٢ يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التى فاتتهم .

وقال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف وما للجدر ظل . وقال مالك : قد زاعت الشمس وانما معنى قوله ليس للجدر ظل ممدود .

وقال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب وقال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة^٣ اذا خطب^٤ من كان منهم بلى القبلة او غيرها ؛ وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل فستجدوا^٥ ثم قرأها فى الجمعة^٦ الاخرى فتهأوا^٧ للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله^٨ لم يكتبها عليكم الا ان نشاء فقرأها^٩

= تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم ترجع فقول قائله الضحاء - انتهى .

(١) كذا فى الاصل وفى الهندية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائلة الضحاء » بالمد .

(٢) وفى الموطأ « الضحاء » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الاصل ، وفى موطأ الامام مالك باب سجود القرآن ص ٧١ « فسجد وسجد

الناس معه » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الاخرى » .

(٦) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « فتهأ الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان نشاء لها » .

فلم يسجد ومنعهم^١ ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه^٢.

وقال اهل المدينة: العمل عندنا على فعل عمر الاخير وليس العمل عندنا على فعله الاول.

وقال محمد بن الحسن: العمل عندنا على فعل^٣ عمر الاول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للاول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل^٤ من تركها.

(١) وفي الأصول « فمنعهم » بالقاء، وفي الموطأ « ومنعهم » بالواو.
(٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني؛ وأخرجه البخارى في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام ابن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي قال ابو بكر وكان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال: يا ايها الناس! انما نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد عمر، وزاد نافع عن ابن عمر: ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى؛ فهذا متصل صحيح - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، ولفظ « الاول » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ.

(٤) والأخبار والآثار قد نقلت في باب سجود القرآن من كتاب الحججة.

وقال أبو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة : لا ينبغي اليوم لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور 'التي تلصق' بالمسجد المغلفة التي لا تدخل فيها' الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قربت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن : ما بين رحاب المسجد والدور التي تلصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يحزبه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة : يحزى من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم : من اين افرق هذا والدور؟ قالوا : لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم : ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانها تلصق بالمسجد وقد زعم فقيهم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١ - ١) وكان في الأصول 'الذي يلصق' وهو تحريف، والصواب 'التي تلصق' .

(٢) لفظ 'فيها' ساقط من الأصول .

(٣) وكان في الأصول 'وبالصفوف متصل' وهو تضييف، والصواب ما ائتمناه .

(٤) وكان في الأصول 'فيكون' وهو من سهو الناسخ، والصواب 'فيكونون' .

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب 'لكنها' وصحف اللفظ - والله اعلم .

ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة . كان المسجد يضيق عن اهله و حجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن ابوابها شائعة في المسجد فتوسع بها الناس ، فان قالوا : كان للناس ذلك فما مضى و أما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور التي تلتصق بالمسجد . قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يحز في هذا الزمان ؟ ما جاء غير الأول او جاء قوم افقه من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهدية ، ولفظ « للناس » ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تغيره عن اصله .

(٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فمن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : ان الله

نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه

و ابتعثه برسالاته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم

وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقاتلون عن دينه فما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن

وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء . - رواه احمد و البزار و الطبراني في الكبير

و رجاله موثقون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود

رضي الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من

الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا و عزاه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبسط الفاضل المكنوي

فيه في تعليق المجمع فراجع ؛ وعن ابن مسعود قال : لا يقلدن أحدكم دينه رجلا فان آمن

آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقصدوا بالميت فان الحي لا يؤمن عليه

الفتة رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح ؛ وعن عبد الله بن مسعود قال :

اتبعوا ولا تتدعروا فقد كفيتم رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا قههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قنحوا ما فعلوه .
اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتم بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركعته الأولى التي ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقبلة بركوعها وسجودها ولا يقرأ فيها لأنه خلف الامام .

وقال اهل المدينة في الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركع اذا قام الناس ويتبع الامام فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فأحب اليها ان يتنثّر الصلاة بالظهر اربعا .

(١) كذا في الأصول ، وحرف « حتى » ليس بموجود في الموطأ .

(٢) وفي الأصول « وقد كان را كما اذا قام الناس » . وفي الموطأ « ان كان قد ركع فليسجد » وهو الأرجح الأصح .

(٣-٣) قوله « ويتبع الامام » ليس بموجود في الموطأ .

(٤) كذا في الأصول . وفي الموطأ « صلاته طهرا اربعا » .

وقال محمد بن الحسن: كيف جاز له ان يتبع الامام ما لم يفرغ الامام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة .

أرأيتم رجلا رعف وقد ركع مع الامام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الامام من الصلاة كيف يصنع قالوا: يبنى بركة أخرى ما لم يتكلم .

قيل لهم: فقد تركتم قولكم، هذا والأول سواء . ولو كان ينبغي لأحدهما ان يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد ان يستقبل ولكن الأول اولاهما بأن يبنى . وما الأمر فيها الا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعا ثم قال مالك بن انس بعد . من انتقل عن القبلة لشيء نابه في صلاته استأنف الصلاة فانه احب الى .

وهذا عندنا خلاف الآثار وخلاف ما روى مالك بن انس بعبه .
اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا رجع قوضاً ولم يتكلم ثم رجع وبنى على صلاته .
وبهذا ايضا تبين على من رعف الوضوء لانه قد روى عن ابن عمر انه رجع قوضاً ولو كان انما غسل الدم لم يقل رجع وتوضأ . وقيل: رجع وغسل ثيابه من الدم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية «لو لا هما» وهو من سهو الناسخ .

(٢) لفظ «انه» سقط من الأصول ، وانما زدناه من الموطأ . ف

(٣) وفي موطأ محمد «فبنى على ما قد صلى» .

(٤ - ٤) وفي الأصول «على من رعف الوضوء عليه» وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهوا او هو كما يأتي «على ان من رعف الوضوء عليه» - والله اعلم .

فهذا الحديث يدل^١ على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء.
اخبرنا [مالك بن انس قال حدثنا -^٢] يزيد بن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو يصلي فأتى حجرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني^٣ على صلاته^٤.
فهذا ايضا يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من الدم السائل.

وقال ابو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نكس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يبتدئ بركعته التي سبقه بها الامام بغير قراءة لأنه فيها خلف الامام وقد ادركها معه فلا قراءة عليه فيها لأنه قد ادرك الصلاة فاذا فرغ منها اتبع الامام فيما بقي من صلاته وليس ينبغي له ان يصلي مع الامام شيئاً حتى يبتدئ بها.

وقال اهل المدينة في ذلك ان طمع ان يدرك الامام قبل ان يركع الثانية به بدأ بالتى^١ نكس فيها فقضاها وان ركع الامام قبل ان يركع المأموم التي نكس فيها فانه يتبع الامام ثم يقضيها اذا فرغ الامام من الصلاة فهو بمنزلة ركعة فائتة من الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: وكيف يبدأ بما يصلي الامام قبل الركعة التي نام عنها وقد ادركها مع الامام وصلى وصلاها الامام وهو معه في الصلاة.

(١) وكان في الأصول «قال» وهو تصحيف «يدل» وهو الصواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدناه من الموطئين.

(٣) وفي الموطئين «فبنى على ما قد صلى».

(٤) وكان في الأصول «الذى» وهو من سهو الناسخ.

أ رأيتم أنه لو اغفل سجدة مع الإمام ونفس عنها^١ أو سجدتين وقد كان ركع ركعتيها مع الإمام ونفس عنها^٢ ثم استيقظ والإمام يركع الركعة الثانية أينبغى له أن يتبع الإمام ويترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجدهما ثم يتبعه.

قيل لهم: فهذا والأول سواء. كل شيء أدركه مع الإمام فنفس فيه أو شغل عنه برعاف أو زحام فإنه ينبغى له^٣ أن يبدأ بالأول فالأول فإن أدرك الإمام صلى معه ولا اتبعه حتى يفرغ من صلاته ولا ينبغى له أن يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ولا يشبه هذا ما فاته من صلاة الإمام بما دخل مع الإمام فقد صلاها الإمام قبل دخوله. هذا ينبغى له أن يقضى ما أدرك مع الإمام ثم يصلي ما فاته بما لم يدركه مع الإمام بعد فراغ الإمام من صلاته. وقال أبو حنيفة: التطوع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وبعدها أربع ركعات.

وقال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا^٤ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من كان^٥ مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً، ذكر ذلك سهيل بن

(١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن أن يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصحف - والله اعلم.

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول. (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصل «ركعتين». ف

(٥) قد سبق هذا البحث والأخبار والآثار في باب صلاة النافلة مفصلاً فذكره.

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كان منكم مصلياً» وكل ورد.

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال^١ وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة أربع ركعات، قال^٢ وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلي ركعتين ثم أربعاً^٣. فهذا الذي بلغنا^٤ فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) أي الإمام محمد بن الحسن.

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الطحاوي: أن سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عطاء قال أبو اسحاق حدثني غير مرة قال: صليت مع ابن عمر رضي الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى أربعاً. وقد روى عن علي بن أبي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه أنه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً. انتهى، ثم قال الطحاوي: ثبت بما ذكرنا أن التطوع الذي لا ينبغي تركه بعد الجمعة ست وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال أحب إلى أن يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو أبعد من أن يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فإنه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر أن عمر رضي الله عنه كان يكره أن يصلي بعد صلاة الجمعة مثلها قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف أن يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره أن يقدم الركعتان لأنها مثل الجمعة وأما أبو حنيفة رحمه الله فكان يذهب في ذلك إلى القول الذي بدأ بذكره في أول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩ - وهي أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام كما هو هنا وهي سنة مؤكدة كما في كتب الفقه.

(٣) وفي الأصول «بلغناه».

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع ان لم يصله^٢ رجل لم يضره شيئا .
وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لو ان رجلا ادرك الامام في التشهد
والامام مقيم والرجل مسافر. فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي
اربعا صلاة مقيم لانه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على امامه .
وقال اهل المدينة : يصلي المسافر الذى دخل في صلاة^٢ المقيم الظهر

(١) فان قلت كيف قال الامام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواه ابو داود
والطحاوى وغيرهما عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما
رأى رجلا يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أ تصلى الجمعة اربعا وكان
عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم - انتهى . وحدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن ابي ذئب عن نافع
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة الا في بيته
انتهى . قلت : الا ان الأربع بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن
مسعود وعلى بن ابي طالب رضى الله عنهما من البدرين ومن ققاء الصحابة وهما
يقولان بالأربع او الست وقد عرفت ان ابن عمر ايضا يصلي بعد الجمعة ست ركعات
فيحتمل ان ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الأربع في حديث ابي هريرة او
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا يجعلوا البيوت مقابر وغير ذلك من
الاحتمالات فلم يكن نصا في المراءى ولذا قال الامام محمد فذلك مما لم نعرفه من غير احتمال
في المراءى والمحتمل لا بد له من الحل على المنصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ان لم يصله » ، وهو تارة تكون من اشياح الكسرة
والا فلم يحزم وتسقط الياء يريد اذا لم يجعل ترك ذلك عادة وإلا فهي سنة مؤكدة
تاركها دائما آثم .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في صلاته المقيم » ، وهو تصحيف .

ركعتين لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الإمام من الركوع والسجود .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلتم هذا وإنما تقولون : لو أن رجلا فرغ من صلاته وتشهد فلم يسلم حتى أحدث بعد تشهده أن صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها إلا التسليم فإذا كانت تفسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخل فيها وقد دخل منها في شيء لو أحدث الإمام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم أحق أن تقولوا إنه إذا دخل في صلاة الإمام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الإمام منا لأننا نقول : إذا فرغ من تشهده ثم أحدث أو تكلم بعد ذلك تمت صلاته . قالوا : فلم قلتم هذا وأتم تزعمون أن مسافرا لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعا . قيل لهم : لأننا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الإمام ولكننا نزعم أن ما بقي منها لا يفسده أيضا لأن ما بقي ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة .

وقد تقولون ، ذلك في أشياء كثيرة تجمعونها عليها [أرايتم -] لو أن رجلا جامع امرأته قبل أن يقف بعرقه فسد حججه وإن جامع بعد الوقوف

(١ - ١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « تقولوا أنه » .

(٢) متعلق بقوله أحق .

(٣) وكان في الأصول « قد فرغ » وهو لا يناسب - تدبر .

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز ، والأصوب « تجمعونها » .

(٥) لفظ « أرايتم » ساقط من الأصل .

(٦) وفي الأصول « أفسد حججه » .

لم يفسد حجه وقد بقي بعضه ألا ترون أنه حرام من النساء حتى يطوف
فكذلك الصلاة وقد بقي بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .
أرايتم مسافرا صلى ركعتين فبداله وهو يتشهد ان يقيم أيبني ركعتين
اخرين ام يستقبل الصلاة ام يتشهد ويسلم ؟ فان قلتم يتشهد ويسلم فهذا على
قياس ما قلتم .

فأى شئ يكون اعظم من هذا أن رجلا مقبيا في صلاته يصلي ركعتين
لا يزيد عليهما شيئا . فان قلتم يبني ركعتين آخريين تركتم قولكم الأول ،
أفينبغي ' للمسافر اذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلي أربعا ؟ وإن
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

باب العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في العيدين العطر والأضحية سواء يكبر
الامام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتي ' يفتح بها
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالاربع
فيفتح الصلاة بالتكبير ويختم الصلاة بالتكبير ، وهذا قول عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه .

وقال اهل المدينة : يكبر في الأضحية والفطر في الركعة الأولى سبع '

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « ويبنى » ، والصواب « أفينبنى » او
« او يبنى » بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) أى « مع الـ » الباء بمعنى « مع » - تدبر .

(٣) سيأتي في هذا الباب باسناده .

(٤) في الهندية « تسع تكبيرات » بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، والصواب « سبع »
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين والزرقاني ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.
 و^١ قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة^٢، ولا أعلم أهل المدينة
 يرويه عن أحد غيره^٣ وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به
 من قول أبي هريرة.

وقال ياقوت حنيفة: ترفع اليدين^٤ في تكبيرات العيدين كلها^٥ إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.

(٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت
 الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات
 قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة، قال مالك: وهو الأمر عندنا -
 انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الإمام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين
 ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به فهو حسن وأفضل ذلك
 عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا خمسا وأربعا
 فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ويوالى بين القراءتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها
 في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل « ولا أعلم » بصيغة المتكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية
 « ولا سلم » وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وإن كان يروى عن غيره أيضا
 من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق المجدد والطحطاوي وسنن
 البيهقي والجواهر النقي وفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها.

(٥) وكان في الأصل « ترفع اليدين »، والصواب « ترفع اليدين » بالرفع - إلا أن يقال
 أن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم - ف

(٦) وكان في الأصول « كذا » وهو تصحيف، والصواب « كلها ».

في ' تكبيرة الركوع .

وقال اهل المدينة : ليس رفع الأيدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نربه بأسا، وأحب إلينا ان ترفع في الأولى فقط .
وقال محمد بن الحسن : اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم انه قال : ترفع الأيدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين .
وقال ابو حنيفة : لا صلاة قبل العيدين فأما بعدها فان شئت صليت اربعا وان شئت لم تصل فأما اصحاب عبد الله بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضى الله عنه فكانوا لا يصلون قبلها

(١) لفظ « في » ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصول « الأول » ، والصواب « الأولى » ، وفي المدونة ص ١٥٥ ج ١ قال مالك : لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الأولى - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب « وكيف قالوا ذلك وقد » .

(٤) روى البيهقي عن ابن طبيعة عن بكر بن سوادة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال البيهقي : وهذا منقطع ، ورواه الوليد بن مسلم عن ابن طبيعة عن بكر بن سوادة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - فذكره في صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ثم يمكث هنيهة ثم يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعني في العيد ؛ اخبرنا ابو بكر بن ابراهيم الاصبهاني انبا ابو نصر العراقي ثنا سفيان الجوهري حدثنا علي بن الحسن ثنا عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قلبي ؛ وأخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . وأخرج الترمذى وأحمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابى بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ وصححه الحاكم فى مستدركه وابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ وقال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن عبد الله بن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابى طالب عن عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . ورواه الحاكم وأحمد فى مسنده ، وعن ابن سيرين وقناة ان ابن مسعود كان يصلى بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات وكان لا يبنى قبلها ؛ رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسله ، وعن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، وعن ابن سيرين ان ابن مسعود وحذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يجلسان من يرياه (كذا) يصلى قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد ، وفى بعضها قال : انبئت ان ابن مسعود وحذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للمحافظ الهيثمى ؛ وقال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ؛ اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصلى قبل ان يغدو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت وان شئت لم تصل وهو قول ابى حذيفة رحمه الله - انتهى . وفى الجوهر النقى قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق سئل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين الينا .

قال ^١ [محمد بن الحسن - ^٢] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي ^٣ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، وعن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر عن الزهري ما علمنا احدا كان يصلي يوم العيد قبل خروج الامام ولا بعده . وقال ابن أبي شيبة في مصنفه : ثنا ابن ادریس عن هشام بن غنم ابن سيرين قال : كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده - انتهى . وفي ج ٤ ص ٣٣٨ من كنز العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع علي فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . ومن ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما في الصلاة بعد العيد سواء وكذا عمل اصحابهما - تدبر ، وراجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد وابن حزم في ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة في الباب واعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولهم وفلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم في المسألة وتأول الأحاديث بتأويل لا يليق بشأن العلم لا سيما باب حزم الظاهري .

(١) تأمل في ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلامهما يباقتان من الكتاب ومسألة الصلاة قبل العيد وبعده في الموطأ والمدونة موجودة وكون ذكر قول الامام أبي حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفا او اثباتا سقط من الأصل وكم مواضع من الكتاب هكذا وهو من الناصحين .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فردناه .

(٣) والحديث هذا ليس بمرسل فان الطحاوي رواه موصولا في كتاب الزيادات من شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا ابو بكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن =

ومعه حذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ فقال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبر^١ في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالى بين القراءتين وأن يخطف بعد الصلاة على راحلته.

أخبرنا محل^٢ بن محرز الضبي عن إبراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية [في الأولى خمسا - ٢] فيبدأ [بالتكبير التي^٣ يفتتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع - ٢]

= أبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم فقال: إن العيد غدا فكيف التكبير؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه فذكر نحو ذلك وزاد، فقال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى.

(١) كذا في الأصل. وفي الهندية «أن ويكبر» وهو من قلم الناسخ سهوا منه.
(٢) وكان في الأصول «على بن محرز الضبي» وهو خطأ، وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجّة وفي كل موضع منها مصحف من «محل» وهو بضم الميم وكسر الحاء المهملة واللام المشددة بدون الياء؛ وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب «محل بن محرز الضبي عن إبراهيم».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحيح البليغ والتنع الجهميد.

(٤) وكان في الأصول العبارة هكذا «تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالى بين القراءتين ويكبر ثلاثا ويركع بالربعة - انتهى. وهي كما ترى محذوفة النظام.

ويؤلى بين القراءتين [وفي الثانية - ١] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة، وقال: ليس قبلها صلاة ولا بعدها.

أخبرنا محمد بن إبان^١ عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا كان يتدنى بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [بها ثم يسجد - ١] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها.

أخبرنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في تكبير العيدين قال: يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [بالرابعة - ١] .

أخبرنا أبو مالك^٢ النخعي قال: حدثنا علي بن الأقر^٣ عن أبي عطية عن ابن مسعود رضى الله عنه انه كان يكبر خمسا و اربعا ويؤلى بين القراءتين .
أخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحطاوى ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصفح الليغ والتتبع الجهد.

(٢) انظر في الاسناد، وهل روى محمد بن إبان بن صالح عن أبي إسحاق السبيعي أم لا، قلت: نعم، قال البخارى في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تاريخه الكبير: محمد بن إبان بن صالح ابن عمير عن أبي إسحاق وحماد بن أبي سليمان - الخ - ف

(٣) الواسطى اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من رجال ابن ماجه وأبو مالك النخعي آخر اسمه عبيد الله بن الأحنس الخزاز من رجال الستة وههنا هو النخعي الواسطى الأول .

(٤) وكان في الأصل « أقر » وهو سهو، والصواب « الأقر » .

عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتح بالتكبير ويحتم به .

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال : قدم سعيد بن العاص في ذي الحجّة فأرسل الى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا أمرهم الى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السدي عن أبي موسى المتقدمة - انتهى الجوهر النقي . وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٣ روى عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا اربع قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع ؛ أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود قال : كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وابو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة : سل الأشعري فقال الأشعري : سل عبد الله فانه أقدمنا وأعلمنا فسأله ، فقال ابن مسعود : يكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر فيركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعا بعد القراءة - انتهى . قال الحافظ ابن حجر في الدرابة : وكذا رواه عبد الرزاق باسناد صحيح ؛ وقال ابن حزم : هذا اسناد في غاية الصحة - اهـ . طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال : كان عبد الله بن مسعود يعلن التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويوالي بين القراءتين وان يخطب بعد الصلاة على راحلته - انتهى . وينظر الطبراني فانه من طرق أخرى ؛ قال الترمذي في كتابه : وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر اربعا مع تكبيرة الركوع ؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا - انتهى . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا يحيى بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعا ، فذكر مثل حديث =

باب خروج النساء الى العيدين^١

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى خروج النساء فى العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا العجوز^٢ الكبيرة فانه لا بأس بخروجها. وقال^٣ اهل المدينة فى خروج النساء فى العيدين: ما^٤ بلغنا ان ذلك عليهن^٥.

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق فى مصنفه: اخبرنا اسماعيل بن ابى الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبدالله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر فى صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا: كيف كان فعل ابن عباس؟ فقرر لنا كما صنع ابن مسعود فى حديث معمر والثورى عن ابى اسحاق سواء - انتهى. وذكر كله فى الجوهر النقى وفيه عن مصنف ابن ابى شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله و ابن المسيب قالوا: تسع تكبيرات ويوالى بين القراءتين - انتهى.

(١) هذا الباب فى الاصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين يتنهض الى الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بالباب المنقول قبله - قننه.

(٢) كذا فى الاصل، والاولى «الا العجوز» بدون تاء التانيث كما لا ينبغي.

(٣) هذا الباب ناقص فيه قول محمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولعله كله سقط من الاصول.

(٤) وفى الاصل «ها هنا» بلغنا عليهن، ولفظ «بلغنا» كرره الناسخ سهوا منه فأسقطناه. ف

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لمن واجب عليهن، قال فى المدونة ج ١ ص ١٥٥: وسألت مالكا من العيد والاماء والنساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين وهل يجب عليهم الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الأحرار؟ قال: لا - الخ. اعلم انه يستفاد من =

كتاب الحجة (باب خروج النساء الى العيدين) للإمام محمد الشيباني

= الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا اماء الله عن المساجد » ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعوهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت : لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث ، وذكره البخارى تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهى فى البخارى ، وكرهه خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذى ص ٨٠ وحديث ابى هريرة مرفوعا عند الترمذى ص ٣٠ : خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها ، وبهذا كله يظهر ان فى نظر الشارع خروجهن ليس بمرغوب ومستحسن ومرضى ولم يرغبن فى حضورهن كما رغب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم فى عدم الحضور كما فى الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلاة المرأة فى بيتها افضل من صلاتها فى حجرتها وصلاتها فى مخدعها افضل من صلاتها فى بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضا الشارع فى ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فليخرجن تغلات بدون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما فى الأحاديث ، فهذه وأمثالها امور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن فى الخروج وان يحكموا بالمنع وهذا ليس بخلاف الحديث ، وحضورهن فى العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين فى الدعاء والا فافائدة فى اخراج الحيض هذا واللبسط موضع آخر .

باب التكبير في أيام التشريق

قال أبو حنيفة^١ رضي الله عنه: التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

وقال اهل المدينة: التكبير ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا في دبر كل صلاة .

وقال محمد بن الحسن: بلغنا^٢ عن علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما انها كانا يكبران كما قال ابو حنيفة، وهذا احسن من قول اهل المدينة لأن فيه التهليل والتحميد، وقد أتى علي ما قاله اهل المدينة ايضا^٣. اخبرنا محل بن محرز الضبي عن ابراهيم^٤ النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الأصول قبل باب خروج النساء الى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتي بعده بيان مدة التكبير وأيامه .

(٢) وكان في الأصول « قال ابو حنيفة يقول التكبير - الح » فلفظ « يقول » زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر .

(٣) البلاغ هذا وصله بعده بإسناده اليه .

(٤) أي هو مشتمل ايضا بما قاله اهل المدينة فهو أكل وأحسن من تكبيرهم .

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعا هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: ثنا ابو الأحوص عن ابي اسحاق عن الأسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن ابي وائل عن عبد الله انه كان يكبر من صلاة الفجر =

كتاب الحجة (باب التكبير في أيام التشريق) للإمام محمد الشيباني

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر
وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .
اخبرنا ابو جناب^١ الكلبي عن عمير^٢ بن سعيد النخعي عن علي بن ابي
طالب وعبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا
حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله انه كان
يكبر أيام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد - انتهى ؛ حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لأبي اسحاق : كيف كان يكبر
على وعبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد - انتهى ؛ حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : كانوا يكبرون
يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعاً نحوه عند
الدارقطني بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب
عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثوري عن ابي اسحاق عن الأسود عن عبد الله
موصولاً ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١) وكان في الأصول « ابو حبيب الكلبي » وهو خطأ ، والصواب « ابو جناب الكلبي »
راجع سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٤ واسمه يحيى بن ابي حية - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .
(٢) وكان في الأصول « عمر بن سعيد » ، والصواب « عمير » بالتصغير ، وهو في ج ٨
ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه وكذلك رواه ابو جناب
عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف
ابو جناب بأبي حبيب و عمير بالتصغير بعمر فصارا مجهولين فالحمد لله على ما اطلعني عليهما
ولم اجد عمر بن سعيد في الميزان واللسان والتعجيل والتهذيب .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الأمصار والذين يجب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه ^١ .

وقال محمد بن الحسن : وهذا القول احب الينا من قول ابي حنيفة

(١) يعنى باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شية في مصنفه : حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه فذكره - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

والتكبير في دبر الصلوات المكتوبات على^١ من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او مملوك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في^٢ صلاة العيد. ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في ايام التشريق خلف^٣ الصلوات و أول ذلك تكبير الامام والناس معه خلف^٤ صلاة^٥ الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام والناس معه خلف^٦ صلاة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه احب الينا ان

(١) حرف «على» سقط من الأصل.

(٢) هذا تصريح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى. وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلفة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجناز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه، وفي البحر عن المجتبى: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة - اه. وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اه (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) ولفظ «صلاة» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) وفي الأصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر^١ لأن الناس اختلفوا في التكبير، فقال^٢ عمر بن الخطاب رضى الله عنه: يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق. وقال بعضهم^٣ الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال على بن ابي طالب رضى الله عنه.

(١) اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٣ من سننه: عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى - وفي رواية عنه عند ابن ابي شيبة كما في الجوهر النقي انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم النفر يعنى الاول - انتهى - ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن.

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤: عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال: سمعت عطاء يحدث عن عيينة بن عمير قال: كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق، قال البيهقي: كذا رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره، قال ابو عبيد القاسم بن سلام: ذا كرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال: هذا وهم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر انه كان يكبر في قبة بطنى، والمشهور عن عطاء بن ابي رباح انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذى رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابي اسحاق انه حكاه عن عمر وعلى وهو مرسل - انتهى.

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن ابي بكر الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق وروى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن ابي يوسف القاضى ثنا مطرف ابن طريف عن ابي اسحاق قال: اجتمع عمر وعلى و ابن مسعود رضى الله عنهم على =

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

وقال ابن عباس^١ رضى الله عنهما: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق^٢ وكان أكثر^٣ من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر وأما عمرو و على فالى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصل الامام من آخر ايام التشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن على بن ابى طالب رضى الله عنه - انتهى؛ وقد تقدم . (١) رواه البيهقي في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق، وأخرج الدارقطني في سننه كما في نصب الراية عن ابن عمر و زيد بن ثابت و أبى سعيد الخدري و عثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التشريق - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و روى ابن ابى شيبة عن وكيع عن شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق، و روى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابى بكار عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التشريق لا يكبر في المغرب - الحديث (التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ١٤٦ / ٢) و روى البيهقي عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه (ج ٣ ص ٣١٤) . ف

(٣) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلا عن الحافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه وفي ابتدائه و فى انتهائه و لم يثبت فى شيء مما اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث؛ و أصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على و ابن مسعود من صحح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر وغيره انتهى . قلت و قد وردت فى ذلك المرفوعات ايضا .

كتاب الحجة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

ابى طالب رضى الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الامام يكبر فيما لم يجب عليه
احب الينا من ان يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال اهل المدينة ايضا التكبير في ايام التشريق على الرجال و النساء
من الأحرار و المماليك و من كان في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها
[واجب - ١] وإنما [يأتى - ٢] الناس في ذلك بامام^٢ الحاج [و - ٣] بالناس
[بمنى - ٤] لأنهم اذا رجعوا من منى [و - ٥] انقضى الاحرام [اتموا بهم
حتى يكون مثلهم في الحل و أما من لم يكن حاجا فانه لا يأتى بهم الا في
تكبير ايام التشريق - ٦] .

و قال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول اهل المدينة في تركهم التلية
إذا راحوا^١ الى عرفة فينبغى لهم إذا راحوا^٢ إلى عرفة ان يكبروا من عند
أول صلاة تركوا فيها التلية لأن من ترك التلية يكبر في قولهم فينبغى لهم
ان يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون اول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زدته فهو
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و العبارة فيها هكذا « و انما الناس في ذلك كامام
الحاج بالناس لأنهم اذا رجعوا من منى انقضى الاحرام » - اهـ .

(٣) و كان في الأصول « كامام الحاج » و في المدونة « بامام الحج » و هو الصواب .
(٤) الواو ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الأصل .

(٧) و في الأصول « دخلوا » .

(٨) و في الأصل « رجعوا » و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجّة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن^١ عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما يروى عنهم^٢ انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة التي قطعوا التكبير عندها و لم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا^٣ الثلاثة في الابتداء و قد اجمعوا جميعا عليه و قد جاء في ذلك آثار .

باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل أن ينهض [ينهض -^٤] على صدور قدميه أن قدر على ذلك و إن كان شيئا كبيرا أو رجلا بادنا لا يقدر على أن ينهض على صدور قدميه فليعتمد برأيه على الأرض و لينهض عليها .

و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه هاهنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) وفي الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله إشارة الى ما تقدم من الآثار في البابين و إلا فلم يذكرها و لا بد من ذكرها

على دأبه في الكتاب فاذن هي ساقطة من الأصول .

(٥) كذا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد ، و في الهندية

« ينهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : السنة والآثار في هذا ' معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر و قياس .

(١) قلت : روى الترمذى (ص ٣٨ في باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى : حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يتخارون ان ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه ، وخالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث ويقال لخالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام : قول الترمذى عليه العمل عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق - ١٠١ - وأخرجه البيهقي ج ٢ ص ١٢٤ في باب من قال يرجع على صدور قدميه من سنته ثم قال : وحديث مالك بن الحويرث أصح ، ثم قال : وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى - ١٠١ - وفي الجوهر النقي ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت : و ظاهر قوله حديث ابن الحويرث اصح يقتضي صحة حديث ابي هريرة ايضا وأراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لها ، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه : ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك ، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روى انه عليه السلام قال : لا تبادروني اني بدنت ، وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله حتى لا يقضد الحديثان ؛ وقد اخرج البخارى حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه : ألا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه : وصلى صلاة عمرو بن سبلة شيخنا ، هذا قال ايوب : وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة وللطحاوى قال : فرأيت عمرو بن سبلة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها =

اخبونا (٧٩)

كتاب الحجّة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، فقال مالك والأوزاعي والثوري وابو حنيفة وأصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس و روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال النعمان بن ابي عيشاش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الأحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا ، وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الأعرابي ثم اسجد حتى تعتدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحَب ان يجلس كجلوسه للشهادة ثم ينهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول « عمير بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصواب « عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن » ، والحديث رواه البيهقي في سننه بهذا الاسناد : عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الأعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيتُه ركع ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الأعمش لحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يفعل ذلك لحدثت به خيثمة =

ابن يزيد. قال : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك .
اخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يفعل ذلك .

باب صلاة الكسوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن فقال : رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به محمد ابن عبد الله الثقفى فقال : رأيت عبد الرحمن بن ابى لى يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به عطية العوفى فقال : رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله عنهم يقومون على صدور اقدامهم فى الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسى فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما فى ج ٢ ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عبدة عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رمقت ابن مسعود فرأيت ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى فى اول ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفى الأصول « عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر » وهو خطأ ، والصواب « عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر » كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما فى ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان فى اثناء ابواب الجنائز بعد صلاة الخوف فالحقته بأبواب العيدين .
(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وتماه فى البحر قاله فى ج ١ ص ٥٨٩ من رد المحتار =

ركعة وسجدتين في الأولى يطول بها^١ والثانية ركعة وسجدتين كما يصلي في غيرها^٢ من الصلوات وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال اهل المدينة : يقوم الامام فيصلي بالناس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام وهو دون القيام الاول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الاول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في قول ابي حنيفة آثار على ما قال وجاءت في قول اهل المدينة آثار على ما قالوا ، والسنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدتين في كل ركعة وليست^٣ على ركعتين وسجدتين في كل ركعة وكيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات فانما^٤ ذلك شيء يتقرب به الى الله تعالى فالصلاة واحدة وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدتان ، فأما^٥ الركعتان في ركعة فهذا امر لم يكن في شيء .

== وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب : كسفت الشمس والقمر جميعا عن النورى ، وقيل : الحسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفما كان فقول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل ولا يلزم ان الكل يكون من الاطالة ، والاطالة والتطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) وكان في الأصل «غيرهما» وهو تصحيف ، والصواب «غيرها» .

(٣) وكان في الأصل «ليس» ، والصواب «ليست» لأن الضمير يرجع الى السنة .

(٤) لعل الواو اولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فانما ركعتان» و لعل الواو مهنا اولى .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في 'جمعة' ولا في تطوع ولا في فريضة . فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطال القيام ثم اطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى من قدماه ركوعاً فيعود^١ فيركع فيرى^٢ ذلك من خلفه فيرى أن ذلك ركعتان وإنما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى^٣ أن الأمر كان .

وقد قال أهل المدينة : لا نرى أن يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أياها^٤ فقام قياماً نحواً من سورة البقرة قال : ولو جهر فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفي على ابن عباس ما قرأ^٥ به . وقال محمد بن الحسن^٦ : بلغنا^٧ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

(١) لفظ «في» ساقط من الأصول ، والصواب إثباته .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فيعيد » وليس بصواب بل هو تصحيف .

(٣) كذا في الأصل ولعل الواو أولى من الفاء .

(٤) وكان في الأصول « يرى » بالغيّة ، والصواب « نرى » بصيغة المتكلم .

(٥) قوله « أياها » كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه .

(٦) وكان في الأصول « فترى به » وفي المدونة ج ١ ص ١٥١ : لو جهر بشيء فيها لعرف ما قرأ - انتهى .

(٧) وقال أبو يوسف يجهر ، وعن محمد روايتان كما في الجوهرة رد المختار فلعله الزام من الإمام محمد - تدبر .

(٨) وصله الطحاوي ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار : حدثنا علي بن شية قال ثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش أن علياً جهر بالقراءة في كسوف =

صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجهر بالقراءة .
وقال اهل المدينة : إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى
فرفع رأسه ابتداء القراءة بفتحة الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .
قال محمد بن الحسن^١ : فقد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد
جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راكعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه
وسجوده .

أ رأيتم إذا سجد فرفع رأسه من سجده أ ينبغي له ان يقرأ فيما بين
السجدتين فإن هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجدتين او بين ركوعه
وسجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف^٢ بين ركعتيه فلعل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعتيه اللتين وصفتم شيئاً^٣ فإن كان قرأ فلا بد
من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرتم ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علمتم انه قرأ بين الركعتين
وما اعلم انكم ذكرتم في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
وقال محمد^٤ : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي : وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ،
ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني للوطأ وكتاب
الحجة خلافاً لما في فيض الباري على صحيح البخاري .

(١) وكان في الأصول « محمد » فقط سقط منها « بن الحسن » . (٢) كذا في الأصول .
(٣) تأمل في هذه العبارة ولي فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنني لست على يقين من
ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في الصلاة الكسوف » وهو تصحيف ، وهو =

فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم ان لم يشهدوا مع الامام صلوا وحدانا .

وقال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= يان للمستحب اى فعلها بالجماعة اذا وجد امام الجمعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار ، وعن ابى حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو انه لا يقيمها الا الذى يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار : وإن لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحرزا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الامام محمد فانه صرح بذلك ههنا كما ترى ويظهر من التعليل انه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فافهم - قلت : وقال الامام السرخسى في مسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة الا الامام الذى يصلى بالناس الجمعة والعديد فاما ان يصلى كل فريق في مسجد من مساجد فلا لانه اقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الامام صلى الله عليه وسلم فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع اذاؤا فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا وذلك افضل - اهـ ؛ فالعلة ما ذكره الامام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الامام محمد عارف بالعلل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال ابو حنيفة على دأب الكتاب خرفه الناسخ والقرينة على ذلك عندى قوله وكذلك قال اهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا فعندنا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن ابى شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب الى الامام ابى حنيفة انه قال : لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون وكذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد^٢: بلغنا^١ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا جاء احدكم من هذه الافزاع شئ فافزعوا الى الصلاة فينبغي إذا جاء فزع من

= والامام قائل بالصلاة فيه كما علت فما قاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالعز والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة برضا وللتنصيص موضع آخر، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جملها ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجّة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان و الأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول، وقول اهل المدينة مذكور فيها وأيضا قوله قال محمد - الخ الاولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - فتأمل فيه حتى ينجلي لك الأمر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا، ومن حديث ابي موسى الأشعري عند الشيخين: فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره، وفي البخارى من حديث عائشة: فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة، وفي رواية عنها عندهما: وإذا رأيتموها فكبروا وادعوا وصلوا، وفي سنن البيهقي عن ابي مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي البخارى من حديث ابن عباس: فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله، وفي سنن البيهقي من حديث ابن مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة، وعنه عنده ايضا: فاذا سمعتم هادًا من السماء فافزعوا الى الصلاة .

هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يفزع [الناس - ١] الى الصلاة والدعاء من غير ان يجمعوا^٢ بامام .

وقال اهل المدينة : لا نعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس والقمر^٣.

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم^٤ قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ٥] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) وكان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من ههنا وألحقته بقوله « ان يفزع » قلت : فلعل هذا كان في الأصل بالهامش من تروك الأصل فضل النسخ مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم وتنبه . ف

(٣) قلت : وفي الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالخسوف للقمر والريح الشديدة والظلة القوية نهارا والضوء القوي ليلا والفزع الغالب ونحو ذلك كالأيات المخوفة كالزلازل والصواعق والتلج والمطر الشديد وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء - انتهى .

(٤) والحديث موصول ليس بمرسل ، وعند الديهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم والشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فسلم بالناس ، فقال : ايها الناس ! ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اه .

(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم نخطب الناس فقال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلّت الشمس .

اخبرنا المبارك بن فضالة [قال حدثنا الحسن - ١] قال حدثنا ابو بكرة رضى الله عنه قال : كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعا يحمر ثوبه^٢ فدخل^٣ المسجد فصلى^٤ ركعتين اطال فيهما حتى انجلت^٥ وكان

(١) كذا في الأصول « تجلّت » وفي كتاب الآثار « انجلت » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وقد صرح البخارى بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه (يونس) موسى عن مبارك عن الحسن قال اخبرني ابو بكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخوف الله بهما عباده - اهـ . وأخرجه الطبراني من رواية ابى الوليد وابن جبان من رواية هدية وقاسم بن اصبح بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري ، والحديث عن الحسن عن ابى بكرة عند الطحاوى والبخارى والبيهقى والمستدرک ؛ وعند البخارى عن يونس عن الحسن عن ابى بكرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانكسفت الشمس الحديث ، والحديث عن الحسن عن ابى بكرة في الصحيح والآثار والموطأ وغيرها من الكتب والحسن يخرج الحديث ومداره فلا بد منه .

(٣) في البخارى « يحمر رداءه » زاد النسائي « من العجلة فقام اليه الناس » وفي رواية عند النسائي « يحمر رداءه حتى انتهى الى المسجد وثاب اليه الناس » .

(٤) في البخارى « حتى دخل المسجد فدخلنا » .

(٥) وعند البخارى والنسائي « فصلى بنا » وقد اخرج البخارى والنسائي حديث الحسن عن ابى بكرة في مواضع من ابواب الكسوف بتغير الفاظ يسيرة .

(٦) كذا في الأصول ، وعند البخارى « حتى انجلت الشمس » .

ذلك عند موت ابراهيم، فقال الناس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا و ادعوا حتى ينكشف بكم ما بكم'.
و أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخارى: وذلك ان ابنا للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له: ابراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العمدة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها در مختار، قلت: رجحه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للتدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للتدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافزاع شيئا فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المحتار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ فقيه محدث ثقة كما اعترف به الدارقطني في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية قول الزيلي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأيا ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الاحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشارت اليه من قبل.

(٣) وفي التهذيب: حتى كشف بكم ما بكم، ولعله: حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كتبه فهو من البخارى والنسائي.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الاحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= و كفيتهما مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا وكلها مخرجة في الصحيحين أو أحد منهما أو في السنن الأربعة أو في المستدرک والدارقطني والطحاوي وسنن البيهقي والجوهري النقي ونصب الراية والدراية والتلخيص الحبير والمحلى لابن حزم و كنز العمال و كتاب الأم والمدونة ونيل الأوطار والزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري وغيرها من كتب الحديث وشروحها وكثير منها صحيح أو أصح أو حسن فاضطربوا واضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم ومن تبهم بعد ذلك . المسلك الأول اجتمع بين الأحاديث بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم وإليه ذهب أصحابنا ورجحه ابن رشد في بداية المجتهد وابن حزم في المحلى وغيرهم ، والمسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري نقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا والراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة ولا يكتفي في مثل هذا الأمر الاحتمال والتخمين والظن بل يجب تحقيقه وتدقيقه وتفيحه وأما أصحابنا فقد قالوا : أن صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد ومجدتان وبه قال النخعي والثوري وروى ذلك عن أبي بكرة وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وسمرة بن جندب وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الزبير لحديث أبي بكرة رواه البخاري والنسائي والطحاوي والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه وفيه : فصلى بنا ركعتين ، وفي رواية عند النسائي : فصلى بهم ركعتين كما تصلون ، وهو عند الطحاوي أيضا ، وفي رواية =

= عند النسائي مثل صلاتكم هذه، وفي المستدرک: ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - اهـ. ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والحاكم في المستدرک - وقال: صحيح الاسناد - والطحاوي والبيهقي وفيه: قرأ سورتين وصلى ركعتين، وفي النسائي: فصل ركعتين وأربع سجّدت، وفي المستدرک: وقرأ سورتين في ركعتين، وظاهر هذين الحديثين ان الركعتين بركوع واحد وقد تكلفوا للجواب عنها يرده الفاظ الحديث عند النسائي وابن حبان وغيرهما مع اخراج اللفظ عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التأويل، ومنها حديث قبيصة الهلالي رواه أبو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نخرج فزعا يجر ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وقد أنجلت فقال: انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة - اهـ. ورواه الحاكم والنسائي وأحمد في مسنده والطحاوي والبيهقي في سننه وما اوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الرأية وعمدة القارى والجوهر النقي والطحاوي، منها حديث النعمان بن بشير رواه الطحاوي وأبو داود والنسائي وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه: ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في كسوف الشمس كما تصلون ركعة وسجّدتين، وصرح اهل الحديث بسامع ابي قلابة من النعمان وقال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابة عن النعمان كما في الجوهر النقي وعمدة القارى ج ٣ ص ٤٧٠، ونحوه قال ابن حزم في المحلى ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوي والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وأخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي ايضا قال: كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ققام بالناس لم يكّد يركع ثم ركع فلم يكّد يرفع ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، =

= ورواه النسائي أيضا وزاد: من القيام والركوع والجلوس - وساق الحديث ، وأخرجه الترمذي أيضا في الشئائل كما في نصب الراية وشعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي وهو الراوى عنه قبل الاختلاط - تدبر ، وحديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وفيه : ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين كما في عمدة القارى ، ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وأحمد الحديث بطوله وفيه : فاستقدم فصلى بنا ققام كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع وسجدتان كسائر التطوع ، والبسط في الطحاوى والجواهر النقي ونصب الراية وعمدة القارى ، وقد روى الطحاوى عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ، ثم روى عن أبي اسحاق قال : انكسفت الشمس فصلى المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجودات ، ثم قال الطحاوى : فدل ذلك أن ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك - انتهى ، وحديث ابن عباس وعائشة قد تعارض روى بأنه في كل ركعة ركوعان وسجدتان وروى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات وكل منها صحيح أو حسن والمتعارض لا يصلح معارضا والقول بأن سوى حديث الركوعين في كل ركعة وهم أو غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو في الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا يرفع الأمان عن صحة الحديث فإن كل واحد يقوم ويقول إذا كان خلاف زعمه أنه وهم أو غلط من الرواة الحفاظ المتقنين أو نحمل على ما قاله الإمام محمد قبله وفي صلاة الأثر كما في البدائع أو يحمل على ما قال أبو منصور : أن اختلاف =

= الروايات خرج مخرج التماسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه أو على ما روى الشيخ أبو منصور عن أبي عبد الله البلخي أنه قال: إن الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى أنه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شيء فيجوز أن تكون الزيادة منه باعتراض تلك الأحوال فن لا يعرفها لا يسعه الكلام فيها ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة فلما اشكل الأمر لم يعدل عن المتمد الا يقيّن - اه كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد نقل في تعليق المحل ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام للشيخ محمود باشا الفلكي أنه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ومنه اتضح أن الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد أكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات ابراهيم عليه السلام، وعسى أن يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض النباه من العالمين بالفلك إلى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية أي إلى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) أو الاثنين (١٣) الموافق ليوم (٧) يونيه سنة (٦٣٢) و (٨) منه فإذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين أما حل الروايات على تعدد الوقائع وأما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً إلى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس في صلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

= دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلنون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاموا للصلاة لظهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى ، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن حبان في سيرته صلاته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اهـ ، فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق وصاحب الفيض يقول: السنة الخامسة من الهجرة ، وفي البحر عن المجتبى وقيل: الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بسنة - اهـ ، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يحدى نفعا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعليه اتم .

(فائدة) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوما وثلاث يوم اى نحو ثمانية عشر عاما وأحد عشر يوما يحدث سبعون كسوفاً منها (٢٩) للقمر و (٤١) للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصرا عليهما كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر وأربعة او خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حسابا دقيقا جدا حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله وكسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلى وهو الذى يغطى فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلا ولا يزيد وقت بقاءه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة : لا نرى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج^٢
الامام فيدعو و ذكر^٣ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه صعد المنبر فاستسقى^٤
و دعا و لم يذكر انه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، و إذا تبين هذا فقد ظهرت بين
كسوفين خمسة اشهر قرية قول قريب من الحقيقة - انتهى .

(١) هذا الباب بعد باب غسل الشهيد في ابواب الجنائز من الاصل فألحقته بأبواب
الصلاة على دأب كتب الفقه - قننه .

(٢) اى لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى ان الصلاة ايضا حائزة
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة و تركها مرة كما في الهداية و الاصل فيه انه دعاء
و استغفار لأنه السبب لارسال الأمطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال
في رد المختار : الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الاسلام
من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية و حزم به في غاية اليان معزيا الى شرح
الطحاوى و ذكر في الحلية ان ما ذكره شيخ الاسلام متحه من حيث الدليل فليكن عليه
التعويل - اهـ . و في شرح المنية الكبير فالحاصل ان الأحاديث لما اختلفت في الصلاة
بالجماعة و عدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيها - اهـ . قلت :
و الظاهر ان المراد به الندب و الاستحباب لقوله في الهداية قلنا : انه فعله عليه الصلاة
و السلام مرة و تركه اخرى فلم يكن سنة - اهـ . لأن السنة ما و اظب عليه و العمل مرة
الترك اخرى يفيد الدب - تأمل انتهى .

(٣) اى الى الصحراء . (٤) كذا في الاصل ، و لعل الاولى « و يذكر » .

(٥) كذا في الاصل ، و لفظ « فاستسقى » مطموس في الهدية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد وقرأ فيها ما حضر من القرآن ويحجر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة ويحول رداءه حين يستقبلها ويحول الناس اريدتهم اذا حول الامام رداءه ويدعون جلوسا لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة ولا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم^١ بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة^٢

(١) وفي الاصول « هشام بن بشر الواسطي » وهو خطأ ، والصواب « هشيم » وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال الستة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي ولاء معاوية رضى الله عنهما الكوفة وتوفي سنة تسع وأربعين وهو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب ، ومات النخعي سنة (٩٦) وهو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فتأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولد والموت في هذه السنين ام لا ، وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة وأنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) وقد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، وهذا الاثر صريح في ان ابراهيم صاحبه وخرج معه للاستسقاء فلا بد من تغيير سنة المولد والوفاة وههنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يولد معاوية او غيره الكوفة وآخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حية الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حية كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والعلم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي وكان^١ اميرا على الكوفة خرج يستسقى ومعه ابراهيم النخعي فقام يصلي فرجع ابراهيم^٢. ولكن قول اهل المدينة الآخر احب الينا من قولهم^٣ الأول ومن قول ابراهيم النخعي وأبي حنيفة لأنه امر قد جاء فيه الآثار.

= عمدة القارى فيها ج ٣ ص ٤٢٩ فروى ابن ابي شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث راه يصلي - انتهى - فيه المغيرة بن عبد الله الثقفي ولم اجد في الميزان واللسان والتعذيب والتعجيل ولعله المغيرة بن عبيد الله (مصفرا) ابن جبير بن حبة الثقفي كما نقلت اولاً من التعذيب الذي يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه زياد كما سبق ولم يذكر الحفاظ في ترجمته انه كان امير الكوفة ولم يذكر في ترجمته ابراهيم ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو في هذا المحل عندى - فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا - قلت وأخرج ابن ابي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث يراه صلى - اهـ ق (٢١٣ / ٢) من قال لا يصلي في الاستسقاء :-

(١) والواو من « وكان » منقط من الأصول وإنما زيد لتصحيح العبارة =

(٢) زاد ابن ابي شيبة في مصنفه حيث يراه يصلي كما في ص ١٦١ من التعليق المجد نقلا عن البناءة للعيني قال رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح .

(٣) هذا موافق لما في البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع وقال محمد يصلي الامام او نائبه في الاستسقاء ركعتين بجماعة كما في الجمعة - اهـ . وفي الدر المختار وقالوا تفعل كالعيد - اهـ . اى يصلى بهم ركعتين يحجر فيهما بالقراءة بلا اذان وإقامة ثم يخطب بعدها قائما على الأرض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابي يوسف حلية ويكبر للزوائد خلاف - اهـ . ففي رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كما في العيد والمشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما في الحلية قاله ابن عابدين =

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو رباح^١ عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه نستسقي^٢ فلم يزد علي أن قال : استغفروا ربكم انه كان غفارا^٣ .

= في رد المحتار : فلم من هذا أن في المسألة روايتين عن الإمام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فإن الإمام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ولا يفعل ذلك أحد الا الإمام - انتهى .

(١) لم أجد في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى للحافظ الدولابي قال العباس : سألت يحيى بن معين من أبو رباح قال كوفي - اهـ . وهو من شيوخ الإمام أبي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجّة في جعل الآتي - اهـ . والآثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه كما في عمدة القاري حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن أبي مروان الأسلمي عن أبيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي فما زاد على الاستغفار - انتهى . وعيسى بن حفص العدوي شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروي عن عطاء بن أبي مروان فلا يبعد أن يكون هو أبا رباح - والعلم عند الله تعالى . قلت : وأبو رباح بن أبي حبيب الثقفي روى عنه عمر بن ذر فلعله هو لأن عمر كوفي معاصر سفيان والإمام - والله اعلم . ف

(٢) كذا في الأصل ، وفي المندية « يستقي » وهو تصحيف بسهولة النسخ .

(٣) أخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن أبيه عن ابن وبنزة السعدي عن أبيه قال خرج عمر رضي الله عنه يستسقي فجعل لا يزيد على الاستغفار فقلت : ألا بتكلم لما خرج له ولا أعلم أن الاستسقاء هو الاستغفار فطرنا وعن سعيد ابن عمر والاشعثي أنبا عبثر عن مطرف عن الشعبي قال : أصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : و بهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى في الاستسقاء صلاة و اما نحن فنرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضى الله عنه فصعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمفاتيح السماء التى بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فقيل له ما رأيناك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديج السماء الذى يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من نقول كتب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التى فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن ابى شيبة لهذا الوجه لم يعز الى ابى حنيفة نفي اصل الصلاة في كتاب الرد في مسألة الواحد بعد المائة في باب هل في الاستسقاء صلاة وخطبة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عبد الله بن يزيد الأنصارى وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبد الله بن زيد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا تصلى صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة فقط بل صلاة وأستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما في الكتاب يكنى للرد على ابن ابى شيبة كما لا يخفى على اولي النهى .

(١) اى مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستغفار كما صرح به ابو بكر الجصاص في احكام القرآن .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا [هشام بن - ١] إسحاق بن عبد الله
ابن كنانة قال حدثني أبي^١ عن ابن عباس قال : سألته عن الاستسقاء قال :
ما شأنك أنت^٢ وما شأن هذا ؟ قال له : أرسلني الأمير^٣ قال : فما شأنه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فإن الحديث رواه النسائي ج ١
ص ١٥٦ من الأنصاري والترمذي ص ٧٣ و ابن ماجه ص ٩١ والطحاوي ص ١٩٢
والبيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ من سننه كلهم عن سفيان عن هشام بن إسحاق بن عبد الله بن
كنانة عن ابيه إسحاق عن ابن عباس به ، ورواه ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي
والبيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن إسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه
عن ابن عباس به فسفيان واسماعيل كلاهما يرويه عن هشام بن إسحاق لا عن إسحاق فتنبه .
'راجع ج ١ ص ٢٣٩ و ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك
ان هشام بن إسحاق ، سقط من الأصول لو لم يكن في السنن الأربعة والطحاوي والبيهقي
وغيرها .

(٢) يعني إسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرور وزائد لا حاجة اليه والعطف على ما شأنك - تأمل .

(٤) وفي سنن النسائي : أرسلني أمير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه ،
وفي سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، وفي الترمذي : أرسلني الوليد بن عتبة وهو
أمير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه ،
ومثله في سنن أبي داود وقال : والصواب الوليد بن عتبة بالناء الفوقانية ، وفي الترمذي
والطحاوي والبيهقي : ابن عتبة .

(٥) وهو الوليد بن عتبة وكان أمير المدينة كما في ابن ماجه و أبي داود والطحاوي

والبيهقي .

لم يسألني خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا^١ فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد. قال سفيان: فلا ندرى أصلى قبل أم بعد^٢.

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق^٣ عن عبد الله بن

(١) في الطحاوي فأثبت ابن عباس فقلت: انا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال: لا ولكن ارسلك ابن اخيك الوليد وهو أمير المدينة ولو انه ارسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢، وفي النسائي: فقال: ابن عباس ما منعه ان يسألني، وعند البيهقي من حديث سفيان فقال: من ارسلك؟ قلت: فلان، قال: ما منعه ان يأتيني فيسألني - اه.

(٢) زاد النسائي والطحاوي وغيرهما « متخشعا متضرعا حتى أتى المصلي » وزاد البيهقي « متذلا »؛ والتذلل ترك التزين والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي، وفي زهر الربيع قوله « متبذلا » بمثابة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية: التذلل ترك التزين والتهمؤ بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع - اه. ويحتمل ان يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السندی.

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوي قال سفيان فقلت للشيخ (و هو هشام بن اسحاق) الخطبة قبل الصلاة او بعدها قال لا ادرى اه، وهكذا عند البيهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه. (٤) وفي الأصول بعد قوله « الثوري » ياض قليل وبعده « قال حدثنا اسحاق » وهو خطأ، والصواب ما أثبتته وأبو اسحاق هو السيمي، والحديث أخرجه البخاري وغيره ففي البخاري عن ابي نعيم عن زهير بن معاوية عن ابي اسحاق، وفي البيهقي ورواه الثوري عن ابي اسحاق قال: خطب ثم صلى - اه، وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح الباري روى هذا الحديث قيصة عن الثوري عن ابي اسحاق قال: بعث ابن الزبير الى عبد الله بن يزيد =

يزيد^١ الأنصاري قال: خرج [يستسقي بالكوفة و قد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر -^٢]
فصلى ركعتين قال^٣ و وافقنا زيد^٤ بن ارقم في الاستسقاء^٥.

اخبرنا^٦ سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

= الخطمي ان استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه و فيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه - انتهى . وفي سنن البيهقي والطحاوي قال ابو اسحاق و أنا معه يومئذ - اه . ثبت بهذا ان ما في الأصول ليس بصواب - فتنه .
(١) هذا هو الصواب ، وفي الأصل « عبد الله بن زيد » بتقديم الزاي المعجمة على الياء التحتانية و هو غلط ، و « عبد الله بن يزيد الأنصاري » عند البخاري والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الطحاوي والبيهقي والبخاري وغيرهم و لا بد منه .

(٣) فاعل قال الأول والثاني ابو اسحاق و وجداني يحكم ان القائل في الأول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

(٤) اي والبراء بن عازب كما في البخاري وغيره .

(٥) والحديث رواه زهير بن معاوية والثوري وشعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري والبيهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يحمر فيها بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اه . وفي الطحاوي « على راحلته » مكان « رجله » و هو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به ورواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصل فاستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين - اه . ثم قال البخاري : =

عباد بن تميم عن عمه قال: خرج بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى وحول رداءه.

باب صلاة الخوف

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في صلاة الخوف يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلّى بهم ويكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا في مكان الذين لم يصلوا معه ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلّون معه ركعة فيصرف الامام وقد صلى

= وهم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الأذان لأن هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مازن الأنصار - انتهى - ورواه مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم ايضاً .
(١) وفي الأصول «عياش بن تميم» وهو خطأ محض والصواب «عباد بن تميم» وكذا هو في صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني كما عرفت لا صاحب الأذان كما قال ابن عينة فانه كما قال البخاري وهو الذي قتل يوم الحرة وعبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري من بلحارث بن الخزرج المدني صاحب الأذان قاله في تأريخه نقله عنه البيهقي في سننه .
(٣) لم يذكر قوله «بنا» في صحيح البخاري وغيره وفيه زيادة «الى المصلّي» .

(٤) وفي حديث الثوري عند البخاري «يستسقى» وفي حديث ابن عينة «فاستسقى» .
(٥) في هذا كله رد على ابن أبي شيبة في باب الاستسقاء من كتاب الرد فان ما قال به اصحابه فهو رواية عن أبي حنيفة فنحننا روايات فيه على حسب اختلاف الأحاديث الصلاة مع الجماعة والخطبة وتحويل الرداء والصلاة بدونها والاستغفار والابتهاال الى الله تعالى فقط بدون الصلاة وغيرها .

(٦) كذا في الأصل وفي الهنذية «معهم» بالجمع .

ركعتين^١ ثم تأتي الطائفة الأولى فتصلي الركعة التي بقيت عليهم [بغير قراءة -^٢]
و انصرفوا لأنهم قد ادركوا اول الصلاة مع الامام و تسلم و تقف موقف
الطائفة الأخرى [و تأتي الطائفة الأخرى -^٣] فتصلي ركعة بالقراءة لأنهم
لم يفتحوا اول الصلاة مع الامام ثم يسلمون .

و قال اهل المدينة : تصلي طائفة معه و طائفة تجاه العدو فيصلّي بالتّي
معه ركعة ثم يثبت قائماً و يتمون^٤ لأنفسهم ركعة أخرى ثم ينصرفون فيصفون
تجاه العدو و تأتي الطائفة الأخرى فيصلّي بهم الركعة التي بقيت من صلاته
ثم يثبت^٥ جالساً و يتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

و قال محمد بن الحسن : وكيف يستقيم هذا و انما جعل الامام ليؤتم به^٦
فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٧ فيما لا اختلاف فيه^٨ فاذا
صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل ان يصلّيها الامام فلم يأتوا بالامام
فيها لأن من صلى قبل امامه فلم يأت بامامه . و إنما الايتام بالامام ان^٩ يصلّي

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنّدية « ركعة » بالافراد و المتّى هو المتعين كما هو ظاهر
من موطأ الامام محمد .

(٢) ما بين المربعين زيادة من كتاب الآثار و لا بد منه على ما يقتضيه التعليل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من كتاب الآثار و الموطأ و الهداية
و المبسوط و إلا فهي مختلفة النظام كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنّدية « أتموا » .

(٥) كذا في الهنّدية ، و كان في الأصل « يثبت بهم » .

(٦) انظر في اجادته الاستدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) وفي الأصول « فيما الاختلاف » و هو خطأ .

(٨) و كان في الأصل « انما يصلّي » ، و الصواب « ان يصلّي » و ما في الأصل مصحّف .

معه أو بعده لأن الإمام متبوع وليس بتابع .
 رأيتم رجلاً صلى مع الإمام ركعة في غير خوف ثم بدا له أن يسبق
 الإمام بما بقي من صلاته فصلى قبل إمامه أتجزئه صلاته .
 رأيتم إذا قام الإمام حين يصلي الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ أم
 لا يقرأ؟ فإن كان لا يقرأ فأى قول أقبح من هذا أنه يقوم لا تالي قرأنا
 ولا راکعاً فان قرأ ففرغ من قراءته كيف يصنع أ يقوم ولا يركع فان
 ركع لم ينتظر الطائفة التي تجيء^١ وفاتتهم الصلاة معه وان انتظرهم بعد فراغه
 من القراءة قام لا تالي قرأنا ولا راکعاً، فان قالوا: يطيل الإمام القراءة
 حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت^٢ ركعة الإمام الثانية أطول من الأولى
 والسنة ان الركعة الأولى أطول من الثانية^٣.

أ رأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على أميال من المدينة^٤ فصلى بهم
 الإمام الظهر اربعاً يصلى بالطائفة الأولى ركعتين أ ينتظر بالركعة الثالثة^٥
 حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتى الطائفة الأخرى اذا تكون

(١) يعنى التي لم تجيء بعد . (٢) جزاء لقوله « فان قالوا » .

(٣) روى البخارى ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه في باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب
 ومسلم ج ١ ص ١٨٥ في باب القراءة في الظهر والعصر من حديث ابى قتادة واللفظ للبخارى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول
 في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ، ورواه ابن ابى شبة في مصنفه ولم يقل
 فيه في الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعنى لم يكن مسافراً .

(٥) وكان في الأصل « الثانية » وهو تصحيف ، والصواب « الثالثة » .

الركعة الثالثة^١ ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من^٢ صلاته كلها .
 وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزداد في الركعتين الآخرين من
 القراءة^٣ على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أ يقرأ الامام بفاتحة الكتاب
 ثم يقوم لا تالي قرآنا ولا راكعاً حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون
 فيقفون مواضع اصحابهم فيدخلون مع الامام^٤ .
 ما يشبه قيام الامام في هذه^٥ المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة
 قد رووا ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الخوف .

اخبرنا بذلك فقيههم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال : يتقدم
 الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم ركعة^٦ وتكون طائفة منهم بينه وبين
 العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين^٧ معه ركعة^٨ استأخروا مكان الذين لم يصلوا
 ولا يسلمون^٩ و يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة^{١٠} ثم ينصرف الامام
 وقد صلى ركعتين^{١١} ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون^{١٢} لأنفسهم

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الثلاثة » وهو تصحيف .
- (٢) حرف « من » ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « القرآن » وهو تصحيف « القراءة » .
- (٤) اى في الصلاة .
- (٥) وكان في الأصول « هذا الموضع » والصواب اما « هذا الموضع » او « هذه المواضع » .
- (٦) وفي موطأ الامام محمد « سجدة » مكان « ركعة » .
- (٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ولذين » وهو سهو القلم .
- (٨) وفي الأصول « ولا يسلموا » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « ولا يسلمون »
 بانباء النون الاعرابي .
- (٩) وفي موطأ الامام محمد « سجدين » مكان « ركعتين » .

'ركعة ركعة' 'بعد ان ينصرف الامام' فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين' قال' وان' كان خوفا هو أشد من ذلك صلوا رجلا على اقدامهم او ركبا مستقبلي القبلة او غير مستقبليها'

قال مالك' قال نافع: لا ارى عبد الله بن عمر الا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك ايضا:

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في صلاة الخوف الا انه لم يذكر فان كان خوفا اشد من ذلك صلوا رجلا او ركبا - الى آخر الحديث، انما ذكر الامام [والذين معه -] كيف يصلون صلاة الخوف .
و اخبرنا ابو حنيفة عن ابن عباس' كمثل قول ابراهيم فكيف

(١-١) وفي الموطأ « سجدة سجدة » .

(٢-٢) وفي الموطأ « بعد انصرف الامام » .

(٣) وكان في الأصل « واحد » ، والصواب « واحدة » .

(٤) وفي الموطأ « بسجدة » .

(٥) اي ابن عمر جزما ففي ص ١٥٢ من المدونة: مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول: وإن كان خوفا هو أشد - الحديث .

(٦) وفي الموطأ « فان كان » .

(٧) وفي الأصول « مستقبلي القبلة او على اقدامهم مستقبليها » ، وهو خطأ محض ، راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) وفي الموطأ « قال نافع » .

(٩) زيادة من خارج لاصلاح المعنى وإلا تكون العبارة محذلة وسقط شيء منها كما لا يخفى .

(١٠) سياتى اسناده بعده .

يكون^١ ترك أهل المدينة قول ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم وأخذوا بغيره و الذى^٢ أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من امر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

و أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي^٣ انه قال فى صلاة الخوف اذا صلى الامام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الامام و طائفة بازاء العدو فيصلى الامام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الامام من غير ان يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأخرى فيصلون مع الامام الركعة الأخرى ثم^٤ ينصرفون من غير ان يتكلموا حتى يقوموا فى مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأولى^٥ فيصلون^٦ ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون^٧ مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التى بقيت عليهم وحدانا .

اخبرنا ابو حنيفة^٨ رضى الله عنه قال حدثنا الحارث^٩ بن عبد الرحمن عن

(١) كذا فى الأصول ولفظ « يكون » زائد لا حاجة اليه و لعل الناسخ زاده سهوا و إلا يتكلف لأداء المعنى .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « والذين » بالجمع و ليس بصواب .

(٣) هكذا اخرجه فى كتاب الآثار .

(٤) لفظ « ثم » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من كتاب الآثار ، وعبارة الهندية هكذا « الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون » و هو خطأ .

(٥) لفظ « الأولى » ساقط من الأصول و زيد من الآثار .

(٦) كذا فى الهندية ، وفى الأصل « يصلون ركعة » وفى كتاب الآثار « حتى يصلوا » .

(٧) كذا فى الأصل وكذا فى الآثار ، وفى الهندية « فيقومون » وهو تصحيف « فيقفون » .

(٨) هو أبو هند الهمداني الدالاني الكوفي ، قال الحافظ فى كنى التهذيب اسمه الحارث =

ابن عباس رضي الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة^١ من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفي^٢ عن أبي اسحاق الهمداني^٣

ابن عبد الرحمن روى عن ابي ظبيان الجني وأبي الجلاس وأبي صالح باذام والضحاك ابن مزاحم وعمه ابو حذيفة النعمان بن ثابت ومحمد بن قيس الأسدي وهارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان في الثقات ؛ اهـ ج ١٢ ص ٢٦٩ . وأخرجه الامام ابو يوسف في آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن ابي يوسف عن ابي حذيفة عن ابي هذان يزيد بن معاوية او خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها يقول ابن عباس رضي الله عنهما وهو مثل قول ابراهيم النخعي - انتهى ؛ وبهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الامام ابو يوسف ، وعندى هذا ليس بصواب فان الامام محمدا يذكره في هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالعه ، وقد روى عن محمد بن جابر وشعبة والثوري وابي عبيدة وقيس بن الربيع وهشام بن حسان كلهم شيوخ الامام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجيمى الحنفي ابو عبد الله اليمامى اصله كوفي وكان اعمى . من رجال ابن ماجه كما في ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السيعي ، والحديث من طريق اسرائيل عن ابي اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه البيهقي في ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان وكان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : أنا ، مر اصحابك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو وطائفة منهم خلفك فتكبر ويكبرون جميعا وتركع ويركعون جميعا وترفع ويرفعون جميعا ثم تسجد وتسجد الطائفة التى تليك وتقوم الطائفة الأخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلونك وخر الآخرون سجدا ثم تركع ويركعون جميعا ثم ترفع ويرفعون جميعا وتسجد فتسجد الطائفة التى تليك والطائفة =

عن سليم^١ بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن نقاتل العدو ومعنا رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال^٢: ايكم شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال^٣ حذيفة: انا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون^٤ اسلحتهم فتقوم طائفة بما يلي العدو وطائفة معك في الصلاة وتأمرهم ان حمل عليهم العدو ان يتكلموا ويسلبوا فتصلي بالذين معك ركعة وتسجد بهم بسجدةين ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا ويأتون فيصلون معك ركعة وسجدةين^٥ ثم يرجعون^٦ الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدةين

= الأخرى قائمة بازاء العدو فاذا رفعت رأسك من السجود بسجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم وتأمر اصحابك ان هاجمهم هيج فقد حل لهم القتال والكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ وهناك سليم بن عبد السلولى الى آخره ورواه ابو داود والنسائي ايضا في سننهما من وجه آخر وهو عند البيهقي ايضا كما في سننه الى آخره . (١) وفي الأصول « سليمان بن عبيد » وهو خطأ ، وقد عرفت انه « سليم بن عبد » ، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التعجيل: سليم بن عبدا و ابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة وعنه ابو اسحاق السيمى فقط وثقه ابن حبان وقال: شهد غزوة طبرستان وقال العجلي كوفى ثقة وهم ثلاثة اخوة سليم بن عبد وعمارة بن عبد وزيد بن عبد ثقات سلوليون كوفيون - انتهى .

(٢) اى سعيد بن العاص .

(٣) وفي الأصول « وأيكم يشهد » .

(٤) وفي الأصول « قال »

(٥) وفي الأصول « يلبسون » بدون نون الاعراب .

(٦-٦) وكان فى الأصل « ثم يسلبون ويرجعون » وهذا من سهو الناسخ قلل لفظ =

ويسلبون [فيرجعون الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدتين -^١]
ويسلبون وقد قضوا الصلاة .

باب غسل الميت^١

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى غسل الميت يجرّد ثيابه ويطرح على عورته خرقه ويوضع على تحت ويوضأ وضوءه للصلاة ولا يضمض ولا يستنشق ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يصرح ويبدأ فى ذلك كله بميامنه ثم يغسل عورته من تحت الخرقه ثم يضيّع^٢ على شقه الأيسر فيغسل^٣ شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلى التخت ثم تضجعه^٤ على شقه الأيمن وقد امرت^٥ قبل ذلك بماء فاغلى^٦ بسدر فان لم يكن

= «يسلبون و» كان من تروك الأصل على الهامش فأدرجه الناسخ ما هنا ظنا منه ان هذا مقام السقوط ولم يعرف مكانه فخط مفهوم المقام ، والصواب «ثم يرجعون» - الخ ؛ ومقام «يسلبون» يأتى بعد . ف

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، فزدناه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم زده يكون لطائفة ركعة واحدة وللأخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى ، وزيدت العبارة من الخارج لئلا يحتل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب فى الأصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته بباب صلاة الخوف فتنبه .

(٣) فى الأصل «ثم يضطجع» - اه .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى الهندية «فيغتسل» .

(٥) كذا فى الأصل الا انه بصيغة الغياب ، وفى الهندية «يضطجعه» .

(٦) كذا فى الأصول بصيغة الخطاب من الأمر بمعنى الحكم .

(٧) فى البدائع «ان تغليه» - اه ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل الفاء زائدة .

سدر فخر^١ وإن لم يكن واحد منهما^٢ [فالماء القراح -^٣] اجزئ^٤ فتغسل^٥ شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تسند^٦ إلى صدرك فتمسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء مسحته ثم تضجعه على شقه الأيسر فتغسل^٧ شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن^٨ الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تنشفه في ثوب وقد أمرت بسريره قبل ذلك فاجمر وأمرت بأكفائه فاجمرت^٩ وترا ثم تبسط أكفائه بسطاً وهو الرداء ثم الأزار فوقها ثم تلبسه قيضه ثم تضع الجنوط^{١٠} في لحيته

(١) السدر شجر التبنق والمراد به في باب الجنابة ورقة - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشبه مكان اللبن والخرض بضم الحاء المهملة وسكون الراء الاثنان بضم الهمزة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادران .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منها » وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فزيد من البدائع .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أخيرى » وهو تصحيف لا معنى له .

(٥) وكان في الأصول « فتسل » والصواب « فتغسل » .

(٦) وكان في الأصول « فيغسل » والصواب « فتغسل » بصيغة الخطاب كما هي من أول الباب على نسق واحد .

(٧) لفظ « أن » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٨) وكان في الأصول « فاجمر » وهو تصحيف ، والصواب « فاجمرت » .

(٩) بفتح الحاء العطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكرامتها للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الدر المختار . كما يجعل ذلك في بلدة سورت واطرافها وهذا كله من الجهالة .

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده^١ ثم تعطف الازار من شقه الأيسر ثم تثنيه من قبل الأيمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه نارا الى قبره فان ذلك يكره .

وقال اهل المدينة: ليس لغسل الميت شيء موقت^٢ عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر^٣ .

وقال محمد بن الحسن: سبحان الله العظيم، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبينة وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء، قال ذلك عبد الله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والأمر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلسة بن كهيل عن ابيه عن ابي الزعراء^٤ عن عبد الله ابن مسعود^٥ رضى الله عنه انه قال^٦: يغسل ثلاثا الوسطى منها بسدر .

- (١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل رأسه امداد عن التارخانية - رد المختار .
- (٢) وفي موطأ مالك « موصوف » مكان « موقت » .
- (٣) وكان في الأصول « فيطهر » ، والصواب « فيطهر » كما هو في موطأ مالك .
- (٤) بفتح الزاي وسكون العين المهمة بعدها راء مهمة هو عبد الله بن هاني الكندي ابو الزعراء الكبير الكوفي .
- (٥) بقى هذا الأثر الواحد في الأصل والباقي ذكرها مؤلف الكتاب لكنها سقطت منه يدل عليه ما قاله الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٤ من الأم والاحاديث فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الأصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الامام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت: اخبرنا ابو حنيفة =

باب ' غسل المحرم وكفنه وحنوطه

قال أبو حنيفة : اذا مات الرجل والمرأة وهما محرمان فقد ذهب
عنهما احرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذى ليس بمحرم من الكفن
وتغطية الرأس والوجه ولا بأس ' بأن يحنطوه ' [الا ان يكونوا محرمين

= عن حجاج عن ابراهيم قال : يغسل الميت وترا اثنتين بماء واحدة بالسدر وهى
الوسطى ويحمر وترا ولا يكون آخر زاده الى القبر نارا يتبع بها ويكون كفنه
وترا - انتهى . وأخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره ص ٧٦ من رقم (٢٧٩) بهذا
الاسناد مطولا انه قال فى غسل الميت يجرّد ويوضع على تحت ويحمل على عورته خرقه
بنحو ما قال أبو حنيفة فى الباب وفيه حديث ام عطية انه عليه الصلاة والسلام قال لمن فى
حق ابنته اغسلها ثلاثا او خمسا او سبعا - رواه الجماعة ؛ وحديث أخرجه ابو داود حدثنا
هبة بن خالد نا همام نا قتادة عن محمد بن سيرين انه كان يأخذ الغسل عن ام عطية يغسل
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور - انتهى . وفى نصب الراية قال النووي فى الخلاصة
استاده على شرط البخارى ومسلم - انتهى . وعن ابى بن كعب رفعه ان الملائكة لما
مات آدم غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا فى الثالثة كافورا - الحديث ؛ وسكت عنه
الحاكم وأخرجه عن الحسن عن عتي بن ضمرة السعدى عنه وقال صحيح الاسناد - انتهى .
(١) لفظ ' باب ' ساقط من الأصول ، وعنوانه كان مندرجا بين لفظ ' قد ' ولفظ
' ذهب ' ففعل هذا كان من ترك الأصل على الهامش فضل النسخ مقامه فأدرجه بين
قوله ' وهما محرمان قد ' وبين قوله ' ذهب عنهما ' فأخرج وادرج فى مقامه - ف .
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته باب
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة والأنسب له ان يكون فى المناسك .

(٢ - ٢) كذا فى الأصول بضمير المفرد أى المحرم ولعل الصواب ' ان يحنطوهما ' .

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - ١ [١] فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك^٢ وغيره: لا يغطي رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن: اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت: انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه لتمام صورة المسألة . ف

(٢-٢) وكان في الأصل « فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره - الخ » ، والصواب « فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره - الخ » .

(٣) كذا في الأصول، ولفظ «مالك» لا نظنه ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بهذا مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قاتل بجواز ذلك؛ وفي المدونة ج ١ ص ١٦٨ وقال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك: وإنما يعمل الرجل مادام حيا فاذا مات فقد انقضى العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تنظية وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعهما؛ قلت: نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع: ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اي يغطي رأسه ووجهه ويطيب، وقال الشافعي: لا يخمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الآم: اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصلى عليه ويدفن؛ وقال بعض الناس: اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للثني احرام - انتهى .

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا اسمعيل بن رافع المديني^١ عن القاسم بن محمد أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغطى رأسه .

أخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرما بالحجّة ونحر رأسه^٢ .

أخبرنا خالد بن عبد الله^٣ عن المغيرة^٤ عن إبراهيم^٥ عن عائشة رضي الله عنها في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتكم^٦ .

(١) كذا في الأصل ، ويجوز في النسبة الى المدينة المديني والمدني كما هو معروف في قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا في الأصل وكذا أخرجه في موطنه ثم قال : وهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة إذا مات فقد ذهب الاحرام عنه - اهـ ص ٢٣٧ ؛ وزاد يحيى بن يحيى في روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا أنا حرم لطيناؤه .

(٣) هو الواسطي .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصول عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما لا تخمروا رأسه ووجهه فهو من وادى البشارات وهي لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل أن يعمل بها وإنما هي من حقائق الغيب وتكون لواحد غير معين فإذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له في الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادى سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادى بشره بالجنة على بلوى تصيبه ومن هذا الوادى لو لا صفة لترك حمزة تأكله السباع حتى يحشر يوم القيامة من بطونها فانها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكما تشريعيا عاما وأمثالها كثيرة في الأحاديث والآثار بل في وقائع =

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الرياحين وغيره فهذه خصوصيات لا تعم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يبعث مليا فانه مع انه انقطعت اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم شرعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خروء ولا تشبهوه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله إلا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم علمه الناس ينفعون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما رويناه في المحرم فبقينا لنا - الحديث المطلق الذي رويناه ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به بدليل ما رويناه - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ وأجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقته فقتلته فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لأنه على ذلك بقوله فانه يبعث مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يشب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلطنا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما يطررها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي الجوهر النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية ابى الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ونقله : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك هاهنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلطنا ذلك =

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا تنفك إلى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا أيضا وساقوا المتن أحسن سياقة فروايتهم أولى أن تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في أبواب الكسوف « أن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص » فمقتضى هذا أن المحرم إذا مات لا يغطي رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه أنه يغطي وجهه وأما أبو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق التكفين كغيره لأن إحرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت: « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر ، وفي الموطأ: مالك عن نافع أن ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخمر رأسه ووجهه وقال لو لا أنا حرم لطينا قال مالك وإنما يعمل الرجل ما دام حيا وإذا مات فقد انقضى العمل - اهـ - وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنه سئلت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ، وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء إحرام ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى إلى غيره إلا بدليل ولو بقي إحرامه لطيف به وكلت مناسكه ولأنه أمر بفعله بماء وسدر والمحرم لا يغتسل بالسدر عند الشافعي - حكاه عنه ابن المنذر في الأشراف وقال ابن القصار ويدل على أن الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فانه يموت ملويا ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يموت يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك - انتهى - وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا أن إحرام كل ميت باق وأنه يموت يلي لقنا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الإحرام على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل حكم الإحرام عليه بما علم أنه يموت وهو يلي وهو أمر مغيب فلم يصح لنا أن نربط به حكما ظاهرا - انتهى - =

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر والمرأة^١ تيمم وفيه^٢ الشهيد

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يلتقى اللصوص فيُقتل فى الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما^٣ يصنع بالشهيد ولا يغسل .

= ومن ههنا بطل ما قال ابن ابى شية فى باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد فى رقم الحادى والستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه وذكر ان ابا حنيفة قال يغطى رأسه - اهـ . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم من الصحابة و هم متقدمون على ابن حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الأوزاعى و محمد و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعى و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين بذلك ، و قد روى ابن ابى شية نفسه فى مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس و لا يرد عليها و لما جاء بعدهم ابو حنيفة و قال بذلك صار هدفا للطعن هذا عجب العجائب فاعتبروا يا اولى الأفكار ! و ليس فى حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد زوى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمروا وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطنى بطريق عطاء عن ابن عباس الحديث و سنده صالح و حكم ابن القطان بصحته و قال ابن حزم صح عن عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اهـ . و بالجملة امامنا ليس بمنفرد فى ذلك بل معه جماعة من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما فى اجوبتى عن كتاب الرد و قد اُجبت عنه فى سالف الزمان و هى مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المرأة و هى مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و فى هذا الباب حكم الشهيد ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحجة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذى يقتله اللصوص انه يغسل ويكبر عليه .

وقال محمد بن الحسن : وای شهيد افضل من هذا فقد^١ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد^٢ . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل الذمة فراودوه عن امله وماله فأبى ذلك عليهم فضربوه^٣ بأسيا فمهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما^٤ يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر وليس معها نساء يغسلنها تُمِمْت صعيدا طيبا من وراء الثوب فوضع [الرجل -^٥] الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الأرض ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح بهما وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح كفيها وذراعيها الى المرفقين من تحت كفيها^٦

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل . مع النساء وليس فيهن امرأته .

وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها وكفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك^٧ الرجل

(١) اخرج النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سننه .

(٢) كذا في الأصل ، وضمير المفعول ساقط من الهندية وهو من سهر الناسخ .

(٣) وفي الأصول : يصنع به ونحوه ما يصنع ، والصواب « به نحو ما » .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « من ذلك الثوب » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه . ف (٦) تأمل فيه .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « واذا هلك الرجل » .

كتاب الحجة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل) للامام محمد الشيباني

وليس معه احد الا النساء وليس فيهن امرأته ومن ذوات المحرم من يغسله يمينه^١ ايضا .

وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء الا امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسلته^٢ وهن لا يحل لهن ان ينظرن منه في الحياة^٣ الا الى الوجه والرأس ونحو ذلك وأما العورة فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلته في الموت وانما جاء^٤ الأثر

(١) كذا في الأصل و كذا في الموطأ :

(٢) وكان في الأصل « ان يغسله » وهو تصحيف « يغسلته » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منه من الحياة الا الوجه والرأس - الخ » .

(٤) يشير انى ما رواه مالك عن عبد الله بن ابى بكر ان اسماء بنت عميس غسلت ابا بكر الصديق رضى الله عنه حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت : انى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا : لا - انتهى . وأخرجه الامام محمد من طريقه فى ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال : وبهذا نأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى - اهـ . وروى البيهقي فى سننه من طريق ابى بكر بن عياش عن محمد بن ابى سهل عن مكحول مرسل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء وروى عن سنان بن غرقه عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال ليس لواحد منهما محرما يتيمان بالصعيد ولا بفسلان - انتهى . وأزواجه صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه فى الجنة لحكم الزوجية باق وكذا فاطمة زوجة على فى الدنيا والآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سبى ونسبى ، فالسبب الذى كان بينها لم يقطعه الموت » - الجوهر النقي .

فى .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فلذلك غسلته و قد كانت تنظر في الحياة و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل الا انه ينزع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلى على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلى عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف ترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يؤتى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافا .

(١) لفظ « لا يغسل » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « عليها » و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و البيهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوى و المعتمر و الجوهر الثقی و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخارى في المغازى من صحيحه : عن عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يزما فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت ، و تأويل =

كتاب الحجة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل ٠٠٠٠) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خفاه و قلنسوته و^١ يحنط و يصلى عليه^٢ و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان والبيهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يرده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرك من طريق أبي حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر أنه صلى على حمزة رضى الله عنه و أسنده صالح كما لا يخفى وراجع ترجمة أبي حماد الحنفى و اذا تمارض النني و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند المثبت من زيادة علم ليس عند الثاني كما في الأصول فأخذ أئمتنا بالأحوط المثبت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو ههنا في كتاب الحجة ومعنى حديث جابر ولم يصل عليهم أى فردا فردا ولكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما أخرجه الطحاوى عن ابن مالك الغفارى وأوله به و عليه مشى الزيلعى و المحقق ابن الهمام و من ههنا سقط ما ألزم ابن أبى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر وذكر أن أبا حنيفة قال: يصلى على الشهيد - اهـ، وهو عمل بالأحاديث ومع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! وقد ترك ابن أبى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤلونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم فالى الله المشتكى، وقد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم أحد سبعين مرة وهم يقولون لم يصل عليه ولم يصل صلى الله عليه وسلم على أحد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ وعند ابن داود من حديث انس ولم يصل على أحد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الآخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا ولم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الاحاديث المختلفة - تأمل .

(١) سقطت « الواو » من الأصل .

(٢) سقط الظرف من الأصل .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل) للإمام محمد الشيباني

أصيب فيها إلا أن تكون شفعاً [فإن كانت شفعاً -^١] نزع منها ثوب^٢ أو زيد فيها ثوب^٣ وإن رفع من مكانه ذلك فأت بعد ذلك بساعة أو أكثر صنع به ما يصنع بالميت في أهله^٤، وقال أبو حنيفة رحمه الله: تأخذ بهذا الحديث كله [إلا الكفن -^٥] فإن شئت فكفنه بوتر وإن شئت فكفنه بشفع.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالاً: الشهيد إذا مات في مكانه الذي قتل فيه فإنه يدفن في ثيابه ودمه غير كتمته^٦ وخفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وإن حملوه وبه رمل فأكل أو شرب ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويدفن ويصلى عليه.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز^٧ عن مكحول قال يزرع عن^٨ الشهيد إذا مات في المعركة خاتمه ومنطقه وما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية.

(٢) لفظ «ثوب»، الحرفان منصوبان في الأصول، والصواب رفعهما.

(٣) فهو مرتك ومن ارتك غسل وصنع به ما يصنع بالموتى وفيه قصة شهادة عمر وعثمان وغيرهما وفيه الأحاديث أيضاً.

(٤) كذا في الهندية، وما بين المربعين ساقط من الأصل من قلم الناسخ.

(٥) وفي الأصول «كفيه» وهو خطأ، والكفة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء التانيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب.

(٦) بالمعجمتين بينهما ألف وهو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة أبو عبد الله ويقال أبو العباس الدمشقي نزيل بغداد وكان على بيت المال لأبي جعفر من رجال الأربعة ثقة صالح الحديث من خيار الناس مات سنة ثلاث أو ست أو تسع وخمسين ومائة وكان عابداً فاضلاً وجده ربيعة صحابي - كذا في التهذيب.

(٧) وفي الأصول «من» مكان «عن».

كتاب الحجة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

وكتبه^١ ويصلي عليه^٢ ولا يغسل^٣ وإن حملوه وبه رمق فأكل أو شرب
نلصنع به ما يصنع بالحى إذا مات .

[باب رفع اليدين في صلاة الجنازة]

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى وكذلك^٤
قال مالك بن انس وقال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار^٥ .

أخبرنا محمد بن ابان عن عبد العزيز بن حكيم^٦ الحضرمي قال : رأيت

(١) وفي الأصول « كبه » وهو خطأ ، والسكة بضم الكاف وتسد يد الميم بعدها تاء
التأنيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) وفي المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : وقال مالك بن انس : لا ترفع الأيدي في
الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم وحضرته غير مرة يصلي على
الجنازة فما رأيته يرفع يديه إلا في أول تكبيرة ، قال ابن القاسم : وكان مالك لا يرى
رفع الأيدي في الصلاة على الجنازة إلا في أول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب وما بعده ساقط من الأصول ، لكن الأثرين الذين
بعده أخرجهما في باب غسل الميت فبوت قبلهما مع زيادة مذهب الامامين المعروف
في كتب مذهبهما وذكرت ما سقط من قوله وقال محمد - الخ ؛ فتنه .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال وفي اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكيم
بدون الياء ولعل الصواب ما في الميزان وهو غلى وزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى
عنه الثوري أيضا وانظر هل روى عنه محمد بن ابان أم لا . قلت : عبد العزيز بن عبد الحكيم
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن أبي
حاتم وروى توثيقه عن ابن معين وضعفه أبو حاتم قال : روى عن ابن عمر وزيد =

عبد الله

كتاب الحجة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن عمر اذا صلى على الجنازة رفع يديه في التكبيرة الاولى ولا يرفع في غيرها^١.

اخبرنا الوايد بن عبد الله بن جميع^٢ قال: رأيت ابراهيم النخعي صلى على

= ابن ارقم روى عنه ابو عوانة ومعتز بن سليمان والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن فضيل وقال البخاري روى عنه الثوري واسرائيل كناه زهير ابايحي قلت: يمكن ان يروى عنه محمد بن ابان اذا روى عنه اسرائيل والثوري . ف

(١) يخالفه ما أخرجه الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر بن شبة حدثنا يزيد بن هارون انبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيرة واذا انصرف . سلم - انتهى . قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد بن هارون موقوفاً وهو الصواب - انتهى . ولم يرو البخاري في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئاً في هذا الباب الا حديثاً موقوفاً على ابن عمر وحديثاً موقوفاً على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم - انتهى . والموقوف أخرجه البيهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن ادريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنازة وإذا قام بين الركعتين يعني في المكتوبة، ويذكر عن انس ابن مالك انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة، قال الشافعي: وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير مثل ذلك، قال البيهقي: ورويناه عن قيس بن ابي حازم وعطاء ابن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن بن محمد بن سيرين - انتهى . زاد في المدونة القاسم بن محمد وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومالك في رواية ابن وهب عنه - انتهى . وبهذا يظهر ان اهل المدينة قائلون برفع الايدي فالاولى في الباب ان يقال، وقال اهل المدينة: يرفع يديه في صلاة الجنازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم وابي داود والترمذي والنسائي كما في =

كتاب الحجة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

الجنازة فكبر عليها اربعا رفع يديه^١ في [التكبير -^٢] الاولى ولم يرفعهما^٣ فيما سوى ذلك .

[وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام ؛ وكذلك قال اهل المدينة مالك وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، وانظر ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الأصول «يده» وهو تصحيف ، والصواب «يديه» .

(٢) ما بين المرعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وفي الأصول «لم يرفعها» ، وفي الباب حديث مرفوع اخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر النقي ذكره المزى في الأطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد وحديث اخرجه الدارقطنى من حديث طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قائل برفع الايدي في كل تكبيرة من صلاة الجنازة وتعجب منه وقوله هذا اعجب منه كيف نسب اليه القول المجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنازة وقد فاتته الامام يعرض التكبير أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

فيه آثار - ١] .

أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم قال : إذا جئت وقد فاتك شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [الإمام - ١] .

أخبرنا سفيان الثوري قال^٢ عن إبراهيم وحماد عن إبراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الإمام ويدخل بتكبيره الإمام ويقضى ما فاتته إذا فرغ الإمام قلت : كيف يقضى في قوله أ يتبع بعض ذلك بعضا ؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر النقي قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاتته بل يدخل أولا مع الإمام ثم يتم ما فاتته أو يقضيه عملا بالروايتين وكل تكبيرة هنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمسا ، ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته وهو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى . (١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فإن آثار المسألة في باب النسل موجودة فلا محالة سقط من الأصول قول أبي حنيفة وأهل المدينة وقول محمد بن الحسن كما لا يخفى وهذه الأبواب كلها للرد على أهل الحجاز وهذا ظاهر على من طالع كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله والمسألة فيه ولذا زدته ليكون مناسبا للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) وهنا ياض في الأصول وقد سقط شيخ الثوري من الكتاب ولعله أبو هاشم أو المغيرة الضبي أو منصور بن المعتمر أو الأعمش فانهم شيوخ الثوري ومن الرواة عن إبراهيم النخعي ولم أجد الأثر في غير كتاب الحجّة من الجوهر النقي وسنن الديهقي ونصب الراية والدراية والتلخيص والطحاوي والمدونة وكتاب الآثار والموطئين والمحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا

كتليب الحجة (باب المشى مع الجنازة) للإمام محمد الشيباني
من التكبير فاقضه^١ يعنى على الجنازة .

باب^٢ المشى مع الجنازة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى المشى مع الجنازة المشى^٣ خلفها افضل
من المشى امامها وان مشى امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها ويكره^٤ ان
يتقدمها الراكب .

(١) وفى المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: على بن زياد عن سفيان عن المغيرة عن الحارث
ابن يزيد الكلبي قال: اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر
واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما يزلونه بمنزلة الركعة - اهـ . فقيه سفيان عن المغيرة
لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شيبه عن ابن
المسيب انه كان يقول بينى على ما بقى من التكبير على الجنازة ، قال ابن وهب عن رجال
من اهل العلم عن على بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح وابن ابي سلة ومحمد
ابن عبد الرحمن مثله - انتهى . وبطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي وهذا على بن
ابى طالب رضى الله عنه ليس هو بصحابي عنده - والعلم عند الله تعالى . قلت: روى
ابن ابي شيبة عن ابي الأحوص عن مغيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيرتان
على الجنازة فبادر وكبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ ، فى الرجل يفوته بعض التكبير
على الجنازة يقضيه ام لا فشيخ سفيان الذى سقط هو مغيرة (ق ٢/٢٨٤) من نسخة مكتبة
البيعية . ف

(٢) هذا الباب كان فى الأصول بعد باب صلاة الكسوف فالحقته بأبواب الجنائز .

(٣) كان فى الأصول «والمشى» بزيادة الواو .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى المندة «مكره» وهو تصحيف «ويكره» .

وقال اهل المدينة: المشي امامها افضل من [المشي -] خلفها . وقال محمد: فكيف يكون المشي امامها افضل؟ قالوا: لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب^٢ الناس امام جنازة زينب بنت جحش؛ وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون^٣ امام الجنازة^٤ .

قيل لهم: اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا في جنازتها فضرهم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) والواو ساقط من الأصل ، والصواب اثباتها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ والمدونة « يقدم » مكان « يضرب » ، وعليه شرح الزرقاني وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم .

(٤) وفي المدونة والموطأ : مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى .

(٥) زاد في الموطأ والمدونة « والخلفاء كلهم لم جرا أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر » وأخرجه الامام محمد في ص ١٦٧ من الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي امام الجنازة . والخلفاء لم جرا وابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش ؛ قال محمد : المشي امامها حسن والمشي خلفها افضل وهو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٦) رواه مالك في الموطأ والمدونة : عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة - انتهى ؛ وهذا مرسل . وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقاني .

ليتقدموا حتى لا يزدحموا ؛ وبلغنا ان علي بن ابي طالب رضى الله عنه سئل عن المشى مع الجنّازة خلفها افضل ام امامها ، فقال : المشى خلفها افضل ، فقيل : ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امام الجنّازة ، فقال علي رضى الله عنه : انها يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها ' ولكنهما يبيسران ' ميسران ' احبا ان ' ييسرا على الناس ' .

(١ - ١) و كان في الاصل ' سيران مسيران ' وهو خطأ ، فهو إما ييران او ييسران ؛ وفي الطحاوي : ولكنهما سهلان يسهلان على الناس ؛ وفي رواية اخرى له : انها يكرهان ان يحرجا على الناس ؛ انتهى - راجع سنن البيهقي والجوهري والنقي والطحاوي .
(٢) و كان في الاصل ' مسيران ' .

(٣) بعد لفظ ' ان ' ياض في الاصل مقدار سطر ونصف سطر .

(٤) يأتي آخر الباب موصولا ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال كنت في جنّازة و أبو بكر وعمر يمشيان امامها و علي يمشى خلفها فقلت : ليلي : اراك تمشى خلف الجنّازة وهذا يمشيان امامها ، فقال علي : لقد علما ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنهما احبا ان ييسرا على الناس ؛ ورواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابري قال : كنت في جنّازة - الحديث ؛ انتهى . ورواه الطحاوي في ج ١ ص ٢٧٩ والبيهقي في ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابري وزائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة ورجال الطحاوي والبيهقي كلهم ثقات وعروة بن الحارث ابو فروة ثقة وسعيد بن عبد الرحمن ثقة و أبوه صحابي قال الحافظ في ج ٣ ص ١٤٧ من الفتح استاده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع - اهـ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله ثقات .

وقد بلغنا [عن ابن مسعود -^١] انه كان يقول: الجنازة متبوعة وليست بتابعة.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو^٢ عن المشيخة^٣ ان عثمان بن عفان قال ان جناز المسلمين نور فقدموا نوركم بين ايديكم وامشوا خلفها وان جناز المشركين لا نور لها يمشون امامها ويجعلونها خلفهم خالفوهم. اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر^٤ عن^٥ ابي ماجدة عن عبد الله ابن مسعود قال: سألنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنازة فقال: ما دون الخشب ان يك خيرا يتعجل اليه وان يك شرا فبعدا لأهل النار الجنازة متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدمها.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٢) وكان في الأصل «ليس» وهو تصحيف، والصواب «ليست».

(٣) وكان في الأصل «صفوان بن عمرو» بدون الواو ولا بد منها، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي من رجال السنة الا البخاري كما في ج ٤ ص ٢٨ من التهذيب.

(٤) «المشيخة» له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجابر بن نفيير وشرح بن عبيد وراشد بن سعد وسليم بن عامر ويزيد بن خمير أبو ادريس السكوني وعبد الله بن بشر الحمصي وعبد الله بن بسر الحبراني وجماعة غيرهم كما في التهذيب.

(٥) وكان في الأصل «يحيى بن الجابر» وهو من سهو الناسخ، والجابر لقب «يحيى» وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال المجبر التيمي أبو الحارث الكوفي كان يجبر الأعضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب.

(٦) وبهذا الطريق اخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم - نصب الرأية.

كتاب الحجة (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد^١ بن أبي زياد مولى بني هاشم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي زياد قال: بينا أنا أمشي مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه خلف الجنائز وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان أمام الجنائز قال فقلت: ما بال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان أمامها وأنت تمشي خلفها قال: أما إنها يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنهما يسيران مُيسران يجبان أن يسيرا على الناس .

[باب كيف يدخل الميت في القبر - ١]

[قال^٢ أبو حنيفة رضي الله عنه: يدخل الميت من قبل القبلة ولا يسلم سلا من قبل الرجلين. وقال^٣ أهل الحجاز: سل الميت سلا من قبل رأسه. وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار كثيرة -] .

(١) وكان في الأصل «زيد بن زياد» وهو خطأ، والصواب «يزيد بن أبي زياد» وهو القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولاهم الكوفي من رجال الستة إلا البخاري كما في ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب .

(٢) هذا الباب ساقط من الأصل لكن آثاره في باب غسل الميت مروية فلذا بويت عليها ولعل الباب مع قول أبي حنيفة وقول أهل المدينة وقول الإمام محمد سقط بسبب النسخ والقرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعي في ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الأم فراجع قوله وقال بعض الناس إلى آخره - قُتِبَ .

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الأم للإمام الشافعي ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) زيادة من الخارج للتكميل فإين المربعين زدت ليناسب الآثار المروية في الباب .

أخبرنا

كتاب الحجة (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن أبان عن حماد قال قلت لأبراهيم النخعي: من أين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن أبي عطاء^١ قال: شهدت محمد ابن الحنفية^٢ وصلى على ابن عباس رضى الله عنهما فكبر عليه أربعا وأدخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطا ثلاثة أيام .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله^٣ عن إبراهيم النخعي أنه قال: خذ الجنازة من قبل القبلة .

أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير^٤ بن سعيد النخعي قال قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه: يدخل^٥ الجنازة من قبل القبلة^٦ .

(١) هو أبو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب .

(٢) والواو ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) هو ابن عروة النخعي أبو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب .

(٤) وكان في الأصل « عمر بن سعيد » وهو تصحيف ، والصواب « عمير » مصفرا .

(٥) وكان في الأصل « يخرج » وهو تحريف ، والصواب « يدخل » والجنازة بفتح

الجيم : الميت - كما في المغرب .

(٦) روى الترمذي في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحلك الله إن كنت لاوأها تلاما للقرآن وكبر عليه أربعا ، قال الترمذي: هذا حديث حسن؛ وأخرجه البيهقي أيضا في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية^٧ أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمير بن سعيد أن عليا كبر على يزيد بن المكفف أربعا وأدخل من قبل =

اخبرنا^١ ابو مالك النخعي^٢ قال حدثنا عثمان بن عمير ابو اليقظان^٣ عن

= القبلة و أخرج ايضا عن ابن الحنفية انه ولى ابن عباس فكبر عليه اربعا و ادخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكفف من قبل القبلة و عن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة - اهـ . وفي الجوهر النقي و أخرج عبد الرزاق في مصنفه : ادخال علي رضي الله عنه ابن المكفف من جهة القبلة ، ثم قال : و به نأخذ - انتهى . وفي البدائع : انه صلى الله عليه و سلم انما ادخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه و سلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره لزيق الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر ادخاله من قبل القبلة فسل الى قبره سلا لهذه الضرورة و لأن جانب القبلة معظم فكان ادخاله من هذا الجانب اولى و قول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال حدثني من رأى اهل المدينة في الزمن الأول انهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم احدثوا السل لضعف اراضيهم بالبيع فانها كانت سبعة - انتهى ؛ فزمن ابراهيم النخعي زمن الصحابة و التابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث ايضا باب في الكتاب وهو ايضا مذكور في باب الغسل ولا يناسبه فأخرجته منه و ألحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان احدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب و الثاني عبيد الله بن الأخنس الخزاز ابو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب و المذكور في الكتاب هو الأول .

(٣) و كان في الأصل « عثمان ابو القظان » و هو خطأ ، و الحديث بهذا الاسناد رواه البيهقي في ج ٣ ص ٤٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير ابي اليقظان عن زاذان به و رواه وكيع و الفريابي و جماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان ابو عمر^١ عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
اللحد لنا والشق لغيرنا .

باب^٢ اقتناء الخصيان

وقال^٣ محمد: لا بأس باقتناء الخصيان ولا بأس^٤ بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ابو عمرو ، بالواو ، والصواب بدون الواو
هو ابو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من
من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس ايضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن
عبد الأعلى عن ابيه عن سعيد بن جبير عنه به مثله ، وأخرجه اصحاب السنن الاربعة ايضا
بهذا الاسناد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب بهذا الوجه ،
وحديث جرير بالاسناد المذكور اخرجه ابن ماجه ايضا في سننه ورواه احمد وأبو داود
الطيالسي وابن ابى شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه
الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال أبو نعيم رواه عن ابى اليقظان
سفيان الثوري وعمر بن قيس الملائي وحجاج بن ارطاة وأبو حمزة الثمالي وقيس بن
الربيع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند احمد في مسنده عن ابى جناب عن زاذان والتفصيل
في نصب الراية وروى ايضا من حديث جابر رضى الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإن جعلت لما يأتي بابا والمسألة مذكورة
في آخر ابواب الجنائز ولا ادري وجه ادخال الناسخ اياها في ابواب الجنائز وإنما هي
من باب الحظر والاباحة وكتاب الكراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على اهل
العرفان واتبعت الأصول في ابقائها في آخر الجنائز - تنبه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قال ابو حنيفة » . ف

(٤) البأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما اذا كانت الحاجة داعية اليه =

ما لم يبلغوا الخنث فاذا بلغوا الخنث لا ينبغي ان يدخلوا على الحرائر و هن مكشوفات^١ الرؤس و البلوغ عندنا اذا بلغ الخصى خمسة عشر سنة^٢ فآتمها لأنه لا يحتمل فيبلغ قبلها فاذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء و هن مكشوفات^١ الرؤس و فصل^٣ و اقتناء الواحد والكثير سواء في هذا .

وقال^٤ مالك بن انس اكره اقتناء الخصيان^٥ لأننا لو لا نقتنيهم^٦ لم يخلصوا

= وفي الدر المختار وكره استخدام الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر - اهـ . وفي رد المختار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الخصاء، وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الخصيان وملكهم واستخدامهم - اهـ . قال الحموي : لم يظهر لي وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة او مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامه و دخوله على الحرم - تأمل ، ثم رأيت الثاني في التجنيس و المزيد ونصه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اهـ فله الحمد - اهـ . و عبارة كتاب الحجة على تحريم الكراهة^٧ وعلى عدم الخنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر ، قال الشامي : قيده بالنسب لما قيل ان الخصى لا يحتمل - اهـ ؛ وهو ايضا نص الامام محمد كما في الكتاب .

(١) وكان في الأصل « مكشوفات » وهو تصحيف ، والصواب « مكشوفات » او « كاشفات » - والله اعلم .

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه في الخصى بين أئمتنا الثلاثة والافق غير الخصى مختلف فيه بينهم وعن الامام فيه روايتان - تدبر .

(٣) هكذا في الأصول ، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فانه بالغ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وفي هذا قال » والصواب ما في الأصل .

(٥-٥) وكان في الأصل « لأنه لو لا انا نقتنيهم » وهو كما ترى خطأ ، والصواب « لأننا لو لا نقتنيهم » وما في الأصل من تحريفات الناسخ .

ثم رجع عن هذا بعد ذلك ، وقال^١ : لا بأس باقتناء الحصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه .

[وقال محمد بن الحسن -^٢] فإن كان إنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يخلصون^٣ لأننا نقتنيهم^٤ فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ خصيا واحدا (١) وكان في الأصل « قال » ، والصواب « وقال » فردت الواو من الخارج اقتضاء . (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب ، ولذا زدته بل ما كان في ابتداء المسألة من قوله « وقال محمد » وضمت هاءها ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قتيهم » وهو تصحيف ، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء .

(٤) فالحاصل ان الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحريرا كما سبق لكن قال الطحاوى في باب انزاع الخير على الخيل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار : الا ترى انه لما نهى عن اخصاء بنى آدم كره بذلك اتخاذ الحصان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تحضيضهم على اخصائهم لأن الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل الفسق في اخصائهم ، وقد حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا القواريرى قال ثنا عفيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال اتى عمر بن عبد العزيز بنحى فكره ان يبتاعه وقال ما كنت لا عين على الاخصاء فكل شئ في ترك كسبه ترك بعض اهل المعاصي لمحببتهم فلا ينبغي كسبه - انتهى . ومثله في باب اخصاء البهائم ج ٢ ص ٣٨٣ من الطحاوى وعلى الدخول اقتصر القهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوى والحديث والعلة يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد - اهـ . وهو ظاهر المتن كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطورى تكملة البحر وغيرهما من الشروح =

وكان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن انس عما قال لأن المسلمين أكثر مما يخصى من المشركين فإن جاز لكل مسلم أن يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك بن انس من ذلك^١.

= والفتاوى فلعل في المسألة روايتين عن أئمتنا هذا - والله تعالى اعلم .
(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الاختصاص ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد أخرجه الدارقطني من طريق عمر بن أبي اسميل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تتخصوا ما ينمي خلق الله . وقد روى الطبراني وابن أبي عدي عن ابن مسعود رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخصى أحد من بني آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

* * * * *

كتاب الصيام

باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى قبل ان يصوموا يوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون^١ فانهم يفطرون ذلك اليوم^٢ اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا وخرج بهم امامهم فيصلى بهم^٣ العيد وان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا وخرجوا من الغد .

وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى الفطر غير انهم قالوا : [لا - °] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

وقال محمد بن الحسن : قد جاء فى هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعشية فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يخرجوا من الغد^٤ لعيدهم .

(١) وكان فى الأصل « يرى » وهو تصحيف ، والصواب « روى » .

(٢) وكان فى الأصل « احد وثلاثون يوما » .

(٣) كذا فى الأصل ولعل حرف « من » سقط قبل « ذلك اليوم » - والله اعلم . ف

(٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موجود فى الموطأ .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « من العيد » وهو تصحيف .

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رهطا شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [من آخر النهار -] انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفتروا وقال : اغدوا غدا الى المصلي .

باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله واسع ان شئت فسم وان شئت فافطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس : ذلك واسع وأحب الى في ذلك الصيام في السفر ان^٢ قوى عليه ، وكذلك رمضان^٤ .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوي « من آخر النهار » ، وعند البيهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛ والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي وابن ابي شيبة في مصنفه وابن حبان في صحيحه وابو عروانة في مسنده والبسط في نصب الراية والطحاوي والجوهري النقي والتلخيص والبراية وغيرها .

(٢) وفي سنن ابن ماجه : وان يخرجوا الى عيدهم من الغد ؛ وهو عند الدارقطني ايضا وقال اسناده حسن وعند ابن داود والنسائي : « وإذا اصبحوا يغدوا الى المصلي » ، والحديث صحيحه البيهقي والنووي وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما في التلخيص . (٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « في السفر واسع ان قوى عليه - اهـ » وفي المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا في الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة في رمضان .

كتاب الحجّة (باب صوم رمضان في السفر) للإمام محمد الشيباني

وقال غيره : لا يصوم في السفر فان صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول : « فعدة من ايام اخر » ؛ على وجه الرجعة^١
اما ان يقول : يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة .

بلغنا^٢ ان حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن الصوم في السفر فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر .

(١) هكذا في الأصول ، وأنت تعلم ان العبارة لا تنتظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح
ما افسده الدهر لهذا تركت الياض ههنا لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها ،
ولا بد من قوله « وقال محمد بن الحسن » بعد قوله « على وجه الرجعة » وفي الكتاب
بعد قوله : الرجعة اما ان يقول - الى آخره ، وهو قول محمد جزما وليس بمقولة غير
مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ ايضا ثم قال : فهذا
نأخذ وهو قول ابي حنيفة والعامّة من قبلنا - هـ ، والحديث اسنده البخارى ج ١
ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة ان حمزة بن عمرو
الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال : ان شئت
فصم وان شئت فافطر - انتهى . وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن ابيه
ان حمزة الأسلمي - الخ . وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة
القارى فانه مهم ، والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم
والدارقطنى والطحاوى والبيهقى ، وعند ابي داود والحاكم ان حمزة قال : يا رسول الله !
انى صاحب ظهر اعالجه أسافر عليه واكرهه وانه ربما صادفنى هذا الشهر يعنى رمضان
وأنا اجد القوة واجد انى ان اصوم اهون على من ان أخره فيكون دينا على فقال
اى ذلك شئت يا حمزة - انتهى . وفي هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣
من المحلى حيث حمله على صوم التطوع ، وقد رد عليه الحافظ في ج ١ ص ١٩٥ من
التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم انه انما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله فى =

اخبرنا عباد بن العوام^١ قال^٢ حدثنا عاصم بن سليمان قال : سألت انس

= رواية عندهما اني اسرد الصوم لكن يتقضى عليه بأن عند ابى داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن ابيه عن جده ما يقتضى انه سأله عن الفرض وصحها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الاقضاء بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة الى السؤال عن صيام التطوع فانه موكول الى خيار المسلم كما هي وطيرة التوافل - تأمل ولبسط موضع آخر .

(١) هو الكلابي مولا هم ابو سهل الواسطي من رجال السنة مات سنة ثلاث او خمس او ست وثمانين مائة وقيل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الاحول ولا يبعد في ان يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الأزدي العتكي ابو معاوية البصري وهو ايضا من رجال السنة وهو الذي روى عن عاصم الاحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين او احدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلم يلفظ عباد تصحف بالعوام ولا عجب فيه فان الكتاب مملو بالتصحيفات والسقطات والتروك والأغلاط ؛ فتأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى ينجلي لك ما خفي على هذا .

(٢) الأثر هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفيان عن عاصم الاحول قال : سألت انس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم افضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : انت افطرت فرخصة وان صمت فالصوم افضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصما يحدث عن انس قال : ان شئت فسم وان شئت فافطر والصوم افضل - انتهى . وسفيان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الامام محمد كما لا يخفى - فتنبه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للإمام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت فالصوم افضل . وقال محمد^١ بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت فالصوم افضل .

باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال^٢ ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها نهارا انه^٣ لا يستحب [له -^٤] ان يجامعها وهو في المصر لأنهما مسلمان مقيمان في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان يقول : يستحب لهما ان يكفيا عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما . وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيبها .

وقال محمد بن الحسن^٥ : قول ابي حنيفة احسن وأشبه بالآثر

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة ، والآثر اخرج به البيهقي ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى . وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوى وسنن البيهقي وكتب السنة والمستدرک والدارقطنى وكنز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح البارى وعمدة القارى وغيرهما من الكتب .

(٢) وكان في الأصول « وقال » .

(٣) وكان في الأصول « انها » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الأصول « في قول ابي حنيفة » بزيادة « في » ، ولعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الأصل « اقول » مكان « في » - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للامام محمد الشيباني

ولقد بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الى اهل العوالى في يوم عاشوراء من لم يعلم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه ، وهذا فيما يروى قبل ان ينزل صيام شهر رمضان فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء ان من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغى ان من قدم من سفره في شهر رمضان ان يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فان الصوم في شهر رمضان اوجب الصومين وأخرى ان يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون اقبح من رجل اصبح مقبياً في اهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجمع نهاراً .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره اذا قدم [من سفره - ^١] مفطراً في رمضان ان يأكل بقية يومه واذا تطهرت الحائض في رمضان ان تأكل بقية يومها .

(١) أخرجه البخارى ومسلم عن سبعة بن الأكوع انه صلى الله عليه وسلم امر رجلاً من اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصيب الراية ج ٢ ص ٤٣٦ ؛ وأخرجنا ايضاً عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء قالت : ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عاشوراء الى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، قالت : فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث ؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه ، وأخرجه الطحاوى من حديث هند بن اسماة الأسلى ومن حديث عبد الرحمن بن سلة الخزاعى عن عمه ومن حديث الربيع بن خثيم في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار . وراجع السنن الأربعة والموطئين وغيرها من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه

و^١ قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و^٢ انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسيها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم^٣ سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك^٤ .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، والاولى « قال » بدون الواو .

(٢) وكان في الأصول « انه » بدون الواو ، والصواب اثباته .

(٣) وكان في الأصل « وان يصم » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني للوطأ من صيام المتمتع و ج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » الآية اى في الحج يعنى صيام ثلاثة ايام في وقته آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان اضعفه عن القيام بحققها كما في شرح اللباب وغيره و راجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، والكرهية تنزيهية كما في فتح القدير .

كتاب الحجة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

وفات الصوم وإنما قال الله تعالى « الحج اشهر معلومات » ففسرها المفسرون

(١) أى ذو اشهر معلومات أو الحج فى اشهر معلومات والظرفية لا تقتضى الاستيعاب ، والحديث بين المراد بذلك وعلى الأول تجوز فى اطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما فى الكشف أو تجوز فى جعل بعض الشهر شهرا فالأشهر على الحقيقة كما فى رد المحتار .

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم قال البخارى فى ج ١ ص ٢١١ فى باب : قول الله تعالى « الحج اشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة - اه ؛ وصله الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج اشهر معلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ وروى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر فى ج ٣ ص ٣٣٣ من فتح البارى ؛ وأخرجه الحاكم فى تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد « ويوم النحر منها » - اه ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اه ؛ وعن الحاكم رواه البيهقى فى المعرفة بسنده ومتنه كما فى ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية ورواه البيهقى فى سننه ج ٤ ص ٣٤٢ من باب بيان اشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ فى الفتح وحديث ابن عباس أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن خضيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج اشهر معلومات قال : شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ قال البيهقى : وقد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - اه ؛ وأخرجه الدارقطنى فى سننه عن شريك عن ابى اسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزيلعى فى نصب الراية وعلقه البخارى ايضا فقال : وعن ابن عباس اشهر الحج التى ذكر الله تعالى شوال وذو القعدة - الى آخره ؛ وأخرجه ابن ابى شيبة فى مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخارى فى ص ٢١٤ من صحيحه فى باب =

كتاب الحجّة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

[بأنها - ١] شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فهذه أشهر الحج وهي

= قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وأشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال وذو القعدة وذو الحجة فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم أو صوم - اهـ ، وفي كونه تعليقا احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح الباري ؛ وفي البخاري وقال : ابو كامل فضيل بن حسين البصري حدثنا ابو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله وفي آخره القول المذكور - تأمل ؛ وحديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني ايضا عن شريك عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه ، ورواه ابن أبي شيبة ايضا كذا في نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ وأخرجه البيهقي ايضا في ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه في قوله « الحج أشهر معلومات » قال شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - انتهى . وحديث ابن الزبير أخرجه البيهقي ايضا عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الله بن الزبير قال : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - انتهى . وأخرجه الدارقطني ايضا في سننه كما في نصب الراية ، قال البيهقي في سننه وروى في ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن عروة بن الزبير عن عمر رضي الله عنه مرسلا - انتهى ؛ وقد روى هذا مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الأوسط كما في نصب الراية عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وذو الحجة - انتهى . وفي اسناده حسين بن المخارق اتهم بالوضع قاله ابن كثير في تفسيره نقله عنه في نصب الراية فراجع هذا والله تعالى اعلم وعليه اتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) وكان في الأصل « فهذا » وهو من سهو قلم الناسخ ، والصواب « فهذه » .

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

ايام الحج فاذا فات الصوم في هذه الايام فلا بد من الدم^١ قالوا: وهذه الايام يجب في اشهر الحج كما زعمتم ولكنها اذا فاتت قضيت في غيرها وليست بأعظم حرمة من شهر رمضان فان شهر رمضان يفوت فيقضى في غيره .

قيل لهم: ان هذه ليست كشهر رمضان فان^٢ شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما فات قيل له: اقض ما فات وان^٣ المتمتع انما وجب عليه ما استيسر من^٤ الهدى كما قال الله تعالى: "فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد^٥ فصيام ثلاثة ايام في الحج^٦ وسبعة اذا رجعتم^٧"

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص خصه بوقت الحج - بحر ، فلو لم يقدر على الدم تحلل بالحلل او التقصير وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل اوانه - بحر عن الهداية ، وتاممه فيه كذا في رد المحتار ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلل بطل صومه - الدر المختار وتفصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المحتار .

(٢) وكان في الأصل « وان » ، والصواب « فان » .

(٣) وكان في الأصل « فان » ، والصواب « وان » .

(٤) كذا في الأصل ، وحرف « من » ساقط من الهندية وهو بسهو قلم الناسخ .

(٥) من قوله « فمن تمتع » الى قوله « فمن لم يجد » ساقط من الأصول ولا بد منه كما ترى .

(٦) اى في وقته ولو متفرقة اخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع والثامن والتاسع وهو مندوب كما عرفت والتابع افضل وليس بلازم ومثله في السبعة .

(٧) اى فرغتم من افعال الحج لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد به السبب مجازا وانما حملناه على المجاز لفرع بجمع عليه وهو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه صومها بهذا النص وتاممه في فتح القدير فيعم من وطنه منى او ما اتخذها موطن فيصوم اين شاء بعد مضي ايام التشريق كما يأتى بعده فان الصوم منهى عنه في ايام التشريق عندنا =

كتاب الحجّة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

فجعل ' الصوم مكان الهدى فلما ضيع ' موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة الاولى لان الكفارة الثانية انما جعلت مكان الاولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الاولى هي الواجبة وصارت ديناً عليه حتى يقضيها لان الامرين جميعاً قد صاراً ديناً فصار الاول اولى ان يقضى من الآخر لان الآخر انما جعل^٢ لو لم يجد الاول .

وقال اهل المدينة : اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق وهذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومها بحديث معروف^١

= كما هو مشروح في المبسوطات .

(١) وقد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .

(٢) كذا في الأصول من التضييع والضياح لازم فالاولى ضاع موضع الصوم - تأمل .
(٣) اى مكان الاول لقول الله عز وجل « فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » - الآية .

(٤) روى من حديث علي بن ابي طالب ومن حديث سعد بن ابي وقاص ومن حديث عائشة ومن حديث عبد الله بن حذافة ومن حديث ابي هريرة ومن حديث نيشة الهذلي ومن حديث بشر بن سحيم ومن حديث معمر بن عبد الله العدوي ومن حديث ام الفضل ومن حديث ام خلدة ومن حديث مسعود بن الحكم عن امه وعن جدته ومن حديث انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدھا الحافظ الطحاوى ص ٢٨٤ من شرح معاني الآثار وبعضها الدارقطني في سننه والطبراني وابن ابي شيبة في مصنفه وسماع بن راھويه في مسنده وابو يعلى وعبد بن حميد كما في نصب الراية وحديث نيشة الهذلي اخرجه مسلم كما في نصب الراية والتلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس . رواه ابن حبان والطبراني كما في نصب الراية والتلخيص وخرجه النسائي عن ام مسعود بن الحكم في سننه وروى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم ورواه اصحاب السنن =

كتاب الحجّة (باب الرجل يفتى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث غير^١ واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه^٢ ينادي في الناس ايام منى انها ايام اكل و شرب و ذكر الله^٣ يعني ايام منى .

= وابن جبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر كما في التلخيص ، وأخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه وراجع الترمذي قوله وفي الباب عن فلان .

(١) منهم علي بن ابي طالب وعبد الله بن حذافة و بديل بن ورقاء و بشر بن سحيم و معمر ابن عبد الله العدوي و حذافة كما في الطحاوي و سنن البيهقي و سنن النسائي و الدارقطني و نصب الراية و التلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحذثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوي عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام منى ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب و ذكر الله - اه ؛ و عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام منى فيصيح في الناس ألا لا يصومون احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادي بذلك ؛ و عن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادي في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوي قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي ايام منى انها ايام اكل و شرب و بعل فلا صوم فيها يعني ايام التشريق - انتهى . و كذا لفظ « بعل » في حديث علي رضي الله عنه عند الطحاوي ايضا و كذا في حديث ابن عباس ذكر « بعل » عند الطبراني و كذا في حديث ابي هريرة و عبد الله بن حذافة عند الدارقطني و كذا في حديث ام خلدة عند ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه =

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضي الله عنه

= و أبي يعلى والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى بلفظ : الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح ؛ انتهى - كما في نصب الراية ، وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وبéal و ذكر الله و المنادى بذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فاما قال المنذرى في حواشيه من انه ليس في شيء منها « بéal » وهي لفظ غريب - اه ؛ ليس في محله كما لا يخفى ، وقد وقع في الروايات : الأكل والشرب و ذكر الله والصلاة والنساء و النكاح و البéal .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا حدثنا علي قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صبيح و مرزوق ابو عبد الله الشامي قالانا ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد ابن عامر عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى ؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم ص ١٨٥ ؛ اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار (عن عبد الله بن حذافة) (نسائي من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر و عبد الله ابن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى ؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فقرب له طعاما فقال : كل ، فقال عبد الله : اني صائم ، قال : كل ، أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام ، قال محمد : وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لمحة ولا لغيرها لما جاء من النهي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والعامية من قبلنا وقال مالك بن =

كتاب الحجة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة ايام يوم الفطر
ويوم النحر و ايام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم 'عن صومه' لئن جاز للمتمتع ان يصوم ايام التشريق ليجوزن له
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذي يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك
في يوم النحر وفي يوم الفطر و ايام التشريق وقد جاء في المتمتع بعينه زيادة
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة ايام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم^٢ عن مجاهد و عطاء بن
ابي رباح و طاوس انهم قالوا في المتمتع اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد
من دم يهرقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من
لم يصم التروية و يوما قبله و يوم عرفة فقد فاته الصوم . .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب
عن سعيد بن المسيب^٢ ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه و قد تمتع

= انس يصومها المتمتع الذي لا يجد الهدى و فاته الايام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى ؛
و راجع ص ٢١٧ من باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد و قد روى
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن يعبتين - الحديث ، وفيه واما الصيامان فصيام يوم الاضحية و يوم الفطر - انتهى .
(١ - ١) كذا في الاصل ، و لفظ « عن صومه » ساقط من الهدية .

(٢) و كان في الاصول « ليث بن سليمان » و هو تصحيف و تحريف ، و الصواب « ليث
ابن ابي سليم » .

(٣) قلل ابو طالب قلت لاحمد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندها حجة قد رأى عمر =

كتاب الحج (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

فقائه الصوم في العشر فقال: اهد هديا، فقال: لا اجد، قال: سل في قومك قال: ليس ههنا من قومي من أسأله، قال يا معيقب اعطه ثمن شاة.

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد [ابن أبي عروبة - ^١] عن أبي معشر عن ابراهيم انه قال: اذا فات الممتع الصوم اهرق دما ولو ان يبيع ثوبه او يسأل فيه.

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يفوته صوم ثلاثة ايام في الحج قال: عليه الهدى ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه.

باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو في ما كان من صيام عليه أو تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزئ عنه. وقال اهل المدينة: من اكل أو شرب في رمضان [ساهيا أو ناسيا - ^٢]

= وسمع منه و اذا لم يقبل سعيد عن عمر بن قيس، اه - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب. (١) وكان في الاصل « سعيد بن أبي معشر، وهو تحريف، والصواب « سعيد بن أبي معشر، وهو سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر وهو زياد بن كليب - راجع ج ٤ ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٣٨٢ منه وفيها زياد بن كليب ابو معشر الكوفي روى عنه سعيد بن أبي عروبة وهو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ وفيها لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن أبي عروبة و أبي معشر و ابراهيم النخعي هذا.

(٢) كذا في الاصل، وفي المندية « ويشرب، بالواو.

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل ولم يذكر ابن ابي شيبة عنوان الاكل سهوا. ف

(٤) وكان في الاصل: أو ما كان، وفي المندية: وما كان، وحرف «في» ساقط من الاصول.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول، وإنما زدناه من موطأ الامام مالك.

كتاب الحجبة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

أو ما كان من صيام^١ واجب [عليه -^٢] كان^٣ عليه القضاء^٤.
وقال محمد بن الحسن: كيف قال أهل المدينة هذا القول ما سمعنا أن
أحدا يزعم أنه من أكل [أو شرب -^٥] ناسيا أن عليه القضاء، ولقد جاءت
الآثار في ذلك والناس يجمعون^٦ عليها أن من أكل ناسيا أو شرب ناسيا
فإنما ذلك [طعمة -^٧] أطعمها^٨ الله إياه وسقاه، وأن أهل المدينة ليعلمون
أن هذا لا ينبغي. أن يؤخذ بالرأي للآثار التي جاءت بما^٩ لا يقدر على رده
[أحد -^{١٠}].

وقال أبو حنيفة: لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء^{١١}.

- (١) كذا في الأصل، وفي الهتدية «من رمضان» وليس بصواب.
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، موجود في موطأ الإمام مالك فزدناه.
- (٣) كذا في الأصل، وفي الموطأ «أن عليه».
- (٤) كذا في الأصل، وفي موطأ الإمام مالك «قضاء يوم» مكانه.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (٦) كذا في الأصل، ولعله «يجمعون» بالميم في صورة اسم الفاعل.
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.
- (٨) كذا في الأصول «أطعمه الله» نعم إذا كان لفظ «الطعام» أو «الرزق» ساقطا
كان «أطعمه الله» صحيحا، واللفظان وردا في الروايات، وقد ورد في سنن البيهقي «فإنما
أطعمه الله وسقاه» بغير لفظ «الرزق» و«الطعمة».
- (٩) كذا في الأصول ولعله «فيها» وأن كان ما في الأصول أيضا صحيحا.
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (١١) في هذا رد بليغ على من تفوه أن الإمام أبا حنيفة يعمل بالرأي والقياس ويترك
الآثار والأخبار.

كتاب الحجّة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يبطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمد ولا يبطله إذا كان بغير تعمد؟ قيل لهم: نعم، اتم تروون عن ابن عمر رضی الله عنهما انه قال: اذا ذرعه التيمم فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء، فانما يتبع في هذا الآثار وكذلك الأول.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابى اسحاق السبيعي عن كرم عن الحارث عن علي بن ابى طالب رضی الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) و كان في الأصول بين قوله « رمضان » وقوله « اذا تعمد » العبارة الآتية « يجد في صوم من احب » وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الهامش فأدرجها ههنا والعبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل . ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التيمم فليس عليه القضاء؛ انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الامام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه التيمم او يتيمم وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة - انتهى - وقد روى البخاري في تاريخه الكبير وأصحاب السنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه التيمم وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء فليقض ضعفه البخاري وقال ابو عمر: الأصح انه موقوف على ابى هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين، وقال الترمذي: العمل عند اهل العلم عليه - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١١٣ من شرحه للموطأ .

(٣) اي وكذلك الفرق بين النسيان والتعمد في الأول صومه تام وان اكل أو شرب وفي التعمد وجب القضاء .

(٤) هذا هو الصواب، وكان في الأصول « كرم » وهو خطأ، وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كرم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى ابى اسحاق - قاله ابن عدي وبسماء كرم ابن الحارث، وقال سعيد بن منصور: حدثنا ابو الأحوص عن ابى اسحاق عن كرم =

قال: لا يفطر فأنما هي طعمة أطعمها^١ الله إياه .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: إذا أكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله^٢ إليه، وإذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فقاء وهو صائم فليس عليه القضاء .

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معتمر^٣ عن ابن أبي نجيح^٤ عن مجاهد في

== عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة أطعمها الله إياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٨٨ من اللسان وقال ابن عدي: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير أبي إسحاق - وقال البخاري: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير أبي إسحاق ابنه زرارة أيضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التيجيل «كريم» بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن أبيه والحارث الأعور وعنه ابنه زرارة وأبو إسحاق الحمداني - قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره أبو العرب في الضعفاء - انتهى . فنحصل من كله أنه كريم بن الحارث لا «كريم» وإن الأثر رواه بهذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان واللسان، وقد رواه أبو إسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولعله رواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن أبي معاوية عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: إذا أكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله إياه وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء - انتهى .

(١) وكان في الأصول «أطعمه»، والصواب «أطعمها» - راجع سنن البيهقي . ف

(٢) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الله» من الهندية . (٣) هو ابن سليمان التيمي .

(٤) وكان في الأصول «ابن نجيح»، والصواب «ابن أبي نجيح» .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للامام محمد الشيباني

الصائم يجامع ناسيا ليس عليه شيء .

اخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا اكل احدكم او شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان او غير رمضان فان الله اطعمه وسقاه فليمض في صومه .

باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه

قال ابو حنيفة في من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ساهيا او -] ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

(١) هكذا في المنقولة من الأصل وفي الهندية مرسلًا ولم اجده من حديث الحسن في نصب الراية والدراية والسنن الأربعة و سنن البيهقي والطحاوي والموطئين والمدّة والامم والتلخيص وكنز العمال الا ان الحديث معروف من حديث ابي هريرة : من نسي وهو صائم فأكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ، متفق عليه من حديث ابي هريرة ولابن حبان والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الأوسط : اذا اكل الصائم ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ولها والدارقطني من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ، قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري وهو ثقة وتعقب ذلك برواية ابي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي وفي الباب عن ام اسحاق الغنوية في مسند احمد كذا في ص ١٩١ من التلخيص وتفصيله في ص ١٧٣ من الدراية وبسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب الراية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدته لكونه في الموطأ والمعنى « من غير عذر السهو والنسيان فعليه قضاء ذلك اليوم وإلا فلا كل نسيانا لا يفطر الصوم ، كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب « تلك » مكان « ذلك » - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: ان اكل [سأهايا او -^١] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [عليه -^٢] وليتم صيام يومه^٣ ذلك الذي اكل فيه او شرب ناسيا^٤ فهو متطوع ولا يفطر^٥. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل^٦ لامر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن: انما رخص في هذا للناسي شيء خاصته^٧ فاما من اتى ذلك على ذكر منه فان كان في^٨ عذر فهو يفطر ولو كان كذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من الموطأ.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ وفيه «فليس عليه القضاء».

(٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «وليتم يومه الذي اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اه».

(٤) كذا في الأصل، وليس هذا في الموطأ كما عرفت.

(٥) وفي الموطأ «وهو» بالواو.

(٦) وفي الموطأ «ولا يفطره» باظهار ضمير المفعول، وأنت تعلم ان ما قال الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر.

(٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اه» وليس فيه «وإن كان غير ناس».

(٨) كذا في الأصل، وفي الهندية «إنما رخص في الناسي شيء خاصه - اه» وهو عندى الأرجح بقوله «شيء» في الأصل زائد لا معنى له بخلاف الهندية - تأمل، والاولى عندى اسقاط لفظ «شيء» من الكتاب.

(٩) كذا في الأصول والاولى «من عذر».

كتاب الحجّة (باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم) للامام محمد الشيبانى
 مفطرا ناسيا^١ عليه القضاء ولكنه يقول^٢: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له
 صيامه وانما من افطر لمرض او^٣ عذر فقد صار مفطرا ولا يقال له: اتم
 صيامك كما قيل^٤ له فى النسيان، فلذلك^٥ امرناه بالقضاء وقد فرق اهل المدينة
 بين الناسى بأن يتم فى التطوع^٦ والمفطر من العذر فأمروه فى النسيان بأن^٧
 يصوم يومه ذلك ولا يفطره وجعلوه فى الافطار من العذر مفطرا فلذلك^٨
 اختلفنا فى هذا وفى الواجب .

باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير^٩ الذى لا يقدر على الصوم للكبير
 يأتي عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة

- (١) كذا فى الاصل وتأمل فيه لعله زائد .
- (٢) كذا فى الاصول ، ولعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة وظنى ان الصواب « لكنا
 نقول » - والله أعلم .
- (٣) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « وعذر » بالواو .
- (٤) وكان فى الاصول « كما قال » ، والصواب « كما قيل » .
- (٥) وكان فى الاصول « فكذلك » ، والصواب « فلذلك » .
- (٦) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « المتطوع » وليس بصواب .
- (٧) لفظ « بأن » ساقط من الاصل ، وانما زده من الهندية .
- (٨) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « فكذلك » وهو تصحيف .
- (٩) فى آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد
 عن ابراهيم انه قال فى الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع
 من حنطة - اهـ .
- (١٠) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « لا كبير » وهو تصحيف .

كتاب الحجفة (باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم) للإمام محمد الشيبانى

او صاعاً^١ من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى الفداء واجبا على الناس^٢ وأحب اليانا ان يقضيه^٣ من قوى عليه فمن فدى^٤ فانما يطعم مكان كل يوم مدا [بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم -] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى فى كتابه ” و على الذين يطيقونه “ ففسرها عبد الله بن عباس : يطوقونه^٥ فدية طعام مسكين وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى فى كتابه فى اطعام اليمين ” اطعام عشرة مساكين “ أفليس يطعم كل مسكين نصف^٦ صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغى^٧ ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفى الأصول « صاع » بالرفع ، والصواب « صاعا » بالنصب .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبرة موطأ مالك هكذا « قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا وأحب الى ان يفعله اذا كان قويا - اهـ » ، ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا يخفى .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « ان يفعله اذا كان قويا » كما عرفت .

(٤) وفى الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الأصول .

(٦) وكان فى الأصل « يطوقون » .

(٧) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « بنصف صاع » ، والصواب ما فى الأصل . ف

(٨) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فكذلك ينبغى ان يكون هذا ينبغى » ، وهذه العبارة لا تستقيم . ف

كتاب الحجة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

بر او صاعاً^١ من تمر او شعير .

باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة^٢ رضى الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها الصوم في شهر رمضان فلتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وإنما هذا مرض^٣ من الأمراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة : اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر وتطعم^٤ مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة [بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - °]

(١) وكان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعاً » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن » مكان قوله « قال ابو حنيفة » وهو تحريف فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان عمداً رحمه الله يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من نفسه ما يدخل عليهم رداً وقدها والزما واستدلالاتها لا ينبغي على من طالعه وعلم آدابه في الكتاب والعلم عند العليم العلامة .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تبيح عدم الصوم عندنا تسع : حمل وارضاع واكره وسفر ومرض وجهاد وجوع وعطش وكبر ، والتفصيل في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الفقه ؛ وقد روى الديلمي عن انس مرفوعاً كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كنز العمال ستة فقط ون في شهر رمضان : المسافر والمريض والحمل اذا خافت ان تصيب ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد على ولدها والشيخ القاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو تركها مات - انتهى ؛ وهو الأولى بالعمل من قياس القاس واجتهاد المجتهد - تدبر .

(٤) وكان في الأصول « وتطعم » ، لكن في الموطأ « وتطعم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦ من الزرقاني وهو الأولى ليكون مطابقاً لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحجّة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك ' لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : اذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلا شيء تطعم ' انما قال الله تعالى " فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر " ولم يذكر مع ذلك صدقة . فاذا عدتموه مرضا من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ : قال مالك : وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر » ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول « فلا شيء تطعم » والصواب عندى « فلا شيء تطعم » كما يقتضى السياق .
(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بفطر رمضان على مريض امي و مسافرها - اهـ كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابى يوسف من ص ١٧٩ رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما واولادهما افطرتا وقضتا - انتهى ؛ وفى ج ١ ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحلبى - روافد ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طرقة فى ج ٤ ص ٢٣١ من سننه وتكلم عليه المحقق ابن التركمانى فى باب صلاة المسافر وقال فى ص ٢٣٠ من الجوهر النقي ظاهر الحديث انه لا فدية عليها ولأنهما يرجى لهما القضاء فأشبهها المسافر وايضا ففى وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى : « فدية من صيام - الآية » ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا ايجابها مخالف لظاهر قوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه فدية » وهما غير مرادين بهذه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان

فيفطر فيه

قال ابو حنيفة: من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فطر فيه أمر ان يقضى عنه ما فطر من الشهر الاول بصدقة يطعم^١ عن كل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر.

وقال اهل المدينة: من كان عليه صيام من رمضان وفطر فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية «وان تصوموا خير لكم» يدل على ذلك لأنها ان خافنا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والا تعين صومهما، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدى الروايتين عنه عليها الكفارة - انتهى.

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح، ووقع في الهندية «مم» وهو خطأ.
- (٢) فعل مجهول ونصف صاع مرفوع وكذا قوله «او صاع من شعير - الخ» وقيل الظاهر «او صاعا من شعير او تمر» - تأمل ما هو الأرجح وما في الحوض هو في الأصل.
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «ففرط» بالفاء، وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من خبطة وعليه مع ذلك القضاء - انتهى؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فطر فيه - تدبر.

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان) للامام محمد الشيباني

قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى^١ مكان كل يوم [مسكيناً -^٢]
مدا من حنطة وكان عليه القضاء^٣. قالوا: وإنما اطعم عن هذا الذى فرط
[فيه -^٤] اذا غشيه رمضان [آخر -^٥] لأنه يخاف عليه الموت قبل
ان يقضيه.

وقال محمد بن الحسن: لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر
الداخل عليه ما يطله^٥. ولئن كان لا يجب عليه فينبغي ان^٦ ما يؤمر بذلك
الا ان يقول قائل استحب ذلك له من غير امر واجب عليه. فهذا ما امر به
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به.

أرأيتم رجلاً افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صبح بعد ذلك
فلم يستطع الصوم تأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذى دخل
عليه شهر رمضان من قابل لأنه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم
متى زعموا ان ذلك يجب^٧ عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر^٨ انه

(١) وفي الهندية «فدا» وهو خطأ، وفي الموطأ «فانه يطعم».

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زيد من الموطأ.

(٣) أى مع ذلك القضاء كما فى الموطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٥) تأمل فى العبارة والشرط والجزاء حتى تصل الى المراد.

(٦) كذا فى الأصل، ولعل الصواب «انه» و«ما» نافية ويمكن انه تصحيف ويكون

فى الأصل «ان لا يؤمر» فصحف بذلك وهو الأرجح عندي - تأمل.

(٧) كذا فى الأصل وهو الصحيح وقيل الظاهر «لم يجب».

(٨) وكان فى الأصول «مسافر» وهو خطأ.

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه) للامام محمد الشيباني
ينبغي لكم ان تأمروه ان يتصدق عن^١ كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام^٢ قضى
وما بين هذا وبين الذى فرط فى الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل
عليه شهر رمضان آخر فرق^٣.

باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه

قال ابو حنيفة: اكره^٤ ان يصوم اليوم الذى شك فيه من^٥ شعبان
اذا نوى [به -^٦] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد
اساء فان جاء اليئنة^٧ بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى
بصيامه تطوعا بأسا.

- (١) كذا فى الاصل وهو الصحيح ، وفى الهنذية «على كل» وهو خطأ.
- (٢) وكان فى الأصول «قام» وهو تصحيف ، والصواب «اقام».
- (٣) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الذى يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم
الذى دخل ثم يقضى الذى كان عليه وليس عليه شيء - انتهى.
- (٤) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذى يشك فيه - انتهى.
- (٥) كذا فى الاصل وهو الصواب ، وفى الهنذية «كره» وهو تحريف.
- (٦) اى «انه من شعبان» كما فى ص ١٤٨ من الرقائى.
- (٧) ما بين المربعين سابق من الأصول.
- (٨) كذا فى الاصل ، ولعل الاولى «جاءت» ، وفى الموطأ «جاء الثبت» وهو الاولى
وكذا فيما بعده.

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: يكره ان يصوم^١ [اليوم الذي يشك فيه من شعبان -^٢]
فنفى به شهر رمضان^٣ ونرى^٤ ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء اليئنة^٥
انه^٦ من شهر رمضان القضاء وما نرى^٧ بصيامه تطوعا بأسا .

وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم انه من
شهر رمضان أليس قد صام يوما من شهر رمضان فكيف يقضيه انما يكره^٨

(١) وفي الموطأ « يصام » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٣-٣) وفي الموطأ « اذا نوى به صيام رمضان » .

(٤) وفي الموطأ « ويرون » ولعل لفظ « قالوا » قبل « نرى » سقط من الاصل .

(٥) وفي الموطأ « الثبت » .

(٦) وفي الموطأ « انه من رمضان ان عليه قضاء » .

(٧) وفي الموطأ « ولا يرون » .

(٨) حاصل ما ذكره قهّاؤنا في صيام يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان
كان مكروها كراهة تحریم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في مدة صومهم
وعليه حمل النهي عن التقدم بصوم يوم او يومين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزأه
عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا غير مضمون بالافساد
لأنه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التي
مرجعها خلاف الأولى لأن النهي عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة
النهي المحول على رمضان وان ظهر انه من رمضان اجزأه لوجود اصل النية ان كان
مقيا بالاتفاق وان كان مسافرا فلي الصحيح لما عرفت وان ظهر انه من شعبان فقد
قليل يكون تطوعا لأنه منهى عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزأه عن الذي نواه وهو
الأصح لما تقدم من ان النهي عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم =

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه) للإمام محمد الشيبانى

له ان يتقدم الناس^١ بصيامه فاما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه ذلك ولكنه آثم بدو به^٢ يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير شهر رمضان .

أرأيتم رجلا ابصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه
أليس ينبغى [له - ٢] ان يصوم ؟ قالوا : بلى ؛ قلنا لهم : فان سمع مقالته رجل

== بكل صوم وان جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استجابته
ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان ينتظر ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوى
الصوم ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال قد اختلفوا فيه قليل :
الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على انه ينبغى للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا
ويقتوا بذلك خاصتهم ويقتوا العامة بالافطار بعد الانتظار نفيا للثمة - كذا في عقود
الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكان في العقود « لا ينبغى للقضاة والمفتين ،
وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الاصل راجع رد المحتار ج ٢ ص ١٣٦ . ف
(١) هكذا في الاصل ولعله « رمضان » يعنى « يتقدم رمضان بصيام يوم او يومين » كما
ورد في الحديث بن حديث ابن هريرة : لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل
كان يصوم صوما فليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهندية ، وفي الاصل « ثم يؤديه » ولم افهم معناه ولم يتحصل لفهمى القاصر
حاصل العبارة ومعناها وما في الاصل ايضا : لا يلثم بالمقام ولا ينبغى من جوع فهل
من حراس او سمح مواس يخرجنى من قتاد الوهاد ويطلقنى على ما يخفى على من صحة :
الالفاظ والمعنى المراد ؛ قلت : وهو تحريف ولعل الصواب « يدته يوما اقرب الى » .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للامام محمد الشيباني

آخر فأخذ بقوله وخالف الامام فصام ثم جاء البيته^١ انه من شهر رمضان
'يجزى الذى رآه ولا يجزى الآخر وقد صام^٢ يوما واحدا. هذا كله يجزى
إلا انه يكره ان يتقدم الشهر^٣.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت».

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاما» بالثنية واظن انه كان هكذا في الأصل
فصنف - والله اعلم.

(٣) روى الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن ابى سعيد الخدرى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان؛
اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده من طريق محمد بن المغيرة عن الحكم بن ايوب عن
زفر عن ابى حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود
الجواهر؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعى عليه بكونه
غريبا جدا لا يخرج عن كونه حديثا فان هذا كله حسب عليهما - تدبر، وحديث «من
صام هذا اليوم قد عصى ابا القاسم» اخرجه اصحاب السنن الاربعة في كتبهم عن ابى خالد
الاحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن ابى اسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار
في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتتحنى بعض القوم فقال عمار به؛ قال الترمذى
حديث حسن صحيح؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: حديث
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ ورواه الدارقطنى في سننه وقال: حديث صحيح
ورواته كلهم ثقات؛ وقال ابن عبد البر: هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك
وذكره البخارى في صحيحه تعليقا فقال وقال: صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ
وهم القاضى شمس الدين فى الغاية فعزاه للبخارى ومسلم، ومسلم لم يروه والبخارى انما
ذكره تعليقا وذكر أنه قد سبط ابن الجوزى فى ذلك - كذا فى ج ٤٤٢ ص ٤٤٢ من نصب
الرأية وله شاهد تقدم كما فى ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البزار ايضا عن ابى هريرة =

باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال أبو حنيفة : لا أرى بصيام يوم الجمعة بأسا فان تحراه رجل وصامه تطوعا مفردا فلا بأس به . وقال أهل المدينة مثل ذلك .

= أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة أيام من السنة : يوم الأضحي ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان وإسناده ضعيف وروى أحمد بن عمر الوكيعي عن وكيع عن الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار وتابعه أحمد بن عاصم والطبراني عن وكيع ورواه إسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس وكذا قال يحيى القطان عن الثوري - انتهى - ونحوه في ج ١ ص ١٩٢ من التلخيص قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورد عليه - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١١٨ من الزرقاني وجمع الحافظ بأنه موقوف لفظا مرفوع حكما - انتهى -

(١) لما روى الترمذي من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال : كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة - اهـ ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ؛ ورواه النسائي أيضا وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم ؛ ولما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حفص حدثنا ليث عن عمير بن أبي عمير عن ابن عمر قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطرا يوم الجمعة قط ؛ ولما أخرجه أيضا عن حفص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : ما رأيته مفطرا يوم الجمعة قط - اهـ ؛ وراجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القاري فان المعنى قد بسط في المسألة ولحديث : من صام يوم الجمعة كتب له عشرة أيام غرر زهر من أيام الآخرة لا تشاكلهن أيام الدنيا - نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ وقال في الدر المختار والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو مفردا - اهـ ؛ صرح به =

وقال اهل المدينة: يكره صيام الستة الأيام بعد الفطر من شهر رمضان .
وقال مالك بن انس: ما رأيت احدا من اهل ' الفقه و العلم ' يصومها
ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف، وان اهل العلم يكرهون ويخافون بدعته
وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء ' والمجانة لو رأوا في ذلك رخصة
عند اهل العلم ورأوهم يفعلون ذلك .

= في النهر وكذا في البحر فقال: ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخمس
وكره الكل بعضهم - اه ؛ ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الأيام فضيلة ولم يكن في
صومها تشبه بغير اهل القبلة ، فما في الاشياء وتبعه في نور الايضاح من كراهة افراده
بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة ومحمد ؛ لما روى
عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر - اه ؛ وظاهر الاستشهاد بالآثر ان المراد
بلا بأس الاستجاب ، وفي التجنيس قال ابو يوسف: جاء حديث في كراهته الا ان يصوم
قبله وبعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه ؛ قال (ط) قلت : ثبت بالسنة
طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف
فلعله اذا صام ضعف عن فعلها - قاله الشامي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المحتار ؛ وما ذكره
صاحب فيض الباري (ج ٣ ص ١٧٥) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار
وهو مرجوح ؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول : لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن
يقتدي به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن ؛ اه - موطأ مالك .
(١) وفي الموطأ « من اهل العلم والفقه » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « العلوم ، مكان « العلم » ، وهو تصحيف .
(٣) وفي الموطأ « ولم يبلغني » .

(٤) كذا في الأصول « اهل الجفاء والمجانة » ، وفي موطأ مالك « اهل الجهالة والجفاء » .

(٥) وفي الموطأ « يعملون ذلك » ، وأنت تعلم ان قول الامام ابي حنيفة وقول الامام =

= محمد مجيباً عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالفصل ناقص وقد ورد الحديث باستحباب ذلك من حديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه مسلم في صحيحه وجمع الديلماني طريقه وفي الباب عن جابر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبخاري وعنه أبو ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبخاري وعنه أبو هريرة رواه البخاري عن طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير أيضاً عن سهل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المثني بن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار ونذب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاوي اه؛ قال صاحب الهداية في التجنيس: إن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصارى والآن زال ذلك المعنى - اه؛ ومثله في كتاب التوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط البرهاني والخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفي يوم الفطر مفرقا بينهما وبين رمضان - اه؛ وفيها أيضاً عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلقوا هل الأفضل التفريق أو التتابع - اه؛ وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اه؛ وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه =

= وأنه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فافهم قاله الشامي في ج ٢ ص ١٢٩ من رد المحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من قول الامام وجواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولاً - اهـ . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الأعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام اننى يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر للستة كلها - اهـ (ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقته مع ان المحدثين رووه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الغزوة ومات فيها وعن حابر وتوبان وأبي هريرة ولم يعلم بما رووه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالأحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متابعا وعن ابي يوسف كراهته متابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً - اهـ ؛ وفي كتاب الصوم من خزائن الأكل ورق ٥٨ / ١ في نقول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالقرينة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي وشرحه للتقديري ورق ٣١١ / ٢ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالقرينة وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يبلغنا عن احد من السلف وان =

باب السواك للصائم

قال أبو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في أية ساعة من ساعات النهار في أوله وفي آخره. وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وإن يلحق أهل الجفاء برمضان ما ليس منه إذا رأوا ذلك رخصة عند أهل العلم فأوهم يفعلون ذلك حكى محمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اهـ؛ وهذه بعينها عبارة كتاب الحجّة التي في المتن هاهنا وبعينها هي عبارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها أن العبارة لم تسقط من الحجّة بل هي من غير نقصان ولا زيادة وعلم من عبارات القوم أن ما نقل هاهنا هو مذهب الإمام وصاحبه أيضاً - والله اعلم - ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك أنه سمع أهل العلم: لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره، ولم اسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى .

(٢) بهذا قال عمر وابن عباس وجماعة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي في شرح المذهب أنه المختار، كما في ج ٢ ص ١٢٦ من شرح الزرقاني؛ وفي الباب حديث عائشة رواه ابن ماجه في سننه والدارقطني: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خير خلال الصائم السواك؛ وعن عامر بن ربيعة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعدد ولا أحصى - أخرجه أحد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبزار والطبراني والدارقطني، وعلقه البخاري ويدخل فيه حديث: لو لا أن أشتق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة؛ وعن أنس مرفوعاً في السواك للصائم بالرطب - أخرجه ابن عدي، وللبيهقي: أترأه أشد رطوبة من الماء، وزاد: في أول النهار و آخره. وإسناده ضعيف؛ وعن ابن عمر كان النبي =

باب الاعتكاف^١

قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يمتنع ما يمتنعه المعتكف

== صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - اخرجه ابن حبان في الضعفاء ؛
وفي الباب حديث معاذ بن جبل اخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ و البسط في
نصب الراية والجواهر النقي وغيرهما وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي اسانيدهما
كلام صحة و ضعفا ورفعا ووقفا واما حديث : الخلوف فم الصائم اطيب عند الله - الخ
فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة
للنفس كالمضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تأذى بها الملائكة فلا تترك هنالك ، وأما
الخبر فقائده عظيمة بديعة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلوف نهيا للناس
عن تقذر مكالة الصائمين بسبب الخلوف لا نهيا للصائمين عن السواك و الله غني عن
وصول الرائحة الطيبة اليه فعلينا يقينا انه لم يرد بالنهي بقاء الرائحة واما اراد نهى الناس
عن كراهتها وهذا التأويل اولى لأن فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر
أو يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العيد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم
عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، و حديث الخلوف لا يخصه - اه . كذا
في الزرقاني ، والامام البخاري في صحيحه واقفا في المسألة كما هو ظاهر من تبويه وتخريج .
(١) هو لغة المكث في اى موضع كان وحبس النفس فيه و شرعا وهو البث المخصوص
في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة سمي به هذا النوع من العبادة لأنه
اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، والتفصيل في رد المحتار : فالبث المذكور ركن
والكون في المسجد والية من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد " الا لغائط " او بول او جمعة " يخرج عند الزوال " ولا ينبغي له أن يخرج لعيادة مريض ولا لصلاة جنازة " .

وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتنبه

(١) اى ذى الجماعة و هو ما له امام و مؤذن كما سيأتى فى الباب بعده اى لا يخرج منه المعتكف اعتكافا واجبا أما النفل فله الخروج لأنه منه له لا مبطل و هو شامل للسنة المؤكدة ايضا و بحث فيه المحقق ابن الهمام .

(٢) ولا يمكث بعد فراغه من الطهور و هو مثال للحاجة الطلية .

(٣) و قوله « او جمعة » اشارة الى الحاجة الشرعية اى يخرج الى صلاة الجمعة لو لم يعتكف فى الجامع .

(٤) اى يخرج فى وقت يدرك الجمعة متع ستمها و الخطبة كما فى البدائع وغيره و فى تحية المسجد اختلاف بينهم و يحكم فى ذلك رايه كما فى الدر المختار ويستن بعدها اربعا او سنا على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لأنه محل للاعتكاف و كره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة و يجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

(٥) و فى البدائع و ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عيادة المريض و صلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع و يجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة و عاد مريضا او صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصدا و ذلك جائز - اهـ ؛ و به علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو فى غير مسجد لغير عبادة و لذا لو خرج لبول او غائط و دخل منزله و مكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المختار ؛ و فى التارغانية عن الحجّة لو شرط وقت الدر ان يخرج لعيادة المريض و صلاة جنازة و حضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ - الدر المختار .

المتعكف^١ من عيادة المريض والصلاة على الجنازة^٢ واتباعها^٣ ودخول البيت^٤ إلا لحاجة الإنسان واشباه ذلك^٥ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف لم يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان^٦.

(١) هذا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .

(٢) وفي المدونة والموطأ « على الجنائز » بالجمع .

(٣) كذا هو في المدونة والموطأ .

(٤) كذا في المدونة ، وفي الموطأ « ودخول البيوت » بالجمع .

(٥) لم يذكر لفظ « أشباه ذلك » في الموطأ والمدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ وعن عائشة قالت السنة على المتعكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد له منه رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها ، وقال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وجزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما غداه فن دونها ؛ وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد المتعكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال مالك - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ وفي الجمعة خلاف لنا فإنها من الحاجة الشرعية .

(٦) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم و مالك في موطئه ومن طريقه أخرجه الإمام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اعتكف يذني إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان انتهى ، والكلام في أنه عن عروة عن عائشة أو عن عروة عن عمرة عن عائشة أو عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني و فتح الباري وعمدة القاري والنووي وغيرهما ؛ قال محمد وبه نأخذ لا يخرج الرجل إذا اعتكف إلا للغائط =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

باب الاعتكاف في كل مسجد 'تجمع فيه الصلاة'

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام ومؤذن وكان يكره ان يعتكف في مسجد يته^٢ وفي البول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و للتفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام ومؤذن اديت فيه الخمس أولا - اه صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر وعزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها - اه رد المختار، وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصححه بعضهم - نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام وهو مذكور بهذا في كتاب الحجّة وقالوا يصح في كل مسجد صححه السروجي - الدر المختار، وهو اختيار المحامدوى قال النخير الرملى وهو ايسر خصوصا في زماننا فينبغي ان يعول عليه - اه رد المختار، واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا - اه الدر المختار، وفي رد المختار قوله مطلقا اى وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها (ح) عن البحر، وفي الخلاصة وغيرها وان لم يكن ثم جماعة وهو مخالف لما في الكتاب؛ والحاصل في الباب انه عن الأئمة في المسألة روايات وهذا كله لبيان الصحة قال في النهر والفتح وأما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قيل اذا كان يصلى فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لثلاث يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهله اكثر - رد المختار .

(٢) و هو الموضع المعد في البيت للصلاة و يتدب لكل احد اتخاذه كما في البرازية فيندب للرجل ان يخصص موضعا من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد - كذا في رد المختار، و الافضل اعتكاف المرأة في مسجد بيتها المعد لصلاتها الذي يتدب لها اتخاذه ويكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر - النهاية، نهر و صرح =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

مسجد^١ ليس بمسجد جماعة تقام فيه الصلاة .

و قال اهل المدينة: لا يعتكف^٢ الا في مسجد فيه جماعة^٣ اذا كان في موضع
تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يعتكف في
مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

وقال محمد بن الحسن: لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل^٤ ويخرج منها الى
الجمعة لأن هذه فريضة لا ينبغي تركها وهو يقدر على ذلك لأنه لا بد له منه كما لا بد له

= في البدائع بأنه خلاف الأفضل ؛ اه - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه الجماعة مكروه و هو يشير الى
اشتراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خلل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها أصل العبارة
في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه
انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال و لا اراه كره الاعتكاف
في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي
اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على
صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك
وتعالى قال في كتابه « و اتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها و لم يخص
منها شيئا قال مالك فمن هنالك جاز له ان يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة
اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في
الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعنى كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطوعية كذلك يجوز له الخروج =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

من الخروج لحاجة الانسان ، وبلغنا ذلك^١ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

== منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ «ذلك» سقط من الأصل ، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي أخرجه ابوداود في سننه، ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضاً عن عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا ياشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى ؛ قال ابوداود غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اهـ ، قال المنذرى في مختصره كما في ج ٢ ص ٤٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم وثقه يحيى ابن معين و أنفى عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى ؛ قلت : ورواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الرابع والعشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به وفيه قالت السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف الى آخره فقد قيل من قول عروة - اهـ ؛ وكذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٣١٥ والمعرفة و قال في المعرفة و اما لم يخرج الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً ؛ ورواه ابن ابى عروة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت : لا اعتكاف الا بصوم - انتهى ؛ وله طريق آخر أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محشر ثنا عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضاً =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

و^١ قال ابن مسعود لحذيفة بن اليمان^٢: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام
= ولا يس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة و يأمر من اعتكف
ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود
قال: مررت على اناس عكوف بين دارك و دار ابي موسى و قد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة:
المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله:
لعلك نسيت. وحفظوا - انتهى؛ و ظاهر السياق يقتضى ان شيئا من متن الحديث سقط
و المخاطب غير معلوم و الحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ من سننه عن محمود
ابن ادم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال قال
حذيفة لعبد الله يعني ابن مسعود رضى الله عنه: (رأيت ناسا) عكوا بين دارك و دار
أبي موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد
الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة ، فقال عبد الله لعلك نسيت و حفظوا او اخطأت
و أصابو الشك منى - انتهى؛ فهذا مخالف لما في كتاب الحجة و لما في نصب الراية و لعل
النسخ مختلفة و لعل الكاتب اخطأ في النقل فلذا انقلب المتن؛ و ذكره ابو بكر الجصاص
في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن: و روى عن ابي وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله
رأيت ناسا عكوا بين دارك و دار الأشعري لا تعير، و قد علمت ان لا اعتكاف
الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام فقال عبد الله: لعلهم اصابوا و اخطأت
و حفظوا و نسيت، و روى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال: لا اعتكاف الا في ثلاثة
مساجد: المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، و روى
عن قتادة عن سعيد بن المسيب: لا اعتكاف الا في مسجد نبي؛ و هذا موافق لمذهب
حذيفة لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى؛ و في الهداية =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

= عن حذيفه قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو مخالف لما في احكام القرآن وسنن
اليهقي وغيرها قال في نصب الراية قلت رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز
ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لا بن مسعود
الاتعجب من قوم بين دارك ودار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلهم اصابوا
واخطأت او حفظوا و نسيت قال اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية اسناده صحيح لكنه منقطع
لان ابراهيم لم يدرك حذيفة الا ان مراسيله صحيحة و اخرج اليهقي عن يحيى بن
بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : السنة فيمن اعتكف
ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، و تمامه قد سبق ؛ و روى ابن
ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا سفيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن
عبدة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ و اخرج
اليهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قتادة ان ابن عباس و الحسن
قالا : لا اعتكاف الا في مسجد تقام فيه الصلاة ؛ و عن شريك عن ليث عن يحيى بن
ابي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الأمور الى الله البدع و ان من
البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ؛ و راجع احكام القرآن في هذا الباب .
(٢) و في مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ و اختلفت الروايات عن ابن مسعود و حذيفة
ابن اليان رضي الله عنهما فروى ان حذيفة قال لا بن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين
دارك و دار ابي موسى و أنت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت
و اصابوا و اخطأت كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؛ و روى ان ابن مسعود مر بقوم
معتكفين فقال لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت
رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؛ و في
الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا بيان حكم الجواز =

كتاب الحجّة (لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا) للامام محمد الشيباني

او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد له امام يقام فيه الصلاة ففيه الاعتكاف .

باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حنيفة : لا اعتكاف الا بصوم^١ ، وكذلك قال اهل المدينة .

باب الرجل يعتكف تطوعا^٢

قال ابو حنيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم^٣

= فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛

وبهذا اندفع التردد في رواية حذيفة و ابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرج ابو داود و النسائي و الدارقطني ، و عن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق و عن عائشة مثله ، و راجع نصب الراية و الجوهر النقي و غيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لايحاجبه النية و بالشروع نقله في البحر عن البدائع و بالتعليق ذكره ابن الكمال ، و سنة مؤكدة كفاية في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان و غيره لا اقترانها بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة و المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك ، و مستحب في غير رمضان من الازمنة هو بمعنى غير المؤكدة و هو التطوع - كذا في الدر المختار و رد المختار و غيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدر المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط و هو رواية الاصل و مقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضا و هو مبني على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر يوم =

و غير ذلك^١

و قال اهل المدينة: المتطوع في الاعتكاف و الذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها و يحرم عليها^٢.

و قال محمد بن الحسن: هكذا^٣ ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما^٤ روته الفقهاء فينبغي ان يحتنب في التطوع ما يحتنب في الفريضة. (آخر كتاب الصوم).

= اولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له و على رواية تقديره يوم و هي رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع وغيرها؛ قلت: و مقتضى ذلك ان الصوم شرط أيضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعرض الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلاً فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية - اهـ، و فيه زيادة.

(١) من المفسّسات و المكروهات و اختيار المستحبات و رعاية الآداب كما هو مبسوط في الهندية و البدائع و البحر و الدر المختار و رد المختار - فراجعها.

(٢) زاد في الموطأ « و لم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً » اهـ، قال الزرقاني ج ٢ ص ١٣٣ و قد قضاه لما قطعه للمعذر فيفيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لمن قطعه بعد الدخول فيه - اهـ، و تعليل الامام محمد ايضاً يشير الى ذلك و الشروع في النفل ملزم للقضاء كما يحى في موضعه و بالشروع يجب التطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة.

(٣) و هو مطابق لرواية الحسن بن زياد كما لا يخفى و التطوع غير الواجب فيشمل المستحب و المسنون و اقل ما يكون على هذا الكتاب يوم و ليلة و الانتهاء في كتب الفقه بمعنى الآتمام - فافهم.

(٤) كذا في الأصل، و لعل الصواب « بما » و في الهندية « فيه ما روته » و هو تصحيف =

كتاب الزكاة^١

قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فاتجر^٢ فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول مذيوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر اى يوم صار^٣ في يده عشرين مثقالا او ما يساوى عشرين دينارا من العروض التى كان يتباع .

و يحفظ ذلك اليوم ثم اذا حال عليها^٤ الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . و ان كان قد اضعف اضعافا كثيرة فان جاء الحول من ذلك و قد نقص ماله من عشرين مثقالا من الذهب فليس عليه زكاة فيه .

وقال اهل المدينة : اذا كانت له خمسة دنانير [من - °] فائدة او غيرها فاتجر^٥

== « فيما » وهو في احاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج الى الحاجة الانسان و عدم شهود الجنازة و عدم عيادة المريض قصدا و الصوم و التكلم بالخير و اجتناب الجماع و دواعيه و اجتناب المحرمات و المكروهات فيه ، و التفصيل فى الاحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك ، و قد بقيت مسائل الابواب المستقلة لم تذكر فى الكتاب ولا ادرى وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، و فى اكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم ، و مثله فى كتب الحديث .

(٢) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ مع الزرقانى « فتجر » .

(٣) اى المال .

(٤) لفظ « عليها » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدته من الموطأ .

(٦) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « فتجر » .

فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه^١ يزكيها وان لم تتم^٢ الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [واحد - ٣] او بعد ما يحول عليها^٤ الحول يوم [واحد - ٢] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها^٥ الحول من يوم زكيت .
وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفوننا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يزكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟
فان قالوا لأن هذا عنده^٦ اصل مال .

قيل لهم : انه^٧ اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما^٨ زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال يجب في مثله الزكاة فان كان عنده [مال - ٩] تجب فيه الزكاة فأفاد فيه مالا قبل ان يحول

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « انه » .
- (٢) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « يتم » بالغية .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدته من الموطأ .
- (٤) و كان في الأصول « عليه » وفي الموطأ « عليها » وهو الصواب .
- (٥) في الأصل والهندية منه « عليه » بالتذكير .
- (٦) وكان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « عنده » كما يدل عليه السياق وهو في العبارة بعده موجود ايضا ، والظاهر « عند » بدون الضمير - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل وله معنى صحيح ولكن الأولى عندي « ان » بغير ضمير الشأن و « اصل المال » اسمه - تأمل
- (٨) كذا في الأصل : وفي الهندية « اذا » تابعة لها ، وعندى الأولى « انما يزكى » - الخ بالاستقبال كما لا يخفى على الرجال وانما راجحة و اذا مرجوحة و مع هذا في العبارة خلل - فانهم .
- (٩) كذا في الهندية ، وسقط لفظ « مال » من الأصل وهو من سهو قلم الناسخ .

الحول ولو يوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه^١ . فقد صار^٢ يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقوفاً و أخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، و في اسناده بقية بن الوليد مدلس ، و قد رواه بالنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، و اسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛ قال الدارقطني : و الصحيح وقعه كما في الموطأ ، و قد أخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعاً و ضعفه و أخرجه ايضاً من حديث انس و ضعفه ، و أخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده . انتهى ؛ و تذكر ما مضى من التلخيص و المال المستفاد في الحول يضم عندنا الى مال كان عند الرجل و قال الشافعي و احمد لا يضم لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره قال اصحابنا و هو حديث ضعيف و على تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الارباح و الاولاد فعلنا بالمجانسة قلنا انما خرج الاولاد و الارباح للمجانسة لا للتولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه و هو ادفع الحرج عن اصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهماً فكثر و أقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً و هو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، و ذكر العيني ان مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان و ابن عباس و الحسن البصري و الثوري و الحسن بن صالح و هو قول مالك في السائمة . كذا في التعليق المجد للفاضل الكهنوي و قد خبط ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأ فاحشاً حجة و قياساً و ليس عنده الادعوى كاذبة كما لا يخفى على اولي النهى .

(٢) اي قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .

و قد وافقنا^١ اهل المدينة فيمن افاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل او بقر او غنم انه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم افادها الا ان يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة اما خمسة ذود من الابل و اما ثلاثون بقرة و اما اربعون^٢ شاة و ان كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم افاد اليه شيئاً آخر من صنفه بشراء او هبة او ميراث زكى ما افاد من ذلك مع ماله الاول حين يصدقه و ان لم يحل على ما افاد من ذلك الحول^٣ و لو كان الملك الاول [نما -^٤] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ افاد [ما -^٥] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب و هذا نقض لقولهم الاول^٦ و من قال

(١) كذا في الأصل و هو الصواب ، و في الهندية « واقفها » و هو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع و لعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالعطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ من شرح الموطأ ذيل قول مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله ان حول ربح المال حول اصله و ان لم يكن اصله نصاباً قياساً على نسل الماشية و لم يتابعه غير اصحابه و قاسه على ما لا يشبهه في اصله و لا في فرجه و هما اعلان و الأصول لا يرد بعضها الى بعض و انما يرد الفرع الى اصله (في اطلاق الجزء الاول نظر - فانهم) قال أبو عبيد لا نعلم احداً فرق بين ربح المال و غيره من القوائد غير مالك و ليس كما قال قد فرق بينهما الأوزاعي و ابو ثور و احد لكنهم شرطوا ان يكون اصله نصاباً و انما انكر أبو عبيد انه يجعله كأصله و ان لم يكن اصله نصاباً و هذا لا يقوله غير مالك و اصحابه ، و قال الجمهور : الربح كالقوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .

هذا ' فقد رجع عن الأول .

(١) اى المسألة التى مضت من قبل فى الماشية ، وقد روى مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب فى مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، ومن طريق مالك أخرجه الامام محمد فى ص ١٧٣ من الموطأ فى باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول ابن حنيفة رحمه الله الا ان يكتسب مالا فيجمعه الى مال عده بما يزكى فاذا وجبت الزكاة فى الأول زكى الثانى معه وهو قول ابن حنيفة و ابراهيم النخعي رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة فى مال حتى يحول عليها الحول - ابو داود و احمد والبيهقي من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي و الدارقطني من حديث أنس و ابن ماجه و الدارقطني والبيهقي والعقيلي فى الضعفاء من حديث عائشة ، و رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر وصحح الدارقطني وقته وله طريق أخرى بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فى مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذى و الدارقطني و البيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر - مثله ، ولفظ الترمذى : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، و عبد الرحمن ضعيف قال الترمذى : والصحيح عن ابن عمر موقوف ، و كذا قال البيهقي و ابن الجوزي وغيرهما ؛ و روى الدارقطني فى غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنبل عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطني : الحنبل ضعيف والصحيح عن مالك موقوف ، و روى البيهقي عن ابن بكر و علي و عائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال و الاعتماد فى هذا و فى الذى قبله على الآثار عن ابن بكر وغيره ؛ قلت : حديث علي لا بأس باسناده و الآثار تعضده فيصلح للحجة - انتهى ؛ و راجع نصب الراية وغيره من الكتب .

باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان^١ له عشرة دنانير فخال^٢ عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول مذ^٣ صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة : [انه -^٤] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها [الحول -^٥] مذ [يوم -^٦] بلغت ما تجب فيه الزكاة لأن الحول قد^٧ حال عليها وهي عنده عشرون^٨ ديناراً ثم لا زكاة عليه^٩ فيها حتى يحول عليها الحول مذ^{١٠} يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن : وهذه المسألة ايضا مثل الاولى .
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « كانت » وهو الاولى .
- (٢) في الموطأ « فخر فيها فخال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً » اهـ
- (٣) كذا في الاصل ، وفي الهندية « قد » وهو تصحيف « مذ » .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول واما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ « يوم » ساقط من الاصول وزيد من الموطأ .
- (٧) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « كان قد » و لفظ « كان » من سهو الناسخ ، والصواب حذفه كما هو في الاصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الاصول ، « عشرة دنانير » وهو خطأ ، والصواب ما في الموطأ « عشرون ديناراً » .
- (٩) كذا في الاصول ، ولم يذكر لفظ « عليه » في الموطأ .
- (١٠) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « من يوم » مكان « مذ يوم » .

باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق^٢

وقال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

وقال اهل المدينة : لا يؤخذ [من المعادن -^٢] مما يخرج منها شيء حتى [يلبغ ما -^٢] يخرج منها [قدر -^٣] عشرين ديناراً [عينا -^٣] او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك اخذ بحسب ذلك ما دام في المعدن نيل فان انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الاول يُبتدأ [فيه الزكاة -^٢] كما ابتدئ في الاول^٦ .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به او لاقامة الناس فيها شتاء وصيفاً - كذا في شرح الزرقاني ، واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداءً بلا قرينة فتح ، والركاز اعم من المعدن الخلقى وغير الخلقى وهو الكنز فان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل الانسان كما في الفتح وغيره رد المختار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقُون ومنه الحديث وفي الرقة ربع العشر وعرفه رضى الله عنه اتخذ انفاً من ورق - اهـ مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول « شيئاً » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « وما » بالواو وهو الاولى .

(٦) وكان في الاصل « ابتدى الاول » وفي الهندية « يتدأ الاول » وفي الموطأ « ابتدئت في الاول » فزيد حرف « في » من الموطأ .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغنم
ففي قليله وكثيره الخمس .

وكذلك^١ بلغنا^٢ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الركاز

(١) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الركاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ، قيل : يا رسول الله ! وما
الركاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض
في هذه المعادن ففيها الخمس وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - انتهى ؛ والحديث
اسنده محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

(٢) اسنده مرسلًا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : اخبرنا
أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار
والقليب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ قال محمد :
وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت
برجلها وهي تسير فقتلت رجلاً أو جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها ،
والعجماء : الدابة المنقلبة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلًا فقتلته فذلك هدر ،
والمعدن والقليب الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئراً أو معدناً فيسقط عنه فيموت فذلك
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلة - انتهى ؛ والحديث رواه أبو يوسف في
آثاره بهذا الاسناد مرسلًا وهو في ص ٨٨ من رقم (٤٣٥) : قال حدثنا يوسف عن
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في العجماء جبار
والقليب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ وأخرجه الإمام أبو يوسف
في خروجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري [عن أبيه]
عن جده [عن أبي هريرة] قال كان أهل الجاهلية إذا عطب الرجل في قليب جعلوا
القليب عقله وإذا قتله دابة جعلوها عقله وإذا قتله معدن جعلوه عقله فسأل سائل =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني
الحسن ، فقيل : يا رسول الله ! [و - ١] ما الركاز ؟ فقال ٢ : المال الذي خلقه
الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض [في هذه المعادن ففيها
الحسن - ١] .

وقال اهل المدينة : إنما ٢ الركاز المال المدفون من دفن ٣ الجاهلية ما لم يطلب

== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ،
وفي الركاز الحسن ، فقيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب والفضة الذي
خلق الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وأخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٣٨٠
من نصب الراية : عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي يثبت بالأرض ، قال البيهقي وروى
عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الحسن ، قيل : وما الركاز
يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وبه استدلل لنا الشيخ
في الامام - انتهى ؛ والمعدن هو الركاز كما افصح به الحديث المذكور فلما اراد صلى الله
عليه وسلم ان يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز ولفظ الحديث في
الصحيح : والبئر جبار وفي الركاز الحسن ، فلو قال وفيه الحسن لحصل الالتباس باحتمال
عود الضمير الى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وسأني
للحديث مزيد تخريج و تحقيق و تنقيح - فانتظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٢) كذا في الاصول وفي موطأ محمد قال ، .

(٣) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك قال ان الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن
الجاهلية - اه .

(٤) قال الزرقاني بكسر الدال وسكون الفاء اي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح ==

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [نفقته - '] ولا كثير^٢ عمل^٣ وأما ما طلب بمال وتكلف فيه عمل كثير^٤ فأصيب مرة واخطئ^٥ مرة فليس بركاز .

وقال ابو حنيفة : هذا والمعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير^٦ وبمال يوجد^٧ وما وجد من غير طلب فهو سواء فيه وفيما استخرج من المعدن الخمس^٨ .

= وأما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كالزركشي ورد الدماميني بأنه يصح اتضح على انه مصدر اريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك « كبير عمل » وهو الأصوب . ف

(٣) زاد مالك « ولا مؤنة » . ف

(٤) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « كبير عمل » بالباء الموحدة و بتقديم « كبير » على « عمل » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « اخطأ » .

(٦) كذا في الاصول بالثاء المثناة ، وفي الموطأ بالباء الموحدة .

(٧) كذا في الاصل وفي الهندية « يؤخذ » بالخاء والذال المعجمتين .

(٨) قال الامام ابويوسف في كتاب الخراج في كل ما اصاب من المعادن من قليل او كثير الخمس ولوان رجلا اصاب في معدن اقل من وزن مائتي درهم فضة او اقل من وزن عشرين مثقالا ذهباً فان فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة انما هو على موضع الغنائم وليس في تراب ذلك شيء انما الخمس في الذهب الخالص وفي الفضة الخالصة والحديد والنحاس والرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب اذن فيه خمس عليه وفيه الخمس حين يفرع من تصفيته قليلا كان او كثيرا ولا يحسب له من نفقته شيء وما استخرج من المعادن سوى ذلك من =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : انما الركاز ما وجد في المعدن و انما المال المدفون
جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما
يقال اركز المعدن يعنون انه استخرج مال منه كثير^١ و في الحديث المعروف^٢

= الحجارة مثل الباقوت و الفيروزج و الكحل و الزنق و الكبريت و المغرة فلا خمس
في شيء من ذلك انما ذلك كله بمنزلة الطين و التراب - انتهى ، و له بقية ستقف عليه
و من هذا يندفع ما دلس به ابن حزم في المحلى - تأمل .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « انما قال » و هو خطأ .

(٢) و الامام محمد امام من أئمة اللغة فيقول على قوله كما لا يخفى ، و قد بسط الحافظ العيني
في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٤٥٨ من عمدة القارى فراجعها . قلت و في ج ٢ ص ٣٣
من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد
نقطة اللغة كأبي عبيد و الاصمعي و الخليل و الكسائي و الفراء و غيرهم و قد قلده ابو عبيد
القاسم بن سلام مع جلالة قدره و احتج بقوله و سئل ابو العباس ثعلب عن الغزاة
فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لتلامه يوما انظر
هل دلكت الغزاة يعني الشمس و كان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران
سيبويه و كان قوله حجة في اللغة - انتهى .

(٣) اسنده بعده ، و أخرجه الحاكم في باب النهي عن لقطة الحاج ج ٢ ص ٦٥ من
المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في كنز و جده رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل مبيتاء
فعرفه و ان كنت وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير مبيتاء ففيه
و في الركاز الخمس - انتهى ، و رواه الشافعي في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، و من طريقه
رواه البيهقي في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفيان عن داود بن شاور و يعقوب بن =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ : ما تقول فيما وجد في
القرية غير المسكونة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فيه وفي الركاز الخمس
فجعله غير الركاز ' .

== عطاء عن عمرو قال الزيلعي : ورواه ابو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق
عن عمرو به ومن حديث محمد بن عجلان عن عمرو به - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣
من الدراية ورواته ثقات - اهـ ، ورواه ابو داود من حديث عمرو بن الحارث وهشام
ابن سعد عن عمرو بن شعيب - نحوه ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب
و رواه الحاكم والبيهقي - كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

(١) لأن الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون وفي الفائق
للزحشرى : الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر والقطعة منه ركزة وركيزة ،
وقال ابو عبيد الهروي : الركاز القطع العظام من الذهب والفضة كالجلاميد والواحد
ركز ، وقال ايضا : اختلف في تفسير الركاز اهل العراق وأهل الحجاز ، فقال اهل
العراق : هي المعادن ، وقال اهل الحجاز : هي كنوز اهل الجاهلية ، كل محتمل في اللغة
والأصل فيه قولهم ركز في الأرض اذا اثبت أصله وذكر نحو هذا صاحب مشارق
الأنوار : وعطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على ان الركاز غير
الكنز و انه المعدن لما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي ، وقال الخطابي :
الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك وعروق الذهب والفضة ركاز
وقال الطحاوي في أحكام القرآن : وقد كان الزهري وهو راوى حديث الركاز يذهب
إلى الخمس في المعادن ثنا يحيى هو ابن عثمان المصري ثنا نعيم ثنا ابن المبارك ثنا يونس
عن الزهري في الركاز المعدن والؤلؤ يخرج من البحر والعنبر من ذلك الخمس - انتهى
من الجوهري النقي .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للامام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد^١ المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده^٢ ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه

(١) وكان في الأصول «سعيد المري» وهو خطأ وفي ج ٤ ص ١٥٢ من سنن البيهقي :
ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن
عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم
فقال : يا رسول الله - الحديث ؛ وفي ص ١٥٣ منها و ذكر اعتلائهم بحديث هشام بن
سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ ؛ و ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب « هشام بن سعد
المدني » و التلخيص و نصب الراية و الدراية و غيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صرح بذلك في رواية سنن البيهقي كما عرفت ،
روى البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر النيسابوري انه قال : صح سماع
عمرو عن ابيه شعيب و سماع شعيب من جده عبد الله ، ثم قال البيهقي مضي في باب و طىء
المحرم و في باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا
قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله و ليست له حجة فيكون
الخبر مرسلًا ، و إذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال و صار الحديث موصولًا -
انتهى ؛ و هذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد
الشافعي - كذا في الجوهر النقي ؛ قال في الجوهر النقي : و قد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا
الحديث في التمهيد و لفظه : قال صلى الله عليه و سلم في كنز و جده رجل : ان كنت
وجدته في قرية مسكونة او سيل ميثاء فعرفه و ان كنت وجدته في خربة جاهلية او في
قرية غير مسكونة او غير ميثاء فقيه و في الركاز الخمس ، و كذا اورد البيهقي هذا الحديث
فيما بعد في باب زكاة الركاز ، و هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي ان
الشافعي رحمه الله اشار اليه و هو انه ورد فيما يوجد ظاهراً فوق الأرض لأن الكنز
على ما ذكره الجوهرى و غيره : المال المدفون - انتهى ؛ و قد سبق نقل كلام اهل اللغة ؛

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

رجل^١ فقال: يا رسول الله! كيف^٢ ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء^٣
او في القرية المسكونة؟ قال: عرفه [سنة-^٤] فان جاء باغيه [فادفعه اليه-^٥]
والافشائك به^٦ وما كان [في الطريق-^٧] غير الميتاء او^٨ في القرية غير

== وفي نصب الراية: روى ابن المنذر حدثنا ابن ادريس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن
ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله فقال: اتى وجدت كنزا فيه كذا وكذا من
المال، فقال عبد الله: لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراء وكاز مال عادي فادخسه
في بيت المال و لك مابق - انتهى؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الضبي قال: بينما
قوم عندي بسابور يثرون الارض اذ اصابوا كنزا و علينا محمد بن جابر الراسبي فكتب
فيه الى عدى فكتب عدى الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخمس
دعوا سائرهم لهم فدفعت اليهم المال و اخذ منهم الخمس - انتهى .

(١) زاد البيهقي في سننه ص ١٥٣ « من مزنية » .

(٢) كذا في الاصل ، و في سنن البيهقي : فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء
و القرية المسكونة .

(٣) كذا في الهندية و كذا في سنن البيهقي و هو الصحيح بالروايات ، و كان في الاصل
« الميت » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و زيد من سنن ابي داود و سنن البيهقي .

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن البيهقي ، و في سنن ابي داود : فان جاء طالبا فادفعها اليه
و ان لم يأت فهي لك - اهـ .

(٦) زاد البيهقي : فان جاء طالبا يوما من الدهر فاده اليه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زيد من سنن البيهقي .

(٨) و كان في البيهقي : و في القرية ، وكذا قبله : فاكان ، و في سنن ابي داود : و ما كان
في الخراب يعني قبيها و في الركاز الخمس - اهـ ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

المسكوتة^١ فقيه وفي الركاز الخمس، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في ضالة الابل؟ قال: مالك ولها و^٢ معها سقاءها وحذاءها [ولا يخاف عليها الذئب -^٣] تأكل السكلا وترد الماء [دعهما حتى يأتي طالبها -^٤] فقال: يا رسول الله! كيف ترى [في -^٥] ضالة الغنم؟ قال: لك او لأخيك او للذئب فاحبس^٦ على أخيك ضالته، قال: يا رسول الله! كيف ترى في حريسة^٧

== غير الركاز وجعل فيهما الخمس .

(١) و كان في الأصول « الغير » معرف باللام و هو تحريف ، و الصواب « غير المسكوتة » كما هو في سنن البيهقي لأن « غير » تقع صفة عن النكرة ، و في ج ٢ ص ١٠ من اوضح المسالك و تعليقه : و اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو غير المنضوب عليهم فان موصوفها الذين و هم جنس لا قوم بأعيانهم - اهـ ، و المعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اهـ ، فالقرية أيضا يراد بها الجنس فهي قرية من النكرة . ف

(٢) كذا في الهندية و كذا في البيهقي ، و الواو ساقط من الاصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، انما زدناه من سنن البيهقي .

(٤) عند البيهقي « قال و فكيف » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما هو في السنن .

(٦) زاد البيهقي بعد قال « طعام ما كول » .

(٧) وعند البيهقي « احبس » و في رواية عند أبي داود « في ضالة الشاء قال فاجمعها » و في اخرى عنده « خذها قط » و في اخرى نخذها و في اخرى عنده : فاجمعها حتى يأتيها باغيها اهـ .

(٨) و في سنن البيهقي « فقال » .

(٩) كذا في سنن البيهقي و هو الصواب ، و كان في الأصول « حرسه الجبل » و هو تصحيف .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الجبل ؟ قال : فيها غرامة مثلها و جلد النكال^١ و ليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما اواه^٢ المراح فسرقتها احد من المراح و بلغ ثمن المجن فقيه^٣ القطع و ما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثله و النكال^٤ و ليس في شيء من الثمر^٥ قطع الا فيما اوى^٦ الجرير^٧ فبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه [و جلدات نكال - ^٨] .

اخببرنا ابو حنيفة قال : حدثنا^٩ حماد عن ابراهيم

(١) و في سنن البيهقي « قال هي و مثلها و النكال » .

(٢) و كان في الأصل « الا فيما اوى المراح » و الا صوب ما في سنن البيهقي « اواه » .

(٣) في سنن البيهقي « فقيه قطع اليد » .

(٤) كذا في الأصول ، و في السنن « فقيه غرامة مثليه و جلدات نكال » زاد البيهقي بعد

قوله « نكال » « قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو و مثله معه و النكال » .

(٥) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « من الثمر المعلق » .

(٦) كذا في الأصل ، و في السنن « اواه » .

(٧) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « فا اخذ من الجرير » و عند ابي داود من طريق

ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ « انه سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب بفيه من

ذئ حاجة غير متخذ حنبة فلا شيء عليه و من خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه و العقوبة

و من سرق منه شيئاً بعد ان يؤويه الجرير فبلغ ثمن المجن فعليه القطع - انتهى .

(٨) ما بين المربعين بهاقط من الأصول و انما زدناه من سنن البيهقي اعلم اني انما اضفت

زيادات في الكتاب فان الحديث باسناده و متنه - رواه البيهقي ، و في باب الحجة مظنة

اغلاط و سقطات فلا استبعاد في ان هذه الزيادات سقطت من الأصل المدنى و منه

نقل جميع النسخ الموجودة و اذا رأيت تصوير النسخة المدنية الأصلية ايقنت ان الأصل

حملوا بالأغلاط و التصحيفات و السقطات - هذا و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٩) قد عرفت ان الحديث أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار و الامام ابو يوسف =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

النخعي^١ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال :

= في آثاره و أخرجه ابو بكر الكلاعي في مسنده كما في ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد عن أبيه محمد بن خالد بن خلي عن ابيه خالد بن خلي عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة رضي الله عنه به مثله ونقله السيد مرتضى الزيدى في ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر في باب الدابة : تنفع برجلها قبيل القصاص و الديات - و أطال الكلام في الحديث . (١) الحديث هذا مرسل و لعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه في الكبير كما في ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القارى من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار و السائمة جبار و في الركاز الخمس - انتهى ، و علقمة شيخ ابراهيم كما لا يخفى ، و الحديث رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء جبار و البثر جبار و في الركاز الخمس - اهـ ؟ أخرجه مختصرا و مطولا كما في نصب الراية ؟ و اما حديث ابن عمر الذي رواه ابو حاتم و فيه و في الركاز العشور ففي استاده ابن نافع و يزيد بن عياض كلاهما متكلم فيه و وصفهما النسائي بالترك - قاله الشيخ في الامام ؛ و حديث بلال بن الحارث المزني الذي فيه قتل المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اهـ ، رواه مالك في الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، و قال ابو عبيد في كتاب الأموال حديث منقطع و مع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك و انما قال يؤخذ منه الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ و في الباب عن انس رواه احمد و البزار و فيه هذا ركاز و فيه الخمس ، و عن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه في سننه و عن عمرو بن عوف المزني رواه ابن ماجه و ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن جابر رواه احمد و البزار و عن ابن عباس رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن زيد بن ارقم رواه الطبراني في الكبير ، و عن سراء بنت نهان - رواه الطبراني في الكبير و في اسانيد بعضها كلام ذكر شيئا منه الحافظ العيني في عمدة القارى ، و كذا ذكر الاختلاف في حديث أبي هريرة =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

العجاء^١ جبار و القلب^٢ جبار و الرجل^٣ جبار و المعدن^٤ جبار ، وفي
الركاز الخمس .

= في ج ٤ ص ٤٥٥ فراجعها .

(١) البهيمه لأنها لا تتكلم اى فعل العجاء جبار ، وفي رواية : العجاء جرحها جبار
و البسط في كتب الفروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٤٥٦ و المسألة خلافة
بحسب بعض الأجزاء .

(٢) القلب هو البئر ، وفي قصة بدر طرحوا في قلب بدر - الحديث ، معناه سقوط البئر
على الشخص او سقوط الشخص في البئر جبار لا شيء على مالكها او مستأجر الرجل
لاصلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و سكون الجيم ، قال العيني : ورد في بعض طرق الحديث الرجل
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او تريح
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رحت برجلها لا يضمن - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١٢٢
من عقود الجواهر و أخرج ابوداود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :
الرجل جبار ، وأخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطنى و قال لم يروه غير
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عيينة و يونس و معمر
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم روه عن الزهرى
فقالوا : العجاء جبار و البئر جبار و المعدن جبار ولم يذكر الرجل و هو الصواب - انتهى ؛
و قال الخطابي قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل : انه غير محفوظ و سفيان بن
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن
ابي هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا : وانما هو العجاء جبار ولو صح الحديث كان العمل به
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا تقهت دابته انسانا برجلها
فهو هدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

=لم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة وقال الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة - انتهى؛ قلت: ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي أنه غلط و عن الدارقطني أنه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال: لم يتابعه أحد عن شعبة ثم ذكره مرسلًا من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال: لا تقوم به حجة، ثم قال: ورواية قيس بن الربيع موصولة بذكر ابن مسعود و قيس لا يحتج به - انتهى؛ قلت: أبو قيس احتج به البخاري و وثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع أن مرسله تأيد بمسند قيس وهو أن تكلموا فيه فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي و عفان و قال معاذ قال لي شعبة: ألا ترى أن يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع: لا والله! ما إلى ذلك سبيل، و قال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، و القول هنا ما قاله شعبة وأنه لا بأس به، و تأيد أيضًا بمسند آدم عن شعبة و بمسند سفيان بن حسين (و يرسل إبراهيم النخعي المذكور) وهو أبو محمد السلمي الواسطي وهو أن تكلم فيه فقد استشهد به البخاري، و أخرج له مسلم في المقدمة و قول المنذري أنه لم يحتج بواحد منهما محل نظر فإن البخاري لا يستشهد إلا بالثقات و مسلم ما يخرج عن أحد إلا للاحتجاج فإذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع أنه وثقه ابن معين وهو هو، و أخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في المستدرک و أبو داود و النسائي عندهما حديثه هذا، و رواه أيضًا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله و أسنده، كذا ذكره صاحب التمهيد و البكائي و أن تكلم فيه يسيرًا فقد وثقه جماعة و أخرج له الشيخان في صحيحهما و الشافعي يحتج بالمرسل إذا روى من وجه آخر مرسلًا أو مسندًا و هذا المرسل روى من وجوه عديدة كما ترى و قال ابن عبد البر: كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى؛ و هذا مرسل النخعي و فيه الرجل جبار و مراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما بينهم، و في نصب الراية حديث آخر، قال الشيخ في الامام =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد ابن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس واعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل - اهـ . قال الحافظ في الدراية : هذا مرسل قوى - اهـ .

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام : ان المعدن كالركاز وفيه الخمس ، قال ابن بطال : ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لهم بقول العرب : اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج منه المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد ، وفي مجمع الغرائب : الركاز : المعدن ، وفي النهاية لابن الاثير : المعدن والركاز واحد ، وقال الكرماني : هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز ؟ قلت : نعم حيث عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما بواو فاصلة فصح انهما مختلفان وان الخمس في الركاز فيه ، قلت : الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء ، وروى البيهقي في المعرفة من حديث خبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذهب الذي ينبت بالأرض ، ثم قال : وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وهذا ينادى بصوته ان الركاز هو المعدن ، وأصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت على وجه الأرض وذكر حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه جعل المعدن ركازا وأوجب فيه الخمس ، ومثله عن الزهري ، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس - قاله الحافظ العيني في عمدة القاري ==

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

= وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها ، وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : في المعدن الخمس - انتهى . قال الفاضل أبو الرقاء في تعليقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضي الله عنه الطبراني في الأوسط ، و أخرجه الشيخان عن أبي هريرة في أثناء حديث ، و أخرجه الإمام محمد في الآثار و زاد فيه : و الرجل جبار - انتهى ؛ قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج : و لو أن الذي أصاب شيئا من الذهب أو الفضة أو الحديد أو الرصاص أو النحاس كان عليه دين قاذح لم يطل ذلك الخمس عنه أ لا ترى لو أن جندا من الاجناد أصابوا غنيمة من اهل الحرب خمس و لم ينظر أعليهم دين ام لا ؟ و لو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت فيه ايضا الخمس فن أصاب كنزا عاديا في غير ملك احد فيه ذهب او فضة او جوهر او ثياب فان في ذلك الخمس و أربعة أخماسه للذي أصابه وهو بمنزلة الغنيمة يغنمها القوم فتخمس و ما بقى فلهم ، و لو أن حريا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخمس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة أخماسه ، و كذلك المكاتب يجد ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخمس و كذلك العبد و ام الولد و المدبر و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فان كان دخل بغير امان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب و ان كان انما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ايفاء الوعد من قبل اعلم ان البخاري قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركر المعدن اذا اخرج منه ، قيل له =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للإمام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء او ربح ربحا كثيرا و كثر ثمره اركزت ثم ناقض، وقال : لا بأس ان يكتمه و لا يؤدي الخنس - انتهى، قالوا : ان المراد ببعض الناس ابو حنيفة قلت لم لا يجوز ان يكون الثوري و غيره من اهل الكوفة او الأوزاعي فانهم قالوا بذلك سوى ابي حنيفة فالجزم به ليس يصح كما في عمدة القارى و لذا قال الحافظ و يحتمل ان يريد به ابا حنيفة و غيره من الكوفيين بمن قال بذلك - انتهى ، قال الحافظ العيني و ليس كذلك لأنه لم ينقل عنهم ولا عن العرب انهم قالوا : اركز المعدن و انما قالوا اركز الرجل فاذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الاكراه بقول القائل قد يقال لمن وهب له إلى آخره ، و معنى اركز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب و لم يعلم المعترض ان معنى افعل ههنا للصيرورة لما اعترض ولا الخس فيه اى اركز الرجل صار ذا ركاز ولا يقال اركزت بالخطاب كما زعم البخارى و قوله ثم ناقض - الخ، هذا ليس بمناقضة لأنه فهم من الكلام غير ما اراده فصدر هذا عنه بلا تأمل ولا ترويان ذلك ان الطحاوى حكى عن ابي حنيفة انه قال : من وجد ركازا فلا بأس ان يعطى الخنس للمساكين و ان كان محتاجا جاز له ان يأخذ لنفسه ، قال : و انما اراد ابو حنيفة انه تأول ان له حقا فى بيت المال و نصيبا فى النية فلذلك له ان يأخذ الخنس لنفسه عوضا من ذلك ، و لقد صدق القائل الشاعر :

و كم من عائب قولا صحيحا و آفته من الفهم السقيم

و الكرماني أيضا مشى مشيهم و لكنه اعترف ان النقص تعسف حكاه عن ابن بطال و رضى به اه قال الحافظ فى الفتح و قد نقل الطحاوى أيضا انه لو وجد فى داره معدنا فليس عليه شيء و بهذا يتجه اعتراض البخارى - اه قال العيني قلت معناه لا يجب فى الحال عليه شيء الا اذا حال الحول و كان نصيبا يجب فيه الزكاة و به قال احمد ، و عند ابي يوسف و محمد يجب الخنس فى الحال ، و عند مالك و الشافعى يجب الزكاة فى الحال ، و هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول - انتهى.

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حمة^١

(١) وكان في الأصول « جبلة بن حمة » وهو تصحيف ، والصواب « جبلة بن حمة » كما هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الخثعمي ابو عمير الكوفي الكاتب بأن من شيوخه جبلة بن حمة ، وكما قال البخاري في ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ من تاريخه الكبير في ترجمة جبلة بن حمة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجعفي عن زائدة عن سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن جبلة بن حمة اصبحت ركازا فقال علي : لما الخنس - اه ، وقال ابن ابي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح والتعديل في ترجمة جبلة بن حمة روى عن علي رضي الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الخثعمي - اه ، وفي ص ١٨٥ من تلخيص الحبير وروى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له حمة ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة وفيها ورق فألقى بها عليا فقال : اقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها اربعة ودع واحدا ، ومثله في ص ١٦٣ من الدراية الا انه فيها عن رجل من قومه يقال له حمة قال : سقطت على جرة من دير بالكوفة - الحديث ، قلت : سقطت منهما لفظ « جبلة بن » قبل « حمة » وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق اخرى اخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فيها ورق فألقى بها عليا رضي الله عنه فقال : اقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها اربعة ودع واحدا ، قال البيهقي : ورواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن رجل من قومه يقال له حمة قال : سقطت على جرة - انتهى ، قلت : وهم بعض رواته في اسم جبلة بن حمة ، وفي كتاب وجوه النبي من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠ حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن ابن حميد قال : وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأثيت بها علي بن ابي طالب فقال : اقسمها على خمسة اخماس نخذ اربعة وهات خمسا فلما ادبرت قال : أفى ناحيتك =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

شيخ منهم ^١ قال : خرجت في يوم مطير الى دير جرير ^٢ فرفعت منه

= مساكين (و) قراء ؟ قلت : نعم ، قال : نخذه فاقسمه بينهم - انتهى ؛ قلت : « ابن حميد » تصحيف « ابن حمّة » ، وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن البيهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عيينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له « حمّة » قال : سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها اربعة آلاف درهم فذهبت بها الى علي رضي الله عنه فقال : اقسّمها خمسة اخماس فقسّمها فأخذ منها على خمس و أعطاني اربعة اخماس فلما ادبرت دعاني فقال : في جيرانك قراء و مساكين ؟ قلت : نعم ، قال : خذها فاقسمها بينهم و عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فأثى بها عليا رضي الله عنه الحديث به ، وفي ج ٣ ص ٢٦٣ من كنز العمال عن ابن حمّة قال : سقطت على جرة - الحديث و عزاه الى (ص ق) ، قلت : رجل من قومه هو جبلة بن حمّة و أما ما ورد سواء في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة او تصحيقات من النساخ لأن حمّة ليس براو للحديث و لو كان هو راويه لذكروه في كتبهم و لم يذكره البخاري ولا ابن ابني حاتم و اما ذكر جبلة بن حمّة و قد مر قبل ، وفي الصحابة حمّة رجل واحد استشهد في اصبهان في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب ليس احد سواء سمي حمّة في الصحابة و لا في التابعين . ف

(١) و كان في الأصول « عن شيخ منهم » و هو من تصرف النساخ ، و الصواب حذف حرف « عن » لأن الذي وجد الركاز هو جبلة و هو شيخ من خثعم قوم عبد الله ، و لفظ « شيخ منهم » بدل من « جبلة » فما في روايات الحديث من جمعة و حميد و جمّة تصحيقات من النساخ ، و الصواب « جبلة بن حمّة شيخ منهم » كما مر و الله علم . ف

(٢) كذا في الأصل ، و في شرح معاني الآثار للطحاوي « من دير حرب » و عند البيهقي « من دير قديم » و في اكثر الكتب « دير بالكوفة » و راجع ج ٢ ص ٣٨ =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

ثلمة^١ قال: فإذا أنا بحجرة فيها أربعة آلاف مثقال فأتيت بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت [له]^٢ : أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء الأعاجم ، فقال : أربعة أخماسهما لك و الخمس الباقي أقسمه في فقراء اهلك^٣

= من الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « سلمة » بفتح السين المهملة و كسر اللام وهي الحجرة كما في المغرب وهي المناسب بالمقام ، و أما بالناء المثلثة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و الثلثة الخلل في الحائط وغيره فعلى هذا يكون معنى « رفعت » ظهرت على التأنيث و « الثلثة » تكون فاعل « رفعت » بخلاف الأول فانه على التكلم في معناه الحقيقي فافهم .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و في ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدي عن هشيم بن بشر عن بجالد و اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد الفأ و خمسمائة درهم في خربة فأتى بها علي بن أبي طالب فقال : ان كانت قرية تحمل خراج تلك القرية فهم أحق بها و الا فالخمس لنا و سائر ذلك لك و سأطيب لك البقية - اهـ ، و أخرجه الامام الشافعي قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله تعالى عنه فقال : وجدت الفأ و خمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه : أما لأقضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها في خربة يؤدي خراجها قرية اخرى فهي لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها في قرية ليس يؤدي خراجها قرية اخرى فلك أربعة أخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك - اهـ ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الأم ؛ قلت : و في ص ٢٧١ من باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجواهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الأصل للإمام محمد ، قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب او الفضة او الجواهر بما يعرف انه قديم فيحفره فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقي فهو له لانه =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

= جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في الركاز الخمس والركاز هو الكنز، قلت : فإن كان مكاتباً أو ذمياً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً قال : هو كذلك أيضاً يؤخذ منه الخمس وما بقي فهو له ، قلت : أ رأيت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصدقان جميعاً أنه ركاز ، قال : هو للذي يملك رقبته الدار وفيه الخمس (الى ان قال) قلت : وكذلك الركاز يوجد في أرض رجل قال : نعم ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وهو قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأراه للذي أخذه استحسّن ذلك - اهـ ، وقال الإمام السرخسي في شرحه فأما وجه قولهما فما روى أن رجلاً أتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدّها في خربة ، فقال علي : ان وجدتها في أرض يؤدى خراجها قوم فهم أحقّ بها منك و ان وجدتها في أرض لا يؤدى خراجها أحد فخمسة لنا و أربعة أخماسها لك وهذا مراد محمد من قوله وهذا قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه الخ ، قلت : وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الرأية قال الشيخ في الإمام : روى الإمام أبو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي أن رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً رضي الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجدّه فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل ، وفي تعليقه قال الحافظ في الدارية ص ١٦٣ : هذا مرسل قوي ، (وقال) روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو اسامة عن مجالد عن الشعبي أن غلاماً من العرب وجد ستوفة فيها عشرة آلاف فأتى بها عمر رضي الله عنه فأخذ منها خمسمائة ألفين وأعطاه ثمانية آلاف ، قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن إدريس عن أبيه عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل قال : جاء رجل الى عبد الله فقال : اتى وجدت كنزاً فيه كذا وكذا من المال ، فقال عبد الله : لا أرى المسلمين بلغت أموالهم هذا أراه ركاز مال عادي فأدّ خمسة في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الأثران يؤيدان أثر الباب مع أنه =

باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر

قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر [او حلي]^١ من ذهب او فضة لا ينتفع بهما للبس او ينتفع بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين ديناراً [عينا]^٢ او من وزن مائتي درهم فان نقص من ذلك شيء^٣ بطلت عنه الزكاة .

وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة اذا كان^٤ يسكه لغير اللبس فاما التبر^٥ المكسور الذى يريد اهله اصلاحه و لبسه فائماً هو بمنزلة المتاع الذى يكون عند اهله [فليس]^٦ على اهله فيه زكاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون يطل الزكاة عنه وهو تبر لا يلبس للنية التى نواها فيه وانما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغي ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعاً ايضاً كما مر من رواية ابن المنذر . ف

(١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالنحاس و الصفر و غيرها ، و به يظهر صحة قول محمد الحديدي يطلق على المضروب و التبر على غير مضروب من التبر وهو الهلاك - كذا فى المغرب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٣) و كان فى الأصل « شيئاً » وهو تصحيف ، و الصواب « شيء » بالرفع و ليس هو فى الموطأ .

(٤) هكذا فى الأصل ، و فى الموطأ « و انما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يسكه لغير اللبس » اهـ .

(٥) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « فأما التبر و الحلي » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أ رأيتم من كان عنده دنائير مضروبة وهو ينوي ان يجعلها حليا أيطل عنه الزكاة وقد مكثت عنده حولين او ثلاثة للنية التي نواها ، فان زعمتم ان النية لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ ولا تبطل عنه الزكاة بالنية التي نوى ان يجعلهما حليا مع ان الحلي من الذهب والفضة فيه الزكاة وان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة: ليس من ذهب ولا فضة حلي ولا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالبيت ومعها ابنة لها في يدها سوار من ذهب ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتحيين ان يكون لك سوار من نار؟ قالت: لا يا رسول الله! قال : فأدى زكاته ، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر بزكاة الحلي ،

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ان يجعله » بتوحيد الضمير لأن الضمير يرجع الى التبر وهو مذكر موحد : قلت : بل الصواب كما في الأصل « يجعلهما » بصيغة التثنية والضمير للذهب والفضة . ف

(٢) هو محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي ابو عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن البصرة ، روى عن مكحول الشامي ، من رجال الأربعة - راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) الحديث مرسل ، و اخرج ابو داود ص ١٩٧ و النسائي ص ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها و في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها أعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار ؟ قال : ففعلتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم و قالت : هما لله ولرسوله =

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحنئ و التبر) للإمام محمد الشيباني

فكيف تقولون ليس في التبر الذي ليس بحلي زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه حليا في احاديث كثيرة .

= انتهى ، قال في نصب الراية : قال ابن القطان في كتابه : اسناده صحيح ، و قال المنذرى في مختصره : اسناده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى وحيد بن مسعدة و هما من الثقات . احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام فقيه احتج به البخارى ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به فى الصحيح و وثقه ابن المدينى و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجة ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائى ايضا عن المعتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، قال النسائى : و خالد اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى ؛ قال الحافظ فى الدراية ص ١٦١ و صححه ابن القطان و قال المنذرى لا علة له ، قلت : ابدى له النسائى علة غير قاذحة فانه اخرجه من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب ، و روى احمد و ابن ابى شيبه و الترمذى من طريق المثنى بن الصباح و ابن لهيعة و هما ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا ، قال الترمذى : لا يصح فى هذا الباب شيء كذا قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال فى ص ١٨٣ من التلخيص و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و المثنى بن الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال الديهقى : و قد انضم الى حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلة و حديث عائشة و ساقهما ، و حديث عائشة اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطنى و الديهقى و حديث ام سلة اخرجه ابو داود و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداراية و ص ١٨٣ من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى =

اخبرنا

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم^١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن امرأة^٢ قالت له: إن لي حلياً فهل علي فيه زكاة؟
= وص ١٩٧ من أبي داود وص ٢٤٨ من سنن النسائي، ومن ج ٤ ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠ من سنن البيهقي والجوهر النقي، والبدائع الصنائع وغيرها من كتب القوم أهل الحديث والفقه.

(١) هكذا أخرجه مرسلًا بهذا الاسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن امرأة عبد الله سألت عن حلي لها، فقال: إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة، قالت: اضنها في بني أخ لي في حجرى قال: نعم - انتهى: قال البيهقي وقد روى هذا مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بشيء - اهـ، قال في الجوهر النقي: قلت روى الدارقطني من حديث قيصة عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن لي حلياً وإن زوجي خفيف ذات اليد وإن لي بني أخ أفجزئني عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم؛ وهذا السند رجاله ثقات، والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله - انتهى؛ والحديث نقله في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب الرأية ثم قال قال الدارقطني والحديثان وهم والصواب عن إبراهيم عن عبد الله مرسل موقوف - انتهى؛ وقال ابن القطان في كتابه وروى هذا قيصة بن عقبة وهو وإن كان رجلاً صالحاً فإنه يخطئ كثيراً وقد خالفه من أصحاب الثوري من هو أحفظ منه فوقه - انتهى؛ قال الشيخ في الامام: وقيصة بن عقبة مخرج له في الصحيحين وقد أكثر البخاري عنه في صحيحه - انتهى؛ فكيف يرد حديثه ولا تعارض في الوقف والرفع وهو زيادة ثقة ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضي الله عنه، والموقوف أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير يسير في المتن.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «امرأة».

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الجلي و التبر) للامام محمد الشيباني

فقال لها : نعم أدى^١، فقالت : ان لي ابني اخ يتيمين في حجرى أفتجزئني عنى
ان اجعل ذلك فيهما؟ قال : نعم .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن ابى جعفر الفراء^٢ عن عبد الله
ابن شداد بن الهاد انه^٣ قال : في الحلّى زكاة .

(١) و عند البيهقي : نعم اذا بلغ مائتي درهم فقيه الزكاة . ف

(٢) هو الكوفي، قيل : اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الآجرى عن ابي داود،
ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن ابي امية الفزارى و عبد الله بن شداد
ابن الهاد وغيرهما، و عنه ابنه اسحاق و شعبة و سفيان و اسرائيل و شريك وغيرهم -
كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب .

(٣) في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابنا ابى شيبة عن عطاء و ابراهيم النخعي
و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحلّى الزكاة، زاد ابن شداد
حتى في الخاتم، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي أنهم قالوا السنة : ان في الحلّى
الذهب و الفضة الزكاة - انتهى ؛ و الاصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة
رواه ابوداود في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازى ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا
يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابى جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن
شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرأى في يدي فتحات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قلت : صنعتهن أنزين لك يا رسول
الله ؟ قال : أفؤدين زكّاتهن ؟ قلت : لا ؛ قال : هن حسبك من البار - انتهى ؛ و أخرجه
الحاكم في المستدرک و قال : صحيح، على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ و أخرجه الدارقطنى
في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال : و محمد بن عطاء مجهول - انتهى،
قال البيهقي في المعرفة : و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطنى
انه مجهول - اه ، و ليس كذلك - انتهى ؛ و تبع الدارقطنى عبد الحق في احكامه =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن إبراهيم النخعي قال : أتت امرأة ^١ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقالت :

= و تعقبه ابن القطان فقال : انه لما نسب في سند الدارقطني الى جده خفي على الدارقطني امره فجعله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و انما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات و قد جاء بينا عند ابى داود و بينه شيخه محمد بن ادريس الرازي و هو ابو حاتم امام الجرح و التعديل و رواه ابو نسيط محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال : فيه محمد بن عطاء نسب الى جده فلا ادري أ ذلك منه او من عمرو بن الربيع - انتهى ، قال الشيخ في الامام : و يحيى بن ايوب اخرج له مسلم و عبيد الله بن ابي جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم - انتهى ، قول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضي الله عنها ، و في الاشراف لابن المنذر : روي عن عمرو و عبد الله بن عمرو و ابن عباس و ابن مسعود و ابن المسيب و عطاء و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين و مجاهد و الثوري و الزهري و جابر بن زيد و أصحاب الرأي وجوب الزكاة في الحلي الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر ، و في المعالم للخطابي : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجبها و الاثر يؤيده و الاحتياط اداؤها - كذا في الجوهر النقي . و أخرجه البيهقي من طريقه و سكت عنه -

(١) لعلها « زينب » قال الطحاوي في باب المرأة هل يجوز لها ان تعطى زوجها من زكاة ما لها ج ١ ص ٣٠٨ من شرح معاني الآثار : حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص ابن غياث قال ثنا ابي عن الأعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال : فذكرته لابراهيم فحدثني ابراهيم عن ابى عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله مثله سواء قالت : كنت في المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال : تصدق ولو من حليكن ، وكانت زينب تنفق على عبد الله و ايتام =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

في حجرها فقالت لعبد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني أن اتقنت عليك وعلى أيتام في حجرى من الصدقة ؟ قال : سلى أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الأنصار حاجتها مثل حاجتى فمر علينا بلال فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئني عنى أن أتصدق على زوجي وأيتام في حجرى من الصدقة وقلنا : لا تخبر بنا ، قالت : فدخل فسأله ، فقال : من هما ؟ قال : زينب ، قال : أى الزيانب هى ؟ قال : امرأة عبد الله ، فقال : نعم يكون لها اجر القرابة وأجر الصدقة - انتهى ؛ ثم قال الطحاوى : حدثنا فهد قال ثنا على ابن معبد قال ثنا اسمعيل بن ابي كثير عن عمرو بن نبيه الكعبي عن المقبرى عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، وكان فى النساء امرأة عبد الله بن مسعود فانقلبت الى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذت حليا لها ، فقال ابن مسعود : اين تذهبين بهذا الحلى ؟ فقالت : أتقرب به الى الله و الى رسوله - لعل الله أن لا يجعلنى من اهل النار ، قال : هلمى بذلك وملك ! تصدق به على وعلى ولدى ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تستأذن ، فقال : أى الزيانب هى ؟ قالوا : امرأة عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى سمعت منك مقالة فرجعت الى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلي أتقرب به الى الله عز وجل وإليك رجاء أن لا يجعلنى الله من اهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدق به على وعلى بنى فأنا له موضع ، فقلت له : حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق به على وعلى بنيه فانهم له موضع - انتهى ؛ وحله الطحاوى على صدقة التطوع لا على الزكاة المفروضة و آتى عليه بشواهد تدل على انها كانت صدقة التطوع وجعل زينب ورائطة واحدة وقال : ورائطة هذه هى زينب امرأة عبد الله لا نعم =

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أ في الحلي ' زكاة ؟ قال ' : نعم ، قالت : فأجعلها لابني اخ لي يتيمن ؟ فقال :
نعم ، و صدقة على ذي القرابة تضعف ' في الأجر .

أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي '

= ان عبد الله كانت له امرأة غيرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى ؛
و إياك ان تظن ان ما نقلت من الطحاوي لا يناسب المقام بل لامعان النظر فيه من
اهل النظر والفكر ، و راجع ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب وفيه فرق ابو سعيد وابن
حبان والعسكري و ابن منده و أبو نعيم و غير واحد بين زينب و رائطة امرأتى
ابن مسعود - انتهى .

(١) وكان في الأصول ' أ في حلي ' ، بالتكثير ، و الصواب ' في الحلي ' ، المعروف .
(٢) اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال : في الحلي الزكاة - انتهى ، و من
طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ٣٧٤ من نصب الراية
و ص ١٦١ من الدراية .

(٣) وكان في الأصول ' يضعف ' بالنية ، و الصواب ' تضعف ' بالناء .
(٤) اخرج الدارقطني في سننه من نصر بن مزاحم عن ابي بكر الهذلي ثنا شعيب بن
الحجاب عن الشعبي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول : اتيت النبي صلى الله عليه وسلم
بطوق فيه سبعون مثقالا من ذهب فقلت : يا رسول الله خذ منه الفريضة ، فأخذ منه
مثقالا و ثلاثة ارباع مثقال - انتهى ؛ قال الدارقطني : ابو بكر الهذلي متروك و لم يأت به
غيره ؛ قلت : اخرجه ابو نعيم الأصفهاني في تاريخ اصفهان في باب الشين عن شيان
ابن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الحجاب به سواء - انتهى ، حديث آخر
أخرجه الدارقطني ايضا عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال : في الحلي زكاة - انتهى ، قال الدارقطني : ابو حمزة هذا مبين و هو ضعيف
الحديث - اه ؛ قال البيهقي في المعرفة : و من الناس من حمل الزكاة في هذه الأحاديث =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر) للإمام محمد الشيباني

انه قال : في الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه ^١ الزكاة اذا بلغ ما تقي درهم او عشرين دينارا .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني محمد بن زياد ^١ قال سمعت ابا امامة رضى الله عنه يقول : حلية السيوف من ^٢ الكنوز .

اخبرنا عباد ^٣ بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر ^٤

= على انه كان حين كان التحلي بالذهب حراما على النساء فلما ابيح لمن سقطت منه الزكاة قال البيهقي : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بلبسه مع الامر بالزكاة ، و حديث عائشة ايضا دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في ايدي فتحات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوظا - انتهى ، و في الجواهر النقي : و ظاهر قوله عليه وسلم في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذا الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة ، و كذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفة اتخذ ألثا من ورق ، و في حديث هذا الباب فتحات من ورق او شحابا من ورق - انتهى .

(١) اى في كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاني ابو سفيان الحمصي كما في ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .

(٣) يعنى اذا ادى زكاتها فليس بكنز - فافهم ، و أخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٤ من سننه من حديث معلى بن منصور اخبرني بقية بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت رجلا يسأل ابا امامة أ رأيت حلية السيوف أمن الكنوز هي ؟ قال ابو امامة : نعم ، قال : اما انى ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابى عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى عباد بن العوام عن ابن ابى عروبة كما في التهذيب ايضا .

(٥) وكان في الاصل « ابى مسعود » و في الهندية « ابى مشعر » بتقديم الثنين ، =

عن ابراهيم النخعي ان امرأة^١ ابن مسعود كان لها طوق^٢ فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضى عنه ان تزكّيه؛ وقال ابو حنيفة: ليس^٣ في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة، ووافقه اهل المدينة .

باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة: لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة . وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم؛ وقال اهل المدينة: نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم؛ وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في هذا

= والصواب «عن ابى معشر» بتقديم العين المهمة على الشين المعجمة وهو زياد بن كليب التميمي الحنظلي ابو معشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٨ منه ، وقد تقدم من قبل .

- (١) هي زينب وهي رائطة على قول الطحاوى و قيل غيرها كما سبق .
- (٢) لعل الحلى الذى ورد في الروايات كان طوقا لها - تدبر ، وفي آثار ابى يوسف ص ٨٩ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان امرأة ابن مسعود قالت له : ان لى حليا افعلى فيه زكاة؟ قال : نعم ، قالت : فان جعلته في ابن اخ لى يتيم أيجزئ ذلك عني؟ قال : نعم ، وقال . نصف مثقال من كل عشرين مثقالا - انتهى .
- (٣) وفي آثار ابى يوسف : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : ليس في شيء من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يلبس ، واذا كان للتجارة ففيه زكاة عن كل مائتى درهم خمسة دراهم - انتهى ؛ قال الامام في ص ١٧٥ من باب زكاة الحلى : أما ما كان من حلى جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال وأما ما كان من حلى ذهب او فضة ففيه الزكاة إلا ان يكون ذلك ليتيم او يتيمة لم يلبس فلا تكون في مالهما زكاة وهو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى ؛ وبه قال الجمهور =

آثار مختلفة وأحبها اليانا لا تركى حتى يبلغ ؛ وقد ذكر^١ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه سئل عن [زكاة]^٢ مال اليتيم فقال : احص زكاة ماله ولا تركه فاذا بلغ فادفع اليه و أخبره بذلك^٣ .

أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : ليس فى مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة^٤ .

أخبرنا^٥ ابو حنيفة قال : حدثنا ليث [بن ابى سليم]^٦ عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص انه ليس فى اللؤلؤ و المسك و الغنر زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقانى و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة .

(١) اخرج البيهقى فى ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو من سهو الناسخ ولا بد منه . ف
(٣) فى الأصول « ولا تركيه » بزيادة الياء قبل الضمير ، و لفظ البيهقى « من ولى مال يتيم فليحص عليه الستين فاذا دفع اليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى و ان شاء ترك » - انتهى .

(٤) هكذا أخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار .

(٥) كذا أخرجه محمد فى كتاب الآثار بهذا الاسناد و المتن لكن رواه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد بغير هذا المتن ، قال يوسف عن ابى يوسف عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال : احص ما فى مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى ؛ قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن ليث نحوه من ذلك - انتهى ، و هذا المتن هو الذى ذكره الامام محمد فى اول الباب كما عرفت من قبل .

(٦) زيادة من كتاب الآثار ، وهو القرشى الكوفى احد العلماء الاعلام من رجال الأربعة .

مجاهد^١ عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .
 اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال :
 ليس في مال اليتيم زكاة حتى يدرك^٢ .
 اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على^٣
 مال الصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .
 اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس في
 مال اليتيم زكاة^٤ .
 اخبرنا خالد بن عبد الله^٥ عن يونس بن عبيد^٦ عن الحسن البصري انه
 كان لا يرى في مال اليتيم زكاة^٧ .
 [و]^٨ ذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجالد^٩ عن الشعبي قال :

(١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضى الله عنه ، وفي ليث كلام - راجع ج ٢
 ص ٣٣٤ من نصب الرائق ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .

(٢) أى يبلغ . (٣) « على » بمعنى « في » .

(٤) و رواه ابن ابى شيبة عن جرير عن منصور مثله ق ٢٥٥ (من قال ليس في مال
 اليتيم زكاة) - من المصنف . ف

(٥) هو الواسطي .

(٦) هو العبدى البصرى .

(٧) رواه ابن ابى شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس في مال اليتيم زكاة
 حتى يحتلم ، و روى عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن انه كان عنده مال لبني
 اخ له يتيم فلا يزكيه - اه . ف

(٨) مابين المربعين ساقط من الأصول وقد اختلط الاسنادان في الهندية - فقهه .

(٩) كذا في الهندية و كان في الأصل « المجالد » وليس بشيء ، وفي الهندية « عن مجالد » =

ليس في مال اليتيم زكاة .

و ذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي^١ عن سعيد^٢ قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

اخبرنا الثقة من اصحابنا^٣ قال : اخبرنا ابن لهيعة عن ابي الأسود^٤ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

= و مجالد هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) و كان في الاصل « وفاء » بالفاء و الصواب « وقاء » بكسر الواو بعده قاف و هو وقاء بن اياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبير تابعي مشهور . (٣) لعله الامام ابو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل التوفلي ابو الأسود المدني من رجال الستة - كما في ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه يتفرد باسناده ابن لهيعة و ابن لهيعة لا يحتج به - انتهى ؛ و هذا الحكم في حقه على الاطلاق ليس في محله كما لا يخفى ، و في الجوهر التقى : قال ابن المنذر في الاشراف لا يركى الصبي حتى يصلى و يصوم و هو قول النخعي و ابي وائل و الحسن و سعيد بن جبير ، و هذا لأن الزكاة عادة فلا تجب على الصبي لارتفاع القلم عنه كاللحج و الصلاة - انتهى ؛ و حديث عمرو بن شعيب من ثلاث طرق مرفوعا : من ولي يتيم له مال فليتجر له و لا يتركه حتى تأكله الصدقة - اهـ ، في اسناده الثني بن الصباح و هو ضعيف ، قال الترمذي : في اسناده مقال ، و قال احمد : ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١ من نصب الراية و في الطريق الثاني عبيد الله بن اسحاق و هو ضعيف ، و منديل سيء الحفظ يرفع المراسيل و يسند للموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني : و الصحيح انه من كلام عمر - اهـ ؛ و في الطريق الثالث : محمد بن عبيد الله العزمي =

كتاب الحجّة (باب زكاة اموال اليتامى) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الثقة من اصحابنا قال اخبرنا ابن طيعة عن خالد بن ابي عمران^١
قال : سئل سليمان بن يسار عن زكاة مال اليتيم ، قال : ان كنت^٢ انما انت خازن
تفق فقيم. انت من زكاة ماله .

و ذكر ابو بكر بن عياش عن عاصم^٣ عن ابي وائل قال : كان عنده ثمانية
آلاف ليتيم فكان لا يؤدي زكاته^٤ .

اخبرنا الثقة من اصحابنا عن ازهر^٥ السمان قال انبأنا ابن عون^٦ قال :

= وهو ضعيف ، قال صاحب التقيح هذه الطرق الثلاثة ضعيفة لا يقوم بها حجة -
اتهى ؛ راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني و سنن البيهقي و الجوهري
القي ، قال النووي في شرح المذهب : هذا الحديث ضعيف ؛ اهـ - نقله بعض ابناء
العصر في تعليقه .

(١) هو ابو عمر التجيبي قاضي افريقية كما في التهذيب .

(٢) تأمل في هذه العبارة هل تتردد أنت في معناها ام لا ، هكذا في الاصول ولى
فيها قلق .

(٣) هو ابن بهدلة وهو ابن ابي النجود الاسدي مولاهم الكوفي ابو بكر المقرئ من
رجال الستة كما في ج ٥ ص ٣٨ من التهذيب .

(٤) و أخرجه ابن ابي شيبة عن ابي بكر بن عياش عن عاصم عن ابي وائل قال : كان
في حجرى يتيم له ثمانية آلاف فلا ازكها حتى لما بلغ دفعها اليه . ف

(٥) و في الاصل « ابراهيم السمان » و تبعه من جاء بعده وهو خطأ ، والصواب
وهو ازهر بن سعد السمان ابو بكر الباهلي البصري من رجال الستة الا ابن ماجه - كما في
ج ١ ص ٢٠٢ من التهذيب و ج ٥ ص ٣٤٧ من التهذيب .

(٦) وهو نبيد الله بن عون بن اوطبان المزني . و لاهم ابو عون الخراز البصري من
رجال الستة كما في ج ٥ ص ٣٤٦ من التهذيب .

كان عند ابن سيرين يتيماً له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدي زكاته.

و ذكر شريك^٢ عن جابر^٢ عن عامر الشعبي^٢ و ابى جعفر^٢ وغيره^٢ قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال : اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم ابن عبد الله عن شريح انه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

(١) وكان في الأصول « قال » و الصواب « فكان » ، هكذا جاء هذا اللفظ في رواية الحسن عند ابن ابى شيبة ، ولم يخرج عن ابن سيرين . ف

(٢) هو شريك بن عبد الله النخعي ابو عبد الله الكوفي القاضي روى عنه ابو بكر بن عياش كما في ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفي ، روى عن الشعبي كما في ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب .

(٤) لعله « محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي القمي ابو جعفر المدني .

(٥) كذا في الأصول ، وأظن ان فيه تحريفاً و تحرفاً ، و الصواب « عن عامر الشعبي ابى عمرو وغيره » او الصواب « و أبو جعفر وغيرهما » والله اعلم ، ولم يخرج عن ابن ابى شيبة الا عن عامر فقط . فقال وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال : ليس في مال اليتيم زكاة . ف

(٦) انظر من القاسم ؟ هل هو ابن عبد الله مكبراً . او ابن عبيد الله مصغراً - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٣٨ و ص ٣٣٩ من التعليل و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان ، ولا ادرى من هو ، و الأصل في هذا الباب حديث عائشة مرفوعاً رفع اليعلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتمل و عن المجنون حتى يعقل - اخرجه الأربعة الا الترمذي و صححه الحاكم ، و في الباب عن =

باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة : في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه انه ان اوصى بها و أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي^١ على الثلث و بذلك تحاصوا^٢ لو لم^٣ يبدأ بالزكاة

= على - و راجع ج ٢ ص ٣٣٣ من نصب الراية و الدراية و التلخيص و غيرها من كتب القوم .

(١) لفظ « الوصية » ساقط من الاصول و لا بد منها .

(٢) الاصل فيه « تأتي » بالتأني حذف احدهما للتخفيف او هو من الاتيان آتى يأتي إتيانا فلي هذا كان على اصله و كلاهما صحيح ههنا كما لا يخفى .

(٣) وكان في الاصل « تحاصوا » بالخاء المعجمة وهو خطأ ، و الصواب « تحاصوا » بالخاء المهملة - اى اقسما فيما بينهم ، قال في المغرب : حصنى من المال الثلث او الربع اى اصابنى و صار فى حصتى و أخذت ما يحصى و ينحصنى و تحاص الغريمان او الغرماء اى اقسما المال بينهم حصصا - انتهى .

(٤) فان بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا ، اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما و ان اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا و أما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر التقديم كما لو اوصى بثلث ماله لانسان ثم به لآخر إلا أن ينص على التقديم او يكون البعض عتقا او محاباة و ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة و الحج او واجبات كالكفارات و النذور و صدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع و الصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت و ان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات و ما جمع فيه بين حق الله تعالى و بين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها و يجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجة (باب الرجل يموت ولم يود زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فإن لم يأمر بها الميت ولم يوص بوصية ففعل اهله ذلك^١ فهو أقرب، الى الصواب^٢ و ان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة. قالوا: ان اوصى بها [الميت]^٣ و أمر بها ان تنفذ فانه يبدأ^٤ بها قبل الوصايا ولا يجاوز بها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

و قال محمد بن الحسن : لو كانت ديناً لجعلت من جميع المال^٥ اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدین يبدأ بها

= القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لأنه وان كان المقصود بوجه وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الآدميين ثم لا يقدم فيها الا هم فالأهم فالأهم قال ثلث مالي في الحج و الزكاة و لزيد و الكفارات قد على اربعة اسهم و لا يقدم الفرض على حق الآدمي لحاجته و ان كان الآدمي غير من أن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يبقى . قاله الله تعالى اذا لم يكن ثمه مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق متنفذ او معلق بالموت كالتيدير و لا عناية منجزة في المرض فان كان بدئى بهما على ما سياتى في باب الموت و المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا - اه ملخصا جميع ذلك من العناية و النهاية و التبيين ؛ اه رد المحتار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

(١) كذا في الأصل ، و في موطأ مالك « و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن و ان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك » انتهى .
(٢) وجداني يحكم بأنه أقرب الى الثواب بالثناء المثلثة مكان الصاد - تدبر .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٤) و في الموطأ من التبدي كذا يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهنديّة « الأموال » بالجمع ، و الصواب بالافراد .

كتاب الحجّة (باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا إلا أن يقول الميت في وصية : ابدؤا بها قبل الوصايا التي اوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو اوصى بها ثم اوصى بوصية أخرى و قال : ابدؤا بالوصية التي اوصيت بها من الثلث قبل الوصية بالزكاة اتي بها كما أوصى وأخذ بالزكاة لأنه لو اوصى بها ثم بدا له ان يرجع عنها قرّج عنها كان له ذلك وكان بمنزلة من لم يوص ، فإذا كان له ان يرجع عنها و ان يتركها فلا يوصى بها ولا يبقى فله ان يقدم غيرها من الوصايا عليها ، و ان اوصى بغيرها معها ^٧ لم يذكر بيده ^٨ بواحدة من الوصايا تحاصوا جميعا ولم تكن اولى من الثلث من غيرها .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « لا يتدا بها » وهو من سهو الناسخ .

(٢) وكان في الأصول « ابدؤها » والصواب « ابدؤا بها » .

(٣) وكان في الأصول « يل اتي بها » والصواب حذف « يل » كما هو في الهندية .

(٤) وكان في الأصول « واخذنا بالزكاة » بالتكلم وهو غير مناسب بل هو تصحيف ، والصواب « وأخذ » .

(٥) وكان في الأصول « فيرجع » والصواب « فرجع » .

(٦) كذا في الهندية « فإذا كان » وهو ساقط من الأصل .

(٧) كذا في الأصل ، والواو ساقط من الهندية .

٨ كذا في الأصول ، ولعل الصواب « ان يبدأ » .

(٩) ههنا ايضا في الأصول « تحاصوا » بالخاء المعجمة والصواب بالخاء المهملة أى اقتسموا الثلث بينهم حصصا كد سبق - تأمل فيه ، وفي مجموع الوازل عن ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد : ان كل شيء لله تعالى اوصى به انسان ، وكان الثلث لا يبلغه فان كان كله فرضا او كله تطوعا يبدأ بالذي نطق به أولا وان كان بعضها فرضا . - عنها تطوعا بدئ =

باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة : في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية الا ان يرفع عنه زكاة السنة الاولى ' و يزكيه للسنة الثالثة الا ان

= بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعاً وبعضها واجباً بدئاً بالذي اوجب على نفسه وان كان آخره في النطق به - تاريخاً به من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت ، و على هذا القياس يقدم بعض الواحات على البعض و ما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى - هداية من فصل من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها و ان اجتمع الوصايا قدم الفرض اى الأقوى منها و ان آخره الموصى و ان تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حقاً لله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر أنه بدأ بالأهم و عنه لو كان الكل فرضاً حقاً لله تعالى بدئاً بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة و لو كان نفلاً كالوصية بالعق و الصدقة بدئاً بما بدأ به في ظاهر الرواية ، و عنه بدئاً بالأفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق - كذا في الذخيرة فهستانى من الوصايا باختصار ، و مثله في التنوير و غيره من المتون و الشروح - كذا في ج ٢ ص ٣٨٢ من فتاوى تقيع الحامدية و فيها زيادة على هذا فراجعها - و الله تعالى اعلم .

(١) في رد المحتار ج ٢ ص ٣٦ و ذكر في الملتقى رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة احوال قبض مائتين فعند ابى حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة و الثالثة اربعة اربعة عن مائة و ستين و لا شيء عليه في الفضل لانه دون الأربعين - انتهى ، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يزكى للسنة الاولى و الثانية مبعة مبعة عن مائتين و ثمانين =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يرفع^١ عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية وكذلك ان كان له على صاحبه اكثر من ذلك زكاة لذلك حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة فاذا نقص مما تجب فيه الزكاة لم يزكه لما بقى .

= درهما ولا شيء في الفضل و الثالثة ستة ، و بهذا الفرع يتضح معنى قوله انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية - الخ ، يعنى اذا لم يقبض من الدين نصابا او أربعين درهما لم يجب عليه زكاة السنة الأولى و كذا الثانية - فافهم و تأمل .

(١) قال المحشى صورته انه كان للرجل مائتان و تسعة دراهم فخرج الخمسة لسنة و الخمسة الاخرى لسنة اخرى ففى المائة و التسعة و تسعون فلم يجب للسنة الثالثة زكاة - انتهى ؛ و لا أدرى كيف رعت عه بذلك زكاة السنة الاولى و الثانية و قد اداها لهما الا ان يكون معنى الرفع الأداء وهو كما ترى ، قال الهداية : ولو كان الدين على مقر مليء او معسر تجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل ، و كذا لو كان على جاحد و عليه بنية او علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند ابى حنيفة لان تقليس القاضى لا يصح عنده ، و عند محمد : لا يجب لتحقق الافلاس عنده بالتفليس و ابو يوسف مع محمد فى تحقق الافلاس و مع ابى حنيفة فى حكم الزكاة لرعاية جانب الفقراء - انتهى ، فأفاد أنه اذا قبض الدين زكاه لما مضى قال فى فتح القدير و هو غير جار على اطلاقه بل ذلك فى بعض انواع الدين و لنوضح ذلك فنقول قسم ابو حنيفة الدين على ثلاثة اقسام قوى وهو بدل القرض و مال التجارة و متوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كثمن ثياب البذلة و عبد الخدمة و دار السكنى و ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر و الوصية و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و بدل الكتابة و الدية و السعاية فى القوى تجب الزكاة اذا حال الحول و براخى القضاء الى ان يقبض أربعين درهما ففيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه ، و فى المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصابا و يعتبر لما مضى من الحول فى صحيح الرواية ، و فى الضعيف لا تجب ما لم يقبض نصابا =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة : ولا يشبه الدين الذى يقربه الغريم الممال الغصب المجحود .
قال : لو ان رجلا افاد مالا فغصب منه غاصب حين افاده فجحده اياه او
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى
و لكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .

و قال اهل المدينة : فى الدين الذى اقام^١ عند الذى هو عليه سنين ذوات
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب [عليه]^٢ فيه الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : كيف يجب عليه زكاة واحدة^٣ و انما القول احد
القولين : اما ان لا تكون عليه فيه زكاة^٤ حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا .
و اما ان يزكاه لما مضى حتى ينقص بما تجب فيه الزكاة .

= و يحول الحول بعد القبض عليه - كذا فى الحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ
'اى ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، و هذه احدى
الروايتين عن الامام وهى خلاف الاصح ، قال فى البدائع ذكر فى الاصل انه تجب الزكاة
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض مائتى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى ،
و روى ابن سماعة عن ابن يوسف عن ابن حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين
و يحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ ، و كذا صرح بأنه
الاصح فى غاية البيان - كذا فى ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط فى البدائع
ورد المختار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا فى الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان فى الاصول « قام من القيام »
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) أى لسنة واحدة . و كان فى الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اى اصلا .

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

أرأيت^١ ان قال قائل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها و السنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في^٢ شيء من هاتين السنتين فذلك زكى لهما فاما ما سوى ذلك من^٣ السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

اي شيء ينبغي لنا ان نرده^٤ عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا لسنة واحدة ولم يجز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه^٥ .

أرأيت اهل المدينة لأى السنين^٦ يزكوا^٧ المال للسنة التي دفع فيها^٨ المال او للسنة التي قبض فيها المال او^٩ قالوا : هذه الزكاة للسنتين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهنذية « في يديه شيء » .

(٣) و كان في الاصول « في السنتين » ، و الصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الاصل من الرد ، و لعل الصواب نوره من الايراد او نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الاصل و هو الصحيح اي زكاة واحدة ، و في الهنذية « سنة »

من غير حرف الجر و ليس بشيء .

(٦) و كان في الاصل « نسبة من النسبة » و هو تصحيف ، و الصواب « يشبه » كما هو

في الهنذية .

(٧) و كان في الاصول « السنتين » بالثنية ، و الصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر

ثلاث صور فاجمع يناسبها .

(٨) و كان في الاصل « تركوا » ، و في الهنذية « يزكوا » و لعل الصواب « يزكون »

او « زكوا » - و الله أعلم . ف

(٩) اي للمديون .

(١٠) يعنى بعد ثلاثة احوال من المديون ، (فرع) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة : ولا يشبه الدين الذى يقرب به الغريم المال الغصب المجحود .
قال : لو ان رجلا افاد مالا فغصب منه غاصب حين افاده فجحده اياه او
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى
ولكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .
و قال اهل المدينة : فى الدين الذى اقام^١ عند الذى هو عليه سنين ذوات
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب [عليه]^٢ فيه الا زكاة واحدة .
و قال محمد بن الحسن : كيف يجب عليه زكاة واحدة^٣ و انما القول احد
القولين : اما ان لا تكون عليه فيه زكاة^٤ حتى يقبضه ثم يستقل حولا جديدا ،
و اما ان يزكيه لما مضى حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة .

= ويحول الحول بعد القبض عليه - كذا فى البحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ
اى ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، و هذه احدى
الروايتين عن الامام وهى خلاف الاصح ، قال فى البدائع ذكر فى الاصل انه تجب الزكاة
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقض ما تى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى ،
و روى ابن سماعة عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين
ويحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ ، و كذا صرح بأنه
الاصح فى غاية البيان - كذا فى ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط فى البدائع
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا فى الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان فى الاصول « قام من القيام »
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) أى لسنة واحدة . و كان فى الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اى اصلا .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

أرأيت^١ ان قال قائل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها والسنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في^٢ شيء من هاتين السنتين فلذلك زكى لهما فاما ما سوى ذلك من^٣ السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

اى شيء ينبغي لنا ان نرده^٤ عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا لسنة واحدة ولم يحز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه^٥ .

أرأيت اهل المدينة لأى السنين^٦ يزكوا^٧ المال للسنة التي دفع فيها^٨ المال او للسنة التي قبض فيها المال او^٩ قالوا : هذه الزكاة للسنتين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهنذية « في يديه شيء » .

(٣) وكان في الاصول « في السنتين » ، والصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الاصل من الرد ، ولعل الصواب نرده من الايراد او نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الاصل وهو الصحيح اى زكاة واحدة ، و في الهنذية « سنة »

من غير حرف الجر وليس بشيء .

(٦) وكان في الاصل « نسبة من النسبة » وهو تصحيف ، والصواب « يشبه » كما هو

في الهنذية .

(٧) وكان في الاصول « السنتين » بالثنية ، والصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر

ثلاث صور فالجمع يناسبها .

(٨) وكان في الاصل « تركوا » ، و في الهنذية « يزكوا » و لعل الصواب « يزكون »

او « زكوا » - والله اعلم . ف

(٩) اى للمديون .

(١٠) يعنى بعد ثلاثة احوال من المديون ، (فرع) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للسنين كلها؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من السنين لأنه كان مالا صاحبه مقرًا وكان ينبغي له ان يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يجمده اياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه ثم يزكيه لما يستقبل .

= رد المحتار قوله وقال ما زاد بحسابه يظهر اثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الإمام : يلزمه عشرة ، وقالوا : خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وثمانين فيق السالم من الدين في الثاني نصاب الا ثمن ، وعنده : لا زكاة في الكسور فيق النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقالوا : يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الأول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله وثمان درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، وصوابه « ثمن ثمن درهم » كما لا يخفى على الحاسب - انتهى ، وجه ذلك ان الواجب في الحول الأول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو يمكن الوصول والقصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المديون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفريط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متفجع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه والمال اذا لم يكن مقدور الاتفاج به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير الغنى فلا زكاة عليه في الدين الذي جمده صاحبه وكذا حكم كل مال غير مقدور الاتفاج مع قيام اصل =

اخبرنا

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا^١ ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن ابي الهيثم^٢ عن ابن سيرين عن^٣ علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: اذا كان الدين على الناس فقبضته تركيه لما مضى .

= الملك كالبد الآتي والضال والمال المفقود والمال الساقط في البحر والمال الذي اخذه السلطان مصادرة و الدين المجحود اذا لم يكن للمالك ينة و حال الحول ثم صار له ينة بأن اقر عند الناس و المال المدفون في الصحراء اذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندنا - كذا في البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار و الهندية ، و البسط فيها .

(١) اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال: اذا كان لك دين على الناس فقبضته تركه لما مضى - انتهى ، قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله ص ٥٠ ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في ص ٨٨ من آثاره: قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه انه قال: في الرجل يكون له الدين فقبضه قال: تركه لما كان مضى - انتهى ؛ و هو في ج ١ ص ٤٦٧ من جامع المسانيد و عزى تخريجه الى كتاب الآثار .

(٢) و كان في الأصل « ابراهيم بن ابى الهيثم » و هو خطأ و الصواب ما اثبت في المتن ناقلا من كتاب الآثار لمحمد و ابى يوسف و جامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضى الله عنه انه ولد في ستين بقينا من خلافة عثمان رضى الله عنه ، و قد اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن ابى عبيد ثاب يربد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضى الله عنه في الرجل يكون له الدين الظنون قال: تركه لما مضى اذا قبضه ان كان صادقا ، و قال ابو عبيد قوله الظنون هو الذي لا يدري صاحبه أ يقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى ، =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن أسامة^١ بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : في الدين يرجى قال : زكاه كل عام^٢ وقال : لا جمعة الا في المسجد الأكبر^٣ وقال : لا جمعة في السفر^٤ وإذا مات الرجل وعليه صداق امرأته فهي أسوة الغرماء و ان كان في يته قمح او زبيب او نحو ذلك فهو للورثة الا ان يكون سماه للتي دخل عليها وهو صحيح .

== قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن علي رضي الله عنه ، قال : لا زكاة في مال الضمار اهـ - تأمل ؛ و الظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فافهم .

(١) أسامة بن زيد اثنان احدهما أسامة بن زيد بن اسلم العدوي مولى عمر ابى زيد المدني من رجال ابن ماجه ، و الثاني أسامة بن زيد الليثي مولا م ابى زيد المدني من رجال الستة الا البخارى وكلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما وعن كليهما يروى ابن المبارك كما في التهذيب وغيره ، كانا في زمن واحد الا ان الليثي اقدم مات سنة (١٥٣) والامام محمد يروى عن العدوي كثيرا في كتبه بغير واسطة احد ، و ههنا روى عنه بواسطة ابن المبارك ، فالأرجح عندي انه الليثي لا العدوي و ان كان هو ايضا من جملة شيوخ الامام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه - تأمل وشخصه من ههنا منهما .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد ان عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر قالوا : من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام اذا كان في ثقة ج ٤ ص ١٤٩ و من طريق عبد الله العدني ثنائيان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : زكوا ما كان في ايديكم وما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم و ما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه - انتهى ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) اى و قال ابن عمر ايضا بهذا الاسناد يشير ابن عمر بذلك الى انه لا جمعة في القرى بل في الأمصار فان المسجد الأكبر لا يكون الا فيها - تأمل .

(٤) هذا الجزء أخرجه البيهقي في باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر ==

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

ثم يبيعها أيزكى ائمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكى ائمانها لما مضى من الستين كما وصف زكاة الدين المقر به فاذا نقصت ائمانها بما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .

و قال اهل المدينة : لا يكون عليه في ائمانها الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه ؛ ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء^١ و لكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

= عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اهـ ج ٣ ص ١٨٤ ، قال : هذا هو الصحيح موقوف ، و رواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى ، و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سننه من طريق ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : زكاة يعنى الدين اذا كان عند الملاء - انتهى ، و عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال الغائب فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، فقال له الرجل : اذا يهلك المال فقال : هلاك المال خير عن هلاك الدين ، و راجع البيهقي فان فيها مزيدا على هذا ، قال : و روينا عن علي و عمر رضى الله عنهما مثل قول هؤلاء ثم عن الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و الشافعي .

(١) وكان في الأصول « الذى » و هو مصحف .

(٢) وكان في الأصول « ليس هذا شيء » و المراد من « العروض » ههنا ما ليس بنقد =

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك^١ فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من هذه الخصال . فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان .

باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض لغير تجارة وفي يدينه

قال أبو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة وفي يدينه وعنده مال سوى ذلك أنه يجعل^٢ الدين من المال الحاضر فإن بقي منه شيء نجب فيه الزكاة بعد إخراج الدين منه^٣ [فقيه] زكاة وإلا فلا زكاة عليه ولا يكون الدين في العروض .

== كما في المغرب . ونقله في الحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات والموزونات إذا نوى فيه التجارة فإنها من عروض التجارة - كذا في رد المحتار .
(١) أشار بذلك إلى أن التقويم إنما يكون بالمسكوك من الورق أو الذهب إذا استويا وإذا اختلفا فبالأنفع منهما للفقراء أو بالأروج منهما لثلا يضرهم ، والقيمة تعتبر عند الإمام يوم الوجوب . وعند الصاحبين يوم أداء الزكاة كما في السوائم ويقوم في البلد الذي المال والعروض فيه - كذا في الدر المختار ورد المحتار والبحر وغيرها من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل ولفظ « منه » ساقط من الهندية .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [عليه دين و]^١ له العروض و في يدينه و عنده مال سوى ذلك [ما]^٢ تجب فيه الزكاة فانه ^٣ يزكى ما يده من المال .
و قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الأموال التي تجب فيها الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع بيت الرجل ولا في داره و لا في ثيابه و لا في عروضه .

أرأيت رجلا له عروض تساوي^٤ الف درهم استقرض من رجل الف درهم فحال عنده حولان أعلاه ان يزكى الألف التي استقرض . لمكان العرض الذي كان عنده .

لبس لهذا وحده تعرفه اما الدين في المال التام^٥ فان بقي منه ما يجب فيه الزكاة بعد الدين زكاة .

أرأيت رجلا له عروض تساوي^٦ الف درهم فاستقرض الف درهم فاشترى بها أربعين شاة فخال الحول على الغنم السائمة أعليه ان يزكها لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل . وجوز في الموطأ ، حاصل عارتها هكذا : في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين و يكون عنده من الناض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما يده من ناض يجب فيه الزكاة و اذا لم يكن عنده من العروض و النقد الا وفاء دونه فلا زكاة عليه حتى يكم
فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه - انتهى .

(٢) سقط من الأصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « انه » بدون الفاء . و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) و كان في الأصل « يساوي » بالتدكين ، و لفظ العروض جمعا يقتضى التأنيث .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب : التام من النمو - و الله اعلم . ف

(٦) و كان في الأصول « يساوي » و الصواب « تساوي » بالتأنيث او يكون « له عرض

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

العرض^١ الذى عنده ولمكان طعام قد جعله فى بيته رزقا لعياله لستهم .
ألا ترون ان هذا لا يستقيم و ليس عليه عمل الناس .
هل رأيت احدا احتسب^٢ دينه فى مسكنه و خادمه و ترك^٣ او يحتسب^٤
فى مال التجارة انما تحسب الديون فى اموال التجارة فان بقى بعد ذلك ما يجب
فيه الزكاة زكاه .

باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

قال ابوحنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره^٥ للتجارة ولا ينض^٦ له

= يساوى ، والله اعلم . ف

- (١) وكان فى الاصل « العروض » بالجمع ، و السياق يقتضى الافراد .
 - (٢) وكان فى الاصول « احسب » و « الصواب » احتسب .
 - (٣) هكذا فى جميع النسخ و لم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه او فرسه - كما ذكره قبله والله اعلم .
 - (٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انسب او بالمضارع اليق ، و قبله « احتسب » ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله اعلم .
 - (٥) فى جميع النسخ « يريده » من الارادة ، و « الصواب » يديره « من الادارة و هو فى الموطأ ايضا « يدار » .
 - (٦) و كان فى الاصول « يريده » و هو تحريف و « الصواب » يديره .
 - (٧) بكسر النون يحصل زرقا ، و فى المغرب « خذ ما نض لك من دينك اى تيسر و حصل » و فى الحديث « خذوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل » و فى الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و فى الحديث « يقتسمان ما نض بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =
- (١١٩) منه ٤٧٦

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

منه^١ شيء فيصير ورقا أو ذهبا في يده انما يخرج من تجارة الى تجارة و من متاع الى متاع فانه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فاذا حال^٢ عليه الحول من يوم ملكه زكي^٣ ثم اذا حال الحول من يوم زكاه زكي ما في يده زكاة اخرى فيقومها^٤ كذا^٥ ايضا ولا يبالي بفض في يده مال او لم ينض .

و قال اهل المدينة^٦ : يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض^٧ التجارة ويحصي ما^٨ في يده من النقد [او العين]^٩ فاذا بلغ ذلك [كله]^{١٠} ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه .

و قال محمد بن الحسن : قد رجع اهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم^{١١}

= الدرهم و الدنانير - انتهى ، و بابه ضرب .

(١) كذا في الأصل و هو الصواب . و كان في الهندية « من شيء » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من الأصول و لابد منه .

(٣) و كان في الأصول « من يومئذ زكاه » و هو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « فقدمها » بالدال بعد القاف ، و الصواب ما في الأصل .

(٥) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « لذا » .

(٦) و في الموطأ « و ما كان عند رجل يديره للتجارة و لا يبض لصاحبه منه شيء تجب عليه

فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي

فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه » - انتهى .

(٧) في الموطأ « من عرض » بالافراد .

(٨) « و يحصي فيه ما كان عنده من نقد او عين » - الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من الموطأ .

(١٠) و في الموطأ « قال مالك الامر عندنا فيها يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا

صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا او رقيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قل ان يحول عليه الحول =

الذي قالوا في الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد^١ اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغي^٢ في قولهم ان لا يكون في هذا المال زكاة و ان ادارته^٣ من يوم تجارته [من تجارة] الى نجارة^٤ و من متاع الى متاع عشرين ستة حتى يبيعه بناض ينض في يده فاذا باعه بذلك زكاة لسنة واحدة .

و لكن اهل المدينة يفاختس^٥ عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلبين .

ما بين ترك التاجر ماله في التجارة الواحدة يتربص بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها في يده شيء فرق فذن وجبت الزكاة في احدهما لتحبن في الأخرى .

أرايم رجلا كان في يده تجارة فبارت^٦ عليه فلم يحمد بها ناضا فحولها

= فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة وانه ان لم يبلغ ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة و ان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، وفي باب زكاة الدين من الموطأ ان العروض تكون عند الرجل اعواما تم بيعها فليس عليه في اثمانها الا زكاة واحدة - انتهى .

(١) لى في معنى لفظ البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطأ بين يديك .

(٢) عندى الأولى « فينغى » بالفاء - تأمل .

(٣) كذا في الهندية ، وكان الأصل « اذاره » بالذال المعجمة و هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « من يوم تجارته الى تجارته » والصواب « من يوم تجارته من

تجارة الى تجارة » فسقط من الأصول « من تجارة » فلذا جعلناه بين المربعين .

(٥) تأمل في معنى هذه العبارة .

(٦) من البوار بالواو و الراء المهملة الكساد ، قال في ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت

السلعة كسدت من باب طلب ، ومنه الحديث : بارت عليه الجذعان - اه ، و ليس معناه =

الى تجارة اخرى و كانت طعاما^١ فاشترى بها زائما ثم بارت التي عنده فاشترى بها عطرا فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين او كان في يده ز^٢ فبار عليه فلم يأت برأس ماله فامسكه رجاء الفضل و رجاء ان الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين أ ينبغي ان يكون بين هذين فرق و لئن وجبت الزكاة في احدهما لتجب^٣ في الآخر و ما امساكه هذين

= هلك و هو معنى باد بالبدال المهملة كما في ج ١ ص ٥١ من المغرب . ماد : هلك .
يود و أ باده : اهلكه ، و منه الحديث : امتدت خضراء قریش - ٨٥ ، و الفعل بجى . باد
يبد كما في القاموس و غيره كما في حاشية المغرب .

(١) يعنى مثلا و البز من الثياب امتعة الزا - كما في ص ١٨٤ من مختار الصحاح .

(٢) كذا في الأصل بالرفع ، و في الهدية « بز » بالنصب و ليس بصواب .

(٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام و يركب مديرا كان او محتكرا ، قال الزرقاني في ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة و ان اختلفوا في الادارة و الاحتكار و الحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابى داود كان صلى الله عليه وسلم يأمر بما ان يخرج الركاه مما بعده للبيع ، قال الطحاوى . ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم لا زكاة في العروض اما هو في عروض القبة - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٢ من المدارية ، و في الباب حديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان يخرج الصدقة من الذى يعد للبيع ، اخرجه ابو داود و سكت عنه ثم المنذرى بعده كما في نصب الراية ح ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطني و الطبراني (و البزار كما في ح ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف (و فى التلخيص و فى اسناده جهالة و فى ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - ٨٥ ، و قال ابو عمر =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للامام محمد الشيباني

لرغبة يطلبها او البوار الاسواء لانه قد يقدر على ان يبيع الذي بار عليه
بوضيعة^١ فيزكى ما نض في يده من الثمن فان كان اقل من رأس المال فكذلك
يؤمر قبل ان يبيع ان يزكى قيمة ذلك الشيء على وضیعة او ربح ثمنه بستة ولا
يزكى على رأس ماله الأول .

= ابن عبد البر كما في نصب الراية ، وقد ذكر هذا الحديث رواه ابو داود وغيره باسناد
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في احكامه تعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع
نصب الراية) ، و عن ابى ذر رفته : في الابل صدقتها - الحديث ، و فيه و في البر
صدقة اخرجه احمد و الدارقطني و الحاكم (و قال في المستدرک كلا الاسنادين صحيحان
على شرط الشيخين و لم يخرجاه و اليهقي في سننه) و اسناده حسن (و في التلخيص و هذا
اسناد لا مأس به - اه) و « البر » بالموحدة و الزاى فيدخل في هذا الباب ، و من
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه (قال النووي في تهذيب الاسماء و اللغات
هو بالباء و الزاى و هى الثياب التى هى امتعة البراز قال : و من الناس من صحفه بضم
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الراية) و روى عبد الرزاق باسناد صحيح
عن ابن عمر انه كان يقول في كل مال يدار في عيد او دواب او بر للتجارة تدار الزكاة
فيه كل عام و لليهقي من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة الا
ما كان للتجارة و للشافعي و احمد و عبد الرزاق و الدارقطني (و اليهقي) من طريق
ابى عمرو بن حماس عن ابيه ان عمر قال له قومى يعنى الادم و الجباب ثم اخرج
صدقته و في الموطأ ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله انظر من مر بك من المسلمين
بما ظهر من اموالهم مما يديرون من التجارة من كل اربعين دينارا دينارا - انتهى ،
و راجع نصب الراية و سنن اليهقي و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضیعة خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الأول فيهما =

باب زكاة الماشية

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يكون له الغنم^١ و المعز و الضأن و الابل البخت^٢ و العراب^٣ و البقر^٤ و الجواميس^٥ ان ذلك يجمع بعضه الى بعض

= و الوضيعة فى معنى الحطيطة النقصان تسمية بالمصدر وبيع المواضعة خلاف بيع المراجعة و اتصفت السوق كسدت و انحط سعرها - كذا فى المغرب .

(١) الغنم - محركة : الشاء لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة و هو اسم مؤنث للجس يقع على الذكور و الاناث - قاموس و فيه : الناة الواحدة من الغنم للذكر و الانثى و تكون من الضأن و المعز و الطاء و القر و النعام و حمر الوحش و المرأة جمعه شاء و شياه و شواه ، و الضأن ما كان من ذوات الصوف و المعز من ذوات الشعر ؛ فهستانى - كذا فى رد المحتار .

(٢) جمع مخفى و هو ماله سنامان منسوب الى يختصر بضم الباء و سكنون الخاء المعجمة و فتح التاء المثناة فوق و النون و الصاد المهملة المشددة فى آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك (ح) و فى "قاموس" : يختصر بالتشديد أصله بوخت و معناه ابن و نصر كبقم صنم و كان وجد عدد الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه خرب القدس - هـ - نسب اليه لانه اول من جمع بين العربي و العجمي فولد منهما ولد فسمى بختيا - كذا فى الدرالمختار و رد المحتار .

(٣) بكسر العين المهملة و هى الابل العربية .

(٤) مأخوذ من البقر بالسكون و هو السق سقى به لانه يشق كالور لانه يتير الارض و مفرده بقرة و الباء للوحدة - الدرالمختار ، و التور هو ذكر القر - قاموس - اى كما يسمى التور بورا لانه يتير الارض اى بحرنها ، قال فى المغرب : و أماروا الارض حرتوها و زرعوها و سميت القر المتيرة لانها تتير الارض - هـ - رد المحتار .

(٥) جمع حاموس نوع من القر كما فى المغرب ج ١ ص ٩٢ و الزرقانى ج ٢ ص ٥٨ =

فيجمع الغنم كلها على حدة ويجمع البخت والعراة كلها على حدة ويجمع الجواميس والبقر كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة^١ التي يجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العراة وإن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس وإن شاء أخذ^٢ [ذلك]^٣ من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو أكثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .

وقال^٤ محمد بن الحسن .

وقال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أضيف^٥ أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر وإن كانا سواء أخذ فريضة [الله]^٦ من أيهما^٧ شاء .

= وهو مثل البقر في الزكاة والأضحية والربا يكمل به نصاب البقر ويؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى - نهر ، وعلى هذا الحكم البخت والعراة والمعز والضأن ابن ملك - ردالمحتار ، قيل كأنه مشتق من جسس الودك إذا جد لأنه ليس فيه قوة البقرة في استعماله في الحرث والزرع والدياسة - زرقاني .

(١) وكان في الأصول « فريضة » ، والصواب « الفريضة » كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « أخذ » ساقط من الهدية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول والصواب إثباته كما هو في الصور التي مرت قبل .

(٤) قوله : « وقال محمد بن الحسن » كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ « أضيفا » وعندى بالافراد أولى من التثنية والذي صفة لفظ أحد المذكور وأضيف صلته - تدبر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد ليناسب ما قبله والا يكون لفظ « فريضة » بالتعريف .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من أيهما » بالتأنيث .

و قال محمد بن الحسن : كل هذا ^١ واحد أن يأخذ من أى ذلك شاء اذا كانت وسطا ولم تكن التى يأخذ من حملها .

أ رأيتم لو وجد فريضة فى القليل من الصنفين ولم يجدها فى الكثير [منهما او] ^٢ وجد الكثير افضل فى السبق من فريضة او دون ذلك أ ليس يأخذ الفريضة ^٣ من الصنف القليل فكذلك يأخذ من أيهما شاء اذا وجد المريضة فيهما جميعا .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد ^٤ عن سماك بن الفضل ^٥ عن شهاب ^٦

- (١) تذكر ما قدمته من رد المختار و راجع ج ٢ ص ٣٣ من البدائع .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه يدل عليه السياق ليناسب ما قبله .
- (٣) و كان فى الأصول « فريضة » بالتثكير . و الصواب « الفريضة » بلام التعريف .
- (٤) هو معمر بن راشد الأزدي الحداثي مولاهم ابو عروة بن ابي عمرو البصري سكن اليمن شهد حنازة الحسن البصري ، من رجال الستة كما فى ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب .
- (٥) هو الخولاني اليماني الصنعاني ، روى عن وهب بن منبه و عمرو بن شعيب و مجاهد ابن جبر و شهاب بن عبد الله الأعرج و غيرهم . و عنه معمر بن راشد و عمر بن عبيد و شعبة و غيرهم ، ثقة من رجال ابي داود و الترمذي كما فى ج ٤ ص ٢٣٥ من التهذيب .

(٦) ذكره البخارى فى تاريخه الكبير ح ٢ ق ٢ ص ٢٣٦ : قال شهاب بن عبد الله الخولاني عن عمر و سعد الأعرج - قاله معمر عن سماك بن الفضل ، يعد فى اهل اليمن اه ، و ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، و ذكره ابن ابي حاتم فقال : يمانى ، روى عن سعد الأعرج ، روى عنه سماك بن الفضل ، و قال : روى معمر عن سماك بن الفضل عن

شهاب بن عبد الله عن سعد الأعرج - اه ج ٢ ق ١ ص ٣٦١ ف

ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد^١ الأعرج وكان من اصحاب يعلى بن امية حين قدم المدينة فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أين تريد ؟ قال : الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - و يعلى بن امية يومئذ على اليمن - فان عملاً^٢ بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قال لهم^٣ عمر رضى الله عنه : اذا مررتم بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها^٤ و فرقوا المال ثلاث فرق : .
 فخيروا صاحب المال ثلثاً^٥ تم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صغروها^٦ في كذا وكذا ،

(١) و في ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخارى الكبير: سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن امية قدم المدينة فقال له عمر: اين تريد؟ قال الجهاد، قال: ارجع الى صاحبك و يعلى يومئذ على اليمن فان عملاً بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج: ما كنا نرجع الا بسيطانا - قاله لى محمد : اخبرنا ابن المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله -
 اهـ ، و في ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الحريح و التعديل لابن ابى حاتم : سعد الاعرج يأتى قدم المدينة و كان من اصحاب يعلى بن امية ، روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابى يقول ذلك - اهـ . و ذكره ابن سعد في ج ٥ ص ٥٣٥ من طبقاته و قال . سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن منية و قد لقي عمر بن الخطاب - اهـ . ف

(٢) و كان في الاصول « عمل » بالرفع و هو تصحيف و الصواب « عملاً » بالنصب كما مر من تاريخ البخارى . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول ، و لى الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول ، و لى الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، و مله « صغروهما » بضمير التثنية ثم ما معنى « صغروهما في =

قال : فوضعها^١ لهم ، قال سعد : فكنا نخرج فنأخذ الصدقة ثم نقسمها فما نرجع إلا بسيطانا^٢.

= كذا وكذا ، ولم أجد في الفائق فاطلب معنى الأثر من معادن العلم ؛ ولعله : ضعوها من الوضع أو التوضيع يدل عليه قوله « فوضعها لهم » وقوله « ثم نقسمها » أو هو فوضعها بالخاء مكان العين . قلت : ولعل الصواب « ثم اصدعوها » ، وفي مجمع بحار الأنوار : « وح » المصدق يجعل الغنم صدعين ثم يأخذ منهما الصدقة أي فرقين - اهـ . ف

(١) هكذا في الأصل ، ولعل المراد ايئتها وأوضعها .

(٢) قلت : و أخرج الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك عن ابن شهاب أو شهاب بن مالك عن سعد الأعرج قال : خرجت أريد الجهاد فلقيت عمر بن عتبة فقال : بأذن صاحبك خرجت يعني يعلى بن أمية قال قلت : لا ، قال : فارجع إلى صاحبك فإذا أوقف الرجل عليكم غنمه فاصدعوها صدعين ثم اختاروا الصف الآخر ، و أخرج عن محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت أبي وغيره يذكرون أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يقسم الأبل اثلاثاً ثم يختار سيدها ثلثاً و يأخذ المصدق من الثلث الأوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن عبيد الله عن القاسم قال : يقسم الغنم اثلاثاً ، و روى عن عباد بن عوام عن سفيان بن حسين عن الزهري قال : إذا جاء المصدق قسمت الغنم اثلاثاً ثلث خيار و ثلث شرار و ثلث أوساط يأخذ المصدق من الوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن الأعمش عن الحكم قال : كان المصدق يصدع الغنم صدعين فيختار صاحب الغنم غير الصدعين ، و روى عن عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : يقسم الغنم قسمين فيختار صاحب الغنم خير القسمين و يختار المصدق من القسم الآخر ، و روى عن عبد الرحيم عن عبيدة عن إبراهيم قال : يقسم الغنم

باب صدقة الخليطين^١ يكون بينهما الغنم

قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لأحدهما ما يجب فيه الزكاة ولم يكن للآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [زكاة]^٢ و ليس على الآخر زكاة و الخليطان الشريكان فى الغنم^٣.

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخليطان ليسا بشريكين انما الخليط اذا كان الراعى واحدا و الدلو^٤ واحدا و المراح^٥ واحدا و الفحل^٦ واحدا فالرجلان خليطان و ان^٧ عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه ، و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء قال : تفرق فرقتين ، و روى عن عباد بن عوام عن عطاء نحوه - اهـ (فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢) ، و روى فى ابتداء البحث عن ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة عن رجل من ثقف قال : سألت أبا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثنية - اهـ . ف

(١) الخليط : الشريك فى نفس الشيء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلاً .

(٤) آلة الاستقاء ، و قيل : كناية عن المياه ، اهـ - زرقانى .

(٥) بضم الميم على الاشهر و تفتح مجتمع الماشية للمبيت او القافلة - زرقانى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه « الواو » الحال لا المبالغة بدليل قوله :

كتاب الحجّة (باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم) للإمام محمد الشيباني

من مال صاحبه .

و قال محمد بن الحسن : وكيف يكون هذان خليطين وما لهما متفرق
و انما جاء ' في الحديث الخليطان يتراذان انفضل بالسوية على عدد اموالهما
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يتراذان .

أ رأيتم ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامهما متفرقة
ويؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخليطان اللذان
غنمهما واحدة و كل واحد منهما له من الغنم ما تجب فيه الزكاة و احدهما
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد اربعون

= [و الذى ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس يخلط انما هو تبرك] فقط لا خليط
- انتهى . و على ما نقله الامام محمد قالوا و للمبالغة - نفهم ، لكن سقطت العبارة المذكورة
و انما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لأنس رواه ابو داود في سننه و الحاكم
في مستدركه : و ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية - الحديث ،
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرجاه في ابواب من صحيحه
و بسطه الزيلعى في نصب الراية و ابن التركمانى في الجواهر النقي و الطحاوى في شرح
معانى الآثار ، و أيضا هو في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرجاه ابو داود
و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى في سننه و احمد في مسنده و ذكره مالك في موطنه :
و ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية و لا يؤخذ في الصدقة هرمة و لا
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و في كتاب عمرو بن حزم اخرجاه النسائى
في الدييات و ابو داود في مراسيله و الدارقطنى و البيهقى و احمد في مسنده و عبد الرزاق
في مصنفه و الحاكم في مستدركه و ابن حبان في صحيحه : و لا يؤخذ في الصدقة هرمة =

كتاب الحجة (باب ما يجب في السخال من الزكاة) للإمام محمد الشيباني

شاة فيأخذ منهما شأتين^١ من اغنامهما فيرد^٢ صاحب الأربعين على صاحبه
ثلث قيمة شاة لأنه اخذ من غنمه شاة و انما له من الشأتين اللتين اخذتا ثلثا شاة ،
فهذا و شبهه الذي يتراد فيه الخلطان ، فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس^٣ يؤخذ
من احدى الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الآخرين^٤ ، و كذلك الابل
و البقر .

باب ما يجب في السخال من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها
الصدقة فتوالد قبل ان يأتية المصدق يوم واحد قبله ما يجب فيه الصدقة
بسخالها^٥ انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ يوم وجب
فيها الصدقة .

= ولا عجفاء ولا ذات عوار ولا تيس الغنم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع
خشية الصدقة و ما اخذ من الخلطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث -
(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « شاتين »
بالنصب لانه مفعول « فيأخذ » .
(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « وليس » بالواو ، و الصواب « فليس » بالفاء .
(٤) هكذا في جميع السخ ، و الاولى « الاخرى » فقط فأمل فيه .
(٥) جمع « سخة » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمر و تمر ،
قيل : هي البهمة - كما في المغرب ، قال الأزهري : تقول العرب لاولاد الغنم ساعة
تضعها امهاتها من الضأن او المعز ذكرا كان او أنثى سخة ، اهـ - زرقاني .
(٦) كذا في الاصول ، و في الموطأ « بولادتها » .

كتاب الحجة باب ما يجب في السخال من الزكاة للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة [فيها الصدقة]^١ على صاحبها يوم يحول الحول على الأولى .

و قالوا : ولا يشبه الأولاد ما افيد [منها]^٢ بشراء او هبة او ميراث .
و قال محمد بن الحسن : هذا كله واحد ما افاد^٣ شراء او هبة او ميراث
و ما ولدت سواء .

و قال اهل المدينة ايضا في العرض^٤ يكون للتحارة لا يبلغ ثمنه
ما تجب فيه الصدقة^٥ و ليس^٦ له مال غيره فحول عليه الحول ثم يبيعه
صاحبه بربح^٧ فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة انه^٨ يصدق الربح مع رأس
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زدناه من الموطأ و عبارته هكذا :
قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة و ذلك ان
ولادة الغنم منها - انتهى .

(٢) و كان في الأصول ، « ما افاد بشراء » و الصواب ما في موطأ الامام مالك « ما
افد منها » .

(٣) هكذا في جميع النسخ معروفا و المجهول اولى كما لا يخفى .

(٤) هكذا في الموطأ ، و في الأصول « العروض » بالجمع و هو لا يناسب باعتصار
الضمائر التي في العبارة .

(٥) زاد في الموطأ « ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع
رأس المال » - انتهى .

(٦) من قوله « و ليس » الى قوله « الحول » ليس في الموطأ و اما هو مذكور في مسألة
اخرى مذكورة بعده .

(٧) لفظ « بربح » ليس في الموطأ .

(٨) في الموطأ « فصدق ربحه » بالقاء و الضمير و ليس فيه « انه » .

المال حين^١ يبيعه .

ولو كان [ربحه]^٢ فائدة [او ميراثا]^٣ افادها^٤ لم يجب عليه [فيه]^٥ الصدقة^٦ حتى يحول عليه^٧ الحول من يوم افاده [او ورثه]^٨ فغذاء^٩ الغنم منها كما ان ربح المال منه .

وقال ابو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في شيء من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال يجب في مثله الزكاة^{١٠} .
وقال محمد بن الحسن : ان الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح^{١١} الربح فكيف افرق^{١٢} هذا والفائدة التي يفيد .

(١) لفظ « حين يبيعه » لم يذكر في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الهندية « فادها » و هو تصحيف .

(٤) وكان في الأصول « صدقة » بالتكثير .

(٥) كذا في الموطأ بتذكير الضمير ، وفي الأصل « عليها » بالتأنيث .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٧) هذا هو الصواب بالتين و الذال المعجمتين بعدهما الف و مد جمع غنذى وهى سخال الغنم بؤنة كريم و كرام كما في شرح الزرقاني ، و وقع في الأصول « فقد الغنم » و هو خطأ فاحش .

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « زكاة » بالتكثير ، و الصواب ما في الأصل بلام التعريف . ف

(٩) كذا في الأصل ، وفي الهندية « او ربح » سقط منها لفظ « حتى » و فيها « او » مكان « و او » و الصواب ما في الأصل . ف

(١٠) و كان في الأصول « افرق » و هو تصحيف ، و الصواب « افرق » .

باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب

ثم افاد اليهما مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهباً او ورقاً تجب فيه الزكاة اولا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الاول يوم يزكيه و المال الثاني نبع الاول من فائدة او غيرها .

و قال اهل المدينة . يزكى^٢ ماله الاول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال الفائدة حتى يحول على الفائدة الحول .
و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد حساباً يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أ رأيتم الرجل اذا كان يفيد اليوم الفا وغدا الفين و بعد غد ثلاثة آلاف

(١) كذا في الأصل ضمير التثنية و الضمير « للورق و الذهب » . و في الموطأ « اليه » بتوحيد الضمير و هو يرجع الى المال . ف

(٢) كذا في الأصل بصيغة التثنية . و في الموطأ « فيه » و ضمير الموطأ يرجع الى « المال » و ضمير الأصل يرجع الى « الورق و الذهب » . ف

(٣) عبارة الموطأ هكذا « اذا كان للرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها » انتهى ص ١١٤ قال الزرقاني . و قال الشافعي : لا يضم شيء من القوائد الى غيره الا نتاج المشاة اذا كانت نصاباً فان لم تكن نصاباً لم يمتد بالسبخال . و قال ابو حنيفة . اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا او كرا . و في آخره كذلك فالزكاة فيهما و ان نقصت في الحول . انتهى ح ٢ ص ٦٢ .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني
وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف أينبغي
له ان يزكى كل مال من هذه الأموال على حدة ، وهذا قول ضيق لا يوافق
ما عليه الناس . ينبغي له ان يجمع ماله كله ثم يزكّيه اذا وحت الزكاة على
ماله الأول .

باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى رجل هلكت ' ماشيته . و قد وجبت
فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها انها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها
صدقة وان بقى فيه ما لا يجب فيه الصدقة زكى ما بقى بحساب ذلك .

(١) اى لا تجب الزكاة فى نصاب هالك بعد الوجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان
طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح ، وفى الفتح : انه الاشبه بالفقه
لان للمالك رأيا فى اختيار محل الأداء بين العين والقيمة و الرأى يستدعى زماها وان
هلك بعض النصاب سقط حظ الهالك من الواجب فيه بقدر ما هلك منه و يصرف
الهالك الى العفو اولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم اى لو كان عنده ثلاث نصاب ، مثلا
و شئ زائد عما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو اولا فان
كان الهالك بقدر العفو ببقى الواجب عليه فى الثلاث نصاب بتمامه و ان زاد يصرف
الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث و يزكى عن الصابين فان زاد الهالك على
النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثانى و هكذا الى ان ينتهى الى الأول .
و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل
(كما سيأتى فى الكتاب) ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه ، و عند ابى يوسف :
يصرف الهالك بعد العفو الأول الى النصب شائعا ، و عند محمد الى العفو والنصب =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

وقال ' اهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

وقال محمد بن الحسن : أ رأيتم ان ملك ' اربعين من الغنم خال عليها الحول ' فهلك منها عشرون و بقي عشرون ثم لا يؤدي عن ' نصف ما بقي شاة و الشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي ان يؤدي عن ما بقي نصف شاة ولا يبطل الزكاة بسخلة واحدة لو نقصت من الغنم و هي اربعون ولكنه يزكى ما بقي بحساب ذلك .

أ رأيتم اربعين شاة حال عليها الحول أ لبس فيها شاة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم :

= لما مر من تعلق الزكاة بهما عدده . قال في الملتقى و شرحه للشارح : فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عددهما . و عند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بغيرا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب عليه ثم و ثم ، و عند ابي يوسف : خمسة و عشرون جزأ من ستة و ثلاثين جزأ من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب ، و عند محمد : نصف بنت لون و تمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب و العفو - اه ، و في الحر : ظاهر الرواية عن ابي يوسف كقول الامام - كذا في رد المحتار .

(١) عبارة الموطأ هكذا « فان هلك ما شته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى هلك ما شته كلها او صارت الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيها هلك او مضى من السنين » انتهى .

(٢) و كان في الاصل « هلك » ، و في الهندية « ملك » و هو تصحيف ، و الصواب « ملك » .

(٣) و كان في الاصل « حول » بالتكثير ، و الصواب « الحول » .

(٤) كذا في الاصل . و في نسخة « من » و ليس بشيء .

فإن ' الذئب عدا على سحلة منها فقتلها أ تبطل الزكاة عما بقي ؟
أ رأيتم ' رجلا اخرجت أرضه خمسة اوسق حنطة او شعيرا او تمرا
او زيبيا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقه و هرب و لا يقدر عليه أ تبطل
الزكاة عن ما بقي لذهاب ذلك الصاع ؟
أ رأيتم رجلا كان له مائتا درهم فخال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم
فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه او ضاع منها درهم أ تبطل الزكاة
عما بقي هذا لما ينبغي ان يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي
لما ذهب .

باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال ابو حنيفة : ليس للعامل * على الصدقة فريضة مسماة ، و كذلك
قال اهل المدينة ، و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) ان شرطية دخلت على المبتدأ الذى هو الفاعل فى الاصل .
- (٢) هذه فروع الزام على اهل المدينة فان فى هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما هلك
بعض الماشية وبقى بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) باضافة زكاة الى ما .

- (٤) هذه المسائل منية على اصل الامام محمد و هو ان وجوب الزكاة متعلق
بالنصاب و العفو فاذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق واذا هلك البعض
ادى الزكاة بحساب ما بقي ، والفصل فى ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .
- (٥) و كان فى الاصل « على العامل » و الصواب « للعامل » باللام الجارة و هو كذلك
فى الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الا على قدر ما يرى
الامام - انتهى .

الصدقات على ثمانية اسهم^١ .

و قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لحاجتهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافعى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الام له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من تحمل له الصدقة و فيها بيان مواضع الصدقات و مصارفها و مستحقيها لأن الام للاختصاص و الملك و هو انهم المختصون بهذا الحق دون غيرهم لا للتسوية كما فهم الشافعى لغة و انما الصيغة للتركة و التسوية لغة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ بن حلح بن بعثه الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد في فقرائهم - الحديث ، لم يذكر فيه الاصناف الآخرة و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف الثمانية جاز و كفى و لم يقل عن احد من الائمة انه تكلف في طلب هؤلاء الاصناف الثمانية في القرآن فقسما بنهم و لو كان لفعل البناء ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الأموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لدفع حاجتهم و الحاجة في الكل واحده ، و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن التى كان بعثها على رضى الله عنه بين المؤلفة قلوبهم الاقرع بن حابس و زيد الخيل و عيينة بن حصص و علقمة بن علاثة حتى غضبت قريش و الانصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال في الهداية : و الذى ذهبنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزبلى : حديث ابن عباس رواه البيهقى و حديث عمر رواه ابن ابى شيبه في مصنفه و روى الطبرى في تفسيره في هذه الآية اخبرنا عمران بن عيينة عن عطاء عن سبيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء و المساكين » - الآية ، قال في اى صنف وصعته اجزاك - اه ، اخبرنا حرير عن ليث عن عطاء =

كتاب الحجة (باب ما يقسم للمصدق من الورق) للإمام محمد الشيباني

وقال أهل المدينة ذلك عندنا [لا يكون الا على وجه] الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال اما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيته من هذا اجزأ
عنه - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ الفرض في الصدقة
فيجعله في صنف واحد - اه ، و روى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو
عن زر بن حبیش عن حذيفة انه قال : اذا وضعته في صنف واحد اجزاك - اه ،
و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن جبیر و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي و ابي
العالبة و ميمون بن مهران بأسانيد حسنة ، و استدل ابن الجوزي في التحقيق على ذلك
بحديث معاذ فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم
قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عبيد القاسم بن سلام في
كتاب الأموال : و بما يدل على صحة ذلك ان النبي عليه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله
في صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفون قلوبهم الاقرع بن حاس و عينة بن
حصن و علقمة بن علاثة و زيد الخيل قسم فيهم الذهبية التي بعث بها إليه على رضى الله عنه
من اليمن و انما تؤخذ من أهل اليمن الصدقة ثم آتاه مال آخر فجعله في صنف آخر و هم
الغارمون فقال لقيصة بن المخارق حين آتاه و قد تحمل حمالة : يا قيصة ! قم حتى تأتينا
الصدقة فنأمر لك بها ، و في حديث سلمة بن صحز الياضی (اخرجہ احمد و ابو داود)
انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الى جميع الأصناف لم يحز دفعها الى واحد ،
و أما الآية التي احتج بها الشافعي رحمه الله فالمراد بها بيان الاصناف التي يجوز
الدفع اليهم دون غيرهم ، وكذا المراد بآية الغنمة - انتهى كلامه ، و حديث معاذ
رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما و ما استدل به
الشافعي من الحديث ففي اسناده عبد الرحمن بن زياد الافريقى - راجع ج ٢ ص ٦٤
من شرح الزرقاني .

(١) كذا في الموطأ ، و كان في الأصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالى فلمن =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة [و العدد] ' اوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى [الوالى] ' و عسى ان ينتقل ' ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين او أعوام فيؤثر [اهل] ' الحاجة و العدد حيث ما كان ذلك ' .
و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها الثمن لأن ' الأصناف ثمانية .
و قال محمد بن الحسن : القول الأول احسن القولين و هو المعول ' الذى اجمع عليه اهل الكوفة و اهل المدينة .

باب زكاة النخل و الحبوب

قال ابو حنيفة فيما اخرجت الأرض فيما ' سقت السماء و العيون و البعل '

= الموطأ ان ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فزدناه مه .

(٢) كذا فى الموطأ ، و كان فى الأصل ' يستغل ' و فى الهدية ' يشتغل ' و كلاهما

تصحيف ، و الصواب ما فى الموطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه - كما هو فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

(٥) تذكر ما مضى يتعلق به .

(٦) كذا فى الأصل ، و فى الهدية ' القول ' مكان ' المعول ' . ف

(٧) بدل عن قوله ' فيما اخرجت - الخ ' و لعلة ' مما ' بمن الحارة مكان ' فى ' ،

و هو عندى الأولى ، و هكذا يظهر من اثر ايه ايم الذى اخرجه فى الآثار كما سبأنى

و من الموطأ .

(٨) بموحدة مفتوحة و - بين مهملة ساكنة و هو ما شرب بعروقه من الأرض =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الجوب) للامام محمد الشيباني

العشر و ما سقى من المضح^١ و الدالية^٢ و الغرب^٣ نصف العشر و ذلك فيما اخرجت الارض من قليل او كثير و كذلك ذكر ابو حنيفة عن حماد عن

= ولم يحتج الى سقى سماء و لا آلة ، و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان عثريا بالعين المهملة المفتوحة و المثناة الخفيفة و كسر الراء و شدة النحية ، فقد فسرہ الخطابي بأنه الذى يترب بعروقه من غير سقى - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح الموطأ و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من الارض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه الحديث ما سقى بعلا و يروى شرب و اتصابه على الحال - انتهى :

(١) بفتح النون و سكون المعجمة بعدها مهملة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اهـ زرقاني ؛ و كذا النضج في قوله ما سقى فضحا او بالنضج و هو الماء ينضح به الزرع اى يسقى بالناضح و هو السانية ؛ اهـ - مغرب .

(٢) الدالية جذع طويل يركب تركيب مذاق الارز و في رأسه مغرقة كبيرة يسقى بها ، و في شروط الحاكم : و يدخل في البيت الدولاب من غير ذكر و لا تدخل الدالية لأن هذا معلق بغيرها ، وكذلك جذوعها ، و هكذا ايضا في جمع التفاريق و الدولاب المنجنون التى تديرها الدابة و الناعور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامي في رد المحتار و في القاموس : الدالية المنجنون و الناعورة و شئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل و المنجنون الدولاب يستقى عليه - انتهى ، و فسر الدالية في الدر المختار بالدولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهملة بعدها باء موحدة : الدلو الكبير - كذا في الدر المختار و رد المحتار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله : فيما يسقى بالغروب - اهـ .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

ابراهيم انه حمل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الارض [من] قليل^١ او كثير .

= شئ اخرجت الارض عما سقت السماء او سقى سيجها العشر و ما سقى بغرب او دالية ففيه نصف العشر . قال محمد : و بهذا كان يأخذ ابو حنيفة - اهـ . و قال في باب ما يجب فيه الزكاة من الموطن ص ١٧٣ بعد تخريج حديث ابي سعيد الخدري قال محمد : و بهذا تأخذ و كان ابو حنيفة يأخذ بذلك الا في خصلة واحدة فانه كان يقول فيما اخرجت الارض العشر من قليل او كثير ان كانت تشرب سيجها او تسقى السماء وان كانت تشرب بغرب او دالية فنصف عترو هو قول ابراهيم النخعي و مجاهد - انتهى . و أثر ابراهيم و مجاهد اخرج الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٣١٦ قال حدثنا فهد قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصماني قال أنا تريك عن منصور عن ابراهيم قال في كل شئ اخرجت الارض الصدقة ، حدثنا محمد بن حديد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا موسى بن اعيان عن خصيف عن مجاهد قال : سأله عن زكاة الطعام فقال فيما قل منه او كثر العشر او نصف العشر - انتهى ، و في الباب احاديث مرفوعة عن معاذ بن جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من كتاب الآثار و الموطن للإمام محمد .

(٢) اخرج الامام ابو يوسف في آثاره ص ٩٠ من رقم (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه قال : في كل ما اخرجته الارض من قليل او كثير زكاة و فيما سقت السماء او سقى سيجها العشر و فيما سقى بغرب او دالية نصف العشر - اهـ ، قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ص ٦٢ و اختلف اصحابنا في وقت اداء ما اخرجت الارض فقال ابو حنيفة : في القليل منه و الكثير . وقال غيره : حتى يبلغ ادنى ما يخرج من الارض خمسة اوسق فلا صدقة فيما لم يبلغ خمسة اوسق =

= وكان ابو حنيفة يقول : في كل ما اخرجت الأرض من قليل او كثير العشر اذا كان في ارض العشر و سقى سيحا و نصف العشر اذا سقى بغرب او دالية او سانية و الخراج اذا كان في ارض الخراج من الحنطة و الشعير و التمر و الزيت و الذرة و الحبوب و انواع البقول و غير ذلك من اصناف غلات الشتاء و الصيف مما يكال او لا يكال فاذا اخرجت الارض من ذلك قليلا او كثيرا فقبه العشر ولا تحسب منه اجرة العمال و لا نفقة البقر اذا كان يسقى سيحا او تسقيه السماء و ان كان يسقى بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر ، و حدثنا بذلك عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : ما اخرجت الأرض من قليل او كثير من شيء ففيه العشر و ان لم يخرج الا دستجة بقل ، فكان ابو حنيفة يأخذ بهذا و يقول : لا تترك ارض تعتمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج اذا كان من ارض الخراج و ما تجب عليها من العشر اذا كان في ارض العشر قليلا اخرجت ام كثيرا - انتهى ، و هو قول عطاء ايضا ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في الخراج ص ٦٥ قال : و حدثنا اشعث بن سوار عن عطاء بن ابي رباح و عن الحكم عن ابراهيم النخعي انهما قالوا : في كل ما اخرجت الأرض صدقة - انتهى ، و اخرج عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال : فيما انتت الأرض من قليل او كثير العشر - انتهى ، و اخرج نحوه عن محاهد و عن ابراهيم النخعي ، و اخرجه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز و عن محاهد و عن ابراهيم النخعي و زاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة - نصب الراية . قلت : اخرج البخاري و ابو داود و الطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت السماء و العيون او كان عثريا العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - اه ، هذا لفظ البخاري و رواه ابو داود بلفظ : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون او كان بعلا العشر و فيما سقى بالسواني او النضح نصف العشر - اه ، و لفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري ، =

= و اخرج مسلم والطحاوى عن ابى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : فيما سقت الانهار و الغيم العشر و فيما سقى بالسانية نصف العشر - اهـ ، و اخرج ابن
ماجه و الطحاوى عن ابى بكر بن عياش عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن مسروق
عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرنى أن
أأخذ مما سقت السماء و مما سقى بعلا العشر و ما سقى بالدوالي نصف العشر - اهـ ،
و قد وقع الغلط فى نسخة الطحاوى فقد سقط عن مسروق من الاسناد و كذا قوله و ما
سقى بالدوالي نصف العشر و كتب الكاتب مكانه و ما سقى بعلا نصف العشر - اهـ ، وهو
خطأ فاحش ، و الصواب ما فى ابن ماجه و نصب الراية و غيرهما - فنه ، و اخرج ابن
ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : فيما سقت السماء و العيون العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - انتهى ،
قال الطحاوى : فى هذه الآثار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل فيما سقت السماء
ما ذكر فيها و لم يقدر فى ذلك مقدارا فى ذلك ما يدل على وجوب الزكاة فى كل ما
خرج من الأرض قل او كثر فان قال قائل بمن يذهب الى قول اهل المدينة ان هذه
الآثار التى رويتها فى هذا الفصل غير مضادة للآثار التى رويتها فى الفصل الاول لأن
الاولى مفسرة و هذه مجملة فالمفسر من ذلك اولى من المحمل ، قيل له هذا محال لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اخبر فى هذه الآثار ان ذلك الواجب من العشر او نصف العشر
فيما يسقى بالأنهار او بالعيون او بالرشاء او بالدالية فكان وجه الكلام على كل ما خرج
بما سقى بذلك - اهـ ، قال فى نصب الراية : و لما اخرج البخارى فى صحيحه حديث ابن
عمر المتقدم عقبه بحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة و قال هذا تفسير للاول
و المفسر يقضى على المبهم و الزيادة مقبولة - انتهى . و ابو حنيفة يؤول حديث ليس
فيما دون خمسة اوسق صدقة بزكاة التجارة كما فى الكتاب (ابى الهداية و قال المحقق فى
فتح القدير تعارض فيه العام و الخاص فى مقدار خمسة اوسق و الاحتياط فى الإيجاب =

ولسنا^١ نأخذ [بهذا]^٢ من قول ابى حنيفة و ابراهيم^٣ ولسكنا نأخذ بما روى^٤

= فقلنا به . و فى عمدة القارى ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب فى الأموال سوى الزكاة ، فهذه الأقوال التس الامر ولا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العربة لا على عدم الصدقة رأسا فى اقل من خمسة اوسق كما زعموا و الحل لم ينقل عن الامام فلذا اختلفت آراؤهم هذا) و من الأصحاب من جعله منسوخا و لهم فى تقريره قاعدة ذكرها السفناني نقلا عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص (بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكما كما كان) كن يقول لعمده لا يعط احدا شيئا ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزبد و ان علم تأخير العام كان العام ناسخا للخاص كن قال لعمده : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئا فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابان و هو المأخوذ به . قال محمد بن نبحاس التليجي : هذا اذا علم التأريخ اما اذا لم يعلم فان العام يحمل آخر الما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل آخر احتياط ، و الله اعلم - انتهى كلامه ؛ و قال اس الجوزى فى النهج واحتجت الحنفية بما روى ابو مطيع البلخي عن ابى حنيفة عن ابان بن ابي عباس عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى نضج او غرب نصف العشر فى قليله و كثيره قال : و هذا الاساد لا يساوى شيئا ابو مطيع لبس بشيء و أمان ضعيف .

(١) قال الزرقاني فى ج٢ ص٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العرى : اقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول ابى حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجويني ان الحديث جاء لتفصيل ما نقل مؤته مما تكثر مؤته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين - انتهى ، و نص عبارته فى موضع من شرحه للترمذى هكذا و أقوى المذاهب فى المسألة =

= مذهب أبي حنيفة رحمه الله دليلا و احوطها للمساكين و أولاها قياما بشكر النعمة و عليه يدل عموم الآية اي « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيات ما كسبتم و مما اخرجنا لكم من الارض » الآية ، و الحديث اي فيما سقت السماء و العيون العسر - الخ ، و قد رام الجويني على تحقيقه ان يخرج عموم الحديث من بين يدي ابي حنيفة رحمه الله بأن قال : ان هذا الحديث لم يأت للعموم و انما جاء بتفصيل الفرق بين ما تفل مؤنته و تكثر و بدأ في ذلك و أعاد و ليس يمنع ان يقتضى الحديث الوجهين العموم و التفصيل - اهـ ، فما قال الامام ابو حنيفة هو عموم ظاهر القرآن و عموم الأحاديث التي قد تقدمت من حديث ابن عمرو من حديث جابر و من حديث ابي هريرة و من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنهم في قليل ما اخرجت الأرض و كثيره العشر و نصف العشر كما علمته و اقر به ابن العربي و قال به النخعي و مجاهد و عطاء بن ابي رباح و الزهري و عمل به عمر بن عبد العزيز خليفة العدل كما سبق من الخراج و نصب الراية عن عبد الرزاق و ابن ابي شيبة و فتح القدير عن الزهري و عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يأخذوا العشر و نصف العشر في كل قليل و كثير بما اخرجته الأرض فقد جرى به التعامل أيضا في السلف فلم يبق شك في قوة مذهب أبي حنيفة و رجحانه على غيره فقوله صلى الله عليه و سلم فيما سقت السماء و العيون العسر - الخ ، حجة واضحة للإمام أبي حنيفة لا يشاركه فيها احد كما لا يخفى على المتوقد قال الامام ابو يوسف في ص ٦٣ من الخراج حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عمرو بن شعيب انه قال : العشر في الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب ما سقى من ذلك سيجا العشر و ما سقى بغرب او دالية او سانية ف نصف العشر قال : و حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء العشر و فيما سقى بالرشاء نصف العشر قال : و حدثنا الحسن بن عمارة عن ابي اسحاق عن عاصم بن حمزة عن علي بن ابي طالب انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيجا العشر و فيما سقى بالنيل =

كتاب الحجّة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

= نصف العشر قال : و حدثنا اسراييل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء ففي كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب ففي كل عشرين واحد ، و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا فقيه العشر و ما سقى بدالية او سانية او غرب ف نصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا العشر و فيما سقى بالغرب أو السواقي او النضوح نصف العشر - انتهى ما في الخراج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث محتملة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة ليصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضي الله عنهم .

(٤) أخرجه في الموطأ ص ١٧٣ أخبرنا مالك أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الايل صدقة ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و قد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ، و عن قتية بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك نحوه ، و أخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر و لأحب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم ، و في الباب عن جابر و ابي هريرة و أس و غيرهم .

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة^١ و نأخذ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) اعلم ان صاحب الهداية قال : و تأويل ما روياه زكاة العارة لانهم كانوا يتابعون بالاوساق و قيمة الوسق اربعون درهما - انتهى . فجعل الحديث من باب زكاة التجارة ليس هو من باب العشر حتى يتعارض الحديثان . و قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع ؛ و اما الحديث فالجواب من التعلق به من وجهين احدهما انه من الآحاد فلا يقبل في معارضة الكتاب و الخبر المشهور و لا يمكن حمله على بيان المقدار لان ما تمسكنا به عام يتناول ما يدخل تحت الوسق و ما لا يدخل و خبر المقدار خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصلح بيانا للمقدار الذي يجب فيه العشر لأن من شأن البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضى البيان و هذا ليس كذلك على ما يتنا فعمل انه لم يرد مورد اثنان ، الثاني المراد بالصدقة الزكاة لان مطلق اسم الصدقة لا ينصرف الا الى الزكاة و نحن نقول به او يحتمل الزكاة فيحمل عليها عملا بالدلائل بقدر الامكان - انتهى ، او تعارض الخاص و العام فقدم العام لانه احوط كما في ج ٢ ص ٢٣٨ من البحر ، و راجع من ج ٤ ص ٤٢١ الى ج ٤ ص ٤٢٩ من عمدة القارى باب العشر و باب ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ، و فيها ص ٤٢٦ و اذا لم يعلم (اى تقدم الخاص) يجعل العام آحرا لما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل العام آخر احتياطا و النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصدقة و لم ينف العشر و قد كان في المال صدقات . نسختها آبة الزكاة و العشر ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى للمؤنة حتى وجب في ارض الوقف و لا تجب الزكاة في الوقف - انتهى ، و راجع ج ٤ ص ٢٨١ من عمدة القارى الفصل الثالث من باب ما ادى زكاته فليس بكنز قد تكلم في المسألة و اجاب عن قول النووي و غيره فالحديث عنده ليس من باب العشر و لا من باب الزكاة بل من باب الصدقات المنفردة بأن هذه الصدقات لا تؤخذ من كان عنده اقل من خمسة اوسق =

= وتأمل فيما أخرجه الطحاوى ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهرى عن ابى بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض و السنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحبا او بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سقى بالرشاء او بالدالية ففيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق - انتهى، فلعل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الاجوبة فانه صريح فى انه فى العشر لا فى الزكاة و لا فى الصدقات وقد ثبت فى محله ان زكاة السوائم و الخارج من الارض يرفعها اربابها بأنفسهم او بواسطة السعاة الى بيوت الاموال و لا اخبار لأرباب الاموال فى ان يدفعوها الى الفقراء و المساكين اللهم الا فى زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال فى ج ٢ ص ٥٩ من البدائع او يحمل قوله لبس فى الخضروات صدقة على انه ليس فيها صدقة تؤخذ بل اربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الاخذ للإمام و به نقول - انتهى، ففيها صدقة لكن لا يلزم على اربابها اداؤها الى بيت المال فلم لا يكون ان يكون هذا الحديث ايضا من هذا الوادى اى لا يلزم على ارباب ما دون خمسة اوسق اداؤها الى الامام بل يدفعون الى الفقراء و المساكين بأنفسهم، فعلى هذا يكون الحديث من باب العرية و واديا ولا استبعاد فى ان يحمل عليها، و قد اخرج الطحاوى فى باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او فيما دون خمسة اوسق، وعن جابر ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص فى العرية فى الوسق و الوسقين و الثلاثة و الأربعة و قال : و فى كل عشرة اقناء قنوا يوضع فى المسجد للمساكين - اهـ، و قد اخرج الطحاوى فى هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل انه صلى الله عليه و سلم قال : خففوا فى الصدقات فان فى المال العرية و الوصية - اهـ، و أخرجه ابو داود فى مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية و هى ما تطأه الا رجل فمن هذه =

حين^١ بعث معاذ بن جبل الى اليمن ، فلم يأخذ من الخضر^٢ صدقة^٣ والوسق عندنا ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك قال اهل المدينة [و]^٤ اذا كان الثمار مختلفة جمع بعضها الى بعض من غير ان يخلط

= الأحاديث تظهر ان نقي الصدقة في الحديث ليس لأنه لا زكاة فيها بل لكون العربة فيها ، فلذا امر بالتخفيف في الصدقات فرخص الشارع لأرباب الثمار و الزروع فيما دون خمسة أوسق في انهم يدفعون منها بأنفسهم لمن مر عليهم من الفقراء و المساكين و يصرفونها لمن احبوا صرفها اليه فهم مختارون في ذلك و هذا على عادتهم قد جرت بذلك فان من كان من ارباب الساتين و الزروع عادتهم ان يمنحوا و يعيروا اشجارا للفقراء يأكلون منها فأجاز لهم الشرع ان يفعلوها في خمسة أوسق فعني عنهم بالظاهر ، و امر العامل ان لا يأخذ منها شيئا و ان لا يؤدي الى ثنية الزكاة عليهم .

(١) رواه الترمذى و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و الطحاوى ، قال الترمذى : اسناد هذا الحديث لبس بصحيح و ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . هـ ، و البسط في ج ٢ ص ٣٨٦ من نصب الراية .

(٢) في المغرب : الخضروات بفتح الخاء لا غير لفواكه كالنفاخ و الكمثرى و غيرها او البقول كالكراث او الكرفس و السداب و نحوهما و قد يقوم مقامها الخضر ، قال الكرخي : ليس في الخضر شيء جمع خضرة وهى فى الأصل لون الاخضر فسمى به و لذا جمع . و فى الرسالة اليوسفية عن على : ليس فى الخضر زكاة البقل و القشاء و الخيار و المباطخ و كل شيء ليس له اصل ، و عن موسى بن طلحة - مثله انتهى .

(٣) ان النقي محمول على صدقة ترفع إلى بيت المال و على نقي ولاية الاخذ للامام و لذا لم يأخذها معاذ لأن المالك يؤدي بنفسه الى الفقراء فان الخضروات و الفواكه

كما يتسارع اليه فالشرع منع العاملين اخذها - كما فى البدائع و فتح القدير

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه .

ثم يأخذ^١ الصدقة اذا بلغت خمسة اوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [في صدقة النخل]^٢. الجعرور^٣ ولا مصران^٤ الفارذ ولا عذق^٥ ابن حبيب وهو

(١) كذا في الأصول . و لعل الصواب يؤخذ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما ردناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « لا يؤخذ الحصر » وهو تصحيف . و الصواب « الجعرور » كما هو في الموطأ و الجعرور يضم الجيم و إسكان المهملة برنة عصور نوع من ردى الثمر اذا جف صار حتفا - قاله الزرقاني في شرحه .

(٤) و في الأصل « ولا حصران الفارذ » وهو تصحيف . و الصواب « ولا مصران الفارذ فصحف الميم بالخاء و سى الناسح ان ينقطع هاء الفارة . و مصران يضم الميم و سيكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى الثمر سمي بذلك لأنه انما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف و رغفان و جمع الجمع مصارين - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦ ، و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مصران الفارة ضرب من ردى الثمر - اهـ .

(٥) قوله « ولا عذق زرجس » كذا في الأصول وهو تصحيف ، والصواب « عذق ابن حقيق او عذق حقيق » كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ وهو نوع من ردى الثمر وهو بفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل ومنه عذق حقيق كأن الثمر سمي باسم النخلة لأنه منها وبالكسر القنو منها كما في الزرقاني نقلا عن عبد الملك و ابى عمر ، والفاموس و ابن حقيق بمهملة وموحدة مصغر سمي به الذقل من الثمر لردائه كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من الثمر لا غير ، و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير ، و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الجعرور و لون الحقيق ان تؤخذ في الصدقة ، زاد النسائي في روايته و فيه : =

كتاب الحجّة (باب زكاة النخل و الجوب) للإمام محمد الشيباني

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] ^١ في الصدقة وإنما مثل ذلك عندهم مثل السخال لا يؤخذ [منها] ^١ في الصدقة ويحتسب في العدد وقد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها ^٢ الصدقة مثل البراني ^٣ وما أشبهه من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه ^٤ كما لا يؤخذ من خياره وإنما تؤخذ

= نزلت : ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ، قال أبو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ الدني في الصدقة عن الجيد - كذا في شرح الزرقاني و رواه مالك في الموطأ عن زياد اس سعد عن ابن شهاب من قوله بزيادة لفظ : ولا مصران الفارة - هذا وهذه الصفة من الكتاب مملوءة من الأغلاط و التصحيقات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل ، و في الموطأ هكذا : قال مالك إنما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها سخالها و السخل لا يؤخذ منه في الصدقة - اه .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك الردى و ما أشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما يؤخذ الصدقة من اوساط المال - انتهى .

(٤) هكذا في الهندية ، و في الأصل « البراي » بالباء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء ، و البرقي نوع من اجود تمر المدينة و قد يزداد الألف بعد الراء كما في المغرب : البرقي و البراني ، و في الموطأ : البردي ، و قد ضبطه الزرقاني بضم الموحدة و اسكان راء و دال مهملتين و ياء من اجود التمر - اه ، و عندي هو الأرجح لأن الامام نقل من قول اهل المدينة و فيه البردي - تنبه . قلت : يمكن ان يكون في الأصل « البرادي » و سقط الدال من قلم الناسخ او صار الدال الفا في الكتابة سهواً - والله اعلم .

(٥) و كان في الكتاب : ما أشبه ، و في الموطأ : شبهه - وهو الاصح ، و قوله « من خيار النخل » ليس في الموطأ .

(٦) قوله « من ادناه » كذا في الموطأ ، و كان في الاصول « من اقله » .

[الصدقة] ' من وسط ' المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت ' لرحل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال ' [متفرقة] ' لا يبلغ [مال كل شرك] ' في كل شرك منها او قطعه ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بعض [يبلغ] ' ما يجب فيه الزكاة فانا ' نجتمعها و تؤدي عنها الزكاة فكذلك ' قولنا اذا كان ذلك من صف واحد .

و قال اهل المدينة : الحبوب التي تجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الحظية

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطأ .

(٢) في الموطأ « من اوساط المال » .

(٣) و في الموطأ « كان » .

(٤) و في اصول الكتاب « في مال » بالافراد ، و في الموطأ « في اموال » .

(٥) كذا في الموطأ ، و سقط من نسخ الكتاب ، و فيه العبارة هكذا « في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة » و قوله « كل شرك منها » ليس في الموطأ ، و لعله مصحح بما في الموطأ ، و معنى كل شرك : كل حصة منها .

(٦) كذا في الاصل بصنع التكلم ، و في الموطأ « فانه يجمعها و يؤدي عنها زكاتها » و هو الراجح عندي - و الله اعلم .

(٧) راجع ح ٢ ص ٥٣ الى ج ٢ ص ٦٥ من الدائع فان الكاساني قد بسط في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تعريعا و نصا و اراما و توسعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .

(٨) الحظية بكسر الحاء المهملة و سكون النون القميج . و النعير : حب معروف بفتح التين المعجمة و تكرر .

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

- و الشعير و السلت^١ و الذرة و الدخن و الارز^٢ و العدس^٣ و الحمص
و الجرجان^٤ و اللوي^٥ و الجلبان^٦ و ما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير
طعاما يذكر . فالزكاة^٧ تؤخذ من ذلك كله بعد ان تمصده^٨ و تصير حيا ؛
(١) يضم السن المهملة و سكون اللام بعدها تاء فوقانية : شعير لا قشر له يكون بالغور
الحجاز . و منه صدقة الفطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩
من المغرب . و قاله الحوهرى و قال ابن فارس صرب منه رقيق القشر صغار الحب .
و قال الأزهري : حب بين الحطة و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير فهو كالخطة في
ملاسه و كالشعير في طبعه و برودته - كذا في الزرقاني . و الذرة بذال معجمة و راء
مهملة حب معروف . و الدخن بمهملة فعجمة : حب معروف . واحدته دخنة .
(٢) بالهمزة و سكون الراء المهملة ثم معجمة بزنة قفل . و في لغة يضم الراء للاتاع
و اخرى يضم الهمزة و الراء و شد الزاى . و الراجعة فتح الهمزة مع التشديد . والخامسة
رر بلا همزة و زان قفل - كذا في الزرقاني .
(٣) العدس بفتحتين : حب معروف . و الحمص بكسر الحاء المهملة و شد الميم . مكسورة
عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني .
(٤) و في الاصل « الجرجان » و هو خطأ . و الصواب « الجرجان » بيمين مضمومتين
بعد كل حيم لام تمر الكزبرة و السمسم و هو المراد في حديث ابن عمر انه كان
يدهن بالجرجان - كذا في المغرب . و السمسم هو المراد في الكتاب كما في شرح
الموطأ للزرقاني .
(٥) نبات معروف مذكر عمد و يفصر - زرقاني . و في المغرب - بالمد : حب معروف
و هو نوعان ابيض و اسود - اه .
(٦) يضم الجيم و إسكان اللام و حكي فتحها متددة : حب من القطاني - زرقاني .
(٧) كذا في الموطأ . و في نسخ الكتاب يذكر « بالركاه » و هو خطأ .
(٨) هذا هو الصواب .

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

وكذلك قولنا ونحن نرى أيضا ان يؤخذ الصدقة عما يكتب^١ له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران ونحوه اذا بلغ^٢ فاخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى^٣ ما يخرج من الارض من الاوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة^٤ النمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق و ما لم يبلغ ثمرته [خمس اوسق]^٥ فلا زكاة^٦ فيه .

(١) تأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة ام لا .

(٢) بياض في الكتاب ، و لعله « نصابا » و راجع ص ٦١ من الدائع ، و المسألة في جملة كتب الفقه مصرحة ، فعند محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء ، و عند ابي يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران و نحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق من الحبوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابي يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « من ادنى » فسقط لفظ « من » من الأصول - و الله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيت العشر بعد ان يعصر و من لم يرفع زيتونه . خمسة اوسق لم يجب عليه في زيت الزكاة - اه ، و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابي يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه يوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و ابو حنيفة و الشافعي في احد قولي و الثاني كابن وهب و ابي تور و ابي يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادام لا قوت - انتهى ، كيف لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الجيوب) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب و نحوهما .

و قال اهل المدينة في الرجل يكون له الأرض فيجد^١ منها اربعة اوسق من التمر و [ما]^٢ يقطف منها^٣ اربعة اوسق من الزبيب و [ما]^٤ يحصد منها اربعة اوسق من الحنطة و [ما يحصد منها]^٥ اربعة اوسق من القطنية^٦ انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح في وجوب العشر في الزيتون و قال الامام محمد في الموطأ باب صدقة الزيتون : اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال : صدقة الزيتون العشر، قال محمد : و بهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الى الزيت انما ينظر في هذا الى الزيتون ، و أما في قول ابى حنيفة رحمه الله في قليله و كثيره العشر - انتهى ، ثم رأيت ان الفاضل اللكنوى رد على الزرقاني في التعليق الممجد فالحمد لله على ذلك حيث وافقته على ذلك .

(١) في آخره دال مهملة من الجداد و هو القطع يحد اى يقطع ، قال في المغرب : الجذ : القطع ، و منه قوله : جذ النخل صرمة اى قطع ثمره جدادا فهو جاد - الخ ، و في رواية من الموطأ : يحد بالذال المعجمة و هو أيضا بمعنى يقطع من الجذ و الجذاذ و هو القطع ، و في الموطأ : ان الرجل اذا كان له ما يحد منه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) الضمير راجع الى الأرض ، و في الموطأ منه و هو راجع الى ما في قوله : ما يحد .

(٤) و الحصاد قطع الزرع و نحوه .

(٥) بكسر القاف و تشديد الياء بعد التون ، و حكى الازهرى بالضم عن المبرد و هي من

الجبوب ما سوى الحنطة و الشعير و هي مثل العدس و الماش و الباقى و اللويا و الحمص =

لا يجمع [عليه] ^١ بعض ذلك الى بعض و انه لبس عليه في شيء من ذلك عشر ^٢ ولا زكاة حتى تكون في الصنف الواحد [من التمر او في الزبيب او الحنطة او في القطنية] ^٣ ما يبلغ [الصنف الواحد منه] ^٤ خمسة اوسق و الوسق ^٥ ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه و سلم . و كذلك قولنا ايضا .

و قال اهل ^٦ المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بعض لأنها صنف واحد مثل الحنطة وحدها و التمر وحده و الزبيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية ^٧ الحمص و العدس و اللويا و الجلبان و كل

= و الارز و السمسم و الجلبان عن الدينوري و عن ابى معاذ القطاني خضر الصيف و قال غيره : و هي اسم جامع لهذه الجوب التي تدخر و تطبخ سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطن بالمكان اى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب ، و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سيأتى في الكتاب و ليست هي بمعنى القطن التي يقال لها في الفارسية « پنبه » و في الهندية « روتى » .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر و لا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا في الموطأ ، و هي في موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناة و اطلب تفسير الصاع و المد و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المحتار و الدرالمختار و غيرهما من كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هي صنف واحد . مثل الحنطة و التمر و الزبيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس بوجود في الموطأ .

(٥) في نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالواو و هو خطأ ، و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما في الموطأ ، فإن الحمص و غيرها تفسير القطنية .

ما ثبت ^١ معرفته ^٢ عند الناس ^٣ انه من ذلك الصنف ^٤ فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق [بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم] ^٥ و ان كان من الاصناف كلها ^٦ ليس من صنف واحد من القطنية [فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض و عليه] ^٧ فيه ^٨ الزكاة .

و أما نحن فانا لا نضيف بعض ذلك الى بعض فانها اصناف مختلفة ولا نجعل في شيء من ذلك عشرا ^٩ حتى يبلغ كل صنف من ذلك خمسة اوسق . و هذه اصناف متفرقة مثل الحنطة و التمر و الزبيب .

و قال اهل المدينة : ليست بأصناف متفرقة و لكنها صنف واحد .
قلنا لهم : فما تقولون في رجل اخذ من رجل اثنين من المحص بواحد من العدس يدا يد أترون به بأسا ؟
قالوا : لا يرى بأسا بذلك .

- (١) و كان في الأصل « نت » و ليس بصواب . و الصحيح نالء و هو في الموطأ ايضا .
- (٢) و كان في الأصل « بمعرفة » و الصواب « معرفته » .
- (٣) في المدونة ج ١ ص ٢٨٨ اظهر مما ههنا ، قال و القطنى كلها القول و العدس و الحمص و الجلبان و اللويا و ما ثبت معرفته عند الناس انه من القطنى فانه يضم بعضه الى بعض فاذا بلغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة - اهـ .
- (٤) كذا في الأصول ، و في الموطأ « انه قطنية » .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و اما زدناه من الموطأ .
- (٦) في الموطأ « من اصناف القطنية كلها » .
- (٧) في نسخ الكتاب « فقيها » و عبارة الموطأ « فيه » .
- (٨) « عشرا » بالعين المهملة و الشين المعجمة هو الصحيح كما في الأصل ؛ و على هامش الكتاب « عسرا » بالعين و السين المهملتين ، و هو و إن كان له معنى صحيح لكن ههنا خطأ .

أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان وان هذا لا يشبه التمر المتفرق الوانسه
و أجناسه لأن ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل وكذلك العنب الأبيض منه و إلا
سود فكذلك ايضا يضاف بعضه الى بعض لأنه صنف واحد .

وقال ' اهل المدينة : أرأيتم الذهب بالفضة اثنين بواحد يدا بيد ما ترون
فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدا بيد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يجب في مثله زكاة و فضة لا تجب
فيها الزكاة و أنت اذا جمعتهما ' وجبت فيهما ' الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟
قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية [الا صنفا واحدا يجمع] ' ، قلنا لهم : فما يمنعكم ان
تجمعوا التمر الى الزبيب فاذا بلغا جميعا خمسة اوسق جعلتم فيها ' الزكاة كما جعلتم
[في] ' القطنية و قسم ذلك بالذهب و الفضة ينبغي ' لمن قاس القطنية

(١) كذا في الأصل ، و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر
ابن الخطاب بين القطنية و الخنطة فيما اخذ من النبط و رأى ان القطنية كلها صنف واحد
فأخذ منها العشر و أخذ من الخنطة و الزبيب نصف العشر ، قال مالك فان قال قائل : كيف
يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة و الرجل يأخذ منها اثنين
بواحد يدا بيد ، و لا يؤخذ من الخنطة اثنان بواحد يدا بيد ، قيل له : فان الذهب و الورق
يجمعان في الصدقة و قد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا بيد - انتهى .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهنذية « جمعتهما » بضمير التأنيث و هو تصحيف . ف

(٣) كذا في الأصل ، و في الهنذية « فيها » و هو تصحيف « فيهما » . ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع الى خمسة اوسق - تأمل .

(٦) و كان في الأصل « ان ينبغي » و في الهنذية « ينبغي » ، و هو الصواب . ف

بالذهب^١ و الفضة ان يقيس التمر و الزيت بالذهب و الفضة .

فان فرقتم بين ذلك فمن اين افرقا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكاتهما واحدة .

الا ترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التحارات ثم

تزكى^٢ معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة

الأجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيزكى ذلك كله فالذهب و الفضة

لا يشبه الحبوب .

أرايتم رجلا باع تبرأ بعينه بفضة تبرأ بعينها فافترقا قبل ان يتفاض

أليس البيع متقضا ؟ قالوا . بلى .

فلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاعا من حمص بعينه صاعا من عدس

بعينه فافترقا قبل ان يتفاض فان قلتم ان هذا جائز ولا نزوع انهما معه مفترقان

ببعض لمن جمع القطنية ان يجمع التمر و الزيت و الا فقد ترك قونه .

و قال اهل المدينة في النخيل^٣ يكون بين الرجاين فيجدان منها ثمانية

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « للذهب » و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الأصول « يزكى » بالتذكير ، و الصواب « تزكى » بالنأنث .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « لعينه » و لابد من زيادة لفظ الذهب و الفضة

كليهما غير مضروبين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « في الارض » مكان « في النخيل » تأمل فيه ،

و معنى الأرض ايضا صحيح .

(٥) قوله « فيجدان » بالذال المهملة أى فيقطعان ، و في الموطأ بالذال المعجمة و هو

ايضا بمعنى القطع .

اوسق^١ من التمر لا صدقة عليهما فيها^٢ وكذلك قولنا ايضا .

وأما قول أبي حنيفة فعلى كل قليل وكثير من ذلك الصدقة .

اخبرنا محمد بن الحسن^٣ عن اسحاق بن حازم^٤ عن عمر^٥ بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصٍ عن عطاء بن أبي رباح قال: ليس في القطنية شيء حتى يكون من كل صنف خمسة اوسق .

اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن^٦ بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان^٧

(١) كذا في الأصل ، و في الهدية « اوساق » .

(٢) كذا في الموطأ بوحدة الضمير و عليه الاعتماد ، و في الاصول « فيهما » .

(٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني لعل تليذه زاد هذه العبارة في نسخته وقت الدرس او نسخ الكتاب او املانه .

(٤) و هو اسحاق بن حازم ، و قيل : ابي حازم المدني البزاز . صدوق ثقة . لا بأس به . من رجال ابن ماجه : كما في ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .

(٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي ابو حفص قارئ مكة ، قال البخاري و منهم من قال محمد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذي و النسائي كما في ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيصة مصغرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملتين بينهما ياء و في آخره نون .

(٦) هو ابو محمد المدني الأنصاري الأوسي و يقال له الامامي يقال انه من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف الأنصاري ، كما في ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .

(٧) وقع في جميع الأصول « عمر » مكان « عثمان » و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنف عن حكيم بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .
 اخبرنا محمد بن الحسن عن محمد بن أبي الحسن البراد عن محمد بن أبي حملة
 قال : سألت سايما بن يسار عن زيت الفجل * زيت الزيتون اثنين بواحد
 يدايد ، قال : لا بأس به . و سألت عن الخمس بالعقد اثنين بواحد يدايد
 فقال : لا بأس به .

باب زكاة الفطر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر
 عن نفسه وعن ولده الصغار وعن رقيقه * الذين لغير التجارة . فأما ما كان من

(١) هو اثنان احدهما حكيم بن حكيم بن عاصم حيف الأنصارى الأوسى من رجال
 الأربعة كما فى ج ٢ ص ٤٤٨ من التهذيب . وهو روى عن الزهرى وطبقته ، وعدى هو
 ههنا فان الراوى عنه ايضا انصارى اوسى . وهو عبد الرحمن بن عبد العزيز . والثانى من
 ذكره الحافظ فى ص ١٠١ من التعجيل : حكيم بن أبى حكيم عن الزهرى وعمر بن عبد
 العزيز وغيرهما وعنه ابن أبى ذئب وغيره ذكره ابن حبان فى الثقات - اه
 (٢) هو محمد بن الحسن بن أبى الحسن البراد المدنى كما فى ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب .
 (٣) وكان فى الأصول البزار ، الراى والراء وهو خطأ ، والصواب البراد ،
 نأياً والراء المهملة المشددة بعدها الف ثم دال مهملة ، كما فى التهذيب وغيره .

(٤) هو القرشى ابو عبد الله المدنى كما فى ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .
 (٥) هو بالفاء والجيم بعدما لام وهو الصواب ، وفى نسخ الكتاب بالفاء والحاء
 المهملة وهو خطأ ، والصواب بالجيم .

(٦) لوجود السبب وهو لزوم المؤنة وكمال ولاية المولى مع جود شرطه وهو
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، وفى الباب احاديث وآثار فمن الأحاديث حديث =

رقيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدى عنه صدقة الفطر لانه يؤدى عن ذلك زكاة التجارة .

و ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن زوجته^١ ولا عن ولده الكبير^٢ من رجل وامرأة .

= ابن عمر اخبره الدارقطني ص ٢٢٠ و اليهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر ابن زرارة حدثنا عمير بن عمار الهمداني ثنا الأيض بن الأغبر حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير و الحر و العبد ممن تمونون - اه ج ٤ ص ١٦١ و من الآثار اثر ابي هريرة اخبره الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبد الله بن ابي جعفر عن الأعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير و كبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - اه ، و البسط في نصب الراية و غيرها من الكتب .

(١) لقصور المؤنة و الولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها في غير الرواتب كالمداواة ؛ نهر - اه رد المختار .

(٢) اى الكبير العاقل و لو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهره و احترز بالعاقل عن المتوة و المجنون فحكمه كالصغير و لو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من انه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ و أشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه و لو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر و النهر و عبر عنه في الجوهرة بقبيل و عزاء في الخانية الى الشافعي لكن حكى في جامع الصغار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية و المؤنة جميعا - اه ، و هو ظاهر رد المختار و لو ادى عن الزوجة و الولد الكبير بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة اى لو في عياله عنه و إلا فلا - فهستانى عن المحيط ، فليحفظ - الدر المختار ، و قال في البحر : و ظاهر الظهيرية انه لو أداه عن في عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة =

ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدى عنهم .
وعلى الرجل ان يؤدى [صدقة الفطر] ' عن مدره و أم ولده لآتهم
رفيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدى عن مكاتبه ' و ان كان عبداً .
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل و كان
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدى عنه ' مكاتبته فان بقى شيء كان له فلذلك ليس
على مولاه ان يؤدى عنه و لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس ' على ' المكاتب
ان يؤدى عن نفسه صدقة الفطر و لا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة و لا هبة .
و قال اهل المدينة . على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن كل من يضمن نفقته
ولا بد له من ان ينفق عليه [و الرجل يؤدى] ' عن مكاتبته ' [و مدبره] ' .

٢ - و الولد - اهـ . و على الاستحسان الفتوى كما فى الحثانية و أشار بقوله اللادن عاده
الى وجود الية حكما و الا فقد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون النية - تأمل -
كذا فى رد المحتار .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و وجه وجوب الاداء عنه لتحقيق السبب وهو
رأس يمينه و يلى عليه الدر المختار اى يلى عليه ولاية مال لا انكاح - رد المحتار .

(٢) لأنه لا يلزمه نفقته و فى ولايته عليهم قصور - بدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٣) كذا فى الهدية ، و كان فى الأصل « مه » .

(٤) لأنه لا ملك له حقيقة لأنه عبد ما يلى عليه درهم على لسان رسول الله صلى الله
عليه وسلم و العبد مملوك فلا يكون مالكا ضرورة : اهـ - بدائع .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زيد من الموطأ .

(٦) و فى الموطأ عن « مكاتبه » بالافراد قلت و بهذا قال عطاء و أبو تور و قال : ٢٢

و رقيقه كلهم شاهدهم و غائبهم من كان منهم مسلما ومن كان منهم للتجارة^١
او لغير التجارة .

و قال محمد بن الحسن : وكيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أ رأيتم رجلا يتجر في الرقيق فهو يدير^٢ الرقيق في الرقيق ولا ينض في
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في
ذلك الزكاة .

أ رأيتم اذا زكاه^٣ التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر
بعد ذلك يوم أيزكيهم ايضا زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [زكاة]^٤
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احدا من العلماء قاله ، استحسنته .

= الائمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لم يؤنه وجائز
له اخذ الصدقة و ان كان مولاه غيا و روى عن ابن عمر ، اه - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩
و أثر ابن عمر اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في ارضه و غير
ارضه و عن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كان له مكاتب
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال :
كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطأ : « لتجارة او لغير تجارة » بالنكير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل « صواب » زكى زكاة التجارة .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الأصول « يستحسنه » و « صواب » استحسنته .

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ايضا]^١ اذا كانت للتجارة يزكونها
زكاة التجارة و زكاة السائمة^٢.

باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة: من كان [من]^٣ رقيق الرجل كافرا و هو لغير التجارة
فعليه فيه زكاة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و الثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه
فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكأتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١
ولنا ان الجمع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون ثنى في الصدقة و قال النبي
صلى الله عليه و سلم : لا ثنى في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في
ج ١ ص ٧٠ من المغرب . لكن ذكر عن ابن سعيد الضرير معناه لا رجوع فيها
ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الرخشي في الفائق ج ١ ص ٨٣
ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اهـ
و لم ينقل خلافه و قال . في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المعتصر من المختصر هذا
عند ابن حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر
و مالك و الحجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا يجد في كتاب ولا سنة اجتماع
الزكاة و الفطر و الاجماع على ان الماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة
و انما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال الطحاوى في
ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى و عبد الوهاب قال ثنا ابو نعيم ثنا
ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد نصارى لا يدارون
التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .

كتاب الحجّة (باب زكاة المطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه .
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة
على المسلم فلا يبالي كافرا كان عبده او مسلما .
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان
مسلمًا كانت عليه الزكاة ولا يبالي^١ ما^٢ كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل
يكون له^٣ عبد نصراني او يهودي قال : يؤدي عنه زكاة الفطر^٤

(١) و في الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه - اه .
(٢) و كان في الاصول « ابالي » و هو تحريف ، و الصواب « يبالي » بالغيب فاطله من
مظان العلم .
(٣) قوله « ما كان - الخ » يعني على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط
ان يكون لغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكاتبًا كما سبق .

(٤) كذا في الهندية و لفظ له ساقط من الأصل . ف
(٥) في الجوهر النقي ج ٤ ص ١٦٣ و في الاستدكار قال الثوري و سائر الكوفيين
يؤدي الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن
عبد العزيز و النخعي و روى عن ابي هريرة و ابن عمر - اه ، و حديث ابي هريرة
اخرجه الحافظ الطحاوي في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا
يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عمر بن ايوب الكندي قال :
حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله
ابن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان
يعول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مدينا من قمح او صاعا من
تمر - انتهى ، و هو في ج ٢ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =

اخبرنا (١٣١)

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الجصى قال : حدثني عمرو بن المهاجر قال :
قال عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه الصراى صدقة الفطر .
اخبرنا ابراهيم بن محمد المدينى قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم
ابن محمد بن ابي بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودى و النصرانى عنه
صدقة الفطر .

= يصلح للمتابعة سيما من رواية ابن المبارك عنه . انتهى ، و حديث ابن عمر أخرجه
الدارقطنى انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر و عبد صغير و كبير ذكر و انثى كافر
و مسلم : الحديث - نصب الراية .

(١) هو الانصارى الدمشقى ابو عبيد كما فى ج ٨ ص ١٠٧ من التهذيب .

(٢) أخرجه الطحاوى ايضا فى ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار
بهذا الاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان و عبد الوهاب قال ثنا نعيم بن حماد قال ثنا
ابن المبارك قال ثنا اسمعيل بن عياش قال ثنا عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز
قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر - انتهى .

(٣) هكذا فى النسخ . و فى ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب : ابراهيم بن المدنى لا ياء
بين الدال و التون .

(٤) فان قلت فى حديث ابن عمر الذى رواه الشيخان وغيرهما على كل حر او عبد ذكر
او انثى من المسلمين الحديث ، قلت : قال فى الجوهر النقى رواية هذا الحديث لفظهم : على
كل حر او نفس و المراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على
عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقى و اما قول ابى عتبة عن كل نفس
من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف و هو ضعيف ثم على
تقدير التنازل و تسليم صحة روايته هذه نقول ثبت فى الصحيح حديث ليس على المسلم
فى عبده صدقة الا صدقة الفطر و هو بعمومه يتناول الكافر ايضا و كذا ما تقدم فى
حديث ابن عمر و الخدرى عن كل حر و عبد ، و رواية ابى عتبة هذه ذكرت بعض =

باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها ، و ليس عليه ان يؤدى صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الأصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لآبي ثور قُت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لولم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه احماعا فعلى هذا على في قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يجعل على على بابها و على التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا مع اولا له المفهوم و ثانيا لو سلمناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان ذهب ان عمر رضى الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر عدل فهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا تفرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذى على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبيد كما ذكره الحافظ الطحاوى في مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه و هو مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و للتفصيل مقام آخر .

(١) قلت : الحديث الذى فيه عن تمونون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي و قوله عليه السلام في صحيح البخارى على الذكر و الانثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل و لانه يلزمها =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤدى عن اهل و خدمها) للامام محمد الشيباني

و عن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير^١ التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فلبس عليه ان يؤدى عنهم^٢ و ان كان لامرأه و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن أنفسهم^٣ و إلا فلبس عليهم ان يؤدوا شيئا^٤

= الاحراج عن عبيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى و يلزم الشافعى الاخراج عن ايجيره و رقيقه الكافر لانه يموههما - قاله فى الجوهر النقي .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لانه يؤدى الى التثني و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عبيد عده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى القنية له عد للتجارة لا يساوى بصاها و ليس له مال الزكاة سواء لا تجب صدقة فطرة العبد و ان لم يؤد الى التثني لأن سبب وجوب الزكاة فيه موحود و المعتر سبب الحكم لا الحكم - اه الحر الرائق ، و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين فذكره .

(٢) ولو كانوا فقراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المؤنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدل به المديون و المحجزيون محمول على جواز الأداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : الحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكبير بغير اذنهما حار و ظاهر الظهيرية انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عههما بلا اذن احزأ استحسانا للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - قهستانى عن المحط اه ، و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى و حود النية حكما و إلا فقد صرح فى الدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية : تأمل - رد المحتار ، و قد سبق ازيد منه .

(٤) و هذا حكم العقلاء و لو زمتا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المعتوة و المجنون =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدى عن سائر رقيقها .

و قال محمد بن الحسن : وكيف يجب عليه ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته^١ و هى امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجرى على المسلمين فى اموالهم من الزكاة فكما ان تزكى [عن]^٢ مالها فكذلك عليها ان تزكى هن نفسها^٣ .

ألا ترون انه لا تجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذى لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا فى ظاهر الرواية خلافا لمحمد فى العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا فى رد المحتار .

(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم السبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالفقهاء فى المؤنة و الولاية كليهما اذا لا يلى عليها فى غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها فى غير الرواتب كالمداواة : نهر - كذا فى رد المحتار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لاند منها .

(٣) قال فى ج ٣ ص ١٠٥ من المبسوط مجيبا عن قول الامام الشافعى ان عليها الاداء عن ماليكها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من نفس ماليكها ثم النفقة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الأجير على المستأجر و هذا لان فى الصدقة معنى العبادة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات و قد بينا ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان أدى عنها بغير امرها لم يحز فى القياس كما لو أدى عن اجنبى و يحوز =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم) الإمام محمد الشيباني
إذا كان موسرا وكانت^١ الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه وليس
على غيره ان يؤدي عنه .

قالوا : نزع من كل من يجب على الرجل ان ينفق عليه وجب عليه ان
يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : ان النفقة انما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم وليس
ينبغي ان يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلفا^٢ [لهما]^٣ .
واما الصدقة فهو^٤ شيء يتقرب به الى الله عز وجل فانما تجب ذلك على
من تجب عليه الفرائض لله تعالى^٥ فاذا وجبت الفرائض لله على عدد أو أمة^٦

= استحسانا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله لأن العادة ان الزوج هو الذي يؤدي
مكان الامرأتين باعتبار العادة - انتهى -

(١) كذا في الهندية « وكانت » ، وكان في الأصل « فكانت » ، و ظاهر العارة في صورة
الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها ان تكون هكذا فلو كانت او تكون هكذا
فان كانت الصدقة تجب الى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه -
تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(٢) و في الأصول « تلف » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « تلفا » لأنه اسم ان .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الأصول و تذكير الضمير بلحاظ الخبر فانه مذكور و إلا فاعتبار لفظ
الصدقة كان ينبغي ان يكون فهي التانيث .

(٥) فيه اشارة الى ان الصغير الغني لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لأنه ممن لم يجب
عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .

(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لاما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .

كتاب الحجفة (باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره) للامام محمد الشيباني

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فاذا لم يكن له مال فقد وضع الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب عليه الزكاة^١.

باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

و قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره^٢ لأنه قد فاته بنفسه وكذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحده^٣ اياه او سلطان غصب رجلا عبدا فظلمه اياه^٤ لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء العبيد

(١) فيه ارسال و مسامحة و الا فينهما فرق في الوجوب و شرط المولى في الزكاة لا في صدقة الفطر كما لا يخفى فطالما تجب صدقة الفطر على رجل ولا تجب في ماله الزكاة كما هو ظاهر .

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوي الا بعد عوده الى المولى فيجب لما مضى من السنين - فاستأنى . قال الحقى ولم يوجبوا الزكاة في مال الضمار كما تقدم فلينظر الفرق و كذلك المأسور الذى لم يملكه اهل الحرب و اما اذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه حتى يجب عنه صدقة الفطر هل انه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و اين الاداء .

(٣) اى من رجل على طريقه الحذف و الايصال و كذا في قوله الآتى او سلطان - الخ ، و يقال له المنسوب بنزع الخافض .

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه ينة كما في الدر المختار، و قال في رد المختار مقتضى التصحيح الذى مر في الزكاة ان لا تجب و لو كانت عليه ينة لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ينة تقبل - ط اه ، قلت : و الى الاطلاق تشير عبارة كتاب الحجج كما لا يخفى .

(٥) تأمل فيه زاده ايضا للبراد و لعله هو المأسور في اسر السلطان او في حكمة .

كتاب الحجّة (باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد) للإمام محمد الشيباني
صدقة الفطر^١ .

و قال اهل المدينة في العبد الآبق [ان سيده]^٢ ان علم مكانه او لم يعلم
و كانت غيبته قريبة و هو يرجى^٣ حياته و رجعته فان على مولاه فيه صدقة الفطر
و ان كان اباقة قد طال و ايس عنه فلا نرى^٤ ان يزكى عنه .

و قال محمد بن الحسن : وكيف اقترق من قرب اباقه و من طال اباقه ؟
ليس بين هذين فرق ، ليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا
عبد - فأت بنفسه فلا زكاة فيه .

باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعده عبيد فعلى

(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع و البحر ، و عنه في
رد المحتار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الاخماس و رقيق القوام الذين يقومون على
مراقب العوام مثل زمزم و ما اشبهها و رقيق الفتي صدقة الفطر لعدم الولاية لاحد
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين و كذلك السبي و رقيق الغنيمة و الاسرى قبل القسمة
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبته لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على
صاحب الرقبة لقوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عد ، و العد اسم للذات
المملوكة و انه لصاحب الرقبة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستعير
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، و عنه نقله صاحب البحر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) في الموطأ « يرجو » فعلى هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب
« الى العبد » يتدبر .

(٤) و كان في الاصل « نرى » بالفتحة - و « الصواب » نرى ، بالكلم لان في موطأ مالك :
فاني ارى ان يزكى عنه .

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعا صدقة الفطر^١ وان كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة و ليس عليه فيهم صدقة الفطر^٢.

و قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .

و قال اهل المدينة : ليس على الرجل صدقة الفطر فى عيد عيده ولا فى رقيق امرأته ألا من كان يخدمه منهم ولا بد له منه^٣

(١) لوجود الشرط و هو كونه من اهل الوجوب على نفسه و لوجود السب و هو لزوم المؤنة و كمال الولاية لأن للرأس الذى يمونه و بلى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب و النصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه و ليس الوجوب على العبد لأن الواجب هو وجوب الأداء و الأداء بالملك ولا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالأداء فالمأمور به فى الحديث من غير تحمل و نيابة عنه فيعتبر اهلية المولى لا العبد و قد وجدت و يجب على المولى ان يخرج صدقة الفطر عن ممتلكاته الذين لغير التجارة و يدخل فيهم مدبروه و امهات اولاده لقيام الرق و الملك فيهم و لعموم قوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد - الحديث ؛ كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) قال ابن رشد : فى بداية المجتهد و الرابعة (اختلفوا) فى عيد التجارة مذهب مالك و الشافعى و احمد الى ان على السيد فيهم زكاة الفطر ، و قال ابو حنيفة و غيره : ليس فى عيد التجارة صدقة و سب الخلاف معارضة القياس للعموم و ذلك ان عموم اسم العبد يقتضى وسوب الزكاة فى عيد التجارة و غيرهم ، و عند ابي حنيفة ان هذا العموم مخصوص بالقياس و هو احتياج زكاتين فى مال واحد - انتهى ، و لم يرد نص فى انه لا بد من ان يلب الاعم على الاخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى و إلا فهات به ان كنت من الصادقين - تدر .

(٣) فى الموطأ : قال مالك ليس على الرجل فى عيد عيده ولا فى اجيرة ولا فى =

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

و قال : محمد بن الحسن لم لا تجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده اذا كانوا له . النجاشي ليس رقيق عبده لو اعتقهم جاز عتقه ولو وهبهم او باعهم حار بيعه و هبه فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .
و لم قال اهل المدينة ان الرجل عليه في خادم امرأته اذا كانت تخدمه صدقة الفطر وهو لا يملك الخادم .

و انما قالوا ذلك من اجل الخدمة فهذا آجره خدمة . فتجب عليه في صدقة الفطر فانا قد اجمعنا نحن و إمام على ان الرجل ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن اجيره . فكذلك خادم امرأته و ليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة الا من كان منهم يخدمه و لا بدله منه فتجب عليه - انتهى .

(١) كذا في الأصل و كذا هو في الموطأ و المدونة بصيغة الجمع . و في الهندية «عده» بالاولاد و هو تصحيف .

(٢) ولا يتنهض فعل ابن عمر حجة للوجوب فان الوجوب على الرجل عن المير وحواز الاداء عنه امران فلعل فعل ابن عمر رضى الله عنهما و قوله : عن المرأة و خادمها محمول على الجواز و هو حائر عندنا كما في الد المختار و رد المختار عن ابى يوسف رحمه الله تعالى و الاحتمال يصنف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الأصول . و الوجدان يحكم بأنه اذا كان يخدمه اى الخادم يخدم زوجها كما يفصى السياق - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الأصل . و قوله « هو لا يملك الخادم » ساقط من الهندية و مكانه و هو له و ما في الأصل صواب . ف

(٥) كذا في الأصل . و في الهندية : خدمته و هو الأرجح .

(٦) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « اعجب » .

(٧) و كذا هو في الموطأ كما عرفت .

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

و اما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا انما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لانه يجب عليه نفقة

الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يجامعها والزوج مستغن
عن خدمتها بخدمة خدمه^١ أيجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة
الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه^٢ وما
لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج نفقتها مع امرأته وليس عليه ان يؤدي
عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا^٣ .

(١) كذا في الهدية « عن خدمتها بخدمة خدمه » و كان في الاصل « بخدمتها عن
خدمة خدمه » .

(٢) و كان في الاصول « الا ان يكون يخدمه » و الصواب « تكون تخدمه » بتأنيث
الضمان لان الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به هاهما الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها . قال مالك و يؤدي الرجل عن
خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم
بعينها و دفعها لها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم
طلقها بعد ذلك قل البناء بها على من زكاة هذه الخادم فقال عليها ان كان الزوج قد
منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا
رأى ، قلت أرأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في
حجر انها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم بمن لا بد للمرأة منها فمضى
يوم الفطر و الخادم عند المرأة تم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان يبي بها
على من زكاة هذه الخادم فقال على الزوج ، قلت : لم قال لانها كانت هي و خادمها =

نفقتها

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد) للإمام محمد التتبياني

نفقتها على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج و بين البناء بها و الخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها ايضا على الزوج فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر في هذه الخادم على الزوج لانه كان ضامنا لنفقتها ، قلت فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من البناء بها و المسألة على حالها فقال : لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر على المرأة ان تركي زكاة الفطر عن نفسها و عن هذه الخادم . قلت و هذا قول مالك قال : نعم و هو رأي - انتهى ، نقلها ليتضح لك ما في كتاب الحجة من الالزام على اهل المدينة و المسألة احتشادية والص واحد عند الفريقين ولقد خادع الناس ابن حزم في المحلى ج ٦ ص ١٣٧ في ذيل هذه المسألة حيث نسب الى الامام ابى حنيفة رحمه الله انه فرض على الزوج ان يضحى عن المرأة ولا يركي عنها زكاة الفطر و قال فحسبكم بهذا تخليطا - اهـ ، و هو لا يستحي عن الكذب و الافتراء فهذه كتب مذهب ابى حنيفة مشحونة بوجوب الاضحية على المرأة ان كانت صاحب نصاب و ليست هي على الزوج و الأداء باجازتها عنها امر آخر لا يتعلق بالفرض والايجاب . و في ح ٥ ص ٢٠٧ من رد المحتار : و لوضعي عن اولاده الكبار و زوجته لا يجوز الا باذنهم و عن الثاني انه يجوز استحسانا بلا اذنهم - برازية ، قال في الذخيرة : و لعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن مهم فان كان على هذا الوجه فما استحسه ابو يوسف مستحسن - انتهى ، اين فرض الامام على الزوج و اين هو من ذلك ، و المحلى متحونة بأمثال هذه الافتراءات و الاكاذيب و المخادعة - سبحانه الله و إيانا يوم القيامة اللهم ارنا الحق حقا و الامثال به و الصدق صدقا و القول به فانك مع الصادقين . و الذكورة ليست من شرائط الاضحية في متون المذهب لا الذكورة فتجب على الأنثى - خانية نقله في الدر المختار ، و الاختلاف في حجة المرسل قديم و اجمهور قل ان حزم على حجته كما هو مشحون في كتب الأصول و ابو حنيفة رحمه الله ليس بمفرد في قبوله و الاستدلال به فاجهور معه و لقد =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر فكانهم انكروا
نصف الصاع من الحنطة

و قد احبرنا يونس بن اسرائيل قال حدثنا منصور بن المعتمر

= افرط ان حزم في انه يقول و ابو حنيفة ر اصحابه يقولون المرسل كالمسند
و يحتاجون برواية كل كذاب و ساقط - اه . و هو ايضا خداع و يرسل الكلام
ارسالا و لا يخاف محاسبة الله تعالى فأين احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب
و ساقط و يقبسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلى على مزعوماته روايات
في اسايدها رواة ساقطون و غير محتج هم عدد المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه
المحلى هذا .

(١) و مروى عن عروة و العاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و لعله « من طعام » كما يصبه السياق او يشير الى
ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا
من تمر المرأة واحدة فانه ادى عنها صاعا من شعير . و ان عمر من اهل المدينة
و لعل جزءا من العارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتابه نسخة كما
لا يخفى على الواهب .

(٣) كذا في الأصول و لم احده في التهذيب و التعجيل و الميزان و اللسان و لعله انقلب
على الناسخ و الصواب عندى اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في
الموطأ و الآثار و كتاب الحجّة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن
المعتمر كما في ح ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب . اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السبيعي لا يروى
عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لا انه .
لعله يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل طاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى .

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للامام محمد الشيباني

السلي^١ عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع ر الله تعالى^٢ على الناس فاني ارى^٣ ان يتصدق بصاع^٤ .

اخبرنا اسرائيل بن يونس^٥ قال حدثنا عبد الأعلى الثعلبي^٦ عن محمد بن علي الأكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع النسخ « الشامي » ، وهو مصحف ، و الصواب « السلي » كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المربعين ماقط من الاصول و انما زدناه من مصف ابن ابي شيبة و المحلى و ان كان المعنى صحيحا بدوننه ايضا على بناء الفعل مبنا للمفعول .

(٣) هذا رأى منها و هو ايضا مؤيد بالأحاديث ، و في النصوص ورد صاع و نصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شيبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اني احب الى اذا وسع الله على الناس ان يتموا صاعا من قمح من كل انسان - اه (من قال : صدقة الفطر صاع من شعير او تمر او قمح ق ٢٥٩ - نسخة السعيدية) و جرير بن عبد الحميد و اسرائيل كلاهما من تلاميذ منصور و رواه . فدل ان ما في الكتاب يونس بن اسرائيل مقلوب و الصواب « اسرائيل بن يونس » . و رأى العلامة الملقى دام مجده صواب . ف

(٥) و به علم ان في الاسناد الاول « يونس بن اسرائيل » خطأ ، و الصواب « اسرائيل بن يونس » كما قلت و هو من شيوخ الامام محمد و هو ابن ابي اسحاق السبيعي الهمداني ابو يوسف الكوفي من رجال الستة ثقة صدوق صالح الحديث من اتقن اصحاب ابي اسحاق و أثبتهم كما في التهذيب .

(٦) في جميع النسخ « البس » ، وهو خطأ . و الصحيح ما اثبتته كما في ج ٦ ص ٩٤ من =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

وكبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة فصاعاً وكذلك

= التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن ابي عبد الرحمن السلي عن علي بن ابي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع من ر - اهـ ، ومن طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن الثوري و قد عزاه الزيلعي في نصب الراية الى الطحاوي ايضاً و لم اجد في شرح معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن ابي طالب رضي الله عنه لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي مثل ذلك و سنذكر ذلك في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اهـ باب مقدار صدقة الفطر و ما وعده اخرجه في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و النذور من كتابه لكن بغير هذا الاسناد و بغير هذا المتن فتنبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ «او نصف صاع من تمر» و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر كما في المحلى - و قد عرفت ، و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن ابي عمران قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالوا ثنا ابو يوسف عن ابن ابي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سبرة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحواً مما روى عن عمر - اهـ ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اهـ .

(٢) اخرجه الطحاوي ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به بلفظ في زكاة الفطر (صاع) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى . قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز ايجاب نصف صاع من بر على الانسان في صدقة الفطر او قيمته على اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرة بن خالد . قل : كتب عمر بن عبد العزيز اليه بذلك و صح ايضاً عن طاوس و مجاهد و سعيد :

كتاب الحجة (باب زكاة العبيد لغير التجارة و لعبيد العبد) للامام محمد الشنق

نقول ' اذا أدبى تمرا او شعيرا او زيبا ادى صاعا كاملا عن كل انسان وان
ادى حنطة ادى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السويق يكون الريع

ابن المسيب و عروة بن الزبير و أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و سعيد بن جبير
و هو قول الاوزاعي و الليث و سفيان الثوري - انتهى .

(١) كما في حديث ابي سعيد الخدري اخرجہ الشيخان و الطحاوي و البيهقي و غيرهم
من اصحاب السنن و في حديث ابن عمر اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني
و البيهقي و الطحاوي في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية و ،
حديث ابي هريرة اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني في سننه و البيهقي و غيرهم
و في حديث ابن عباس اخرجہ الدارقطني و البيهقي في سننهما و ابن ابي حاتم في
علاه و في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده اخرجہ الدارقطني و البيهقي و في
حديث اوس بن الحذثان اخرجہ الدارقطني و في حديث علي اخرجہ الحاكم في مستدرکه
و الدارقطني و البيهقي ، و هذه الأحاديث التي اسندل بها المخالف لنا في مقدار الحنطة
في الفطر و ههنا اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقفيها .

(٢) و هو مروى عن ابي بكر الصديق اخرجہ الطحاوي و الدارقطني و البيهقي و رواه
عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي اخبرنا معمر عن ابي قلابة عن ابي بكر انه اخرج
زكاة الفطر مدين من حنطة و ان رجلا ادى اليه صاعا بين اثنين - اه ، و على النزول
انقطاعه في خير القرون لا يضرنا و عن عمر بن الخطاب اخرجہ ابو داود و النسائي
و الدارقطني و الطحاوي و سن عثمان و علي و ابن الزبير و ابي هريرة و ابن مسعود
و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن ابي صغير و عائشة
رضي الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاوس و ابن المسيب و عروة
و سعيد بن جبير و ابو سلمة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن ابي رباح و ابن =

كتاب الحججة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= القاسم و سعد بن ابراهيم و عمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي و الحكم و حماد
اخرجه عنهم ابن ابي شيبة و عبد الرزاق و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي و راجع نصب
الراية و الجوهر النقي و فيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر مدين من حطة . قال البيهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و مرسله هذا نص البيهقي في رسالته
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه
اعتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن
ايه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن
عمر في احدهما مدان من حطة و في الآخر نصف صاع من حطة ، و اخرجه من
حديث علي مرفوعا نصب صاع من بر و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان
من قمح ، و اخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لبيعة عن
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا
نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي
تقتالون به و في التمهيد روى عن ابي بكر و عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس على
اختلاف عه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من بر و في الاسناد
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و عمر بن عبد
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الحدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لتغير التجارة و لعيد العيد) الامام محمد الشيباني

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من تمر . قال محمد : و به نأخذ فان أدى صاعا من شعير ايضا اجزأه ايضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الأسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . (حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث . فيه امور :

الأول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطلق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهري وغيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » اي ذبائحهم . و في الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للاثين - ولا صلاة بحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام امام يقبض ، و في حديث المصراة صاعا من طعام . قال الأزهري اراد من تمر لا من حنطة و التمر طعام ، و قال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الآخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل مطعوم ، و استدلل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال : المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام في حديث أبي سعيد الاصناف التي ذكرها فيما بعد و ليس الطعام بها و يدل على ذلك ما في صحيح البخاري في هذا الحديث و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، و في صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير . و للسانى : كنا نخرج في عهدنا عليه السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير ولا نخرج غيره ولا ذكر للبر في شيء من =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ذلك. فمن فسره بالبر كاليهقي و الرافعي وغيرهما فقد خالف القرآن و الاحاديث و يان ابي سعيد و خبره و عرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها اليهقي بعد من طريق ابن اسحاق قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال اليهقي في باب قتل ما له روح و قد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن علية و عبدة و غيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن علية او صاعا من حنطة و ليس بمحفوظ ثنا مسدثا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر و هو وهم من معاوية بن هشام او غيره ممن رواه عنه . انتهى كلامه ، و قد اساء عبد الحق في احكامه اذ قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لأن هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة عند ابي داود و ليس كذلك هكذا تعقبه عليه ابن القطان ، و قال الشيخ في الامام و روى ابن خزيمة في مختصر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة - اهـ ، و اما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد اشار ابو داود الى هذه الرواية في سننه و ضيعها ، فقال : و ذكر فيه رجل واحد عن ابن علية او صاع حنطة و ليس بمحفوظ - اهـ . و قال ابن خزيمة فيه و ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى ممن الوهم و قول الرجل له او مدين من قمح دال على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ و وهم اد لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قمح معنى - اهـ ، نقله الشيخ في الامام عنه ، و قد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الاحاديث المدخولة - اهـ ، و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه و سلم ليكون طعامهم ، و قد قال ابو سعيد الخدري : و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= و قال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهده صلى الله عليه وسلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة اى باعتبار الكثرة و كان قليلا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلذا لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر فى الزمن الحاضر و اما كثر فى زمن عمر بن الخطاب و عائشة و معاوية رضى الله عنهم و اذا ورد فى البخارى و غيره فى حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية و جاءت السمراء قال : ارى مدا من هذا يعدل مدين ، و فى حديث ابن عمر عند ابى داود و النسائى و الدارقطنى : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اه ، و وقع فى نسخة ابى داود المطبوعة مع عون المعبود جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، و عليها شرح الشارح و هى خطأ ، و الصواب ما هنا فقه و هذا هو السر لاختلافهم فى البر ان الواجب منه صاع او نصف صاع - تدبر .

| الثالث : انه لو سلم ان البر ذكرنا فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه و ان الواجب فيه صاعا من البر ، ففى هذا الحديث ان معاوية قدره نصف صاع و قال على المنبر : انى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس - الحديث ، و الصحابة متوافرون و هم الناس فى الحديث و انهم اخذوا بذلك و هذا يجرى مجرى الاجماع و العجب من النووى حيث قال فى شرح مسلم ج ١ ص ٣١٨ انه فعل صحابى و قد خالفه ابو سعيد و غيره من الصحابة بمن هو اطول صحة منه و اعلم بحال النبى صلى الله عليه وسلم و قد اخبر معاوية بأنه رأى رآه لا قول سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم - اه . كيف و قد واقفه غيره من الصحابة الجهم النفير بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، و لفظ الناس للعموم فكان اجماعا و كذلك ما اخرجه =

كتاب الحجّة . (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

الخارى و مسلم عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأنثى و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعُدل الناس به مدين من حطة - اهـ ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حطة مكان صاع من تلك الأشياء . اخرجه ابو داود بسند جيد على شرط البخارى ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة و ثقة ابو داود و العجلي ، و قال مطين في تأريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب اخرجه الدارقطني في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صرح في الاجماع على ذلك و لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من ر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا و لا يضر مخالفة ابي سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال اخرجه لانه لا يقدح في الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الأربعة او تقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان يتفق ماله في سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثابروا عليه تحريا للفضل ، و لذا قال : لا اخرج ابدا الا صاعا او تقول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر بل اراد الاخراج من الأصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام ، و قد صرح بذلك في رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط اهـ ، و لا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها و لا اعمل بها فانه مختار في اتفاق ماله كله في سبيله تعالى و لكن الكلام في ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم او لا و لا يثبت ذلك من القول المذكور ، و الجواب المذكور هو الجواب عن الصاع في الزيب -

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= على الرواية المشهورة عن الامام ابى حنيفة انه كالبر، و على الرواية الغير المشهورة عنه و هو قول صاحبين فلا حاجة الى الجواب، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى - هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و الدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من معاصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزء الرابع و اختصاره في المختصر و الطحاوى بسط المقام في كتابيه و راجع عمدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاء على ما هو دأبهما في الخلافات، و حديث ابى سعيد اخبره الأئمة الستة و غيرهم في كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام في كونه مسندا او صحيحا .

الرابع : ان ابن حزم في المحلى تفوه بأن حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه غير مسند و هو ايضا مضطرب فيه على ابى سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤، ثم اخراج طرق حديثه ثم قال : ففي بعض هذه الاخبار ابطال اخراج البر جملة، و في بعضها اثبات الزيب و في بعضها نفيه و اثبات الاقط جملة، و لبس فيها شيء غير ذلك و هم يعيون الاخبار المسندة التي لا معزم فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تخريم الرضعة و الرضعتين و غير ذلك، ثم انه ليس هذا كله خبر مسند لانه ليس في شيء منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقره - اه ص ١٢٥، و لقد صدق المعلق في قوله : اخطأ المؤلف و شذ جدا في زعمه ان حديث ابى سعيد ليس مسندا و العاقل تدل على ان ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، و ليس هذا من الاضطراب في شيء بل ان بعض الرواة يطيل و بعضهم يختصر و منهم من يذكر شئنا و يسهو عن غيره و زيادة الثقة مقولة فالواجب جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة اذ لا تعارض بينها اصلا - انتهى، و أمثاله في كتابه كثيرة حيث يضعف صحيحا و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يجرح ثقة اذا كان خلاف مقصوده و يتعالى فيه =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الأحاديث المسندة و المراسيلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر و الشعير و الزبيب و الاقط . و قال : لا يجزئ في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط - اهـ . و هو يشغب على أئمة الهدى و يشتمهم بألفاظ قبيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة و هاك حديث ابى سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الأحاديث الواردة في زكاة الفطر و فقه معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لأحجة له في الاقتصار على اخراج التمر و الشعير و هذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره ولم ينكر عليه ذلك احد اى اخراج القمح موضع الشعير و اما انكر ابو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجع) و اس عمر انما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر على من اخرج غير ذلك . ولو رأى عمل الناس باطلا و هم الصحابة و التابعون لا نكده اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الاغنياء يتمتعون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يفتي الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة (و الهند) في هذه الابام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة ليتباع لنفسه او لأولاده ما يتقوتون به - انتهى ، و هذه اسماء بنت ابى بكر تعطى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من بر و هذا جابر =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح و هذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير و التمر و السلت و الزبيب ، و هذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر و هذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، و هذا ابن الزبير قال على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح ، و هذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، و هذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقط او صاعا من طعام او صاعا من زبيب ، و هذا كله اخرجه عنهم في المحلى ، و قد الزم المالكيين بقوله فخالقوا ابا بكر و عمر و عثمان و على أن ابي طالب و عائشة و أسماء بنت ابي بكر و ابا هريرة و جابر بن عبد الله و ابن مسعود و ابن عباس و ابن الزبير و انا سعيد الخدري و هو عنهم كله صحيح الا عن ابي بكر و ابن عباس و ابن مسعود رضى الله عنهم - اهـ ، فهو التاغب المهور قد خالف الأحاديث و الآثار و الصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين و جمهور التابعين . و هذا ددنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لى اليه الا ان الحديث ذوتحون بل ذوتنون ، و هذا كله خارج عن موضوع التعليق و التصحيح لكن ادكها اشياء له اخرى اعمدجا لأهل العلم من باب زكاة الفطر . قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او انثى حرا او عبد وان كان من ذكرنا جنينا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اهـ ، فقد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا ، ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضاض الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اهـ . فقد ناقض نفسه و نسي ما قال فيما قبل و لقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا تتعلق به الأحكام حتى يولد حيا - انتهى الثاني انه قال : و ذكر و اما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير أو تمر أو زبيب أو سلت - اه ، ولما كان هذا مخالفا لموعومته انه لا يحزى في صدقة الفطر غير التمر والشعير رده بقوله هذا لا يسند لأنه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأقره ، وأيضاً فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اه ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود والنسائي والحاكم وصححه وهو الذهبي في مختصر المستدرک وسكت عنه ابو داود وشرط النسائي في سننه معلوم مشهور وعبد العزيز المذكور ثقة عابد وثقة يحيى القطان وابن معين وابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، وقال النسائي : ليس به بأس وقال : احمد رجل صالح ، وقال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب وأثنى عليه غيرهم ايضا كما في التهذيب . ولقد صدق المعلق وتعالى المؤلف في تضعيفه وتبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بغير ينة - اه ، والناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضی الله عنهم ومن يكون سواهم في عهده صلى الله عليه وسلم : وكيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى فهؤلاء هم الناس الذين ينكرهم ابن حزم وتثبت بقول أبي مجلز وجواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع والبر افضل من التمر يعنى في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقا فأنا احب ان اسلكه - اه ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، وقيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اه ، قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز ولا يحزى في صدقة الفطر المقصود هذا لا محبوبة فعل نفسه فقول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة وهو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

بالطحن .^١

== حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الاخزاء
قطعا و ترك قوله الذي اخبر به فعل عمر و عمل الناس عليه هذا اعجب من كل شيء ،
الثالث انه اقترى على الامام مالك في رقم (٧٠٤- ص ١١٨) حيث قال ، و قال مالك :
ليست فرضا - اه ، و قد قال مالك : في الموطأ تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما
تجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من
رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اه ، و نه عليه
المعلق ايضا انه فهو وهم منه او عن نقل عنه - اه ، و مثل هذه الافتراآت على الأئمة
لا سبما على الامام ابي حنيفة و اصحابه كثيرة جدا - سألنا الله و ربنا و الله يهدي
سبيل الحق .

(١) قوله الريع بالطحن هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم بالخطأ ،
و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير ، قال في البدائع : و دقيق الحنطة
و سويقها كالحنطة و دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندما لأن المنصوص عليه معلول بكونه
ما لا مقوما على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتيسير لأنهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين
من قمح او دقيقه (قلت في اسناده كلام شديد) و روى عن ابي يوسف انه قال : الدقيق
احب الى من الحنطة و الدرام احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع
حاجة الفقير - اه ج ٢ ص ٧٢ ، و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المبسوط ، و الاولى ان
يراعى فيهما القدر و القيمة احتياطا - هداية ، و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المحتار على
الدر المختار . والله تعالى اعلم بالصواب . و الصواب و الريع بالراء و العين المهملتين ينهما =

باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ^١ ولا على المجوسى فى شىء من اموالهم ^٢ و يقررون على دينهم و يكونون ^٣ على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

او قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : اذا ^٤ اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى ^٥ هى غير بلادهم فعليهم كلما ^٦ اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بما صولحوا عليه ^٧ ولا بما شرط لهم .

وقال محمد بن الحسن : هؤلاء قوم من اهل الذمة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يعشرون فى مال واحد فى السنة

= ياء تحنّية ، الزيادة و يقال : هذا طعام كثير الربيع ، و يقال : اذا اخرجت الارض الميمونة ربعا اى غلة لانها زيادة مغرب ، فعلى هذا لعل حرف « لا » سقط فل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - ررقانى .

(٢) زاد فى الموطأ : و لا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم - اه .

(٣) فى جمع النسخ : و يكونوا - و هو خطأ ، و الصواب ما فى الموطأ : و يكونون .

(٤) و فى الموطأ : و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلته ليس فى الموطأ فهى زيادة لمحض التوضيح .

(٦) هكذا فى الموطأ ، و هو الأرجح ، و فى جميع نسخ الكتاب « لاء » و معناها ايضا صحيح .

(٧) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « بما صالحوا عليه » بالمعروف .

كتاب الحجج (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد التتبياني

الا مرة واحدة^١ وان اختلفوا به عشرين مرة .

أرأتم قول اهل المدينة ان هذا ليس مما صولحوا ولا مما شرط لهم
نفسه^٢ فانما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما^٣ في المسلم لا يعشر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فليس شيئاً من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى . قال في ج ٢
ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة
لأن المأخوذ منه زكاة والزكاة لا تحب في السنة الا مرة واحدة وكذلك الذي لانه
بقول عهد الدمة صار له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين و لأن العاشر يأخذ منه
باسم الصدقة و ان لم تكن صدقة حقيقية كالتغلي فلا يؤخذ منه في الحول الا مره واحدة
و كذلك الحربى الا اذا عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه بعثه تاناً وان
خرج من يومه ذلك لأن الاخذ من اهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الأموال
و ما دام هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقياً فينحدر حتى الاخذ و عند
دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فتحدد حتى الاخذ
و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع تاناً فلم يده
لم يعشره لما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاع حتى الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو
اجتاز المسلم و الحربى ولم يعلم بهما العاشر ثم علم بهما في الحول الثانى اخذ منهما لأن
الوجوب قد ثبت ولم يوجد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع - باب العاشر من كتب
الفقه و راجع الفصل في العشور من كتاب الخراج للامام ابى يوسف ص ١٥٨
و سياتى شيء منه في الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يعشر او فكما ان في مال المسلم لا يعشر

الا مرة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني
الامرة [واحدة] ' في السنة فكذلك الذي لا يعثر في السنة
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اما زدته حسب ما يقتضيه المقام .
(٢) اخبرنا الامام محمد في كتاب الآثار قال اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
بعث انس بن مالك رضى الله عنه مصداقا لأهل البصرة قال : فارادى ان اعمل له
فقلت : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى كتب لك فكتب
لى ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر - انتهى . و من ههنا ظهر لك
ان فى كتاب الحجة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى احتل الطم و فهم المراد
منه تدبر . و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا
يوسف عن ابيه عن انس بن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله
عنه انه اراد ان يستعمله فقال : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر الذى كتبه لانس ان
يخذ من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر -
انتهى ، و بهذا السند اخرجه الامام ابو يوسف فى ص ١٦١ من كتاب الخراج قال
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثنى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه على العشور و كتب لى عهدا ان آخذ من المسلمين عما اختلفوا
فيه لتجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر -
انتهى ، و قال ايضا : و حدثنى محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان
يستعملونى على عشور الابل (بضم الهمزة و الاء الموحدة و تشديد اللام) فأبى
فلقينى انس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ فقلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= فقال لي لا تفعل عمر صنعه فجعل على اهل الاسلام ربع العشر و على اهل الذمة نصف العشر و على المشركين من ليس له ذمة العشر - انتهى ، و راجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابى يوسف رحمه الله و الآثار رواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثنى انس بن مالك على الالة (هكذا فى الزيلعى بفتح الهمزة و سكون الباء الثخانية مدينة بين مصر و الحجاز ، و الأصوب عندى الالة كما فى كتاب الخراج بلدة على شاطئ دجلة البصرة) فاخرج لى كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - اه ، اخبرنا الثورى و معمر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلعى : و رواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فى كتاب الآثار - انتهى ، و اخرجه الطحاوى ايضا فى شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما قدما وافق هذا (اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله) حدثنا ابو بشر الرقى قال : حدثنا معاذ العنبرى عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطأت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : انى كنت ارى انى لو امرتك ان تعض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضى الله عنه قال قلت : اكتب لى سنة عمر رضى الله عنه قال : فكتب خذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما ، قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - اه ، قال الطحاوى فلما فعل هذا عمر رضى الله عنه بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره عليه منهم احد منكر كان ذلك حجة و اجماعا منهم عليه - انتهى ، و الآثار ذكره ابن حزم فى ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

الهيثم^١ عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث انسا مصدقا لأهل البصرة فسأله^٢ عن عهد عمر الذى كتب له فكتب الى^٣ ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر^٤ .

(١) وقع فى كتاب الخراج لأبى يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الخ ، و هو تصحيف و خطأ ، و الصواب « الهيثم » و هو ابن حبيب الصيرفى من شيوخ الامام ابى حنيفة رحمه الله فقه .

(٢) الفاعل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من الدين من الكاتب و لذا نقلت الاثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شيء من الطول ولا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الألفاظ فى المتن يفيد المجتهدين فى استنباط المسائل الفرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الاثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الألفاظ المنقولة فى الاثر هذا .

(٤) وقد روى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا ابو بكرة و ابراهيم بن مرزوق قالوا ثنا ابو عامر قال ثنا ابن ابى ذئب عن عبد الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين من كل اربعين دينارا دينارا و من اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يديرونها (للتجارة) ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول فاق سمعت ذلك ممن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صخرة^١ المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع، وفي الأصول ابي صخرة وهو خطأ، والآخر اخرجہ الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار: ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صخرة المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من المصلين من أموالهم ربع العشر ومن أموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ومن أموال اهل الحرب العشر، قال محمد وبهذا كله فأخذ فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة في موضع الزكاة للقراء والمساكين ومن سعى الله في كتابه وما اخذ من اهل الذمة ومن اهل الحرب وضع موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى، و اخرجہ الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله، و ابو صخرة المحاربي الكوفي من رجال الستة و زياد بن حدير مصغرا بالمهملتين هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود وثقه ابو حاتم وغيره كما في كتب الرجال، و اخرجہ الزيلعي في نصب الراية وعواه الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال: و بهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير به وقد روى مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الاوسط حدثنا محمد بن حامان الجندي سابوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في أموال المسلمين في كل اربعين درهما درهما وفي أموال اهل الذمة في كل عشرين درهما درهما وفي أموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى، قال الطبراني: لم يسند هذا الحديث الا محمد بن المعلى - تفرد به زنيج وقد رواه ايوب وسلمة بن علقمة ويزيد بن ابراهيم و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم بن حبيب الصيرفي و جماعة عن انس =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصداقاً الى عين التمر^١ فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي^٢ قال^٣ اخبرنا عاصم بن

= ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ونصب الراية و الدراية وغيرهما من الكتب، وفي الأصول « الى غير العين » وهو تصحيف فاحش، وعين التمر بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة بقرى بها موضع يقال له شفاثا منها يجلب القصب و التمر الى سائر البلاد وهي على طرفي البرية وهي قديمة افتتحها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثنتي عشرة للهجرة عنوة؛ كذا في تعليق آثار أبي يوسف نقلاً عن معجم البلدان، وفي آثار أبي يوسف « على عين التمر » مكان « الى عين التمر » وهو الأرجح عندى .

(٢) هو أبو محمد الكوفي . قال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان : قيس ثقة يوثقه الثوري و شعبة ، وعن أبي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحسان الثناء عليه ، و عن ابن عبيدة : ما رأيت بالكوفة اجود حديث من قيس ، و قال ابن عدى عامة رواياته مستقيمة ، و القول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) أخرجه بهذا السند الامام أبو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر قال . فكتب اليه عمر : خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين و خذ =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب، غيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

سليمان^١ عن الحسن البصري^٢ قال : كتب ابو موسى^٣ رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه^٤ ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و ليس فيما

دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم و ما زاد فبحسابه - انتهى .

(١) هو لأحول ابو عبد الرحمن البصري من رجال السنة - راجع ترجمته في ج ٥ ص ٩٢، ٩٣ من التهذيب و عاصم لقي الحسن كما في ترجمة الحسن البصري من التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الأحول قلت للشعبي : لك حاجة ؟ قال : نعم ، اذا اتت البصرة فاقرأ الحسن مني السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابي موسى الأشعري كما في التهذيب فالاستاد متعل حسن .

(٣) و هو الأشعري رضى الله عنه كما في الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : حدثني اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر قال : سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور اما ، قال فأمرني ان لا اقتس احدا و ما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحدا من المسلمين و من اهل الذمة من كل عشرين واحدا و بمن لا ذمة له العشر قال : و أمرني ان اغلظ على نصارى بني تغلب و قال : انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلمهم يسلبون ، قال و كان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ان لا ينصروا ابناهم ، قال : و حدثنا السري بن اسمعيل عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الاسدي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بني تغلب من نصارى العرب و معه فرس فقوموها بعشرين الفا فقال : اعطني الفرس وخذ مني تسعة عشر الفا أو أمسك الفرس و أعطني الفا . قال : فأعطاء الفا و أمسك الفرس قال : ثم مر عليه =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= واجعا في ستة فقال له : اعطى الفا اخرى فقال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ منى الفا ، قال نعم ، قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه ، فقال من انت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته فقال له عمر : كيفيت و لم يزد على ذلك ، قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه الفا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئا الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان تجد فضلا ، قال فقال الرجل : و الله كانت نفسى طيبة ان اعطيك الفا و انى اشهد الله انى برئى من النصرانية و انى على دين الرجل الذى كتب اليك هذا الكتاب ، قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جلا على الفرات فمر عليه رجل نصرانى فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ منى فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جعل البيت مثابة يعنى لا يأخذن من حرم الله جل و علا شيئا يظلم به احدا او يحمل شيئا من الحرم يردده الى بيته فى الحل فلا اعرفن من انتقص احدا من مثابة الله الى بيته شيئا قال قلت له : يا ابا هريرة المؤمنين انى رجل نصرانى مررت على زياد بن حدير فأخذ منى ثم انطلقت فبعت سلعتى ثم اراد ان يأخذ منى قال : ليس له عليك فى مالك فى السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه فى و مكثت اياما ثم اتيته ، فقلت له : انا الشيخ النصرانى الذى كلمتك فى زياد فقال : انا الشيخ الحنفي قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منبج قوم من اهل الحرب وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجارا ، قال : فشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= قال : و حدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان و كان على مكس مصر فذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم العين و مما ظهر من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا وما نقص فحساب ذلك حتى يباع عشرين دينارا فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئا و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ مما يدرون من تجارتهم من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا و اكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، نقلت هذا كله ردا على ابن حزم في المحلى حيث انكر في رابعة النهار طلوع شمس و تغفل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطأ مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الحنفية وضعوا ذلك على امر عمر الفاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعا منهم على ذلك « فارجع الصر هل ترى من موطر ثم ارجع الصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا و هو حسير » و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و نفيه رأسا و الرواة قد يذكرون شيئا و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلا و لا تعارض بين الوقف و الرفع اذا كان الرفع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار يثبت ان له اصلا اصيلا و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اختلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلون بها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني
الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل تجار اهل الحرب ارضك
تأخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال
المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم .

= يستدل بحديث عمارو ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الارض على خلاف
ذلك و ابن هذا من ذاك و ابن حزم يدعى دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة « اذا » لا تدل على التكرار حتى قيل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرر
دخول المشركين في دارها ، اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحرب اذا انطلقت
الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا يؤخذ منه ثانيا لان الحماية الاولى
انقطعت بدخوله دار الحرب و بمجيئه ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما
تقدم و الا فالذهب و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام
الا مرة واحدة و الاختلاف بيننا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد
رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ « درهم » سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .
(مريدة لزيادة الخبرة) قال الامام محمد في الموطأ (ص ١٧٥) باب العشر :
اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان
يأخذ من النبط من الخطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ
من القطنة العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة بما اختلفوا فيه للتجارة من قطنة او غير
قطنة نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان
العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك
حين بعثهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى .
و النبط جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس =
٥٦٠ (١٤٠) وعوامهم

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= و عمائمهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب نقله الفاضل اللكنوى عن المصباح في التعليق و القطنية بكسر القاف و سكون الطاء فتون فتحة مشددة كالعدس و الحمص و اللويا، و في التهذيب: القطنية اسم جامع للجبوب التي تطبخ كالعدس و الباقلا و اللويا و الحمصة و الارز و السمسم وغير ذلك؛ كذا في شرح القارى نقله الفاضل اللكنوى في التعليق .

(اطلاع اخر) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر العرب احمدا الله اذ رفع عكم العشور، و في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوى : ان العشور الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو العشور الذى كان يؤخذ في الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذى روى عقبه بن عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الحقة صاحب مكس يعنى عاشرا فهذا هو العشور المرفوع عن المسلمين و أما الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا في حديث حرب بن عبيد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة و عليه الاسلام و اخبره بما يأخذ فقال : يا رسول الله : كل الاسلام قد علمته الا الصدقة أفاعشر المسلمين ؟ فقال له صلى الله عليه وسلم : انما يعشر اليهود و النصارى ، فبهم انه صلى الله عليه وسلم بعث على الصدقة و أمره ان لا يعشر المسلمين و انما العشور على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان العشور الذى ليس على المسلمين المأخوذ من اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لأن ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين واجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لأنها تؤخذ طهارة لرب المال و هو مثاب على ادائها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم و لاهم مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =

باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله

قال 'ابو حنيفة رحمه الله: اذا قال الرجل كل مال لى فى سبيل الله فانه يتصدق بماله'

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضى الله عنه و الصحابة رضى الله عنهم - تدبر .
(١) هذا الباب مناسب باب الايمان والذور ولذا ذكره الامام محمد فى الموطأ فى ذلك الباب و ذكره فى موضعين من كتاب الآثار فى آخر ابواب الزكاة قيل كتاب المناسك كما فى كتاب الحجّة و فى باب الخيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين من ابواب الايمان من الآثار قال الامام فى الموطأ باب الرجل : يقول ماله فى رتاج الكعبة : اخبرنا مالك اخبرنى ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحجبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت : فيمن قال : مالى فى رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضى الله عنها وأحب الينا ان ينى بما جعل على نفسه فيتصدق بذلك و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور ثقة ثبت وثقه النسائى و ابن حبان و ابن سعد ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، وأثنى عليه احمد و ابن عينة ، و روى عنه الكبار و هو من رجال البخارى و مسلم ولم يذكر احده فى حرجا لكن لما جاء هو فى اسناد حديث يخالف ابن حزم تعالى فى تضعيفه و قال : ليس بالقوى ولا يعأبه و ابن هو من احمد و ابن عينة و النسائى و أبى حاتم و ابن سعد و ابن حبان و البخارى و مسلم و ابى داود و غيرهم و المحلى مملوءة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب و الفضة و اموال التجارة و البقره و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لغير التجارة كالتريق والدور و الارضين و المتاع فهى و ان =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لى فى سيل الله) للإمام محمد الشيبانى .

كله و يمسك ما يقوته^١ فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك . وكذلك^٢
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن جعل ماله صدقة فى المساكين انه
يتصدق به ويمسك ما يقوته^٢ فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

= كانت مالا لا تدخل فى هذا النذر الا اذا نوى ذلك وعناه فدخل فيه و يتصدق
به ايضا عندنا كما يأتى من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم فى المحلى من
غير فهم و تدبر كما هو دأبه .

(١) اى قدر ما يحتاج اليه لئلا يلتجئ الى مذلة السؤال و التكفف .
(٢) و أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد فى باب الرجل يجعل ماله للمساكين من
كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا
جعل الرجل ماله فى المساكين صدقة فليظن الى ما يسهه و يسع عياله فليمسكه
و ليتصدق بالفضل فاذا ايسر تصدق بمثل ما امسك قال محمد : و به نأخذ و هو قول
ابى حنيفة و انما عليه ان يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب و الفضة و المتاع
للتجارة و الابل و البقر و الغنم السائمة فأما المتاع و الرقيق و الدور و غير ذلك مما
ليس للتجارة فليس عليه ان يتصدق به الا ان يكون عناء فى يمينه - انتهى ، و بهذا
الاسناد اخرجه فى باب الخيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين ثم
قال محمد : و بهذا كله نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى ، و كذا اخرجه
الامام ابو يوسف ص ٩٢ من رقم (٤٤٩) من آثاره و ما ذكره ابن حزم فى
ج ٨ ص ١٣ ، ١٤ من المحلى فى ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات
و الأحاديث كلها دلائل و براهين لمذهب الامام ابى حنيفة و أصحابه و هو لم يفهم ذلك
و لم يتضح عنده مسلك الامام و مذهبه فى كتاب الآثار و الحجّة و الموطأ فتدبر
ولا تلفت الى قيل و قال ان كنت من الرجال .

(٢) و كان فى الأصول « و يمسك بقوته » و الأرجح الأصح ما اخترته .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ثم بحث]^١ فانه يجعل ثلث ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلم ينفذ ثلث ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابى^٢ لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله ! اهجر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب فأجاروك وأنخلع من مالى صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث^٣ على وجه الابقاء^٤ عليه ، ولم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [على نفسه]^٥

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته من موطأ مالك .

(٢) و كان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث اخرجه ابو داود في باب من نذر ان يتصدق بماله من كتاب الايمان . و النذور حدثني عبيد الله بن عمر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم - او ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبى ان اهجر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب و ان أنخلع من مالى كله صدقة قال : يحزى عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهري قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لابي لبابة : و رواه الزبيدي عن الزهري عن حسين بن السائب بن ابي لبابة مثله - انتهى .

(٤) اى على طريق الترحم عليه لا على سبيل الالتزام و الايجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته على مقتضى الحال ، و أبو لبابة رضى الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله « نذراً او وصية » معنى انما لو اذاع

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

ولا اوجبه اما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انخلع من مالي ، ولم يقل اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث على وجه الابقاء ولم يكن ابو لبابة اوجب شيئا اما قال : اريد ان افعل^١ ، الا ترى^٢ ان رجلا لو قال : اريد ان اطلق امرأتى ثلاثا جميعا ، قيل له لا تفعل فان هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثا وجب ذلك عليه ، وكذا لو جاء يستفتي فقال : اني اريد ان اظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل^٣ فان الله قد جعل ذلك منكرا من القول و زورا ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته السكفارة .

ولو أن رجلا قال : اني اريد ان احلف ان لا اكلم والدي ابدا ، قيل له : لا تفعل فان هذا لا ينبغي^٤ ، ولو جاء يستفتي و قد حلف ، قيل له : وجب عليك و كلمهما و كفر يمينك ، وكذلك^٥ اذا استفتى الرجل فقال : اني اريد ان

= بهذا القول المشاورة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يذر ولم يوجب على نفسه حتى يكون قوله نذرا واجبا ولذا اوضحه الامام محمد بعده .

(١) يعنى انه يريد في الزمن المستقبل الانخلع عن المال ولم يطلع بعد فيسأل منه صلى الله عليه وسلم اني اريد فعل هذا فما امرك فيه فقال : لا تفعل بل يحزبك منه الثلث لانك لم تجعل بعد على نفسه واجبا .

(٢) كيف نور الامام محمد المسألة بتويرات صحيحة ، ففي هذا كله المراد ارادة هذا الفعل الذي لم يفعل بعد و أما اذا حلف لزمه و يرتب عليه حكمه .

(٣) اى لا يجوز من غير وجه الظهار و الضرورة الداعية اليه .

(٤) فانه حرام .

(٥) اين ابن حزم الذى يقول هو قول في غاية الفساد ولا يعرف عن احد قبل ابى حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قائل بذلك و هو قبل ابى حنيفة و قد قال =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

انخلع من مالى و اتصدق به على المساكين . قبل له : ليس ' ينبغي ان تدع

= قبل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله فى المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سألهم فقال : جعلت مالى فى سبيل الله . فقال ابن عمر : فهو فى سبيل الله . انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان بن التمر و الشافعي و الطحاوى - اهـ ، او ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لابي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اهـ ، ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول ابي حنيفة كما هنا فى التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفى لعياله الى مدة اليسار و الزروع و الثمار و الدور و المتاع و العبد كلها داخلة فى ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد فى كتاب الآثار و الايمان و النذور كلها مبنية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و لذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العبد و الدور لغير التجارة و اذا عني بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل البميز و أطال فيها بما لا طائل تحته و تموه ما تقوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قبسه لعاصد و فهمه الكاسد الذى يظنه برهانا .

(١) اين ددنة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و فى الصحيحين عن كعب

ابن مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من

توبين ان انخلع من مالى صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه ان امسك سهمي الذي بخير - اه . ما الفرق بين قول محمد رحمه الله و بين هذا الحديث فما في الحديث يقول به محمد هـا لكن تصدق بعض و دع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب س مالك رضى الله عنه ما تريد بمالك لا يحوز او هو حرام او معصية و ليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخيرية عامة لا تحصر في فرد ما كما لا يخفى . و روى ابوداود عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و ابدأ بمن تقول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث و بين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع عيالك عائلة و تفقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى محتاج عند غيره و كم من فقير غنى في مقابلة غيره أليس في الحديث : لو كان لي مال لفعلت مثل هذا هكذا و هكذا . او ما جاء في الحديث : لا حسد الا في الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث ، فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بعد معنى الاسراف و التبذير الذى وقع في التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما في ذهنه و قال ما قال بانه فهذه آثار متواترة متظاهرة بابطال الصدقة بما زاد على ما يبق (لعله لا يبق) غنى و اذا كان الصدقة بما ابقى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبق فالضرورة يدري كل احد ان صدقة بتلك الزيادة لا اجر له فيها بل حطت من اجره ففى غير مقولة و ما تيقن انه يحط من الأجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لأنه افساد للمال و اضعاف له و سرف و حرام - اه ، انظر اولا انه يكرر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من الفهم و أدنى اشارة من العلم يعلم بدهاهة انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و افضليته و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء افضل كان حراما و الجواز =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني
عيا لك عالة و تقهر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم
ترون ان أصدق؟ قيل له : تصدق بالثلث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله
صلى الله عليه و آله و سلم للمريض عند موته ان يجعل له ثلث ماله و أبقى
لورثته ثلثيه فكذلك نفسه في حياته .

و لو انه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا^١ عن عائشة رضي الله عنها
انها قالت في رجل قال : مالي في رتاج الكعبة^٢ انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستجاب و الاماحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان
يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و نظائره في الأحاديث و الآثار كثيرة
و من قال : ان الشيء اذا حط عن اجره صار حراما او غير مقبول عند الله تعالى
و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث
و طالع الأحاديث بنظرة غائرة و فكر التي وردت في مراتب الاعمال و المؤمنين
في الدنيا و الآخرة تبضح عندك تليس ابن حزم و تدليسه و ليس هذا موضع البسط
الا التنبيه فقط .

(١) حرف « ان » ساقط من قوله : ان يجعل . من الأصول ولا بد منه ، و هذا
ايضا يرد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا البلاغ اسنده الامام محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب . و قال الحافظ
في التلخيص ح ٢ ص ٣٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صححه ابن السكيت و روى
ابو داود عن عمر بن الخطاب من قوله - اه - .

(٣) و كان في الأصول « رتاج الكعبة » و هو تصحيف ، و الصواب « رتاج الكعبة »
و هو يكسر الراء المهملة و التاء الفوقانية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في
رتاج الكعبة اي نذره لها هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني
و لو أن قائلًا قال هذا كان حسنًا ، و الأمر الأول الذي قال ابو حنيفة

= الدخول اليها منه و هو عبارة عن التصديق في سبيل الله تعالى .

(١) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضي الله عنهما .

(٢) بالواو في جميع النسخ ، و لعله بالغاء تأمل يعني ما قاله به الامام فيه احتياط و هو العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج النفس و سكونها بالاطمئنان ؛ و راجع ص ١٣٤ و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام السرخسي و قال في ج ص ٨٦ من البدائع و لو قال : ما املك هدى او قال : ما املك صدقة يمسك بعض ماله و يمضي الباقي لأنه اضاف الهدى و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول القليل و الكثير الا انه يمسك بعضه لأنه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان يتصدق عليه فيتضرر بذلك ، و قد قال عليه الصلاة و السلام : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فكان له ان يمسك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتسب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله لأنه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عوضه كمن نفق ماله بعد وجوب الزكاة عليه و لو قال : مالى صدقة فهذا على الأموال التي فيها الزكاة من الذهب و الفضة و عروض التجارة و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه ، فلا يلزم ان يتصدق بدور السكنى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التي لا يقصد بها التجارة و العوامل و ارض الخراج لأنه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب وما دونه لأنه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يعشر فيه الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان يتصدق بماله و عليه دين محيط انه يلزمه ان يتصدق به لأنه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به لزمه التصديق بمثله لما ذكر فيما تقدم ، و هذا الذي ذكرنا استحسان و القياس ان يدخل فيه جميع الأموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتعمل كما ان الملك =

كتاب الحججة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني
الأخذ بالنقطة الذي ليس في النفس معه شك ولا شبهة .

(آخر كتاب الزكاة)

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كالمالك وجه الاستحسان أن النذر يعتبر بالامر لأن
الوجوب في الكل بإيجاب الله جل شأنه و اما وجد من العدد مباشرة السبب الدال على
إيجاب الله تعالى ثم الإيجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الامر و هو الزكاة
في قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » و قوله عز شأنه « وفي أموالهم حق معلوم » و نحو
ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر و قد قال ابو يوسف : قياس قول أبي حنيفة
إذا حلف لا يملك مالا ولا ية له و ليس له مال يجب فيه الزكاة يحنت لأن اطلاق
اسم المال لا يتناول ذلك و قال ابو يوسف : ولا احفظ عن أبي حنيفة اذا بوى بهذا
النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله و فيه تشديد على نفسه ، وقال
ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون النصاب ولا احفظه عن أبي حنيفة رحمه الله ،
و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قولهم
لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى و هو العشر ، وقال : ابو حنيفة : لا تدخل الأرض
في النذر و قال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأبي يوسف انها من جملة الأموال الباقية التي
يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر و لأبي حنيفة رضى الله عنه ان حق الله تعالى
لا يتعلق بها و اما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى . و على هذا التفصيل أكثر
نزع ابن حزم بندق من اصله - فتدبره .

تم الجزء الاول من كتاب الحججة على اهل المدينة

بحمد الله و منه يوم الأحد الثامن من ذى الحججة الحرام من شهر سنة ١٣٨٤
من هجرة النبي صلى الله عليه و سلم و الحمد لله رب العالمين .

و يتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك

فهرس الجزء لأول من كتاب الحجة على اهل المدينة

- ١ اختلاف اهل الكوفة و اهل المدينة في الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال ابو حنيفة ينبغي ان يسفر بالبحر .
- ٣ قال ابو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس نقيّة بضاء .
- ٤ قال محمد : الشفق عندنا الحرة التي بعد المغرب .
- ٥ و كان ابو حنيفة يقول : الشفق البياض .
- ٦ الآثار التي وردت في اوقات الصلاة اوائلها و أواخرها .

كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء .
- ١٦ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان تمسح على الخمار ولا للرجل ان يمسح على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق او نسي ان يمسح برأسه و صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه او ابصره عن يساره و ترك يمينه او صلى التطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة .
- ٢٣ باب المسح على الخفين
- ٢٤ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما و ليلة من الحدث الى

- تلك الساعة و للسافر ثلاثة ايام و لياليها .
 ٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الخفين دون باطهما .
 ٣٨ و كان عروة ينزع العمامة فيمسح برأسه .
 ٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية
 الوضوء ان ذلك يجزيه .

باب التيمم

- ٤٨
 قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فتم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة
 أخرى انه يسلي بتيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
 ٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يتيمم و يؤزم استحبابه من هو على وضوء لا ارى
 ذلك بأسا .
 ٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة
 و طلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وحده ان صلاته متقضة يتوضأ
 ثم يعيد الصلاة من اولها .

باب الغسل من الجنابة و الحيضة

- ٥٨
 قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينيه الماء .

باب مس الذكر

- ٥٩
 قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم ينقض وضوءه .

باب الوضوء من القبلة

- ٦٥
 قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة و هو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك

- ٦٦
 قال ابو حنيفة : من رشف او قاء او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =

- = جرحه دم او قيح او صديد، يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
- ٧٠ قال ابو حنيفة : اذا حدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلتصرف و ليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبي على صلاته ان احب .
- ٧١ باب النداء
- قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجزا و لا غيرها .
- ٧٦ جعل الاصبعين في الأذنين عند الإذان .
- كذا في الأذان و صفته .
- ٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .
- ٨٣ قال ابو حنيفة : الإذان و الإقامة من شئ .
- ٨٤ قال ابو حنيفة : كان التثويب في صلاة الصبح بعدما فرغ المؤذن من الإذان الصلاة خير من النوم .
- ٨٨ قال ابو حنيفة : من لم يجد سترة يهلى اليها فهو في سعة من ان يصلى الى غير سترة و مسألة الخط .
- ٩٤ باب افتتاح الصلاة و ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
- قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حذو اذنيه ولم يرفعهما في شئ من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .
- ٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في شئ من صلاته .
- ٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات
- قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

- ١٠٦ باب القراءة في الصلاة
 • قال ابو حنيفة : ينبغي للامام و الذي يصل وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأم الكتاب و سورة معها .
- ١٠٨ باب سجود القرآن
 • قال ابو حنيفة : ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهي السجدة الاولى .
 ١٠٩ و قال ابو حنيفة : السجدة في « ص » واجبة .
 ١١٣ السجدة في « النجم » .
 ١١٤ السجدة في « اذا السماء انشقت » .
 • عزائم سجود القرآن اربع : الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و النجم و اقرأ .
- ١١٦ باب القراءة خلف الامام
 • قال ابو حنيفة : لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة .
- ١٢٢ باب متابعة الامام في الجلوس و القيام
 • قال ابو حنيفة في رجل مريض يصل بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .
 ١٢٩ قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قتيها قارئاً للقرآن .
 ١٣٠ باب التشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم .
 • قال ابو حنيفة في التشهد بقول عبد الله بن مسعود .
 ١٣٦ قال ابو حنيفة : السلام في الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك .
 ١٣٧ قال ابو حنيفة : اذا سلم الامام التسليمة الاولى نوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة و عن يساره كذلك و المقتدى بنوى الامام في يمينه اذا كان

عن يمينه - الخ .

١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه و هو يصلي انه لا يرد عليه السلام في صلاته
وما احب ان يشير يده .

١٥٤ باب صلاة المغنى عليه

» قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه اذا كان اغنى عليه يوما و ليلة او
أقل من ذلك قضى من صلاته .

١٥٩ باب الجمع بين الصلاتين

» قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر أو غيره
فليؤخر الأولى منها - الخ .

١٦٦ باب صلاة المسافر

» قال ابو حنيفة : لا تقتصر الصلاة في اقل من ثلاثة ايام و لياليها يسير
الابل و مشى الاقدام .

١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة
و ان اقام شهرا او اكثر من ذلك ما لم يجمع على اقامة خمسة عشر يوما .

١٧١ باب قصر الصلاة

» قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجعلها
خلف ظهره و لا يبق منها شيء امامه و لا يتمها حتى يدخل البيوت .

١٧٤ باب جمع الصلاة في السفر

» قال ابو حنيفة : الجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء
ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يجعل العصر في اول وقتها و كذلك
المغرب و العشاء .

- ١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله
- ١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج و قد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم - الخ .
- ١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت و هو في سفر فأخبر الصلاة ناسيا انه ان قدم و هو في الوقت صلى صلاة المقيم و ان قدم و قد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر .

١٨٢ باب الوتر في السفر

- قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر تطوعا صلى على بعيره و على دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايما . برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض و يوتر على الأرض .

١٩٠ باب عدد الوتر

- قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و سورة .
- ١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت احدى عشرة ركعة في الليل في رمضان و غيره .
- ١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسيه رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس و ان مضى لذلك ايام .
- ١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر و رفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر .

- ٢٠٢ باب الضحك في الصلاة
 قال ابو حنيفة : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يمضى على صلاته و ان
 قهقه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .
- ٢٠٨ باب ركعتي الفجر
 قال ابو حنيفة ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر
 فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيهما .
- ٢١١ باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها
 قال ابو حنيفة : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان
 يعيدها و الاولى هي الفريضة الا صلاة المغرب و الفجر .
- ٢١٤ . باب الذي يفوته بعض الصلاة
 قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يزكع
 حتى يصل الصف وان خاف القوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم
 ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة
 مسحودها اذا سلم الامام .
- ٢١٨ باب المرور بين يدي المصلي
 قال ابو حنيفة : لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل
 بين يدي رجل و هو يصلي فليدركه ما استطاع .
- ٢٢٣ باب الخطأ و النسيان و السهو
 قال ابو حنيفة : كل سهو و جبه في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام
 اذا تشهد سلم ثم سجد سجد السهو ثم يتشهد و يسلم .
- ٢٢٨ قال ابو حنيفة في الرجل شك في صلاته فلا يدري أثلاثا ام اربعا فان كان ذلك

اول ما لقي احب الى ان يعبد صلاته و ان كان ذلك يلقي كثيرا فليمض على اكثر رأيه - الخ .

٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة .

٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد آتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة و بعد التشهد سجد سجدتي السهو - الخ .

٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته .

٢٤٥ حديث ذى الدين أو الكلام في الصلاة سهوا .

٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد .

٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .

٢٦٠ قال ابو حنيفة : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .

٢٦١ باب السهو في افتتاح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ عن الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الافتتاح .

٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى و يقترش اليسرى .

- ٢٧١ باب صلاة النافلة
- قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان شئت ستا و ان شئت ثمانيا لا تفصل بينهما بسلام .
- ٢٧٣ قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .
- ٢٧٧ صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .
- ٢٧٨ كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .
- باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .
- ٢٧٩ باب غسل يوم الجمعة
- قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس بواجب على الناس .
- ٢٨٢ الغسل يوم الجمعة و الغسل من الحجامة و الغسل في العيدين .
- ٢٨٥ كان علقمة اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة .
- ٢٨٦ باب صلاة الجمعة
- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .
- ٢٨٧ قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .
- قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .
- ٢٨٩ قال ابو حنيفة : من حبلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك ، و لو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =

طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رغب رجوع قوضاً ولم يتكلم ثم رجع وبنى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نسي حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدنى بركته التي سبقه بها الامام بغير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينها بسلام و بعدما اربع ركعات .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلاً أدرك الإمام في التشهد والإمام مقيم والرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي اربعاً .

باب العيدين

٢٩٨

قال ابو حنيفة في العيدين - الفطر والاضحى سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين والخطبة لهما .

باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا المعجزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها .

باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٨

قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام والناس :

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

باب (١٤٥)

- ٣١٠ باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلاة
 • قال ابو حنيفة: التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع و ليس التكبير الا على اهل الامصار و الذين يجب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .
- ٣١٥ باب قيام الرجل حين يهض الى الصلاة
 • و قال ابو حنيفة: السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان يهض ينهض على صدور قدميه ان قدر على ذلك - الخ .
- ٣١٨ باب صلاة الكسوف
 • قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في الاولى و كذلك في الثانية .
- ٣٢٠ هل يجهر بالقراءة في الكسوف .
- ٣٢١ قال محمد : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .
- ٣٢٢ قال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف الشمس و لكن الناس يفرعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون .
- ٣٢٣ الصلاة في الأفراع من زلزلة او نهبها .
- ٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم .
- ٣٣٢ باب صلاة الاستسقاء
 • قال ابو حنيفة : لا ترى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج الامام فيدعو .

- ٣٤٠ باب صلاة الخوف
 د قال ابو حنيفة في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلى بهم
 و يكون طائفة منهم يسه و بين العدو و لم يصلوا - الخ .
- ٣٤١ و ان كان خوفا هوا شد من ذلك صلوا رجالا على اقدامهم اوركبانا .
- ٣٤٨ باب غسل الميت
 د قال ابو حنيفة في غسل الميت يجرد ثيابه و يطرح على عورته خرقه - الخ .
- ٣٥١ باب غسل المحرم و كفه و حنوطه
 د قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان قد ذهب عنهما
 احرامهما .
- ٣٥٦ باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة
 تيمم و فيه الشهد
 د قال ابو حنيفة في الرجل يلقى اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله
 انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهد ولا يغسل .
- ٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيممت
 من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .
- ٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و يصل على
 راسه
- ٣٦٢ باب رفع اليدين في صلاة الجنابة
 د قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى .
- ٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاته تكبيرة مع الامام يتظر حتى يكبر الامام فيكبر
 معه ثم يقضى ما فاته بعد سلام الامام .
- ٣٦٦ باب المشي مع الجنابة
 د قال ابو حنيفة في المشي مع الجنابة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى
 امامها

امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره ان يتقدمها الراكب .

باب كيف يدخل الميت في القبر . ٣٧٠

قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسلا .

باب اقتناء الخصيان ٣٧٣

لا بأس باقتناء الخصيان و لا بأس بدخولهم على النساء .

كتاب الصيام ٣٧٧

باب الرجل يصوم يوم الفطر و هو يظن انه من شهر رمضان .

قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر و هم يظنون انه من شهر رمضان

فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى .

باب صوم رمضان في السفر ٣٧٨

قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت فسم

و ان شئت فافطر .

باب الرجل يقدم من سفره و هو مفطر ٣٨١

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره و هو مفطر و امرأته مفطرة حين

ظهرت من حجبها نهارا انه لا يستحب له ان يجامعها و هو في المصر .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه ٣٨٣

قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض

فيها انه لم يصم الى ثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى .

باب الرجل يأكل او يشرب ناسيا ٣٩١

قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صيام

عليه او تطلوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يحزى عنه .

٣٩٤ إذا تقياً الرجل و هو صائم فعليه القضاء و إذا ذرعه التقي ققاء و هو صائم

فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه

• قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عذر ساهيا

او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

• قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم للكبر يأتى عليه شهر

رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من خنعة او صاعا

من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

• قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فتفطر و عليها

القضاء ولا صدقة عليها .

٤٠١ باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه

• قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه و هو قوى على

الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه

من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء - الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه

• قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به

شهر رمضان .

٤٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال ابو حنيفة : لا ارى بصوم يوم الجمعة بأسا .

- ٤١١ باب السواك للصائم
 قال ابو حنيفة : لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .
- ٤١٢ باب الاعتكاف
 قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه المعتكف ولا يخرج من المسجد الا لغائط او بول او جمعة .
- ٤١٥ باب الاعتكاف في كل مسجد تجتمع فيه الصلاة
 قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجتمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام و مؤذن و كان يكره ان يعتكف في مسجد يئته و في مسجد ليس بمسجد جماعة
- ٤٢٠ باب لا اعتكاف الا بصوم
 باب الرجل يعتكف تطوعا
 قال ابو حنيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد و الصوم و غير ذلك .
- ٤٢٢ كتاب الزكاة
 قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فاتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول - الخ .
- ٤٢٧ باب من الزكاة
 قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير لحال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها يحول عليها الحول

من صارت عشرين ديناراً .

- ٤٢٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق
 قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و الفضة و الورق في كل قليل
 و كثير يخرج من ذلك الخمس .
- ٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .
- ٤٣٩ العجماء جبار و القليب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس .
- ٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر
 قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا يتفغ بهما
 اللبس او يتفغ بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .
- ٤٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .
- باب زكاة اموال اليتامى
 قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب
 عليه الصلاة .
- ٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله
 قال ابو حنيفة في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى
 بها جعلت من الثلث .
- ٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدؤا بها قبل الوصية بالزكاة
 اتى بها - الخ .
- ٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام
 قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون دينا على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

- ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى - الخ . .
- ٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقر به الغريم المال الغصب المجهود - الخ .
- ٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه صداق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .
- ٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما ثم يبيعها أيزكي اثمانها .
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعواما لا يبيعها فعليه ان يزكي اثمانها لما مضى من السنين .
- ٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة و في بدنيه
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في بدنيه و عنده مال سوى ذلك انه يجعل الدين من المال الحاضر .
- ٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة
 قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء فيصير ورقا او ذهباً في يده - الخ .
- ٤٨١ باب زكاة الماشية
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم و المعز و الضأن و الابل و الخت و العراب و البقر و الجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .
- ٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم
 قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .
- ٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة فتتوالد قبل ان يأتيه

المصدق يوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة بسخالها انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا
 قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهباً او ورقاً انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك
 قال ابو حنيفة في رجل ملك ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت إلى مالا صدقة فيها ان ملكتها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق
 قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب
 قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من النضح و الغرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر
 قال ابو حنيفة : يؤدى الرجل اذا كان موسراً صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لغير التجارة .

- ٥٢١ و على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن مدبره و ام ولده لا عن مكانه .
- ٥٢٣ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم
 • قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة .
- ٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه
 • قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقه الفطر عن امرأته ولا عن احد خدمها - الخ .
- ٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق فى الفطر و غيره
 • قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل فى عبده الآبق لفطر ولا لغيره و كذلك لو ابن رجلاً غصب رجلاً عبده فجحدته - الخ .
- ٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد
 • قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبده عيد فعلى المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .
- ٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .
- ٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .
- ٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك
 • قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى فى شئ من اموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى المصام الواحد

مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم
التي يحلفون بها .

٥٦٢

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله

قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك

— تم الفهرس —

